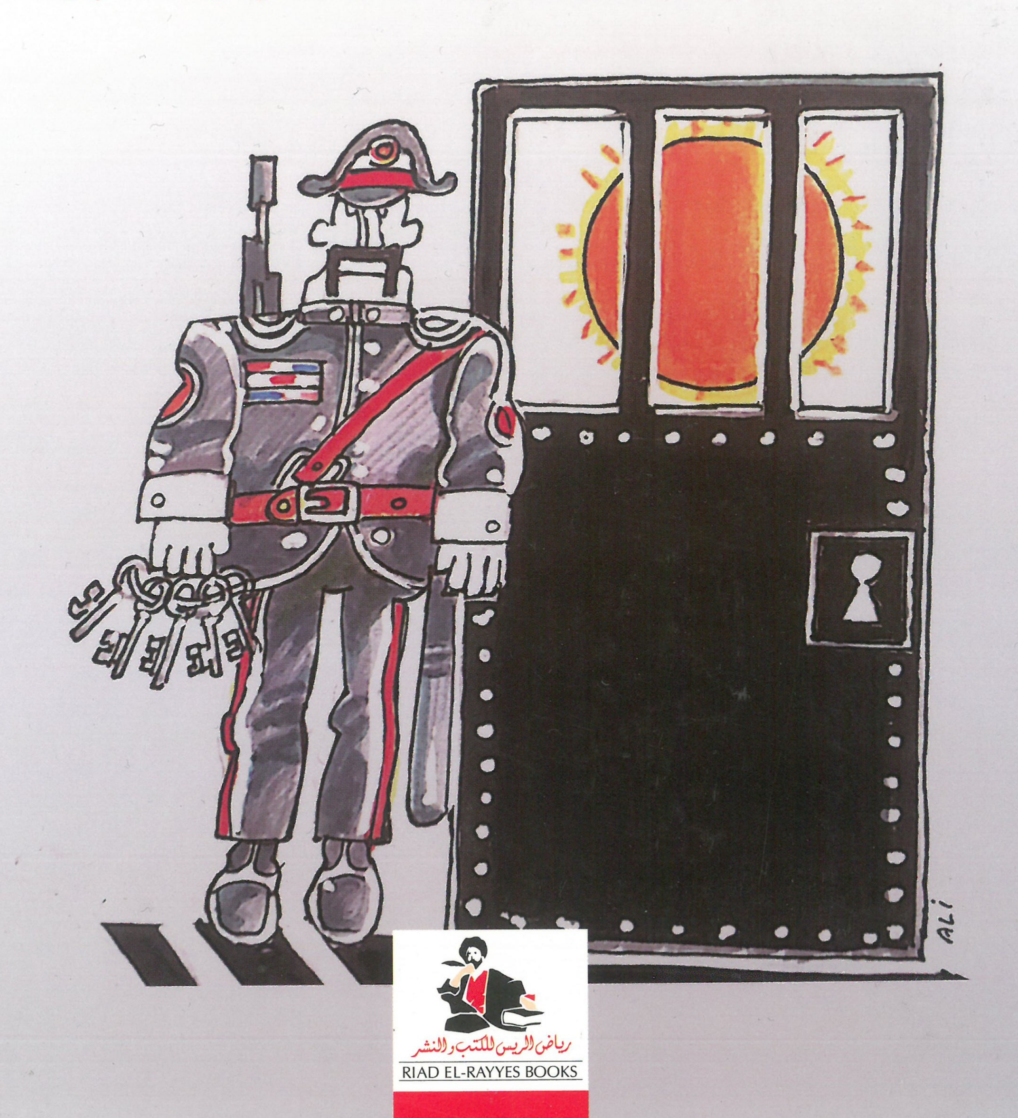
محمد منصور

سورية ما قبل الثورة

معارك الصحافة والسياسة والفن والمخابرات



سورية ما قبل الثورة

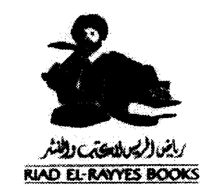
معارك الصحافة والسياسة والفن والمخابرات



محمد منصور

سورية ما قبل الثورة

معارك الصحافة والسياسة والفن والمخابرات



Syria before the Revolution
Conflicts of Press, Politics, Art and Intelligence

By Mohammad Mansour

First Published in January 2018

elrayyes@sodetel.net.lb
www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-676-8

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨

لوحة الغلاف: للفنان علي فرزات

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

المحتويات

إهداء

إلى كل الأصدقاء المدعومين والمقرّبين من أجهزة الأمن الذين كانوا يتوسطون لي بعد كل استدعاء إلى فرع أمن، بسبب مقالٍ كتبته من مقالات هذا الكتاب... فلولا شهاداتهم حول "وطنيتي" وتفسيراتهم المُلّطفة لمعاني كتاباتي ونواياها... لما كان لصاحب هذا الكتاب أن يعيش ويفكر بجمع مقالاته أصلاً!



إعلام ما قبل الثورة

لا أعرف على وجه التحديد لماذا اختارني محمد منصور لأقدم لكتابه الشيّق والهام عن إعلام سورية وبعض مظاهر الحراك السياسي فيها ما قبل الثورة. وبعد تقليب المسألة على عدة أوجه قلت لنفسي ربما يريد المؤلف الرصين صاحب الباع الطويل في التوثيق، رأياً محايداً لشاهد يراقب عن بعد، ولم يعش كواليس تلك المرحلة تحت سيف القمع الأسدي، الذي كان يضع وزارة الإعلام - ولا يزال- بين وزارات السيادة كالدفاع والداخلية، ويختار لها الخُلَّص من أتباعه، ويعاملها معاملة فروع المخابرات، فالمفرزة الأمنية المشرفة على التلفزيون السوري كانت تتبع فرع المداهمة وهو الأخطر بين الأذرع الامنية التي كانت تسيّر مباشرة ومواربة، كافة المنابر الإعلامية بالداخل، مع محاولات دؤوبة لشراء منابر وأصوات في الاعلام الخارجي.

وربما يعتقد بعض الذين عاشوا في بلاد لم تعرف قيمة الإعلام الحر أنه لا غضاضة في ذلك، فالصحافي والمخبر يتشاركان في خاصية ملاحقة المعلومات والأخبار، لكن الفارق الكبير الذي لا يلاحظه هؤلاء من أصحاب النظرة المفصلة على مقاس الديكتاتوريات، أن طريقة توظيف المعلومة تختلف بين من يضعها في خدمة الحقيقة والتنوير لرفع سوية الوعي البشري، وبين من يخفيها ليوظفها في خدمة السلطات القمعية.

يعرف المؤلف ويعترف باختلاط «الأمني والاعلامي» في جمهورية الخوف السورية قبل قيام الثورة، ولهذا أضاف اسم المخابرات صراحة إلى العنوان الفرعي لكتابه «معارك الصحافة والسياسة والفن... والمخابرات» فالرقابة التي تلحقها الأنظمة القمعية عادة بوزارات الثقافة التي مر عليها وزراء أكثر سوءا ونفاقا من وزارة الاعلام، أو يُكلّفْ بها اتحاد الكتاب العرب، ليست إلا صورة عن سلطة المخابرات، ذلك أن الوزارة والاتحاد مؤسستان تخضعان كغيرهما في الدولة الأمنية لسيطرة المخابرات، التي يمكن أن تتساهل مع أي قطاع إلا قطاع الإعلام، الذي يصنع الرأي العام المُضلَل، ويسهر على تلميع صورة سفاح البلاد والأسرة المقدسة .

لكن هل كان الإعلام السوري قبل الثورة يصنع «الرأي العام» ؟ مؤلف الكتاب لا يعتقد ذلك، ويكفي أن تراه يطلق على التلفزيون الرسمي اسم «شاشة السمع والطاعة» لتدرك أنه يضعه على سوية واحدة مع القنوات التي لا يشاهدها الناس إلا غصباً، ولا يصدقون حرفاً واحداً مما تبثه من أكاذيب و«فبركات» تطال كل شيء حتى نشرة الأحوال الجوية، ومواعيد الإفطار، ومن الأحداث ذات الدلالة التي يوثقها مؤلف هذا الكتاب، حدث بث التلفزيون السوري أذان المغرب قبل نصف ساعة من موعده عام ٢٠٠٨، وهي قصة معروفة لكل من يصوم رمضان من الشعب السوري .

إن أهمية هذا الكتاب الذي يصدر بعد سنوات سبع على قيام الثورة السورية تكمن في دقة التوثيق وتأريخ كل حدث، والإشارة إلى توقيت نشره ومكانه، والأهم من ذلك كله المعرفة العميقة بالكواليس التي تؤمن لقلم الصحافي الرشيق واللاذع بصيرة كاشفة، فقد عاصر محمد منصور عدة وزراء اعلام ومدراء تلفزيونات وكان يعمل داخل التلفزيون السوري كمعد ومنتج شهد مرحلة «سقوط دولة المذيعات» اللواتي كنَّ يتحكمنَّ بكل شئ في الحقل الإعلامي بتحالفهن مع كبار الضباط، وظهرت سطوتهن كأبلغ ما تكون في عهد الوزير المتصابي عدنان عمران الذي حوّل الإعلام السوري إلى «مسخرة المساخر» ولم يكن يخجل من تصرفات صبيانية أضحكت منه القاصي والداني.

وفي عهد هذا الوزير «المسخرة» تم إيقاف صحيفة (الدومري) التي أطلقها الفنان علي فرزات، وكان المؤلف بين كتابّها، وشهد كيف قام معن حيدر (مدير التلفزيون آنذاك) بتوزيع الحلوى احتفالا بإغلاقها بعد صدور العدد الذي أطلقت عليه الصحيفة «عدد الإيمان بالإصلاح» لتكتشف بعده أنه لا الدولة ولا أجهزتها ولا إعلامها يريدون إصلاحاً يكشف الفساد ويعري الاستبداد، وقد

كشف قرار إيقاف الصحيفة عن هزال ونفاق رئيس الدولة نفسه بشار الكيماوي الذي سهّل إصدار ترخيص (الدومري) وكان يدّعي صداقة الفنان، ويوحي بانه مع الإعلام الحر، فلما وقعت الواقعة تجاهل الأمر، واتخذ وضعية الميت وكأن شيئاً لم يكن!

ولم يكن محسن بلال أفضل حالاً من عدنان عمران، ولا أقل نرجسية لكنه كان أكثر وسامة، وهذا ما جعله يعتقد أن استديوهات التلفزيون أنشئت بالأساس لتلميعه، وأن الكاميرات تم اختراعها فقط لتلتقط صورته، فاحتكر الإطلالات إلى أنْ ألّبَ من حوله من المسؤولين الذين كانوا ينتظرون أيضا فرصتهم للظهور، ليرى ولي الأمر أهم متفوقون في تنفيذ تعليماته «الرشيدة» بحذافيرها أم لا.

والحقيقة المرة أن بلال مؤذن آل الأسد، لم يكن الوحيد الذي يتعامل مع التلفزيون كمزرعة شخصية، فوزيرة المغتربين بثينة شعبان كانت ترى نفسها فوق وزراء الإعلام، فهي كما كانت توحي، وتقول علناً مخولة من قبل رئيس الجمهورية، وهذا ما جعلها تفرض وتختار ما يبث وما لا يبث من أقوال غيرها و أقوالها، ولأنها كانت تحتقر الإعلام المحلي، فقد كانت تحرص أن تعطي التصريحات المهمة للإعلام العربي والخارجي وتترك الفتات للتلفزيون السوري، وتغضب وتُرغي وتُزبد، كما فعلت أثناء المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث حين أخطأ التلفزيون المحلي، وبث ما كانت تخبئ في جعبتها لتلمّع به صورتها في «الجزيرة».

وتلخيصاً للموقف الرسمي السوري من «ابن الجارية» إعلامه المحلي لنقرأ ما يقوله محمد منصور عن مسطرة السيطرة النموذجية وزيرة المغتربين وأكذب من عرف الإعلام قبل الثورة وبعدها:

«إن عقلية السيدة بثينة شعبان هي مرآة صادقة لطريقة تعامل المسؤولين السوريين مع إعلامهم المحلي... فعلى العاملين في هذا الإعلام أن يرضوا بالفتات.. وأن يكونوا صوت المسؤول لا صوت الإعلام... وأن يرضوا هذا المسؤول دون أن يفكروا برضى المشاهد أو المتلقي... وأن يكونوا عين المسؤول التي ترى من الحدث ما تريد وتخفي ما تريد، لا عين الصحافي الذي قد يحلل و يستنتج ويجتهد في صناعة الحالة الحارة التي تشعر المشاهد بحرارة وأهمية الحدث».

مع هذا التركيز على مواقف الاعلام الرسمي ورجاله والمتطفلين عليه، لا يهمل المؤلف الساحة الدرامية ومسلسلاتها وشجونها في المرحلة التي تعتبر العصر الذهبي للدراما السورية مع انطلاقة

بسام الملا ونجدت أنزور، وانتشار مسلسلات (سقف العالم) و(على حافة الهاوية) والأجزاء الأولى من (باب الحارة) وكذلك سطوع نجم سوزان نجم الدين وعلي الديك، وهي مرحلة يختلط فيها السياسي بالفني، ويظهر فيها فساد الطرفين بأوضح صوره؛ فقد تحوّل أبناء المسؤولين - مفلح الزعبي وأبناء خدام وغيرهم - إلى منتجين عبر أيمن زيدان وغيره من «الشجعان» الذين كشفت الثورة زيف مواقفهم ونفاقهم وعلى رأسهم دريد لحام؛ فقد وقف أغلبهم رغم تشدقهم بالحرية وتباكيهم على فقدانها، في صف الثورة المضادة وأثبتوا صدق المقولة التراثية بأن «من يأكل خبز السلطان يضرب بسيفه» وهكذا وجدوا أنفسهم يقفون في صف الاستبداد بغض النظر عن الشعارات التي سبق لهم تبنيها في أعمالهم الدرامية، التي شوهت أحياناً أكثر مما أقنعت، فدمشق التي يعرفها الدمشقي محمد منصور تختلف عن دمشق التي صوّرها بسام الملا في (باب الحارة).

والمثير في هذا الكتاب رغم اهتمامه بالجوهر والمعنى وشروط الاحتراف المهني، اهتمام مؤلفه الصبور بتوثيق الأكاذيب الصغيرة التي كان يطلقها ويدافع عنها مدراء التلفزيون المتعاقبين، والتي ترسم لوحة للمناخ الذي كانت تعيشه سورية، كتلك الكذبة التي أطلقتها ديانا جبور عن مقابلتها لمغنية فرانكفونية كندية في العاصمة السورية واستمتاعها بالحفلة التي «أطربت وأشجت»، فلما كشف فؤاد شربجي كذبتها وقال ان المطربة المذكورة لم تحضر اصلا لدمشق وجدت المديرة الكاذبة من يدافع عنها، ففي مناخ تسيطر عليه المنافع والمصالح الصغيرة، يصغر البشر وتتقزم طموحاتهم ويرتكبون من الموبقات كل ما يأنف الانسان السوي من ممارسته.

ويحسب للمؤلف أثناء توثيقه لتلك المعارك الصغيرة لبشر صغار مصداقيته في النقل، فقد حرص أنْ يضع في الكتاب ردود خصومه وحتى من شتموه، لأنه كان مشغولاً برسم اللوحة الكاملة لتلك المعارك بأمانة، ولأنه - وكما درس النقد في المعهد العالي للفنون المسرحية - لا يعتبره شتماً وقدحاً بل محاولة للإصلاح والنهوض وتصحيح المسار، وتلك عقلية لم تكن تروق لا للسياسيين ولا للإعلاميين قبل الثورة التي ينتهي كتاب محمد منصور بالإشارة إلى إرهاصاتها الاولى في حادث (الحريقة) الذي كان الشرارة التي سبقت نيران درعا.

لقد كان التلفزيون السوري يعيد بث مباراة بين فريقي الكرامة والشرطة ولم يستفق من نومه الطويل وتجاهله للربيع العربي إلا حين أعلن عمر سليمان تنحي حسني مبارك عن رئاسة مصر، وعندها

فقط بدأت «شاشة السمع والطاعة» تشير بخجل الى الغليان الذي يجري في العالم العربي وحوله، أما قبل ذلك فلم تتطرق بكلمة للثورات بما فيها «الثورة الخضراء» في إيران التي اعتبرها التلفزيون الحكومي فتنة ومؤامرة ضد قوى «المقاومة والممانعة» وجند كل من عنده من محللي شيعة لبنان لإثبات هذا الكلام .

وأغلب الظن أنه سيكون لهذا الكتاب جزء ثان عن الإعلام السوري بعد قيام الثورة السورية العظيمة التي وقف معها الكاتب ككل أحرار سورية منذ اللحظة الاولى، وهي مرحلة شديدة التعقيد، وحامل الحقيقة فيها كالقابض على الجمر، لأن العالم لم يشهد تعتيماً وتضليلاً حول حدث جلل كما حصل مع ثورة الشعب السوري العظيم، وهي حالة تفرض على من يؤرخ لها، أو يوثقها جهداً تنوء به كواهل عصبة من أولي العزم من الرجال والنساء، فما بالك بفرد أو عدة أفراد آمنوا بآمال السوريين وأحلامهم، وحقهم في الحرية والكرامة، وحملوا دماءهم على أكفهم، وآثروا أن يحرسوا ضمائر شعبهم، وأن يقولوا الحقيقة ويحفظوها للأجيال القادمة في أحلك الظروف.

د. محيي الدين اللاذقاني

لندن - يناير - ٢٠١٧



توضيحات لا أكثر

«الصحافي هو مؤرخ اللحظة»

ألبير كامو

كُتِبتْ مقالات هذا الكتاب بأبوابه الأربعة، بين عامي (٢٠٠١- ٢٠١١) على مساحة زمنية تمتد على مدى عقد كامل قبل اندلاع الثورة السورية. ورغم أنني كتبتها وأنا أقيم في مدينتي دمشق، إلا أن أياً منها، لم ينشر في أي مطبوعة سورية، صحيفة كانت أو مجلة أو حتى نشرة حزبية... فقد نشر معظمها في صحيفة (القدس العربي) اللندنية، وفي بعض مواقع الانترنت التي كانت محسوبة على «المعارضة الخارجية»!

وقد آثرتُ نشرها - بين دفتي هذا الكتاب - كما هي، ومن دون أي تغيير أو تعديل في نصوصها أو عناوينها، لأنني أردت أن تكون صورة أمينة عن زمن ما قبل الثورة.. زمن «كنا عايشين» لأوّضح من خلالها كيف كنا نعيش.. وأي حياة كنا نحيا!

دفعتُ ثمن هذه المقالات الكثير من الاستدعاءات إلى أجهزة الأمن السورية، من فرع أمن الدولة،

إلى فرع فلسطين، وليس انتهاءً بفرع المعلومات. كما دفعت ثمنها الكثير من الإيقاف عن العمل، في التلفزيون السوري، الذي منعت من دخوله مراتٍ عدة، رغم أنني كنت حينها مكلف بإعداد برامج تلفزيونية... قبل أن أقرر عام ٢٠٠٥ أن أطوي صفحة التلفزيون السوري من حياتي المهنية إلى الأبد، وأمتنع عن التعاون مع إداراته المتعاقبة مهما قدمت لي من دعوات.

ليس هدف هذا الكتاب ادعاء أي بطولة أو شجاعة في خرق الخطوط الحمراء التي كانت تطاردنا حيناً، ونتحايل عليها كلاعبي القفز على الحبال حيناً آخر، لكن الهدف الحقيقي هو تصوير جانب من معاناة وآلام الصحافيين السوريين، الذين آمنوا أن وظيفة الصحافة ليست التصفيق والهتاف وتدبيج شهادات الزور وجني المكاسب. آلام كانت وطأتها أقوى من شعور النشوة بالبطولة الرمزية الذي قد يتنازعني بعض الشيء الآن... لأنها كانت تهدد حياتنا قبل استمرارنا المهني، وتهدد عودتنا إلى بيوتنا قبل التفكير ببحثنا عن فسحة عمل، وعن منبر ينشر لنا ويقبل برؤيتنا المختلفة لممارسة مهنة نبيلة، قرر النظام البعثي منذ انقلاب عام ١٩٦٣ الذي سمي «ثورة الثامن من آذار المجيدة» أن يجعلها مهنة المخاطر والبلاء والانتحار الشخصي، التي على أبنائها - إن أخلصوا لها - ألا يلوموا إلا أنفسهم!

وفي المحصلة أتمنى أن يعطي هذا الكتاب فكرة عن المشكلات التي كانت تواجه الصحافي والقارئ والمشاهد والمواطن السوري على حد سواء.. لأن مقالاته في مجملها، كانت معنية برصد المشكلات والتجاوزات، وملاحقة تفاصيل الحياة التي لم تكن تظهر في الإعلام السوري أو يُشار إليها... والتي تم رصدها وتوثيقها في حينه بالوقائع والتواريخ التي حدثت فيها. إذ يمكن أن يجد فيها أي مهتم بدراسة هذه المرحلة الكثير من الشواهد والشهادات على ما كان يجري، في زمنٍ بقدر ما كان يُوصَف بأنه «مرحلة الإصلاح والتطوير والتحديث» إلا أنه امتلأ باليأس والخذلان اللذين أوصلا سورية إلى الانفجار، حين اشتعلت النار في هشيم حياةٍ، تراكم فيها القمع والظلم والقيود، التي لم تقُد سورية إلا إلى مزيد من التغول الأمني، والاستعلاء على مطالب شعب ثار يطلب حريته.. بعد أن لاكَ عقوداً من الصبر المر دون جدوى!

محمد منصور

دبي ١٧/ ١/ ٢٠١٧

الباب الأول:

صحافة وسياسة!



لماذا يشعر المواطن السوري بالقرف من الحياة؟!

قال الطبيب النفسي المخضرم لمريضه بعد أن أعيته محاولات الاستشفاء من مرض الاكتئاب لديه: لقد تحسنت بنسبة ٦٠ في المائة، وهذه نسبة تعتبر عالية جداً بالنسبة لمواطن سوري، فلا تتوقع أن تتحسن أكثر من ذلك!!

وإذا كانت عيادات الأطباء النفسانيين لا تقدم - رغم امتلاء الكثير منها بالزبائن- مؤشراً واضحاً لمدى انتشار الأمراض والاضطرابات النفسية في الشارع السوري وتفشيها، فلسببين: الأول نظرة المجتمعات العربية عموماً إلى المرض النفسي على أنه عار ينبغي إخفاؤه والتستر عليه، لأنه يضر بالسمعة! والثاني غلاء معاينات الأطباء النفسانيين بالنسبة لدخل الكثير من الأسر المحدود.

إذ أنَّ أمراضاً مثل الاكتئاب والقلق والهلع والفوبيا، تبدو منتشرة بقوة في الشارع السوري، وكثير من المرضى هم أناس يُنظر إليهم على أنهم أناس أصحاء ومعافون، وقد يكونون كذلك فعلا، لكنهم غير قادرين على تحمل أعباء الحياة والعمل.. وهم يعبرون عن عجزهم عن تحمل منغصات الحياة التي يفترض بأي مواطن صالح أن يتحملها، بنوع من الشعور بالقرف .. لذلك تبدو كلمة السر في حياة هؤلاء هي القرف من الحياة!!

- ١ -

يكاد يستوي المريض النفسي مع الإنسان السوي اليوم في الإحساس بالقرف. هذا الإحساس الذي تحول في السنوات الأخيرة إلى مزاج عام سائد في الشارع السوري، مرده خيبة الأمل من الإصلاح الذي وُعد به هذا المواطن. والذي يسير خطوة إلى الأمام وعشرة إلى الوراء، فكم سيحيا أناس ويموت أناس لكي يستنشقوا هواء الإصلاح النقي الذي يحلمون به؟ وكم من السنوات والعقود سننتظر حتى نستعيد توازننا النفسي وبهجتنا المفقودة، وحماسنا للحياة وشعورنا بأن القرف من الحياة - إذا وُجد - هو مشكلة شخصية يمكن حلها، وليست حالة عامة ميئوس منها!!

لم يكن الشعب السوري يوماً شعباً مترفاً، ولم يطالب يوماً برفاهية فائقة الحد أو الحدود. ففي هذا البلد الذي تعرض عبر التاريخ للغزوات والحروب وكان طريق القوافل والعابرين وملتقى الغزاة والطامعين، كان على الشعب السوري دوماً أن يعاود البناء، وأن يعاود الإيمان بالحياة، وبقيمة العمل والشرف في بناء حياة - ليست هي مدينة فاضلة - وإنما صالحة للاستهلاك البشري على الأقل. وعندما يهاجر الإنسان السوري خارج بلده كان وما زال قادراً على أن يثبت فعاليته وحيويته وإخلاصه المهني وقدرته على أن يكون إضافة نوعية، لا رقماً مضافاً. فما الذي حولنا اليوم إلى مجموعة من العاطلين عن الأمل والطموح؟!

- ٢ -

كم كبير من الموظفين الذين يتقاضون رواتب، هي أشبه بمعونات طارئة لا تكاد تكفي حتى نهاية الشهر، يبدأون نهار عملهم متثائبين، مترعين بالإحساس بالقرف. وهم يرون أن العملة الرديئة لم تترك مكاناً للعملة الجيدة في دوائرهم ومؤسساتهم، فكلما اشتكوا من مدير أو وزير فاسد وحلموا بالإصلاح جاءهم من يجعلهم يترحمون على أيام السلف ويرون فيه من المزايا ما لا يمكن اكتشافها إلا بأسوأ المقارنات وأردأ المواصفات وأبخس المقاييس!

- ٣ -

كم كبير من خريجي الجامعات بمختلف فروعها يشعرون بالقرف من الحياة. فالتعليم لا يضمن لهم

الحصول على فرص العمل، والرغبة في إثبات الذات بعد الحصول على فرصة العمل - إذا ابتسمت لهم الواسطة طبعاً - ستصطدم بآلية عمل مترهلة وبيروقراطية تشل المبادرة، وتسفه حماس الشباب وتعتبره خروجاً على تقاليد العمل، وتمنع أصحاب الخبرة من أن ينقلوا خبراتهم الحقيقة إلى هؤلاء الشباب. لأن أصحاب الخبرات قد همشوا أو أوصلوا إلى مرحلة القرف من الحياة ومن العمل ومن الحوار مع الأجيال في ظل إدارات تعتبر الخبرة عبئاً عليها وعلى مؤسساتها المنهارة المتآكلة من الداخل رغم الواجهات الرخامية الفخمة، والأسوار الحجرية المنيعة!

- ٤ -

كم كبير من الصناعيين والتجار الذين كان شعارهم «صيت غنى ولا صيت فقر» باتوا يخشون مثل هذه الشعارات التي تعبر عن ثقافة القناعة والشبع، لأن وزارة المالية تجبي الضرائب حتى على «صيت الغنى» هذا. فالتاجر أو الصناعي مُدان حتى يثبت فقر حاله أو يُشهر إفلاسه. ووزارة المالية التي فاق خيال المشرعين فيها خيال كتاب الفانتازيا التاريخية في ابتكار شتى أنوع الضرائب، تنظر إلى هؤلاء نظرتها إلى كل فئات الشعب السوري: فريسة سهلة لجباية أكبر كم من الأموال.

ولهذا ليس غريباً أن يكون الشعور لدى الصناعيين والتجار هو الشعور بالقرف من الحياة، فالسوق «ميت» والبضائع «كاسدة» والقوة الشرائية لا تكاد تصمد أمام الحاجات الأساسية اليومية. أما الاستثمار فهو: حماقة لا يقدم عليها إلا كل متهور أو مغامر أو جاهل بواقع الحال لأنها محفوفة بالضرائب الباهظة وبمنافسة أولاد المسؤولين «الشريفة»!!

- ٥ -

لا يدخل مواطن دائرة حكومية إلا ويخرج معتكر المزاج، بحاجة إلى دواء مضاد للاكتئاب، أو منشط يرفع من همته المثبطة بسبب ومن غير سبب!!

فالموظف الذي لك حاجة عنده، يعبر عن فقدان حماسه للعمل وقرفه من الحياة، باضطهادك عبر سلسلة من التجاوزات الصغيرة التي قد تنجح بصبرك في استيعابها، لكنك ستكتشف حين تتكرر

هذه التجاوزات بلا استئذان أنها تنال من وقتك ومن حقوقك، ومن مواطنيتك، وتخرجك عن طورك في النهاية إن لم تتحلَّ بنعمة اللامبالاة حتى بآدميتك!

القرف من الحياة هو عنوان حياة المواطن السوري. والصبر المزمن على الملمات لم يقد سوى إلى اليأس من الفرج.

- ٦ -

أخيراً إذا كان الملايين من المواطنين السوريين قد طلقوا ولعهم بالسياسة إلى غير رجعة، وتركوا العمل السياسي غير مأسوف على تبعاته للرفاق أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي قائد الدولة والمجتمع؛ فهل يستطيعون أن يتركوا ولعهم بالحياة؟!

هل يستطيعون أن يتحرروا - بحسن نية - من هذا الإحساس المتفاقم بالتشاؤم من المستقبل وفقدان الهدف والرغبة في عمل أي شيء ذي قيمة؟ ومن ذلك الإحساس المرَضي بالقرف من الحياة؟!

موقع (أخبار الشرق) ١٩ حزيران ٢٠٠٢

ناطقون باسمنا.. والعياذ بالله!

فوق تخلف الإعلام السوري في الداخل، ابتليت سورية بممثلين شبه دائمين عنها في الإعلام الخارجي والفضائيات العربية، دأبوا على إعادة إنتاج التخلف الإعلامي الداخلي على الملأ، وهم ينتشون طرباً بالموقع الذي أهلهم لأن يقدموا خدمات إضافية خارج ساعات الدوام.. معتقدين أنهم بذلك يضيفون لرصيدهم في طلب الرضا.. والإبلاء بلاءً حسناً في ساحة الرأي والرأي الآخر، والخروج بأقل الخسائر: ضربات ترجيحية تعتمد على عدد الفرص المتاحة للرد أمام الخصم، أو التعادل من دون أهداف.. على الأقل!

أشخاص من قبيل عماد فوزي الشعيبي، المفكر الاستراتيجي صاحب نظرية «أميركا ظاهرة صوتية» وكأن أميركا هي فرقة كورال شبيهة بجوقة الفرح، وأشخاص من قبيل مهدي دخل الله (رئيس تحرير جريدة البعث) الذي سبق أن صرح لموقع البوابة الإلكتروني بعيد سقوط بغداد أن أميركا لا تستطيع أن تفعل شيئاً لنا سوى أن تغزونا عسكرياً (تصوروا تفاهة هذا التهديد لا سمح الله) وأشخاص آخرين ليس أبرزهم الرئيس الأبدي لاتحاد الكتاب العرب.. الذي من كثرة حديثه عن الثوابت، ظن أن وجوده المزمن في رئاسة اتحاد الكتّاب منذ أكثر من

ربع قرن، هو واحد من الثوابت السورية التي تقوي موقفنا في ساحة الرأي والرأي الآخر في الفضائيات العربية!

وعذراً إذا شعرت بكثير من الخجل كمواطن سوري، حين ظهر الأستاذ مهدي دخل الله في برنامج (حوار مفتوح) على قناة الجزيرة، ليدعي أن (عين الصاحب) التي ضربتها الطائرات الإسرائيلية هي على الحدود اللبنانية وليست في عمق الأراضي السورية، كما جاء في مقدمة المذيع.. وخصوصاً أن عبد الباري عطوان كان بالمرصاد لمثل هذه الكذبة الجغرافية وفندها بحدة وكأنه عثر على ضالته المنشودة في إمساكنا متلبسين بالأكاذيب...

ومن دون أي اعتذار سأشعر بالخجل أيضاً، من كلام معالي السفير رياض نعسان آغا «الإعلامي كما يجب أن يكون هواه خارج دبلوماسية السفارة» حين يظهر في برنامج (مواجهة) على قناة أبو ظبي.. ليقول إن إغلاق (الدومري) لا يهم الشارع السوري لأن لديه أولويات منها تحسين معيشته!

يحكم السيد نعسان آغا على الشارع السوري بأن «ترف» الصحافة غير الرسمية لا يعنيه الآن.. ويقلل هذا الإعلامي من دور الإعلام في المحاربة من أجل تحسين المعيشة وظروف الحياة، راجياً أن يدلني على بلد واحد في العالم، استطاع أن يحارب الفساد ويوصل صوت الناس وآلامهم وهمومهم من دون صحافة تقوم بالرقابة على أداء الحكومة.. وهو أمر لا يحتاج من (إعلامي) إلى أي لف أو دوران إذا كان أميناً لشرف المهنة التي انتسب إليها يوماً!

ومن دون اعتذار أيضاً، سأشعر بكثير من الخجل لقوله: إنه لم يأت من مسقط إلى أبو ظبي ليناقش منع مقال يتحدث عن فساد إدارة التلفزيون، وهو فساد لمسته بنفسي حين طلبت مني إدارة التلفزيون، أن أعد ندوة عن مسلسل (صلاح الدين) لشركة سورية الدولية بعد أكثر من شهر على انتهاء عرضه، ودون باقي المسلسلات، بل إن مدير التلفزيون (معن حيدر) طلب مني صراحة أن أنسّق حينها مع مدير الشركة المذكورة، ليحدد لي من سيكون ضمن ضيوف الندوة من أبطال المسلسل المذكور، وحين كان مدير البرامج الزميل (غسان الشهاب)، يقف في الأستوديو أثناء بث الندوة على الهواء مباشرة، لينقل لي تعليمات المدير العام حينها، بضرورة تحويل مسار الندوة من النقد والسجال، إلى إطراء الشركة المنتجة بحجة تشجيع القطاع الخاص «أمتلك نسخة فيديو من الندوة المذكورة، يظهر فيها المذيع وهو يستدرك ويكيل المديح المطلوب» ثم بعد هذا يصف الإعلامي رياض نعسان آغا ما

جاء في المقال الذي منعت صحيفة (تشرين) نشره للزميل حكم البابا بأنه «كذب» ولا ينسى أن يكيل السيد رياض نعسان الآغا المديح لمدير هيئة الإذاعة والتلفزيون (رياض عصمت) الذي لم يخجل ككاتب وناقد ينادي بالحرية من إصدار قرار بمنعي من دخول التلفزيون كصحافي.. وقد جاء في تبريره لقرار المنع، الذي اعتبرتُ أنه لا يستحق المراجعة لأنه تعبير عن فساد لا محاسبة عليه في إعلام منهار، أنه لم ينزعج مما كتبته عن التلفزيون في عدد مجلة (المحاور) لكنه انزعج من توزيع بعض النسخ من العدد المذكور كإهداء لزملاء وأصدقاء داخل مبنى التلفزيون لا أكثر.. وكأن الانزعاج من نشر أفكار مقالة ما، ليس انزعاجاً عصابياً من المقالة نفسها!

الفساد باقٍ، ومستشارو السوء الذين يغيّرون آراءهم حسب الوجهة والموقع والتيار باقون، بدليل أن رياض نعسان آغا لم يذكر بسوء في دفاعه «الحر» سوى حكومة محمود الزعبي التي ثبت فسادها بقرار رسمي، وأصبح صاحبها المنتحر شخصاً آخر غير ذاك الذي كان يقود «الحكومة الرشيدة» لمدة ثلاثة عشر عاماً!

والتهمة الجاهزة لدى أساتذة التملق والكذب الجغرافي والفكري هي: «أنتم تتحدثون بأشياء شخصية وصغيرة وتافهة.. لم نأتِ لمناقشتها» أوليس الفساد «شخصي» ومرتبط بأشخاص، أوليس التملق بهدف جني المكاسب «شخصي».. أوليس الرضا والغضب «شخصي» حين يكون من يرش على الموت سكر، ويداور ويناور باسم الحوار.. أو ليس من يرشي حتى خصمه في حلبة الحوار، بالمدائح والمجاملات المفضوحة والمَن عليه بقراءة كتاباته في النقد الأدبي لكي يمتص جوهر الاختلاف العميق ويميّع المسائل، يمارس «براعة شخصية» أيضاً؟!

بالله عليكم لا تكذبوا باسمنا.. واتركوا ساحة الرأي والرأي الآخر.. لأناس يمتلكون الحد الأدنى من الإقناع والنزاهة في مواجهة الحقيقة، ما دمتم تصرون أن تبهدلونا إعلامياً في الداخل والخارج!

موقع (الرأي) ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٣

عقبة كأداء في وجه أي تغيير أو إصلاح: مستشارو السوء!

فيما مضى.. كان التغيير الحكومي والإداري في سورية - رغم صيغه الشكلية- يعني تغييراً أيضاً في المستشارين والمعاونين وبعض المديرين وسكرتاريا المناصب الهامة... وكان يقال أن الوزير الجديد، قد أتى بجماعته، وهم بالطبع على شاكلته؛ فإن كان مخلصاً أميناً للمسؤولية التي يحمل أعباءها، جاء معاونوه ومستشاروه على التوجه نفسه، وإن ثبت فساد أحدهم أو بعضهم فيما بعد.. وإن كان الحال هو العكس، جاءت الحاشية متطابقة مع فساده، تتنافس معه في ابتداع الأسوأ.. وحين يوجد بين تلك الحاشية - بالخطأ أو بالمصادفة - شخص نزيه مخلص، فسرعان ما يتم لفظه بطريقة انتقامية، باعتباره جسماً غريباً وشاذاً عن عقل وأداء العصابة!

وهكذا اعتدنا أن نعرف توجه المسؤول الجديد أو الوزير الجديد من حاشيته ومستشاريه، على طريقة «قل لي من تعاشر.. أقل لك من أنت».

ورغم أن فساد الحاشية كان يزداد تناسباً مع فساد المسؤولين والوزراء المتعاقبين على إدارة مؤسسات ووزارات الدولة، إلا أن أمر هذه الحاشية كان يخضع إلى حد ما، لحركة ديناميكية تحمل دلالة ومؤشر حتى لو كانت هذه الدلالة: «من سيء إلى أسوأ».

•حاشية ثابتة لمسؤولين متبدلين!

لكننا اليوم نشهد حالة غريبة إزاء العلاقة بين المسؤول أو الوزير الجديد، وبين مستشاريه ومعاونيه ومدراء مكتبه.. فقد أصبح هؤلاء بعجرهم وبجرهم جزءاً من تشكيلة المائدة، مهما تغيرت الأطباق الرئيسية عليها، ومهما اختلفت أذواق الطباخين والضيوف.. فقد يتغير الوزير في هذه الوزارة أو تلك، لكن المستشارين والمعاونين و مدراء المكاتب يبقون في أماكنهم.. وأول ما يفعلونه يشتمون المسؤول السابق، ويتنفسوا الصعداء أمام المسؤول أو الوزير الجديد للكابوس الذي انزاح عن صدرهم بذهاب رئيسهم الفاسد، الذي كان يخرّب لوحده كما يدعون، ويمارس نزواته الشخصية من دون أن يكون هناك من يسهل له ذلك كما يزعمون.. وهم يوحون لرئيسهم الجديد، أن قلوبهم ملآنة، ويريدون أن يبقوا البحصة، لكن ما يمنعهم شيء واحد هو الحفاظ على سرية العمل، وعلى بعض قيم العشرة التي جمعتهم مع ذاك الذي «انقلَع.. الله لا يرّده» فإذا وجد كلامهم هذا الذي يبدؤون فيه الحديث بتحفظ ليمثلوا دور المتألمين على الحال التي كانت، إذا وجد صدىً وهوىً في نفس المسؤول الجديد.. بدؤوا يسردون على مسامعه القصص والنوادر والفضائح ويكشفون الخفايا عن صفقاته المالية أو مغامراته العاطفية ونزواته الجنسية، أو حتى مشاكله وأمراضه النفسية والعضوية، ومعظمها قد تكون صحيحة مائة بالمائة.. لكن ما يبدلونه فقط، مسألة واحدة صغيرة.. ألا وهي الادعاء بأنهم كانوا على خلاف دائم معه، وأنهم قد عوقبوا من قبله مرات عديدة، لعدم تنفيذ الأوامر التي لم يكن ضميرهم يسمح لهم بتنفيذها.. وقد يكون بعضهم على قدر أكبر من الدهاء فيعترف بأنه نفذ ما يمكن تنفيذه، على مسؤولية رئيسه السابق، لأنه «موظف وعبد مأمور» فيرمي عصفورين بحجر.. إذ يبرّئ نفسه بطريقة أكثر إقناعا.. وفي الوقت نفسه، ينبّه وزيره أو مديره الجديد.. إلى أنه مطيع ينفذ الأوامر لمجرد أنها أوامر!

• من أين ستهب الريح!

بعد ذلك يدرس مستشارو السوء هؤلاء، توجه المسؤول الجديد بدقة وحذر وعناية، فإذا تبين لهم أنه من أصحاب «اليد النظيفة» لا سمح الله استعاذوا بالشيطان الرجيم ومشوا على الصراط المستقيم، مجمدين نشاطاتهم في الفساد والإفساد إلى حين يكسبون الثقة المطلقة ويوجدون هامشاً جديداً لممارسة الفساد بطريقة مختلفة!

وهنا يدرك المسؤول الجديد.. أنهم كانوا صادقين في حديثهم عن العهد البائد، وأن الفساد الذي كان يمارسه سلفه، كان يمارسه لوحده، وسط حاشية نظيفة كانت تتمنى زواله كل لحظة، وكانت في الوقت نفسه تحترم تقاليد العمل إلى درجة أنها لم تشِ به، ولم تحفُر له عند أحد!

أما إذا ثبت أن توّجه المسؤول الجديد هو أسوأ من سلفه، فإن مستشاري السوء، يتبارون في تعريف المسؤول أو الوزير الجديد، بأسرع الطرق لجني المكاسب الشخصية، والانغماس في النزوات والملذات الحسية وغير الحسية، وبطريقة لبقة ومهذبة تعتمد على التلميح لا التصريح أولا. فإذا كان تجاوب هذا المسؤول سريعاً... انتقلوا إلى التصريح المكشوف، ساعين إلى كسر البروتوكول والسعي نحو موقع «الصديق المؤتمن» كي يضمنوا أن يكون لهم الحظوة من حوله، وكي تصبح مطالبتهم بما هو أكثر من امتيازاتهم السابقة في عهد المسؤول السابق، حق مشروع لزملاء ورفاق عمل هم من «عظام الرقبة» حسب التعبير المتداول!

وقد يحدث أن تدخل مع قدوم المسؤول الجديد، عناصر جديدة على البطانة القديمة الثابتة المصالح والمواقع.. لكن لا تلبث حاشية السوء أن تستوعب تلك العناصر، إما عن طريق مجاراتها في الفساد إذا كانت تلك العناصر فاسدة أصلاً، أو عن طريق إرباكها وإيهامها بأن الجهل بالقوانين والأنظمة التي تحكم آلية العمل قد تورطها وتورط المسؤول الجديد، فتُجهز على كل نية للعمل المخلص وتشل حركتها!

• السكرتير مديرا!

في ظل هذه الآلية.. لم نعد نحلم حتى بتغيير الحاشية المحيطة بالمسؤولين الكبار في مؤسسات ووزارات الدولة، إلا بحكم التقاعد «وقد يمدد لبعضهم خلافاً لكل التوجيهات كما حدث مع سكرتير وزير الإعلام السابق والحالي» أو الموت الذي هو حق على البشر جميعاً... وأصبحت الحاشية الفاسدة من المعاونين والمستشارين وسكرتارية مكاتب بعض الوزراء الباقية في أمكنتها.. تشكل عائقاً أمام الإصلاح، وحرباً ضد بعض المخلصين الذين قد يجدون بارقة أمل في تغيير مسؤول كبير أو وزير، وعندما يحاولون الوصول إليه للحديث عن المشكلات والآلام والهموم المهنية.. يجدون نفس الأشخاص وقد شكلوا سداً منيعاً، يداور ويناور لكي يقنع المسؤول الجديد، بحقيقة أن هؤلاء قد يورطونه، وأنهم جاهزون للتمرد على أوامره والتشويش عليه في أول فرصة تسنح لهم!

وشيئاً فشيئاً.. يشعر هذا السكرتير في هذه الوزارة أو تلك المؤسسة، أن عليه أن يبحث عن منصب آخر يؤهله للدخول تقيناً في آلية العمل المختص.. مادام يملك القدرة على التأثير في المسؤول الكبير، ويملك أن يعاقب ويقمع، ويكون اليد التي تبطش.. أو الكف الحنون التي تكافئ، فيقنع أصحاب المعالي بأهليته وجدارته ورضا المسؤول المباشر عنه، وتزكيته له.. ويصبح السكرتير(أو أشقاؤه وأقرباؤه) بين ليلة وضحاها مديراً مختصاً، يمارس نفس الآلية في تحويل الأداء الوظيفي والإنتاجي من حالة معرفة وعمل واقتراح، إلى حالة تسيير بريد وطاعة عمياء،وهل أحلى على قلب أي مسؤول ألا يجد من يعارضه في المديريات والدوائر التي تتبع له!

• جني المكاسب والتبرّؤ من الأخطاء!

تلك هي الآلية التي تشكل في نهاية المطاف، سداً منيعاً في وجه أي إصلاح.. وتجعل من تغيير الوجوه تغييراً قد يكون وصفه بـ «الشكلي» مديحاً وإطراءً له.. وفي المحصلة فإن مستشاري السوء في كل عهد ومع كل تغيير حكومي، ورغم أنهم يقبعون في الظل إلى حد ما، فإنهم أكثر من يجني المكاسب.. فكل خطأ وتجاوز هو صنيعة المسؤول السابق الذي تم الاستغناء عن خدماته، وكل حالة إنجاز أو نجاح صنعها أناس مهنيون في غفلة من سلطة تلك الحاشية في الفساد والإفساد.. هم صناعها وهم مهندسوها وجنودها المجهولون.. إنهم يشجعون على القمع والمصادرة حين يكون هذا هو هوى المسؤول، ويتحولون بقدرة قادر إلى قفاز حريري ناعم، إذا لمسوا في أي مسؤول جديد رغبة في الانفتاح، ولو في بداية عهده على الأقل، لكنهم يدركون تماماً أنه من غير المسموح أن يشكل الانفتاح آلية عمل حقيقية.. لأن ذلك سيهدد وجودهم إن عاجلاً أم آجلاً وسيأتي بأناس لن يكون سهلاً احتواؤهم بعد أن يسحب البساط من تحتهم!

ثوريون.. ليبراليون.. براغماتيون... حملة قيم وشعارات.. يدعون ما لقيصر لقيصر.. ويطعمون التسعة ليأكلوا العشرة.. وعندما يجد الجد فالاستشارة عندهم تعويذة ضد أعتى الحيل والمكائد والمؤامرات التي تحفظ الكرسي لمن بيده الصولجان. نعم مستشارو السوء هم كل هذا معاً أو حسب الطلب.. وهم الآن رجال كل دولة وزمان، وهم مع الإصلاح قولاً واحداً مادام شعار الإصلاح لم يهدد مواقعهم، ولا آلية اختيار الوجوه التي تتعامل معهم والعقول تأخذ باستشارتهم!

موقع (الرأي) ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٣

الفساد: آلية عمل.. أم اجتهاد شخصي؟!

في الندوة التي أقامها اتحاد الصحافيين في المركز الثقافي العربي بالمزة - دمشق، بتاريخ (٢٤ / ٧ / ٢٠٠٣) والتي شهدت هجوماً هو الأعنف حول الإعلام السوري في ندوة علنية تحضرها إدارة الاتحاد... ألمح أحدهم في سياق ذلك الهجوم، إلى أن من كان من أشد المُطبّلين والمزمّرين لحكومة رئيس الوزراء المنتحر (محمود الزعبي) الرشيدة هو نفسه من غيّر رأيه وكتاباته، وانبرى للحديث عن فساده بعدما أعلنت الدولة تخليها عنه. في إشارة شخصية لسلوك مدير تحرير جريدة (تشرين) السيد هشام بشير، الذي كان حاضراً في الندوة!

وبعد أن بلغ الحديث بالمتحدثين وأصحاب المداخلات كل مبلغ في الإدانة والتعرية، انبرى السيد هشام بشير محاولاً سحب البساط من تحت المتحدثين بعدما مالت كفة الندوة كلها لصالحهم.. ووقف ليقول بما قد يبدو نوعا من مراجعة الذات: «الخطأ خطأنا.. لأننا رضينا أن نكون موظفين لا صحافيين.. وإذا أردنا أن نصنع إعلاماً حقيقياً، فعلينا أن نفسح المجال أمام جيل الشباب، ليتسلموا إدارة المؤسسات الصحافية ويصنعوا صحافة أخرى».

• صحوة ضمير.. أم محاولة التفافية؟!

وقد يعتقد من سمع كلام السيد هشام بشير، ونبرة الهدوء والثبات التي كان يتحدث بها، أنه سيعمد فور عودته إلى مكتبه في جريدة (تشرين)، لأن يقدم استقالته أو يطلب إعفاءه من مهامه، كي يكون صادقاً أميناً مع هذا الاعتراف الجريء الذي فيه قدر كبير من جلد الذات.. أو انه على الأقل سيتصرف بعقلية جديدة أقل تشدداً في المنع والمصادرة، وأنه أراد - في صحوة ضمير- أن يختم حياته المهنية (المهنية تجاوزاً، وتمييزاً عن حياته الشخصية التي لا شأن لنا بها) بموقف شجاع ينسجم مع تلك القناعة التي فاجأنا بها، متقدماً «ولا أريد أن أقول مزاوداً» عن آلامنا وأوجاعنا نحن الصحافيين الذين اكتوينا بتوقيعات منعه ومصادراته لمقالاتنا، ورمينا بالاتهامات من قبله فوق هذا المنع... ثم تسريب بعض المقالات التي يكتبها الزملاء حول جوانب الخلل، للجهات المعنية قبل نشرها لتضغط على رئيس التحرير في حال وافق على النشر ولم يكترث لاقتراحاته المتكررة بالمنع.. كما حدث حقيقة لا مجازاً، حين سرّب مقالاً عن مؤسسة السينما قبل سنوات، إلى رئيس الوزراء (محمود الزعبي) ليوقف الحملة التي شنها بعض الصحافيين على مؤسسة السينما عام ١٩٩٩ وكان أن أُوقف نشر المقال رغم موافقة رئيس التحرير السابق على نشره، وسحب من النسخة المُخْرَجة من الصحيفة ليلاً، قبل أن تعود الجريدة لنشره في قصة تطول تفاصيلها والأمثلة كثيرة. لكن الذي حدث أن السيد هشام بشير، قد عاد إلى مكتبه ليمارس نفس الآلية في القمع والمصادرة، فيمنع مقالاً لزميل، ويحجب زاوية لآخر.. وقد يحدث أحياناً أن رئيس التحرير قد يعود ليسمح بنشر ما منعه، أي أن صاحب المسؤولية الأول في الصحيفة يبدو أحياناً، أقل تشدداً منه.. لكن عندما يجد الجد، وتدق ساعة الحقيقية، سيقف السيد هشام بشير، ليقول ما يوحي صراحة أن الآلية العامة لا تسمح، ولم تسمح له خلال أكثر من عشرين عاماً، سوى أن يكون «موظفاً» يُنتج وأمثاله من الموظفين، إعلاماً قد يتبرؤون منه إذا اقتضى الأمر ومالت الكفة ميلاناً يدين بقاءهم في مواقع المسؤولية، ومشاركتهم في جريمة وأد الصحافة.. وما سيتلوه من وأد الكثير من القيم والهوامش والحقوق عندما تموت الصحافة في أي بلد!

ذكرتُ هذا المثال، ليس لكي أعود إلى قضية الإعلام السوري، التي كتب فيها الكثير وأشبعت رثاءً وهجاءً، بل لكي أقول إن هناك على الدوام من يتذّرع بآلية العمل، لكي يبرر تقصيره وتقاعسه وقلة حرفيته في المنصب الذي يتحمل مسؤوليته.. مما يجعلنا نتساءل: هل آلية العمل هذه رجس من عمل

الشيطان يمس كل من يجلس على كرسي في موقع مسؤولية، فيحبطه ويقتل نواياه الطيبة في العمل، ويشل همته ويحط من عزيمته؟! وما هو دور الأفراد هنا، ومدى مسؤوليتهم الشخصية عن ترسيخ آلية عمل سيئة، وحمايتها من أي قابلية للإصلاح والتحسين والتطوير؟!

• شماعة جاهزة لتعليق الأخطاء؟!

إن آلية العمل في أي قطاع أو وزارة أو مؤسسة، ليست هي فقط القوانين والأنظمة التي تحكم عمل هذا القطاع أو تلك الوزارة فحسب؛ إنها نتاج القوانين والأنظمة مع طريقة ترجمتها، وكيفية فهم روحها وجوهرها، ثم آلية تطبيقها على أرض الواقع.

وضمن هذا المعيار، فثمة دور واضح للأشخاص الذين يمسكون بزمام الإدارة والمسؤولية في تنميط أي آلية عمل، وجعلها إما بيئة خصبة للأسوأ على الدوام، أو محاولة حمايتها مما يشوه روحها، وروح القوانين الناظمة لآلياتها، وجعلها مرتعا خصبا لممارسة الفساد والقمع والإضرار بالمهنة والعاملين بها. فالمدير الذي يفسر قانون حجم العمل باعتباره حجماً ثابتاً حتى في العمل الذي يحمل جانباً إبداعياً وتنافسياً خلاقاً، إنما يساهم في ترسيخ آلية، تلغي معيار الجودة على حساب الكم، والمدير الذي يفسر دور الجهات العليا في المتابعة والإشراف، باعتباره إلغاء لدور أهل الاختصاص، ويشجع هذه الجهات على التدخل في كل صغيرة وكبيرة من دون أي مناقشة أو حوار، هو بالتأكيد ليس كمن يقاتل ليكون في صف أصحاب المهنة ومع أهل الاختصاص ضد أي توجيهات يمكن أن يكون تنفيذها من دون مناقشة أو حوار، مدعاة لسلسلة أخرى من التوجيهات التي تجعل آلية العمل في النهاية جحيما لا يطاق بكل المقاييس، وعميد المؤسسة التعليمية الذي يستدعي الأمن لمعاقبة طلابه ليس كذاك الذي يقدم استقالته احتجاجاً على دخول عناصر الأمن الحرم الجامعي!

أجل.. ثمة آلية عمل عامة، وثمة قوانين تحد من التطوير والإصلاح في أي مؤسسة أو وزارة لأنها إما أنها تخلفت عن منطق الزمن، أو أنها شُرّعت وأُقرت في الأساس بسوء نية.. لكن من قال إن الاجتهاد الشخصي لا يلعب دوراً... وهو الذي يراكم فوق القوانين السيئة تقاليد وتفسيرات أسوأ منها، تغدو بعد زمن عرفا قائما لا يلتفت أحد لمدى مطابقته للنص القانوني...

ومن قال إن هذا الاجتهاد لا يجعلك تحدد اتجاهك المهني الحقيقي أمام نفسك وأمام الآخرين..

فإما أن يكون اجتهادك لتحسين آلية وبيئة العمل، أو أن تكون تحت مظلة آلية عمل عوجاء وجائرة، ربما سيغريك ذكاؤك أن تختبئ تحت ظلالها السوداء حين تريد أن تتنصل من مسؤوليتك الشخصية، وتلعب في الخفاء، موقناً أن آلية العمل السيئة هي الشماعة الجاهزة لتعليق خيانتك لمهنتك ومسؤولياتك أمام ضميرك أو ما تبقى منه!

• وماذا عن الكوارث الشخصية؟!

أجل ثمة آلية عمل صعبة.. لكن آلية العمل هذه لا تبرر الجهل وقلة الحرفية، ولا تشفع لإنتاجك المهني الرديء بحكم تواضع مؤهلاتك وخبرتك وموهبتك.. فهذه في الأساس مثالب ومزايا شخصية، قبل أن تصبح على يد مدير أو مسؤول من هذا النوع، جزءاً من مناخ عام سيغدو جحيماً بالنسبة للعارفين والمخلصين بعد زمن قصير، وحسب قول الشاعر: «ذو العقل يشقى في الجحيم بعقله»

أجل ثمة آلية عمل قد تكون كارثية في بعض المواقع، وغارقة في التلوث حتى الجذور في مواقع أخرى.. لكن ثمة أيضا- إذا استثنينا كارثة الجهل - استعداد شخصي للنفاق والمُمالأة، وثمة شرف مهني يلتصق بضمائر الأفراد، فإما يسعون جاهدين لحماية شرف مهنتهم من أي متضرر يحاول الانتقام منها، وتحجيم دورها، والحد من صلاحيتها، وإما يصبحون تابعين له، يأتمرون بأمره!

إن من دفع ثمن محاولة تحسين آلية عمل سيئة حين عوقب من مافيا الفساد بالإبعاد عن منصبه، أو حرمانه من الترفيع الوظيفي مثلاً، أو محاولات بعض الأجهزة تشويه سمعته حين يُقال من مسؤولياته، ليس كمن تواطأ مع هذه المافيا، وبقي ممسكاً بزمام المسؤولية، يجني المكاسب ويفوز بالفرص، ويجعل من أدائه الشخصي وآلية العمل السيئة معاً، سيفاً مسلطاً ضد الانفتاح والإصلاح، والعمل بمهنية وإخلاص..

ثمة هامش شخصي للاجتهاد.. إذا ألغيناه، كان علينا أن نرفع القبعات لكل من ثبت فساده في موقع المسؤولية أو خارجها.. وكان علينا أن نبرأهم، ونقول لهم بكامل الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره «لو كنا مكانكم لما فعلنا أحسن مما فعلتموه» مادام هؤلاء لا ذنب لهم، بل ذنب آلية العمل والقوانين المتحجرة والنظام العام المترهل!

• شرف المحاولة!

لا يُقاس الاجتهاد شخصي في النهاية بمدى النجاح في محاربة الفساد، والقدرة على البقاء على الكرسي وفي مواقع المسؤولية في آن معاً، فالاجتهاد الشخصي للتمرد على آلية عمل رديئة وفاسدة يكفيه شرف المحاولة، ومع كل شرف محاولة جديد ربما كنا سنكتشف أن الهامش بات أوسع، وأن الخوف بات أقل، وأن الناس صاروا أكبر.. لأن من دفعوا ثمن الاجتهاد الشخصي لمقاومة الفساد المتمثل في آلية عمل ما، كانوا أكبر من الحسابات الصغيرة للبقاء على الكراسي... أما من كانوا عنوان تضييق الهوامش، وعنوان المصادرة، وعنوان التحالف مع الجهات المتنفذة ضد المسؤولية المهنية التي ائتمنوا عليها، فلا يحق لهم أن يتنصلوا من آلية عمل رديئة هم عنوان من عناوينها، وهم مهندسو سياساتها.. إلا إذا كانوا يعتقدون أن بالإمكان تغطية الشمس بغربال، وتزوير الذاكرة باعتراف مثير وغير متوقع في ندوة علنية مالت كفتها للحقيقة في لحظة غضب واختناق!

موقع (الرأي) ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٣

عار الشماتة بموت صحيفة.. وكوارث أخرى!!

حين كانت بيانات التضامن والاستنكار تصدر من المنظمات المحلية والعربية والدولية داخل سورية وخارجها، إثر إعلان قرار رئاسة مجلس الوزراء إلغاء رخصة جريدة (الدومري) وإيقاف الجريدة عن الصدور، بعد مصادرة العدد الذي حمل عنوان «عدد الإيمان بالإصلاح» كان مدير التلفزيون السوري المهندس معن حيدر، يوزع الحلوى في مكتبه ويستقبل زواره بابتسامة باشة، معلناً الاحتفال بـ«نهاية الصحافة الصفراء» وواعداً أتباعه ومريديه بأن كل من كتب في الدومري سيحاسب وسيتم التحقيق معهم، حسبما وعد وزير الإعلام البائد عدنان عمران الذي كان المهندس (معن حيدر) أقرب المقربين إليه - تلفزيونياً- كما كان يفخر!

• ثمن الإيمان بالإصلاح!

وعدد (الدومري) الذي مُنع[1]، عدا عن نفاد كميته كاملة من مكاتب الجريدة، ووصوله إلى أيدي

(١) صدر بتاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٣ حاملا الرقم (١١٥+١) وفي اليوم نفسه أصدر رئيس مجلس الوزراء محمد مصطفى ميرو قرارا بإلغاء ترخيص الصحيفة وإغلاقها.

الناس بشتى السبل، تم نشره على عدد من مواقع الانترنت، والمنظمات التي أصدرت بيانات الشجب والإدانة لإغلاق الجريدة، كانت قد اطلعت على التوجه الجديد لها، من خلال العدد المذكور.. مما يعني أن تلك البيانات كانت نابعة من الاحترام لتوجه الصحيفة، لا من الدفاع عنها لمجرد أنها صحيفة وكفى.. ولعل صحيفة تفتح ملف محاكمات سد زيزون[1] وتقول إن «أقرباء المسؤولين أبرياء وغيرهم مدان» على غلافها، وصحيفة تتحدث عن حرية التعبير والقمع الصحافي والإلكتروني وتتحدث بالوقائع والأسماء عن فساد وزير الأعلام وهو في منصبه وعلى رأس مسوؤلياته، وتتذكر يوسف العظمة في مادة مطولة في ذكراه.. بالتأكيد لا يمكن أن تكون من نوع الصحافة الرخيصة، وخصوصاً إن قسماً من محرريها قد تم استدعاؤهم إلى أجهزة الأمن (كما وعد معن حيدر بالفعل) ومنهم من تشرف بزيارتهم له في بيته، كما حدث معي شخصياً... فما المقصود بفرحة إغلاق الصحافة الصفراء.. وهل لهذا الفرح دلالته بالنسبة للذين وزعوا الحلوى في مكاتبهم وقد تنفسوا الصعداء، مستقوين بوزيرهم المراهق السبعيني عدنان عمران، الذي أثمرت جهوده وبكائياته وتوسلاته حينذاك عن استصدار قرار سحب رخصة (الدومري) موقعا من السيد مصطفى ميرو في نفس اليوم الذي تقدم إليه كتاب الاقتراح الأسود، الذي غدا في الشهرين الماضيين مذلة لسورية في الفضائيات العربية، فلا يوجد مخلص لسورية أو حاقد عليها إلا ووجد في مثال إغلاق (الدومري) ضالته المنشودة ؟!

• الوجه الأصفر للفساد!

ربما كان أفضل تفسير لمصطلح الصحافة الصفراء التي باتت تهمة تلقى جزافاً من أي متضرر، هو أنها الصحافة التي تصفر وجوه بعضهم حين يقرؤون ما فيها.. وبالتأكيد فإن هذا البعض ليس المواطن المسكين الذي لا هم له إلا قوت يومه، ولا الموظف الشريف الذي يذوق الأمرين لأنه يصر على التمسك بشرفه المهني والأخلاقي، وليس هذا البعض بالتأكيد أناس ليس لديهم ما يخافون عليه من صفقات مشبوهة يخشون انكشافها، أو كراسي يخشون فقدانها، ويعيشون كوابيس يقظة وأرواحهم معلقة بأرجلها «أرجل الكراسي طبعاً» فمن تصفر وجوههم من الصحافة هم مافيات الفساد، والمدراء المرتشون والجاهلون الذين تبؤوا مناصب ليسوا أهلاً لها، وهم الأشخاص الذين اعتادوا

---

(١) سد زيزون: سد بنته شركة حكومية عام ١٩٩٥ قرب بلدة زيزون في منطقة السقيلبية التابعة لمحافظة حماه، وقد شكل انهياره في ٤/ ٦/ ٢٠٠٢ فضيحة فساد كبرى، إذ قتل (٢٢) شخصاً، وتسبب في تشريد أكثر من ٢٠٠٠ شخص.

الحفر لزملائهم، وتلفيق الشائعات والدسيسة في أجهزة الأمن عن خصومهم، وهم الذين يسمح لهم شرفهم المهني بأن يسهلوا لمن هم أعلى منهم تمرير الرشاوى الجنسية محولين مكان العمل إلى مكان تنتشر فيه الدعارة بشقيها المعنوي والمادي.

أشخاص من هذا القبيل، أو ربما أقل منه بقليل، سوف لن يكون غريباً أن يوزعوا الحلوى في مكاتبهم لإغلاق جريدة الدومري، بينما يأتي الملك خوان كارلوس في زيارته الرسمية إلى سورية، وهو الشخصية البارزة التي ارتبط اسمها بنهاية حقبة ديكتاتورية فرانكو، ليسلم الرئيس بشار الأسد رسالة من منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان تندد بسحب رخصة جريدة (الدومري) وتنادي بإطلاق حريات التعبير والسجناء السياسيين في سورية!!

أشخاص من هؤلاء يجب أن يكون مفهوماً لماذا تهدد الدومري، وأمثالها عروش فسادهم، ألم يحولوا المؤسسات العامة إلى إقطاعيات قائمة على مبدأ «أنا ومن بعدي الطوفان» ألم يثبتوا فشلهم المهني الذريع في «مملكتهم» التي وزعها عليهم مدراؤهم، ألم يبهدلونا حتى في النقل التلفزيوني لمناسبات رسمية يحضرها رئيس الجمهورية وتبث وقائعها على الهواء مباشرة.

• إفلاس مالي وتوابعه!

أجل.. ليس غريبا أن يوزع مدير التلفزيون الحلوى أو الشوكولا أو البون بون وفناجين القهوة المرة، لمناسبة إغلاق صحيفة (الدومري) ولعل خير مصداقية لإخلاصه المهني، ولحقيقة أنه يستحق مثل هذا الشرف.. هي صورة التلفزيون السوري اليوم التي تصعب حتى على الكافر، وهذا الإفلاس الذي تجاوز الحالة المعنوية ليصل إلى إفلاس مالي حقيقي، تصفه مصادر مطلعة في الإدارة والمالية التي يتبع التلفزيون لها بأنه الأول من نوعه منذ إنشاء التلفزيون، الذي يصل إلى حد عدم وجود ما يكفي لتسيير البرامج الدورية، وتأجيل دفع المكافآت للعاملين في هذه البرامج لأشهر عديدة، وحيث العجز في ميزانية التلفزيون بسبب الإنفاق بالملايين على برامج تافهة.. لم تكتشف تفاهتها إلا بعد أن ظهرت على الشاشة، وبسبب صرف المهمات الخارجية بآلاف الدولارات لمذيعات كنَّ مقربات من وزير الإعلام السابق، وأسماؤهن معروفة لدى الجميع ممن وقّع على المهمة أو اقترحها تقرباً من الوزير السابق ومحظياته، وبسبب مبالغ الإشراف التي توضع للمدراء في كل برنامج من دون أي

عمل يعملونه في تلك البرامج فعلياً سوى المناقشة أو لتوجيه نحو الأسوأ في آلية العمل، وفرض مذيعة معينة، وبسبب يأس المعلنين من سمعة التلفزيون السوري الذي لا يشاهده أحد، والذي بات يعطي للمعلنين حق تكرار أسمائهم وأسماء شركاتهم عشرات المرات في أي برنامج يرعونه كي يقبلون بدفع ما يكفي لتسيير إنتاج هذا البرنامج على طريقة «راسو بعبو»..

وليس غريباً أخيرا أن تتهم إدارة التلفزيون كل من يتحدث عن هذا الفساد بأنه يشن حملة شخصية.. وبأنه مأجور ومدفوع وتافه، مادامت هذه التهم تعفيهم من وضع النقاط على الحروف وتعينهم في التغطية على فسادهم الشخصي، وليس غريبا مرة أخرى أن ينتشي المدير العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون رياض عصمت، طرباً وهو يصدر قرار منع صحافي من دخول الهيئة، متناسياً أن التاريخ لن يغفر لمن حمل القلم وانتسب للصحافة والمسرح والأدب ذات يوم، أنه تحول في لحظة قمع مشينة، إلى شرطي صغير على باب مبنى لو دامت إدارته لغيره.. لما وصلت إليه!

فلتكن معركة شخصية كما تحبون تسميتها.. ولتكن صحافة تتّبع رائحة الفساد، والبحث عن المشاكل والاستغناء عن مكاسب التملق والنفاق والمجاملات هي «صحافة صفراء» كما تحبذون تسميتها، لكن الصحافة مهما مورس من عسف عليها فلن تموت.. ومهما دخل بلاطها من شاهدي زور في ثياب صحافيين يتملقون أصحاب المكاسب ويبيعون وجع الناس وآلامهم بالمجاملات الكاذبة فلا يمكن أن تموت.

وما فرح البعض بموت صحيفة وتوزيع الحلوى احتفاء باستصدار قرار جائر لوزير فاسد تطارده اللعنات، سوى تعبير عن حقيقة «إذا كان للباطل جولة فللحق ألف جولة» والصحافة لن تموت لأنها تعبير عن هذا الحق وتعبير عن ضمير الناس.. حتى لو كان ضميراً مستتراً في زمن ما، أولئك الناس الذين يقفون اليوم صامتين متفرجين ليروا أين يمضي الفاسدون بالمواقع والمسؤوليات التي ائتمنوا عليها، والبلد التي يشوهون صورتها ويسممون الحياة فيها بأفعالهم وقراراتهم، وسوء استغلال مناصبهم، ويجعلونها يوماً بعد آخر مكاناً غير صالح للعيش بشرف.

أولئك الناس الذين يقفون متفرجين صامتين، مؤجلين الكثير من حقوقهم في الحياة.. برغم عظمة الحياة التي نحب.

موقع (الرأي) ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٣

بقرار انتقامي من مدير عام هيئة الإذاعة والتلفزيون: جعلوني مناضلاً كردياً

رغم أن ما حدث معي مؤخراً، قد يبدو للوهلة الأولى قضية شخصية صرفة، كما يحب أصحاب وحماة القضايا الكبرى أن يُصنّفوها.. لكن ذلك لن يثنيني عن رفع صوتي عالياً للدفاع عن حقي في العمل وفي حرية التعبير.. وهي حقوق أساسية لكل إنسان ولا أقول لكل مواطن، لأنني لا أشعر حقاً بأني مواطن مُصان الحقوق في بلدي.. ولا في الإعلام الذي يفترض أن أنتمي إليه، أو أعمل تحت رايته!

• صفحة جديدة.. ولكن!

وملخص ما حدث معي، أن إدارة التلفزيون السوري الحالية، دعتني مؤخرا، للعودة للعمل كمعد برامج في التلفزيون، بعد أن سبق أن منعت من دخوله في عهد المدير العام السابق رياض عصمت، بسبب مقالة كتبتها عن واقع العمل الإعلامي في التلفزيون السوري، في عدد مجلة (المحاور) الشهير

عن الإعلام السوري.. وكأي إعلامي يحب مهنته لبيت الدعوة بلا أية شروط سوى الحصول على بطاقة دخول موقعة من المدير العام الحالي المهندس معن حيدر.. الذي سارع لمنحي مثل هذا البطاقة المؤقتة التي تمنح عادة لمدة ثلاثة أشهر، يتم تجديدها تباعاً.

فتحتُ صفحة جديدة، وعملت متعاونا مع الإدارة الجديدة، التي كلفتني بإعداد سلسلة سهرات في الذكرى المئوية لرحيل رائد المسرح الغنائي أبي خليل القباني، بثت في سهرات عيد الأضحى الفائت، وقدمها الفنان دريد لحام.. ولقيت استحسانا عاما كما فهمت مما كتب عنها في الصحافة، ومن مدير التلفزيون نفسه!

وتوالى عملي في التلفزيون مثل الكثير من المعدين المتعاونين، وتبعا لما تكلفني به الإدارة.. إلى أن فوجئت ذات يوم، بمسؤول المفرزة الأمنية على باب المبنى، يسألني إن كنت أحمل بطاقة دخول نظامية.. وعندما أبرزتها له، تحدث هاتفياً مع المدير العام للهيئة، ثم أبلغني بعد ذلك.. أن هذه البطاقة لن تخوّلني بالدخول مرة أخرى.. وأنني بحاجة إلى إذن مسبق، كلما أردت الدخول.. أي أنه منع دخول مهذب بعض الشيء، على اعتبار أن الإذن المسبق لا يتوفر كلما أردت أنا ذلك.. كما لن يُتاح لي الاتصال بالمدراء المختصين بالسهولة التي تتوفر في مؤسسات أخرى، بحكم آلية العمل الكثيفة في هذه الهيئة المكتظة بالعاملين والمراجعين دوما!

• وضع البلد «مو متحمل»!

أردتُ هذه المرة.. ألا أخمن السبب من عندي، كي لا أسيء إلى صورة المؤسسة التي طالما أنجزتُ فيها على مدى سنوات طويلة عشرات البرامج التلفزيونية، فتوجهت إلى وزارة الإعلام، وطلبت مقابلة السيد الوزير أحمد الحسن.. الذي ضرب لي موعداً مع الزميل حكم البابا بعد يومين، وكان كعادته حسن الاستقبال، متفهماً ودوداً.. كما كان الانطباع الذي خرجنا به عندما قابلناه بعد توليه منصبه منذ أشهر عدة.

شرح لي السيد الوزير التالي: لقد اتخذ السيد معن حيدر، المدير العام.. هذا الإجراء بحقي.. لأنني – حسب زعمه – كنت أثناء تفجر حوادث الشغب الأخيرة في ملعب القامشلي، أحرّض ضد الدولة ومع الأكراد، حسبما أفاد أحد من تبرع بإيصال حديث مزعوم تم بيني وبين بعض

الزمـلاء في أحـد مكاتـب التلفزيون. وعلى حد تقييـم المهندس معن حيدر.. فـإن «وضع البلد مـو متحمـل».

دهشت حقيقة من مثل هذا الافتراء.. فأنا ومع احترامي للأشقاء الأكراد، ومع تعاطفي مع جميع السوريين من مختلف الأعراق والانتماءات في أي مشكلة يواجهونها، لم أكن يوما من المهتمين أو أصحاب وجهة النظر فيما يسمى القضية الكردية، ولم أشعر بأن هذه القضية مطروحة في سورية بمثل تلك الحدة التي قرأت عنها في العراق أو تركيا على سبيل المثال لا الحصر...

وقد شكلت الأحداث الأخيرة علامة استفهام كبيرة بالنسبة لي، رغم أن هذا لا يمنع من أنني كأي مواطن سوري.. قد أصدر تعليقاً ما حولها، متمنياً أن يكون إحقاق الحقوق المشروعة هو أساس حل أي مشكلة في هذا الوطن الذي نحرص جميعاً على وحدة ترابه الوطني.

وبالتالي، فأنا لم أكن خارج هذا التصور العام، مهيئاً لإصدار أي حكم، على قضية لا تسمح معلوماتي القليلة عنها بأن أغدو أحد منظريها أو المدافعين عنها.. وهذا ليس تهرباً أو انتقاصاً أو تحاملاً... بل هو تعبير عن موقف معرفي لا يعطيني الخلفية الكاملة للحكم... فما بالكم بتهمة التحريض!

• وعود لم تتحقق!

شرحتُ فحوى مثل هذا الكلام للسيد الوزير، الذي أكد أنه سيحل الموقف، وسيعيد لي اعتباري، وخصوصاً أنه كما قال حرفياً، أعجب كثيرا بالاحتفالية التي أعددتها عن أبي خليل القباني، وأن علي أن أساهم بمثل هذه البرامج الجدية المستوى التي تحتاجها الشاشة.

بعد مرور شـهر ونصف على هذه الحادثة لم يتغير شيء، ولم يحقق السـيد الوزير ما وعد به، وهو الـذي عرف عنه أنه أعاد لنا الثقة أخلاقياً بشـخص وزير الإعلام بعـد ما عانينا الأمرين على يد سلفه السيد عدنان عمران، وقد أتفهم الظروف والمشاغل الخاصة التي منعت السيد الوزير من البر بوعده، وربما المخاض الصعب الذي يواجهه في مؤسسات الإعلام كافة، مع مدراء ما زالوا موجودين بحكم الدعم الأمني الصرف..

لكن ما يدعوني للكتابة حقاً، ليس هو البحث عن فرصة عمل، اعترف وزير الإعلام نفسه أنني أستحقها، مثلما كرر هذا الاعتراف مدير التلفزيون الدكتور فؤاد شربجي، في الندوة المغلقة التي أقامتها ال بي بي سي في دمشق مؤخراً، وبشهادة العديد من الزملاء الإعلاميين المشاركين... ما يدعوني للكتابة حقيقةً أمرين، أولهما نظري والثاني عملي.

• الوشاية كقيمة إعلامية!

أما الأمر العملي فهو أن واقع الإرهاب السياسي والافتراء، لا يزال يمارس علينا كإعلاميين على أرض الواقع، وداخل أروقة المؤسسات.. وأن المخبرين والوشاة، وحتى دون قرائن وبراهين، لا يزالون يجدون آذانا صاغية لدى إدارات الكثير من المؤسسات، فمدير عام الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الذي اتخذ الإجراء المذكور ضدي، اعتمد على مخبريه الخاصين لتنفيذ ما رأى أنه «إيقاع بي» ذلك أنه لم يدر أي حديث بيني وبينه لا شفاهة ولا كتابة.. وهذا أمر له دلالته المخجلة حقاً! فلو أن الخطأ الذي ارتكبته مهنيٌ لكان ذلك مفهوماً ومبرراً؛ لكن أكثر ما يؤسف له أن خطأ جسيماً ارتكب على الشاشة منذ أشهر حين أعيدت حلقة من برنامج الحرفيين، تظهر فيها مقدمة البرنامج، وهي تهنئ في شهر شباط بحلول عيد العمال العالمي (الذي يصادف في الأول من أيار)، لأن الحلقة كانت معادة من الأرشيف، ولأن معد البرنامج اعتاد إعادة عرض حلقات قديمة دون أن ينتبه أحد لذلك.. ورغم أن هذا الخطأ رفع فيه تقرير يثبت الواقعة؛ فإن المسؤول عنه ما زال على رأس عمله ولم يُعَاقب.. وهذا يقدم دلالة كافية عن طبيعة الفساد وآلية محاربته في الإعلام الذي تتحول مؤسساته إلى مستنقعات تزدهر فيها الوشاية الرخيصة، بدل أجواء الحوار المهني والسياسي التي يمكن أن توسع الآفاق!

• تفاؤل في مهب الريح!

أما الاستنتاج النظري الذي أحب أن أصل إليه من هذه الحادثة، فهي أن كل ما يحكى عن التطوير والتحديث، مجرد كلام.. وأن التفاؤل الذي يجب أن أتحلى به كإعلامي سوري، ينبغي أن أكون مساهماً في (المسيرة) هو تفاؤل لا معنى ولا قيمة له... ما دمت في بلدي -وكأي مواطن آخر- عرضة لأي

افتراء أو إجراء تعسفي... من دون أن أجد حتى من الجهات المعنية، من يقف في وجه هذا الإجراء، ويحاسب متخذيه الذين يدفعوننا لليأس والانزواء والانسحاب من ساحة العمل التي هي حق لنا، مثلما هي حق لآخرين!

ولأنني لا أحب - حتى في حالة اليأس والإحساس بانعدام العدالة - أن أكون في موقع الضحية، وفي موقع المغلوب على أمره.. فقد قررت أخيراً، كي أكون جديراً بالتهمة التي ألصقها بي المهندس معن حيدر... أن أعكف على الإطلاع جيداً، على حيثيات القضية الكردية في سورية، وعلى الأسباب الكامنة وراء تفجر أحداث الشغب الأخيرة، لأكون إذا لزم الأمر مُحرّضاً مع الأشقاء الأكراد كما يريدني السيد حيدر، وكما يليق بإعلامي يُمنع من العمل بمثل هذه الآلية الجائرة!

موقع (الرأي): ٢٨ / ٠٤ / ٢٠٠٤

رسالة مباشرة إلى مسؤول أمني

سيدي المسؤول الأمني:

اسمح لي أن أخاطبك مباشرة وعلانية وبلا وسطاء.. أما لماذا علانية، لسببين:

- الأول: لأن مخاطبتك سراً تعني أنني أريد أن أتحول إلى واحد من كتّاب التقارير الكثر الذين يعملون لديك.. والذين ما زالوا يمارسون نشاطهم حتى هذه اللحظة بحماس مخجل، وبعضهم يجلس على كراسي المديرين العامين وفي مؤسسات إعلامية؛ وهذا أمر لا أحبِ أن يسجل في تاريخي الشخصي حتى لو كان «خدمة لوجه الله والوطن».

- الثاني: لأن ما أكتبه هو تفكير بصوت عال، وليس مؤامرة أو دسيسة ضد أحد.

أما لماذا اخترت أن أخاطبك بـ «سيدي» فلأنني لست من الذين يرفعون الكلفة مع غير الأصدقاء، وآمل إن لم تكن هناك صداقة بيننا.. ألا تكون هناك عداوة بعد نشر هذه الرسالة.

سيدي المسؤول الأمني في كل الفروع التي أحفظ اسمها أو لا أحفظها..

أنا لا أشعر تجاهك بثأر شخصي، رغم أن سؤالكم عني في السنوات الأخيرة، جراء بعض المقالات التي كتبتها، أو بعض التقارير التي كتبت بحقي من مخبري الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون تحديداً، كان يزعجني ويربكني أحياناً، إلا أنني لم أشعر يوماً أنك العدو الذي ينغص عيشي ويستهدفني لذاتي، ربما لأنه لم تكن لي صلة مباشرة بالسياسة، ولم أشعر يوماً - ولن أشعر بالتأكيد- بأنني على استعداد للقيام بأي عمل يمس أمن الوطن لا سمح الله.. لا من قريب ولا من بعيد.

لكن اسمح لي- رغم ذلك كله- أن أقول لك إن سمعتك لدى كثير من الناس، هي كسمعة الشيطان الرجيم.. فكل الرذائل تلصق بك، وكل التجاوزات ضد القانون أنت المسؤول عنها، وكل القهر المهني والإنساني الذي مارسه أو يمارسه أي مسؤول في الإعلام الرسمي الذي عملت به طيلة عشر سنوات، كان يوّقع باسمك، ويختم بختمك، ويسوق ويُـقر بوحي من صورتك الشيطانية!

لقد صرت سيدي المسؤول الأمني، عنواناً للهدم والتخريب، ورمزاً لنصرة الظالم على المظلوم، وصار الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب تقليداً أمنياً بامتياز.. فكلما أتى مدير وخرّب في أي مؤسسة قيل لنا إنه مدعوم أمنياً، وكلما ارتقى شخص لا يتمتع بأي كفاءة من منصب إلى منصب، قيل لنا إنه مرضي عنه أمنياً.. وكلما أفلتَ شخصٌ من المحاسبة رغم كل الفضائح المهنية المثبتة التي أثيرت حوله، قيل إن دعمه الأمني يحميه، وكلما سوّلت لنا أنفسنا في لحظة قهر ويأس وإحساس بانعدام العدالة أن نرفع صوتنا بالشكوى طالبين النجدة من قرار تعسفي مورس بحقنا، قيل لنا: «انطحوا رؤوسكم بالحائط.. فنحن موجودون فوق رؤوسكم بقرار أمني..» بل وحتى بعض الوزراء أحيانا يشتكون في مجالسهم الخاصة، من أنكم تفرضون أناسا عليهم في مواقع ليسوا أهلاً لها، وتخربون لهم أي خطة للتطوير والإصلاح ينوون القيام بها!

سيدي المسؤول الأمني...

لقد صرت القاضي والجلاد.. صرت المسؤول والمؤسسة، صرت الواجهة والقناع.. وصارت سمعتك سوداء إلى الحد الذي لم يعد بإمكان أي إنسان شريف أن يلجأ إليك، مادام كل الفاسدين والمرتشين والدخلاء على كل المهن والاختصاصات، وفي كل مؤسسات الوطن، يتحدثون باسمك، ويهددون بسوطك، ويضربون بسيفك، ويشربون نخب قهرنا من كأسك!

إنني لا أشك- مثلاً- أن بعض هؤلاء سيحملون هذه الرسالة إليك مطالبين بتجريمي، ومؤكدين لك أنني أهل للإقصاء والاضطهاد.. وأنني شخص مشكوك بولائه، وأنه ينبغي أن تتخذ بحقي أقسى العقوبات التي تخرسني، وتجعلني أندم على الساعة التي تعلمت فيها الكتابة، وهم في أنفسهم سيفرحون ويبتهجون، وستتحول صفرة وجوهم الدائمة إلى حمرة وردية لأنني (خربت بيتي بيدي).. وهم محقون في ذلك، لأنهم لا يستطيعون إلا أن يكونوا منسجمين مع حاجتهم الدائمة لاتخاذك قناعاً يخيفوننا به، وواجهة يمارسون من خلفها الفساد والتخريب، وهم يعتقدون جازمين بأنهم في مأمن من أي محاسبة أو عقاب!

سيدي المسؤول الأمني..

إننا نعيش في زمن المتناقضات.. فأنت موجود لحماية أمننا.. لكنهم يخيفوننا بك ويحاولون أن يجعلوا منك باستمرار رمزاً للإحساس بانعدام أي أمن وطمأنينة وأمان.

إننا نعيش في زمن بات بعض البشر فيه أكثر شيطانية من الشيطان نفسه.. ومع ذلك فهم لا يتورعون أن يلصقوا كل آثامهم وذنوبهم بالشيطان، مستغلين صورته القاتمة في الأذهان.. والمعتقدات!

ولأنني أدرك أخيراً أنك لست ملاكاً ولا شيطاناً.. بل إنسان مثلنا، أحب أن أسأل، وقد بلغتُ حافة اليأس المطلق من العيش بكرامة في هذا الوطن:

هل أنت حقاً المسؤول المباشر عن كل خراب حياتنا، وهل أنت السند القوي لكل الفاسدين في هذا الوطن؟

وإن لم تكن كذلك.. فهل تحب هذه السمعة.. أم أنك مضطر لقبولها على مضض لدواعٍ أمنية؟!!

موقع (الرأي): ٠٣/ ٥/ ٢٠٠٤

الوطن: حقوق أم شعارات؟!

- لا تحوّلوا الوطن إلى مطالب وشكاوى شخصية.
- لا تغلّبوا الرؤية المرحلية التي قد نختلف حولها، على الرؤية الاستراتيجية التي لا اختلاف حولها.
- لا تغرقونا بالجزئيات التي قد نتوه فيها، ودعونا نتحدث بالعموميات لأنها تعطي الصورة الكاملة لمشكلات وهموم الوطن!

هذه اللاءات الثلاث، باتت في الآونة الأخيرة عناوين أساسية، لأي حوار يستهدف الحديث عن واقع الإصلاح والتطوير في سورية. عناوين يطالبنا بها أصحاب نظرية: البلد بخير.. والتطوير جارٍ على قدم وساق.. والمستقبل الزاهر بانتظارنا!

• احتقار الألم الشخصي للآخرين!

لكن واقع الحال يقول إن مثل هذه الأفكار التي تحاول أن تدعي الرصانة والحرص على مصلحة البلد، والتسامي فوق الصغائر، ما هي إلا دفاع عن مصالح ومواقع وقوى.. إن لم نقل إنها مستفيدة، فهي - بحسن نية واضح وجلي- منفردة ومتفردة بالرأي والقرار!

إنها لاءات لأناس - رغم احترامنا الأكيد لوطنيتهم - لا يعرفون معنى الألم الشخصي في الوطن.. لأن امتيازاتهم ومواقعهم تحميهم من مقاربة هذا الألم، وهم لا يعرفون معنى أن تكون مقموعاً ومهاناً ومحاصراً في لقمة عيشك، لأنهم اعتادوا أن يبدؤوا سلم أولوياتهم الحياتية من مرتبة أعلى من هذه المشكلات، أي من البحث عن ارتقاء وظيفي إلى مناصب عليا، أو السعي للحصول على امتيازات سلطوية أكبر، أو تحقيق إثراء «مشروع ربما» لكنه لا يعرف حدود الشبع!

وهكذا فالفرق واضح بين من يئنون تحت وطأة الفساد والقهر، ثم يطلب منهم فوق ذلك ألا يحولوا الوطن إلى مطالب وشكاوى شخصية، وبين من يستفيدون من معادلات الوضع القائم التي تكفل لهم حرية المزيد من الإثراء، والمزيد من استخدام القوة والسلطة لغايات شخصية، والمزيد من التمتع بالملذات والامتيازات، ثم تصبح هذه الغايات الشخصية هي الوطن، وهي المصلحة العليا للوطن، التي يجب أن نناقشها بالعموميات لا بالجزئيات؟!

ولماذا العموميات؟!

- لأنها ببساطة تخفي الفضائح والكوارث التي تحفل بها الجزئيات.. وتوفر علينا نشر الغسيل الوسخ!
- ولأنها ببساطة تعفينا من ضرب الأمثلة المحرجة، التي يزخر بها واقع أكثر إحراجاً!
- ولأنها ببساطة تسوغ الفساد باعتباره استثناء لا يستحق الوقوف عنده، وتقدم النظرية العامة باعتبارها القاعدة والمثال التي تجب أن نؤمن بها إيماناً أعمى!
- ولأنها ببساطة - أيضاً.. وأيضاً - وسيلة مضمونة للهروب من الواقع المعاش إلى النظرية الشعاراتية.. وهاهنا ثمة مسارب ومتاهات كثيرة يمكن أن يتوه فيها الحوار، ويبتعد ويقترب، وتضيع فيه المعالم الحقيقية للواقع، فنغدو كمن ينظر إلى بلده من نافذة طائرة، فيراها بمجملها جميلة ونظيفة ومتناسقة، لا أثر فيها لمخالفات أو أبنية عشوائية، أو شوارع محفّرة، أو قمامة ملقاة على قارعة الطريق!

• استراتيجية العمر الضائع!

والشيء ذاته ينطبق على الرؤية الاستراتيجية والرؤية المرحلية.. فإذا كان المواطن المقهور والجائع يُتهم من قبل مُنظّري الفساد والاستبداد - فوق قهره وجوعه - يُتهم في عقله وقصر نظره وبأنه لا يرى أبعد من أنفه، فإن الرؤية الاستراتيجية ستطالبه على الدوام بأن يصبر على الكوارث والمظالم التي تحيق

بحياته مرحلة وراء مرحلة، ويظل متمسكا بصبره وقهره.. بينما يستمر الآخرون في فسادهم ونهبهم وسوء استخدام سلطاتهم، وهم مؤمنون حقاً بأن الرؤية الاستراتيجية لمسيرة تطور الوطن، هو الشعار الذي يعفيهم من أن يُحاسَبوا، أو تُرى ارتكاباتِهم تحت مجهر الرؤية المرحلية القصيرة النظر!

وهكذا علينا أن نضيّع أعمارنا، بانتظار أن نصل إلى رؤية استراتيجية تتحقق فيها رفعة الوطن وازدهاره.. وعلينا أن ننتظر وننتظر حتى يأخذ الله أمانته، ونحن ننظر للوطن من منظار العموميات، ونموت قهراً وكمداً تحت وطأة جزئيات كارثية لا تُحتمل، رغم أن السكوت عنها هو منتهى الوطنية، وقمة التسامي على الصغائر التي هي أحلامنا وحياتنا ومستقبلنا، وهامش إنجازاتنا في هذه الحياة.. ليس أكثر!

• الصمت والصبر!

والآن.. هل أدركتم معنى أن نصمت، ولماذا يجب أن نخجل ونخرس حين تكون القضية التي نناضل من أجلها هي قضية حقوق شخصية لمواطنين مهمشين.. بينما حق الآخرين من أبناء ورجال السلطة في الإثراء والاستئثار والتسلط، هي قضية وطنية نبيلة!

هل أدركتكم أي وطن يريدونه لنا؟!

إنه باختصار الوطن الذي يجلسون فيه على كراسي سلطاته إلى ما لانهاية، ويحققون إثراء من أمواله إلى ما لانهاية، ويمارسون علينا قهراً باسم الحفاظ على أمنه إلى ما لا نهاية.. ثم يحولون هذا الوطن في حياتنا المعاشة، إلى مكان تتكسر فيه أحلامنا الشخصية، وتُعاق فيه نجاحاتنا الشخصية، وتُضيّع وتُنتهك فيه حقوقنا الشخصية، تحت شعار: لا تحولوا الوطن إلى مطالب شخصية.. ولا تُغلّبوا الرؤية المرحلية على الرؤية الاستراتيجية.. ولا تغرقونا بالجزئيات بل دعونا نتحدث بالعموميات.. فهاهنا: الصورة الكاملة لمفهوم الوطن!

موقع (الرأي): ٠٩/ ٠٥/ ٢٠٠٤

جدوى الإصلاح التدريجي والتغييرات الهادئة!

كلما استشرى الفساد في سورية، وعمَّ الظلم.. وتعالت أصوات الناس بالشكوى من بيروقراطية وعسف وجور يلتهم الزمن كله والوطن كله... وجدنا من يقول لنا بلهجة الناصح الرزين، العارف ببواطن الأمور: انتظروا ولا تيأسوا.. فالإصلاح قائم، والتطوير قادم!

كلما كوفئ الفاسدون على فسادهم، ورُقي الفاشلون في الإدارة والإعلام والسياحة والاقتصاد إلى مناصب أعلى، واستشرس المتحكمون بمقادير مؤسسات ائتمنوا عليها، في ممارسة المحسوبيات وإصدار القرارات التعسفية، التي لا من يحاسب عليها، ولا من يلجم أصحاب الأقلام الخضراء على ما تنشره من يباس في حياتنا.. وجدنا من يُهدّئ من روعنا، ويَشحذ هممنا بابتسامته الواثقة، ونبرته العميقة القرار، مطالبا بألا نستعجل، وألا نستبق الأمور.. فكل شيء سيتم إصلاحه، لكن الإصلاح سيكون تدريجياً، والتغييرات ستأتي هادئة!

والآن.. وقد طفح بنا الكيل، وضاق بنا الخناق، ونحن نرى إلى أعمارنا تتسرب كقبضة رمل من بين أصابعنا، وإلى انتظارنا يغدو عقاباً أمنياً كالذي يمارس على بعض المراجعين في فروع الأمن.. يحق لنا أن نتساءل: أي إصلاح تدريجي هذا.. وأي تغيير هادئ يعدوننا به؟!

• دواء ليس بشراسة المرض!

سنفترض حسن النية سلفاً، ولن نقف في صف المتشككين الذين يعتبرون مثل هذه الوعود مجرد مماطلة وتسويف كاذب من سلطة مراوغة، بل سنفترض أن هناك بالفعل ليس نوايا حسنة فقط، بل أفعال حسنة أيضاً، لتيار إصلاحي يعمل بصمت ودأب وتركيز.. ولكن تعالوا نستعرض معطيات وحيثيات هذا الإصلاح بجداوله الزمنية المفتوحة على بطءٍ لا حدود له، وثبات لا راد لقضائه!

يَعِدنا الإصلاح التدريجي، بفساد يستعيد عافيته تدريجياً أيضاً. فالإصلاح التدريجي أثبت على مدى السنوات الأربع الماضية، أنه أعطى لأصحاب المصالح، وللمتضررين من المشروع الإصلاحي، الفرصة تلو الأخرى، لكي يلتفوا على طروحات الإصلاح، ويستوعبوا مراحله السلحفاتية على طريقة امتصاص الصدمة وتحويلها إلى قوة جديدة.. وهكذا بدا هذا الإصلاح مثل الدواء الضعيف الفعالية الذي لا يتناسب مع قوة وشراسة المرض.. إذ أتاح على الدوام الفرصة أمام فيروسات الجسم المريض، أن تتكيف مع تلك المضادات المحدودة الفعالية، أمام فساد أنتج آليات ثابتة ذات فعالية عالية في إنهاك جسد المجتمع وإفقاره وشل قواه!

يَعدنا الإصلاح التدريجي أيضا، بفقدان الأمل التدريجي، وباليأس التدريجي، أمام قوى لا تحترم العدالة، ولا ترعى حق المواطن في خيرات بلده، ولا تقيم وزناً لمدى شعور الإنسان بالغربة داخل وطنه.. بينما قوى الفساد تسرح وتمرح، دون أن يطال الإصلاح التدريجي حتى ذيولها وأذنابها وأبسط مصالحها!

• امتياز التخلف الزمني المضمون!

سوء ائتمان السلطة، السرقة، الرشاوى، السخرية السافرة من استنجاد المواطن بالقانون، ودعوته المستمرة لأن ينطح رأسه بالحائط أو يشرب البحر أمام مدراء يديرون بعض مؤسسات الوطن باعتبارها إقطاعيات مقسمة وفق تحالفات أمنية، وبمرأى من كل السلطات المختصة التي لا تحرّك ساكناً، ولا تثير نخوتها صرخة مظلوم في وجه مسؤول جائر.. كل هذا يحيا حياة طبيعية الآن مع مشروع الإصلاح التدريجي، مستعيراً شعاراته النبيلة، من أجل المتاجرة غير النبيلة بالوطن وقيمه ومصالحه!

وبالآلية نفسها تسير وعود التغييرات الهادئة، ويتبخر أثر ما تحقق منها وما لم يتحقق في حياتنا.. فالتغييرات الهادئة التي تتناسب مع مجتمعات سليمة ومعافاة ومع واقع مستقر ومتوازن له مؤسساته الراسخة، تتحول مع واقع مأزوم ومنهك ويحتاج إلى تغييرات جذرية عميقة، إلى مراوحة في المكان، يستغلها المستفيدون من معادلات الوضع القائم، والمتضررون من أي تغيير.. في مناوراتهم الالتفافية، التي يغيرون فيها أساليبهم وخطاباتهم، لكي يعرقلوا التغيير الحقيقي، ويحاصروا قرارات التغيير في دائرة شكلية ضيقة، تستنفد كل أثر يمكن أن تحدثه تلك التغييرات على أرض الواقع!

والتغييرات الهادئة، بحسن نية أشد وأكثر وضوحاً، لا تأخذ بعين الاعتبار عامل السباق مع الزمن، باعتباره أحد المعايير الأساسية، لتلمس أثر أي تغيير على أرض الواقع.. فهذه التغييرات الهادئة، التي تنظر إلى الزمن نظرة مترفة ومترفعة، لا تأخذ بعين الاعتبار ما ينشده وما يحتاجه الناس الذين لن يهبهم الله سبحانه وتعالى فرصة الخلود والعيش إلى الأبد بالتأكيد.. لكي يروا تلك التغييرات وقد اكتملت وتحققت!

وهذه التغييرات الهادئة، التي تسير الهوينا وهي تُدرس وتُمحّص أمنياً واقتصادياً وإعلامياً واستراتيجياً ومرحلياً وداخلياً وخارجياً، تحكم علينا بالتخلف الزمني المطلق على الدوام.. لأن ما نطالب به الآن، قد لا يتحقق سوى بعد خمس أو عشر سنوات.. أي أننا نحصل باستمرار على مطالب قديمة، تجاوزها الزمن، وصارت بالنسبة للآخرين: من مخلفات العصر، رغم أننا نصورها لمواطنينا دائما على أنها منجز من منجزات سورية الحديثة!

وبهذا المنطق يصبح بث خبر عن شأن محلي حار في إعلامنا، مدعاة للفخر والتباهي والمن على مواطنينا، رغم أنه كان يجب أن يكون سياسة إعلامية مفتوحة منذ عشرين عاما على الأقل، ورغم أن تغطية المحطات الأخرى للخبر نفسه، «غير المحلي بالنسبة لها» أكثر إثارة للاهتمام، وأكثر حرفية بما لا يقاس.. بالمنجز المتواضع الذي فرحنا به، واعتبرناه بطولة وتقدماً وإنجازاً.. بينما الآخرون يسبقوننا بأميال!

• على الدرب سائرون!

وهكذا سنظل نلوك تغييراتنا البطيئة والهادئة، فيما الزمن الذي يسابقنا، يجعل منها «لا تغييرات» بل تخلفاً مهنياً وحضارياً يستحق الرثاء والشفقة، كما تستحق أعمارنا الضائعة الشفقة أيضا على تقدم

يزداد بعدا عن مطامحنا وأحلامنا، ونحرم من أن ننظر إليه نظرة واثقة، من دون أن نتلفت حولنا، لنتأكد إن كان الآخرون يضحكون على تخلفنا المزمن أم... لا!

وثمة من سيذكرنا، ونحن نستعرض مآسي التغييرات الهادئة تلك، وكوارث الإصلاح التدريجي «المسحوب خيره» بأن صعود السلم لا يكون إلا درجة.. درجة، وبأن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة، وبأن المهم هو البداية، فمن لا يبدأ.. لا يصل، ونحن على الدرب سائرون!

ونحن كأي أناس لا يجدون ضرراً من مثل هذا المقولات المتفائلة والمتحمسة، قد نؤمن بهذه الأفكار ونحترمها، لو كنا نشعر أننا نصعد السلم حقاً، ولو كان الواقع الملموس يؤكد لنا أن السلم ليس معلقا في الفراغ، وأن مسيرة الألف ميل التي نملك أن نقطعها بسيارة حديثة تطوي المسافات الشاسعة بزمن نحتاج أن نستغله في إعادة البناء، لا يجب أن نقطعها سيراً على الأقدام، فنهلك وتنقطع أنفاسنا، ويسبقنا الزمن، من دون طائل أو مبرر أو جدوى، سوى الخوف التاريخي الواهم من تجربة البيروسترويكا في الاتحاد السوفياتي غير المأسوف عليه، الذي كان اتهام البيروسترويكا بتدميره هو الزور والبهتان بعينه، فما دمر الاتحاد السوفياتي هو الفساد الداخلي والاستبداد.. ومصير أي دولة مستبدة هو السقوط، ما لم تعِ دروس التاريخ وتتحول نحو التغييرات الحقيقة التي يفرضها الواقع والزمن والتي تحمي الوطن وتضمن سلامته!

وهكذا فإذا كان ناتج قوة الإصلاح والتغيير، يساوي ناتج قوة المماطلة والتسويف والممانعة من القوى المتضررة من الإصلاح، فإن المحصلة ستكون صفراً بالتأكيد.. هذا بحساب الحركة وتعادل القوى، أما بحساب الزمن.. فإن الناتج سيكون، تراجعا تحت الصفر باستمرار، وخسارة محققة بامتياز!

• مواطن ليس أهلاً للثقة!

يحتاج الإصلاح المجدي إلى حرب شاملة على الفساد، ويستلزم التغيير المعافى وقائع وأفعالاً تسابق الزمن، وتقطع خط الرجعة سريعاً على كل المستفيدين من بقاء الوضع القائم على ما هو عليه، بكل ما يكفل لهم من مصالح وامتيازات وتجاوزات تفلت من المحاسبة، وتهزأ بالقانون والمستنجدين به. يحتاج التغيير إلى ثقة صاحب القرار المطلقة بمن يطالبونه بالتغيير، وإلى احترام حقوق كل المتضررين

من اللاتغيير باعتبارها حقوق مواطنين يجب أن تصان في بلدهم بعيداً عن أي اعتبارات أو شعارات مرحلية مراوغة، أما التغيير الذي تتهم فيه السلطة مواطنها، بأنه يريد استغلال رغبات التغيير بدوافع انتهازية، ثم تنكص عن وعودها، بحجة أن هناك من يريد التشويش على مسيرة الإصلاح والنهوض.. فهو تغيير خلبي يفضح نوايا من أطلقوا شعاراته، أكثر من أن يدين المواطن المقموع المقهور الذي يبحث عن الخلاص، بطرق سلمية مشروعة، ثم لا يسلم -ويا للأسف- من تهمة الانتهازية رغم السند القانوني لحقوقه وآلامه، وجدارتها في الاعتبارات الإنسانية والوطنية!

موقع (الرأي): ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤

كيف أكتب تقريراً أمنياً بنفسي...

بصراحة لست واثقاً من أنني أستطيع كتابة تقرير أمني بنفسي، لأنني أعتقد أن أهل مكة أدرى بشعابها، أي أن كتبة التقارير أدرى بنفسي مني، حين يكون المطلوب تحويل أي مظهر من مظاهر نشاطي المشبوه في الثقافة والفن والحياة إلى مادة لتقرير أمني.

على أية حال لا بأس أن أعتدي على اختصاص الغير، فعسى ولعل هذه «الشغلة» تُكسبني مهابة من النوع الذي يحصده السادة المخبرون، الذين ما إنْ يدخلوا مكاناً، حتى يصمت من يعرفون طبيعة عملهم احتراماً لوجودهم غير المرغوب به ضمنياً، وثمة من يصمت حرصاً على آذان أولئك المخبرين من أن تلتقط ما يزعج مشاعرهم الأمنية التي تبقى على أهبة الاستعداد ضد أعداء الوطن والأمة، من أصحاب الآراء الحرّة الذين يُلقّبون عادة بـ «فاسدي الذمم والضمير»!

لكن هذا لا يمنع من أن تُكتب التقارير حتى في أجواء الصمت المطبق، «فقطع الأعناق ولا قطع الأرزاق» رغم أن بعض المخبرين يحبون قطع الاثنين معاً، وهكذا فبالإمكان أن تكتب على طريقة «إنما الأعمال بالنيّات» وقد يكون المظهر الخارجي هو مفتاح التقرير الذي سيكشف النوايا المبيتة تلك.

أعتقد أن ابتسامتي الدائمة أول ما يلفت النظر لدى كتابة تقرير أمني.. فلا بد أن هذه الابتسامة المشرقة بإصرار مجاني أبله، لا معنى له، تخفي وراءها رغبة في ارتداء قناع الرضا، وهو مجرد قناع.. لأنه بخلاف ابتسامتي هذه التي تبدو كعاهة مستديمة، لا يوجد ما يؤكد أنني أتمتع بكل هذا الكم من الرضا عن الظرف الذي أعيشه كصحافي، وكمعد برامج اعتاد حراس المفرزة الأمنية على باب التلفزيون السوري، أن يروا اسمي بين الحين والآخر ممنوعاً من الدخول.

مسألة أخرى جديرة بالتأمل، وهي أن مظهري اليافع وقصر قامتي، لا يشيان بما يمكن أن أكون عليه من حماقة في افتعال مشاكل في عملي الصحافي «أنا بغنى عنها»، كما يردد بعض زملائي من الصحافيين البعثيين أصحاب المكاسب والامتيازات.. وهذا يعني أنني شخص يتسلل تسللاً إلى هدفه أو إلى «خصمه» إن صحت تسمية من تختلف معهم بالرأي «خصوماً»، وهذا دليل على أنني شخص مريب، أظهر خلاف ما أبطن.. كما أن وجهي الطفولي الملامح، الذي يوحي أنني طالب في المرحلة الثانوية في أحسن تقدير، يزيد من فرصة محاولة التمويه وخداع الآخرين، ويجعل الآخرين يطمئنون لي على اعتبار أنني شخص قليل الخبرة والتجربة والفهم، ولست أهلاً لأن يكون لي رأي مستقل في أية قضية أتطرق إليها، أو تتطرق هي لي وتتعثر بي! أما نشاطي فهو دليل آخر على أنني شخص مريب، فتارة أعمل بوتيرة عالية، وتتاح لي فرص كثيرة لأكتب في أكثر من صحيفة، وأعد البرنامج التلفزيوني تلو الآخر.. وطوراً أنا غائب عن ساحة العمل الإعلامي، وكأن الأبواب جميعها أغلقت في وجهي، مما يعني أنني قد أكون مشغولاً بنشاط معادٍ آخر، يستحق أن يدرس وأن يوضع تحت المراقبة الدقيقة، حتى لا أتورط فيما لا تحمد عقباه، على اعتبار أنني شخص صغير السن وقابل لأن يُغرر بي، وخصوصاً من قبل لجان إحياء المجتمع المدني، الذي ألتقي ببعضهم بين الحين والآخر في مقهى الروضة، وأُشاهد وأنا أصغي لبعضهم باهتمام، رغم أن طريقة دخولي على مجلسهم، تحاول أن توحي أن الأمر تم بمحض المصادفة لا أكثر ولا أقل.. لكنني مؤخراً وجدت نفسي في ذات المقهى أجالس أحد ضباط الأمن المتقاعدين، الذي أصبح يتردد بكثرة على المقهى.. ويدخل معنا في سجالات تؤكد بما لايقبل مجالا للشك أننا نعيش عصر الرأي والرأي الآخر من دون أن ندري!

كما أن علاقتي ببعض مذيعات التلفزيون تبدو غير مفهومة، وخصوصاً أنني في كثير من المرات، ضُبطتُ متلبسا أشرب القهوة معهن في غرفة المذيعات في التلفزيون في جو من السعادة والحبور، وأنتقد الإعلام بصوت عالٍ يكاد يصل إلى غرفة سكرتيرة المدير العام، لكن والحق فإن المدير العام لا يعتمد على

سكرتيراته في التقاط الآراء.. بل زيادة في التمويه يرسل حاجبه (طرّاف) الذي كان يعمل لديه أيام كان مديراً للتفزيون، لكي يتلصص على الآخرين بآذان وأعين مبحلقة، تنقط ريبةً وعدم ارتياحاً!

كما أنني كثيرا ما ضُبطت أتهكم - بصفاقة ما بعدها صفاقة - على العقلية التي يدار بها التلفزيون، من قبل مهندس كهرباء لا يعرف كيف يحرّر خبراً، ولا كيف يقيم تحرير خبر.. وعلى الطريقة التي تنتج بها البرامج الرديئة ويكافأ بها الفاشلون على فشلهم بمزيد من الامتيازات، وكأنني واثق أن شيئاً من هذا الانتقاد سيأتي بنتيجة.. لكن هذا الوضوح وتلك الصراحة، تبدو محيرة فعلاً، فهل أنا مدعوم من جهة نافذة تحترم مواهبي المزعومة، أم أن التقرير الذي سأكتبه بنفسي، سيرد إلى مصدره ممهوراً بعبارة: «يعمل لدينا»؟

حقاً لست أدري.. وما أدريه حقاً أنني أشعر في نهاية المطاف، نفس الشعور الذي انتاب إيليا أبو ماضي حين غنى له المرحوم عبد الحليم حافظ:

جئتُ لا أعلم من أين، ولكنى أتيت
ولقد أبصرتُ قدّامي طريقاً فمشيت
كيف جئت، كيف أبصرت طريقي؟ لست أدري!

لكنني في لحظات الصحو، كثيرا ما يتبدل مزاجي الانهزامي الحائر، وتتلبسني روح عنترة العبسي الذي يقول في معلقته الشهيرة:

وإذا ظلمتُ فإن ظلمي باسلٌ   مرٌّ مذاقته كطعمِ العَلقم

ولا أدري إذا كان الصراخ ضد الشعور بالظلم، حالة غير مستحبة أمنياً، على اعتبار أنها يمكن أن تولّد احتقانات تنتج ردود فعل شتى، لن ينفع في مداواتها سوى قول شاعر آخر من شعراء المعلقات:

أدّوا الحقوق تفِر لكُم أعراضُكم   إنَّ الكريـــمَ إذا يُحرَّبُ يغضـــب

وعسى ألا يحتاج تقريري هذا إلى من يفسر استشهاداته الشعرية، فالتفسير في أجهزة الأمن غالباً لا يكون في مصلحة المواطن.. الذي يبدو متهماً ومداناً ومُغرضاً حتى يَثبُت ولاؤه... والولاء شيء آخر غير البراءة من التهم المنسوبة إلينا!

موقع (الرأي) ٨/ ٦/ ٢٠٠٤

بعد براءة المتهمين وكشف «الفاسدين»: أين سياسة رد المظالم؟!

لأننا لا نعيش في «مدينة فاضلة» كما يردد جهابذة سورية الحديثة وحماتها، والمدافعين عنها ضد جور المواطن ونكرانه للجميل وتنكره للمنجزات.. فإننا نؤمن أنه حتى في دولة المواطنة والعدالة والقانون تحدث أخطاء ومظالم وتجاوزات أيضاً. وقد يشعر المرء بمرارة الظلم، وبوقع المهانة القاسي على النفس حين يؤخذ بجريرة رأي مخالف، أو رغبة ما في أن يكون حراً ومستقلاً ومتميزاً.. لكن ومهما اشتدت شراسة المعركة بين الصح والخطأ، وبين الحق والباطل ومهما طال زمنها، فإن الانتصار يكون للحق في النهاية.. والقاعدة التي تتكرس هي قاعدة الاعتزاز بوطنك الذي تنال فيه حقوقك، لأنه لا يصح إلا الصحيح دائماً!

وهكذا فالقاعدة العامة في دولة المواطنة والعدالة وسيادة القانون، هي قاعدة إحقاق الحق ورد المظالم.. ولعل أبلغ مؤشرات دولة المواطنة وسيادة القانون، هي صحافة حافلة بالحديث الصريح والعلني عن الأخطاء والتجاوزات والمظالم؛ إذ كلما قرأنا في صحافة ما عن فضائح وأخطاء وارتكابات في هذا البلد أو ذاك، كلما تأكد لنا أن الدنيا بخير.. وأن القانون له سلطة نافذة على أرض الواقع.. بدليل

أنه أتاح للرأي العام صحافة تفضح الفساد، ومَكّنها من آلية عمل تكشف اللصوص، وحماها من قمع يريد للغسيل الوسخ ألا ينظف أبداً...

والوجه الآخر لدولة الاستبداد وأكل حقوق الناس وغياب الشفافية، هي صحافة محلية تمدح وتبجل وتشيد بالإنجازات.. وتمن على المواطنين في كل كبيرة وصغيرة تتحقق، وكأنها هبة أو أعطية من الأب القائد وليست حقاً مشروعاً ومكتسباً لا منة فيه لأحد.. وقد يحلو لهذه الصحافة أحيانا أن تنتقد بأوامر، أو حسب «الموجة الرائجة» فتمارس النقد بخجل ومواربة، وتتحدث عن ظواهر الفساد العام بمعزل تام عن محيطها ورعاتها الكبار، وتبررها وكأنها مرضاً وراثياً في عائلة هذا المسؤول الصغير الذي «لا يمثّل إلا نفسه» كما يقال عادة حين ينكشف غطاء الدعم عن فساده تحت وطأة صراع مراكز قوى ومصالح!

وإذا كانت الجهات المتنفذة في سورية، لا تريد ولا ترى ضرورة في أن يكون للصحافة دور فاعل وحقيقي في إحقاق الحق، ورد المظالم، خارج زوايا (شكاوى المواطنين) الروتينية، ذات المشاكل اليومية الصغيرة، أو بعض الاختراقات الفردية لصحافيين لم يمت ضميرهم المهني ولا يريد أن يموت.. فإنه يحق لنا أن نتساءل... هل ثمة من يؤمن من أصحاب القرار بضرورة رد الحقوق إلى أصحابها، وهل ثمة من يسعى لرفع الظلم عن الناس، حين يكتشف بحكم عمله أو اختصاصه أن الظلم واقع وبيّن؟!

***

إن الإجابة بالنفي أو الإيجاب ينبغي أن تكون مقرونة بالأدلة والشواهد.. ولعل أولى الأمثلة التي تحضرني هنا، هي حادثة إغلاق جريدة (الدومري) التي وقف وراءها وزير الإعلام البائد عدنان عمران، والذي استطاع استصدار قرار إيقاف الصحيفة من رئيس مجلس الوزراء محمد مصطفى ميرو في ذات اليوم الذي تقدم إليه بكتاب الاقتراح الأسود.. ولا أود أن أعود إلى سرد تفاصيل باتت معروفة بشان تلك القضية، لكن أحب أن أذكر فحوى الكثير من اللقاءات التي جرت مع مسؤولين كبار، بعد تغيير حكومة ميرو.. والتي كان محورها قضية صحيفة (الدومري) وكان الجميع يؤكدون لنا، أن القرار كان خاطئاً، وأن وزير الإعلام السابق أساء للإعلام ولنفسه، وأن (الدومري) يجب أن تعود، وأن الإعلام السوري يحتاج الأقلام الوطنية المخلصة، وأن لا أحد يشك في نزاهتنا ولا

يشكك في وطنيتنا، لأننا ننتقد من منطق الحرص على الوطن.. ولأنه يجب أن ننتقد، ويجب أن يتسع صدر الحكومة لسماع الرأي الآخر... ومع ذلك ورغم كل هذه الوعود، وكل هذه المزايدات «نعم اتضح أنها مزايدات» ورغم متابعة القضية قانونياً من قبل محام موكل، لم يصدر أي قرار فعلي بإعادة الدومري،.. ولم ترفع مظلمة الإغلاق التعسفي لمنبر صحافي يشكل إغلاقه وصمة عار في جبين «الإصلاح»، ولم يُرد حق التعبير الذي سلب من مجموعة من الصحافيين السوريين بجرة قلم.. وبات على جميع المتضررين أن يتعاملوا مع الأمر من منطق عفا الله عما مضى.. ورحم الله أمواتنا وأمواتكم!

***

قصة أخرى عن سياسة رد المظالم وإحقاق الحقوق في سورية الحديثة.. هي قصة وزير الصناعة السابق الدكتور عصام الزعيم، الذي يعرف الجميع نزاهته ومدى استقامته، والذي اتهم عقب خروجه من حكومة (ميرو) الثانية، بقضية فساد واختلاس، وتم الحجزعلى أمواله وهو خارج البلاد.. مما أثار دهشة حتى أقطاب المعارضة الذين اعتبروا أن هذا التلفيق هو خير جزاء لمن يسير في نهج الإصلاح، ولمن يخرج عن تقاليد الفساد.. وقد وجد عصام الزعيم، وهو خارج كرسي الوزارة والبلاد، الكثير ممن يقف معه، ليس بحثاً عن مكاسب، ولا طمعاً باستثناءات، بل اشمئزازاً من المدى الذي بلغه الفساد في محاصرته للشرفاء والسعي للنيل من سمعة من لا ينحني للتيار.. وقد أثيرت أقاويل حول عداء مستحكم بين ميرو ووزير صناعته النزيه، كان أحد الأسباب التي دفعت لتلفيق مثل هذه التهمة.. أو بوقوف جهات أخرى تعمل على تصفية الحساب مع د. عصام الزعيم..

بكل الأحوال بقيت هذه أقاويل لم تثبت... وحين صدر قرار[١] بإنصاف الدكتور عصام الزعيم وتبرئة ساحته... وبأن قضية الفساد غير صحيحة، تنفس الكثير من متابعي القضية الصعداء.. وشعروا أن جزءاً من الظلم قد رفع، لكن بالطبع الظلم لم يُرد كاملاً.. والحق بقي مهاناً ومداساً!

---

(١) صدر قرار تبرئة د. عصام الزعيم بتاريخ 17/ 8/ 2004 بالقضية رقم 1564/ 2004 والذي قضى بمنع محاكمة الزعيم وبرأه من التهمة.. لكن وزارة المالية لم تصدر قراراً برفع الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لوزير الصناعة الأسبق وأموال زوجته إلا عام 2012 أي بعد (8) سنوات على صدور قرار تبرئته، و(5) سنوات على رحيله، إذ رحل بتاريخ 15/ 12/ 2007 بعد ساعات على إلقائه محاضرة حول التنمية في مدينة دير الزور.

فرد الظلم يعني أن يعاقب علناً من كان وراء الإساءة، أو محاولة الإساءة لسمعة الدكتور عصام الزعيم.. وها هنا لا فرق إن كان الأمر قد تم بحسن نية أو سوء نية.. ففي كلتا الحالتين ثمة خطأ جسيم ارتكب، وفي الدول التي تحترم القانون، وتصان سمعة الناس الشرفاء... فإن معاقبة المسيء والمخطئ هي الوجه الآخر لتبرئة المظلوم، والعقاب هنا ينبغي أن يكون علنياً، وأن يحترم حق الرأي العام في المعرفة، والاطلاع على نتائج التحقيق باعتباره انتصارا للقانون والعدالة... لكن ما حدث أن رد الظلم هنا، اتخذ طابع طي الموضوع الشخصي، وتبويس الشوارب واللحى، وعودة الدكتور الزعيم إلى الأضواء.. وكأن شيئا لم يكن، أو سمعة شخص نزيه لم تمس!

وهكذا فالظلم في سورية الصمود والتصدي علني وتنشر قراراته في الصحف الرسمية، أما رد الحق «إذا رُد» فيتم خلف الكواليس، وبعيداً عن الشفافية والمصارحة والمحاسبة. ويبدو أن هذا يحدث حفاظاً على مشاعر تيار الفساد، وحفاظاً على هيبتهم أمام من يتضرر من قراراتهم ووجودهم واختيارهم في مراكز القرار وتشويه سمعة الآخرين!

موقع (الرأي) ٢٠/٨/ ٢٠٠٤

الحرية لعلي عبد الله: السيد رياض نعسان آغا هل كنت تضللنا؟

بتاريخ ٣١ / ١ / ٢٠٠٥، صدر عدد مجلة (أبيض وأسود) السياسية الأسبوعية المملوكة للسيد بلال تركماني نجل وزير الدفاع السوري[1]، وقد حمل على غلافه صورة فرعية للسفير السوري في الإمارات السيد رياض نعسان آغا، مع العنوان التالي:

«السفير السوري في الإمارات: أتمنى أن يكون لي شرف المساهمة في حوار مع الإخوان»

العنوان ذاته تصدر الحوار الذي نشر داخل العدد والذي أجراه الزميل شعبان عبود، وفيه يقول السفير نعسان آغا ما نصه:

«أنا شخصيا أتمنى أن يكو لي شرف المساهمة في أي حوار مع الإخوان ومع غيرهم بما يسهم في ترسيخ الوحدة الوطنية وفي حل المشكلات الإنسانية التي أعتقد أن حلها سهل جداً وضروري».

---

(١) المقصود هو وزير الدفاع حسن تركماني الذي تولى وزارة الدفاع بين عامي (2004 -2009).

والآن، وبعد إحالة الزميل الكاتب علي عبد الله إلى محكمة أمن الدولة على خلفية قراءة كلمة المراقب العام للإخوان المسلمين السيد (علي صدر الدين البيانوني) في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، بتهمة (التعامل مع حزب محظور) يحق لي كمواطن سوري، أن أطالب المحاكم الاستثنائية ذاتها، بمحاكمة السيد رياض نعسان آغا بتهمة التضليل، وبتهمة تشجيعي على التعاون مع حزب محظور... ذلك لسبب بسيط جدا سأشرحه لكم:

إذا كان السيد رياض نعسان آغا، وهو سفير يمثل اسم سورية، ويمثل موقف سورية الرسمي في تصريحاته، (ولا يوجد غبي أو ساذج في العالم لا يعرف مدى الرضى الأمني والمخابراتي الذي يجب أن يتمتع به السفراء السوريون كي يصبحوا سفراء، وكي يتم إيفادهم إلى الخارج في دولة ذات طابع أمني كسورية) أقول إذا كان السيد رياض نعسان آغا بمواصفاته الآنفة الذكر يصرح في وسيلة إعلام محلية بأنه ليس «مستعداً» بل «يتمنى» أن يكون له «شرف» ولاحظوا دلالات كلمة شرف هنا.. «شرف الحوار مع الإخوان» فلماذا يحاكم علي العبد الله، لأنه قرأ في منتدى للحوار كلمة باسم حزب الإخوان؟!

إنني بالفعل أشعر بأن السيد رياض نعسان آغا كان يغرر بي ويضللني، ولن أصدق أن كلامه يمثل رأيه الشخصي وحسب.. فهذه حجة لا أحد يصدقها في دولة أمنية مثل سورية، بل على العكس تماماً إن الدول الأمنية لا تعاقب مواطنيها على شيء قدر معاقبتهم على آرائهم الشخصية «إذا وُجدت» وإن الدولة الأمنية لا تسمح لسفرائها تحديداً أن يُغرّدوا خارج سرب الرأي الواحد، وخصوصاً في السياسات.. فما بالكم حين يقول السيد رياض نعسان آغا في الحوار المشار إليه ذاته متحدثاً عن ضرورة الحوار الوطني إياه:

«أنا لا أتصرف بشكل فردي فالسيد الرئيس بشار الأسد هو الذي أطلق الحوار المستجد، وأعرف عن ثقة ويقين أنه لا يعرف الكراهية نحو أحد، بل هو مسكون بالمحبة لجميع أبناء شعبه بل لشعوب العالم جميعاً، وهو من يصدق فيه قول شاعرنا:

وَلا أَحمِلُ الحِقدَ القَديمَ عَلَيهِم   وَلَيسَ كَريمُ القَومِ مَن يَحمِلُ الحِقدا».

***

والآن... وبناء على ما تقدم أعود لأتهم السيد رياض نعسان آغا بتضليلي حين سمى الحوار مع الإخوان المسلمين «شرف» بينما تسميه محكمة أمن الدولة «تعاون مع حزب محظور».. علما أن ما قام به الزميل الكاتب علي العبد الله هو أقل من ذلك بكثير.. فقراءة كلمة باسم مراقب عام الإخوان المسلمين هو عمل لا ينطوي على حكم قيمة.. إلا إذا اعتبرنا أن قراءة مذيع لجزء من خطاب للرئيس جورج بوش في نشرة أخبار هو تبني لأفكار الخطاب، وبالتالي حسب منطق محكمة أمن الدولة «تعاون وعمالة لدولة أجنبية!».

أريد أن أتساءل كمواطن سوري مشتت بين اجتهادات الفروع الأمنية وموانعها، وبين عقوبات قانون الطوارئ التي لا رادع ولا مبرر لها، أريد أن اتساءل كمواطن ضائع الرأي ومُضيَّع الحقوق من يجب أن نصدق:

- هل نصدق رياض نعسان آغا الذي يقول إنه «يتمنى» أن يكون له شرف المساهمة في الحوار مع الإخوان المسلمين.. أم نصدق عدالة محكمة أمن الدولة التي تعتبر أن التعامل - حتى بشكل غير مباشر وميكانيكي- مع حزب الأخوان هو تهمة تستوجب المحاكمة؟

- هل نصدق كلامك في الحوار المنشور في مجلة (أسود وأبيض) يا سيد رياض حين تقول: «وقد جاءتنا موافقات عديدة على منح جوازات سفر لأشخاص سمح لهم ولأسرهم بالعودة وعادوا، ولم يتعرضوا لأية مضايقة أو مساءلة» وهل نصدق السفارات السورية التي تمنح جوازات السفر للسوريين المنفيين طوعاً وقسراً على اعتبار أن المشاكل حُلت، والأحقاد القديمة زالت، وأن سورية لكل السوريين.. أم نكّذب الوقائع التي تتحدث عن اعتقالات في المطارات للمواطنين العائدين بجوازات سفر نظامية، وعن احتجاز في فروع الأمن، وعن حالات تعذيب أو تسبب بعاهات، أو تسبب بوفاة كما حدث مع المواطن السوري (أحمد المسالمة) الذي أجبر أهله بعد موته على عقد مؤتمر صحافي في نادي الصحافيين «تصوروا أن يعقد مؤتمر صحافي في مقر نادي الصحافيين بدون موافقة أمنية؟!» لينفوا أن تكون وفاته ناجمة عن اعتقاله لمدة شهر في أحد فروع الأمن فور عودته من السعودية.. وهو الذي يبلغ من العمر (٥٩) سنة ويعاني من أزمة صحية تحتاج عمل جراحي في القلب!

***

من نصدق نحن السوريين الذين نريد أن نتجاوز الماضي وأخطاء الماضي.. فلا نجد إلا المزيد من العسف والجور ومحاصرة الحريات، والرغبة في الاستمرار في السياسات القديمة بصور وأشكال أخرى تؤكد أن الماضي هو الحاضر، وأنه يجب أن ننطح رؤوسنا وهذا هو الحاضر! وأن ما سلب ونهب منا سواء أكان حقاً مادياً أم معنوياً يجب السكوت عنه، والقبول بسلبه إلى الأبد باعتباره: «أمر واقع» وضرورة من ضرورات دولة الصمود والتصدي ودولة المواقف الوطنية والقومية النبيلة!

- من نصدق يا سيد رياض نعسان آغا قل لنا بالله عليك.. وقل لي بربك.. هل تستطيع باسم الحوار الوطني أن تخرج لتقول أمام محكمة أمن الدولة: الحرية لعلي العبد الله.. أو تقول: إنني ما زلت متمسكا بأنني أتمنى أن يكون لي شرف المساهمة في حوار مع الإخوان؟! أم أنك مثل الذين تتحدث باسمهم تعتبر دائما أن الحوار تلميع لسياسات القمع والصمت القديمين.. وتضييع للوقت دون التنازل عن أي مكتسبات أو الاعتراف بأي أخطاء، وبأي رغبة في رد المظالم وإعادة الحقوق... وأنك تعتبر المطالبة بالحقوق إثارة للنعرات القديمة ونكأ للجراح التي يجب أن تندمل.. ولكن دون أي علاج!

موقع (الرأي) ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥

الحرية لحسين العودات ورفاقه... ولنا!

من المؤسف والمضحك معاً، أن يكون الكاتب الأستاذ حسين العودات ضيف استوديوهات التلفزيون السوري في الندوات التي سجلتها قناة (العربية) وبثتها من دمشق قبل أسابيع، وأن يكون شريكه في تلك الندوات مسؤولون سوريون، بينهم وزير الإعلام مهدي دخل الله الذي كان يمن علينا بين كل عبارة وأخرى بنعم الحوار والديموقراطية... وبفكر وممارسة حزب البعث المنفتح الذي يضم في لجان إصلاحه وتطويره أشخاصاً معارضين كالأستاذين حسين العودات وميشيل كيلو... ثم بعد أسابيع قليلة يتم اعتقال الكاتب حسين العودات تعسفياً بالطريقة الأمنية الفظة، التي لم تحترم علماً أو ثقافة أو وطنية.. ولم ترع حرمة لتقدم في العمر أو علو في القدر والمقام.

والآن... يا سيادة الوزير الديمقراطي يا أستاذ مهدي دخل الله... هل سيكون في ضميرك الإعلامي ذرة شرف لتستقيل احتجاجاً على هذه الاعتقالات... على اعتبار أن اعتقال الأستاذ حسين العودات ورفاقه في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي لم يتم على خلفيات جنائية أو جرمية، بل على خلفية إيمانهم بالحوار الديموقراطي السلمي الذي صدعت رأسنا وأنت تتشدق بضرورته أمام القاصي والداني.. وأنت تمن علينا بنعمه الوفيرة وعطاءاته اللامسبوقة؟!

أنا أعرف يا أستاذ مهدي أنك مجرد وزير إعلام في دولة أمنية، ولست ساذجاً لأعتبرك وزيراً بكل معنى الكلمة، بمعنى أنك وزير يمكن أن يستقيل أو يحتج، ليس كما يحدث في الدول المتقدمة وحسب.. بل وحتى في دولة صغيرة ومجاورة جدا مثل لبنان... وأنا أعرف أنك وزير شكلي، حتى وإن اشتط في اتخاذ موقف انفتاحي ما، فإن هاتفاً أمنياً صغيراً يمكن أن يحمل لك من التوبيخ ما يجعلك تمسح كلامك وتعتذر عنه بكل طيب خاطر... وكم سمعت من شتائم متواترة من جهات أمنية عليا بحقك تصفك بأبشع الصفات والنعوت، وبأنهم سوف (يشيلونك) قريباً... وبأنك لست أهلاً للمنصب.. وهذا الكلام يقال عادة في آخر أيام كل وزير يرى الأمن أنه لم يحقق لهم المعادلة الإعجازية المستحيلة في تبييض الوجه إعلامياً والإبقاء على السياسات القمعية في آن معاً!

أعرف كل هذا ولا أحمّلك ما لا طاقة لك به.. لكنني فقط أشعر بعدم مصداقيتك وعدم احترامك لشرف الكلمة التي يفترض أن تمثلها، حين تشتط في تبجحك بالانفتاح والديموقراطية، وعندما تطالب في اجتماعك الأخير مع أصحاب وممثلي الصحف الخاصة أن يكونوا أكثر جرأة في النقد لأن إعلامك الرسمي سبقهم... وأنت تعرف ما الذي يمنع، وما الذي يسمح، وكيف تدار الأمور وكيف تحاصر الآراء الحرة، وكيف تغتال كل يوم أي إرادة لمكافحة الفساد، وكيف تغلق ملفاته في الإعلام وتفتح تبعا للإرادة الأمنية.. لا لمصلحة الناس أو خير البلاد... ثم بعد ذلك تظهر في وسائل الإعلام لتدعي بعكس ما تعرف، وتتبجح وتمن علينا وتطلب منا ومن مذيعيك في الأستوديو أن (يلاحظوا) ويلاحظوا.. حتى صارت دعوتك الديموقراطية للملاحظة، لازمة افتتاحية قبل كل فكرة كاذبة أو واقعة مزورة!

وبعد هذا كله يصل (البل إلى ذقوننا) ويعتقل من كان شريكاً لك في إحدى ندواتك التلفزيونية الديموقراطية الأخيرة... رجل وطني معروف بصدقه وجرأته، يجاهر بآرائه أمامك وأمام غيرك، يكتب ما يعتقد به ويقول ما يعتقد به، ويتحدث عن المشكلات لأنه واحد منا، يعيشها مثلنا.. ولا يزور أو ينافق أو يغطي الحقائق أملاً في رضى أمني أو حظوة أمنية!

يا وزيرنا البعثي المؤمن بفكر الحزب الذي تدعي ديموقراطيته المفرطة وبأن الحرية شعار من شعاراته.. أرنا ديموقراطيتك... ارفع صوتك بالحق وقل بالفم الملآن: أنا أعتبر أن مثل هذه الاعتقالات هي وأد للحوار الديموقراطي الذي نحتاجه... وأعرب عن خجلك من اعتقال شخص كان يشاركك منذ أيام ندوة تلفزيونية تدار باسم الحوار الوطني... لأن محطة (العربية) التي قد تطلب تصريحاً منك، قد تبث

بعد هذا التصريح مقطعاً أرشيفياً مستعاداً من الندوة إياها، سيكون غاية في الإحراج لك ولمواقف سورية الوطنية والقومية النبيلة.. ولا تظهر لتمغمغ أو تبرر أو تتحدث على طريقة « أنا لا أحبذ» أو «كنت أتمنى أن...» لأن الحالة في فظاظتها أكبر من التحبيذ والتمنيات الخجولة المفعمة بإحساس رفع التعب!

والآن... يا وزير الحوار الوطني... قل لنا بالله عليك ماذا سننتظر من المؤتمر القطري القادم... مادام «بعثك» القائد للدولة والمجتمع يقودنا نحو المعتقلات والسجون وكم الأفواه... أي إصلاحات سنؤمن بها ونحن نرى إلى أصحاب الرأي ودعاة الحوار يقتادون إلى أفرع الأمن في الصباحات الباكرة بالبروتوكولات والأساليب «الناعمة» التي يقتاد بها عادة المجرمون واللصوص وأصحاب السوابق الجنائية؟!

هل هذا ما يعدنا به حزب البعث الحاكم المتحكم يا وزيرنا الفخور ببعثيته حتى الثمالة... وهل هذا هو المخرج الحقيقي للأزمة الداخلية التي تمر بها سورية، والتي لا ينكر خطورتها «الداخلية الأسباب والنتائج» إلا منافق أو مداهن أو مستفيد من جوع البلاد وذل العباد!

قبل أيام كان الأستاذ حسين العودات يكتب مقالاته مطالباً بالحرية لزميله في منتدى جمال الأتاسي علي العبد الله، واليوم نكتب لنطالب بقلوبنا وعقولنا واعتدادنا السوري بالقامات الوطنية، نكتب لنطالب بالحرية لحسين العودات.. وغداً سيظهر من يطالب بالحرية لآخرين قد يكونوا مرشحين للاعتقال.. لكن أحداً لن يسكت بعد اليوم.. والخوف لن يستعمر قلوبنا من جديد.. ونداءات الحرية المقموعة لن تبقى حبيسة الصدور والعمر يتسرب أمام ناظرينا ونحن نلوك أمنيات لا تتحقق، ونتعايش مع فساد اقتصادي يكبر ويكبر ولا يشبع حتى من قوتنا اليومي.. وأجدني في هذه اللحظات العصيبة أعود إلى رائعة الأخوين رحباني (جبال الصوان) لأستعير كلمات أعداء الحرية وهم يعون انتهاء زمنهم:

عبث اللي صار
عبث اللي بدو يصير
قتلنا البيْ وقتلنا البـنتْ.. وعبث
شو بدنا نقتل تانقتل
ما بقى رح تخلص القصة!

جريدة (القدس العربي) ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥

علَم الوطن: وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر!

الصورة التلفزيونية الوحيدة المفرحة في العراق، نقلتها قناة (العربية) في نشرة أخبار التاسع من نيسان... ذكرى سقوط بغداد، حول حملة اهتمام شعبية كبيرة بالعلم العراقي.

وقد رصدت الكاميرات التلفزيونية في القنوات الإخبارية الأخرى أيضاً، تلك الأعلام وهي ترفرف في تظاهرات الذكرى الرابعة لاحتلال العراق، بأيدي مختلف طوائف الشعب العراقي، بل وفي مدينة الصدر حيث غابت الأعلام التي تمثل طائفة بعينها أو حزباً بعينه... وبدا العلم العراقي الواحد يرفرف في سماء بغداد بكثرة لافتة، ليمثل رمزاً واحداً لعراق واحد!

هذه الصورة... أعادتني إلى صور تلفزيونية عربية أخرى... توارى فيها العلم الوطني في هذا البلد أو ذاك، وغدا مجرد سنيد أمام أعلام طائفية أو حزبية ترفرف وقت الأزمات. ومنها على سبيل المثال لا الحصر الصورة التي التقطتها قناة (المستقبل) اللبنانية، في بداية الأزمة اللبنانية بين أحزاب المعارضة والموالاة، وجعلت منها «سلوغون» تعيد بثه على مدار الوقت، وأعني تلك الصور التي كانت تصور أحد أنصار حزب الله، وهو يتسلق عامود كهرباء، فيصل إلى العلم اللبناني الذي كان معلقاً عليه، ويقوم بانتزاعه ورميه أرضاً، ليعلق مكانه علماً لحزب الله (!!!) وهو أمر أعتقد أنه كان

على حزب الله أن يرد عليه بمعاقبة علنية للفاعل الذي التقطته الكاميرا بوضوح، والذي أعطى قناة (المستقبل) فرصة التقاط هذا الفعل الشائن واتخاذه مذلة بحق الحزب، إذ كانت تعرضه بالحركة البطيئة، والإعادات المتكررة، وبتقنيات تلفزيونية جعلت منه صفعة مؤلمة بحق!

***

حالة مشابهة وإن لم تكن متطابقة عاشتها سورية، أيام تقرير ميليس والإشارات التي أطلقها حول اتهام النظام السوري بالتورط في اغتيال الحريري، وما أثير عن الضغوط والمخاطر التي ستتعرض لها سورية في حال ثبت هذا التورط... حيث رأينا فجأة في الشوارع والساحات، وحتى على أسطح بعض العمارات السكنية في شوارع دمشق الرئيسة، رأينا العلم السوري ينهض من سباته، ومن حالة الإهمال والتهميش التي كانت تمارس ضده، ليحضر بقوة ويرفرف بحيوية وحرية شامخا، بعدما غيب وهمش وغدا سنيداً أمام علم حزب البعث الحاكم، الذي كان يرفع على كل المؤسسات والدوائر والمدارس الرسمية، ولم يكن محصوراً بمكاتب وفروع حزب البعث فقط... وقد تحول علم حزب البعث في المحصلة إلى قرين ملتصق بعلم الوطن... وهو إن لم يكن يقدم عليه دائماً، فإنه كان ينازع هذا العلم الوطني في السيادة واختزال مفهوم الوطنية التي تمثل كافة فئات الشعب السوري!

عاد العلم السوري حينها ليرفرف بمفرده، مدعوماً بشعار الإيمان بالله الذي يقول «سورية الله حاميها» فتذكرتُ مقطعاً من حوار مسرحية فيروز والرحابنة (يعيش... يعيش) التي قدمت عام ١٩٧٠، والتي تتحدث عن الانقلابات العسكرية في الوطن العربي، وهي المسرحية الوحيدة من مسرحيات الرحابنة، التي منع عرضها في سورية.. حين تسأل إحدى الشخصيات، بعد سماع بيان إنقلابي جديد: «ليش كل الانقلابات بتبدا بعد الاتكال على الله والشعب» فترد الشخصية الأخرى: «لأنه الله والشعب بيطولوا بالهن كثير».

***

وبعيداً عن هذه التداعيات، أعود إلى صورة العلم الوطني في كثير من البلدان العربية، هذه الصورة التي أخذت تهمش لصالح الانتماء الحزبي والطائفي والفئوي... ثم عندما يكتشف الناس شرور المغالاة والتعصب في هذه الانتماءات، ومدى الحال التي وصلوا إليها بسبب الإلحاح المرضي على هذه

الانتماءات، ووضعها فوق الاعتبار الوطني العام... عندها فقط يتذكرون العلم الوطني، ويعودون لنفض الغبار عن ألوانه، ومسح الجراء عن كبريائه، وإطلاقه من جديد في سماء الوطن، كرمز وعنوان وحيد للانتماء للوطن!

باختصار صورة العلم الوطني اليوم، هي صورة الشعور الوطني العربي في كل البلدان المأزومة والمنهكة والمقموعة... هذا الشعور الذي يتعرض للاضطهاد والإلغاء إما بفعل المناوشات والحروب الطائفية، أو بفعل الفساد الحكومي والقمع والديكتاتورية... ثم عندما تنكشف عورات الحياة المسمومة التي أوصلونا إليها... يتذكرون أن هناك شيئا اسمه الوطن: يعنينا ويجمعنا. شيئا نحبه ونخاف عليه، ونراه الأجمل دائماً مثل أولادنا... ويريدون أن يستثمروا هذا الحب للأوطان، لأنه آخر ما يتبقى من أمل للإنقاذ، حين تختلط الأوراق، وتلوح نذر الأزمات والكوارث والحروب، وتسد الطرق والمنافذ، وتنعدم آفاق الحل!

والآن...

وعلى وقع الأعلام العراقية التي كانت ترفرف أمامي على شاشات القنوات الفضائية، لتوحد العراقيين من جديد، والتي أتمنى ألا تكون مجرد طفرة في ذكرى سقوط بغداد وحسب... أقول على وقع تلك الأعلام المنعشة لكل شعور وطني حر، يحق لي أن أهمس في أذن وقلب كل مواطن عربي: لا تسمح لأي علم أن يعلو فوق علم بلادك... لا تسمح ليدك أن تجعله نداً في الانتماء، أما إذا كنت مجبراً على ذلك... فثبّت نظرك على علمك الوطني، واجعله الأعلى والأسمى... لأنه الأبقى!

جريدة (القدس العربي) ١٢/ ٤/ ٢٠٠٧

وهن نفسية الأمة وإضعاف الشعور القومي: جرائم تلفزيونية بحق وحقيق!

لو أراد القضاء السوري أن يجد مجالاً مُقنعاً، لتطبيق اتهاماته التي حكم بموجبها على ميشيل كيلو وأنور البني وكمال اللبواني وسواهم من نشطاء الرأي في سورية بعقوبات سجن تتراوح بين ثلاثة واثني عشر عاما... هذه الاتهامات التي تدعي على هؤلاء بجرم «إضعاف الشعور القومي» و«وهن نفسية الأمة» و«نشر أخبار كاذبة»؛ فإن هذا القضاء لن يجد أفضل من القنوات الفضائية العربية لتوجيه مثل هذه الاتهامات.

في هذه الحال فقط سيصدق الناس تلك الاتهامات عوضاً عن أن يسخروا منها... وستعترف المنظمات المحلية قبل الإقليمية والدولية بنزاهة القضاء السوري، ودقة قضاته في توجيه الاتهامات التي تعكس جوهر وروح القانون الحقيقي، الذي يراعي مصلحة الناس ويصون الأمة، عوضاً عن حملة الإدانة والتشكيك التي واجهها حين أصدر أحكامه على ميشيل كيلو وأنور البني وكمال اللبواني ورفاقهم!

فكل ما تبثّه هذه القنوات من أخبار العراق وفلسطين ولبنان، وما تعرضه في نشرات أخبارها من

صور ولقطات وتقارير حية أو مسجلة... ومن نقل مباشر من مواقع الأحداث الساخنة كما تجري على هذه الأرض العربية الدامية، يدخل في باب «وهن نفسية الأمة» لا أكثر ولا أقل... إذ لا يمكن لأي عاقل، يحمل أدنى ذرة من ذرات الشعور العربي أو الإنساني السليم، أن ينتعش نفسياً لمرأى مشاهد الدمار التي تخلفها السيارات المفخخة في بغداد مثلاً، أو لرؤية آثار الاقتتال الدامي بين الأخوة الأعداء في غزة، فيما العدو الإسرائيلي فوق رؤوسهم، أو لرؤية ما يحدث في مخيم (نهر البارد) في شمال لبنان، وكيف أضحى اللاجئون الفلسطينيون العزل في هذا المخيم، بين خيارين أحلاهما مر: الموت برصاص الجيش الشرعي اللبناني، أو الموت في سبيل أهداف مرتزقة ما يسمى (فتح الإسلام)؟!

والحال أن القضاء السوري الذي عودنا الاهتمام بالسوريين أفراداً وجماعات وهيئات، يجب أن يوجه هذا الاتهام إلى التلفزيون السوري أولاً، لأنه ينقل مثل باقي الفضائيات كل هذه الأحداث واللقطات والصور التي توهن نفسية كل فرد ينتمي إلى هذه الأمة بالنسب أو الرضاعة أو المصاهرة... وإذا حدث وحوكم التلفزيون السوري بهذه التهمة وحكم عليه بإيقاف البث لمدة خمس أو ثلاث سنوات مثلا... فسيكون حكم القضاء السوري عندها، هو كما الكي بالنسبة لهذا التلفزيون العريق الذي ينطبق عليه قول الشاعر في السنوات الأخيرة: أعيا الطبيب المداويا!

وبالمقياس نفسه كل ما تبثه القنوات الفضائية من برامج حوارية ومشاحنات تلفزيونية، وندوات سياسية وغير سياسية، يحضرها مختصون أو غير مختصين، ويشارك فيها كومبارس من جماهير الشعب العربي الأبي أو لا يشاركون، يُسهم في «إضعاف الشعور القومي» لأنه يكشف في الواقع أن خلف شعارات الأمة الواحدة والرسالة الخالدة، هناك أمراض ونزعات طائفية مستعصية، لا ترى في هذا الشعار، سوى واجهة لا تعبر عن الواقع الحقيقي وما يحفل به من ممارسات تنخر في عظم هذا الشعور... ممارسات لا يعلو فيها الطائفي على القومي فحسب... وإنما على الوطني أيضاً.. كما نرى في العراق ولبنان، حيث لا يعرف المواطن... هل هذه الحكومات هي للجميع أم للطائفة التي تنتمي إليها؟!

وحتى برامج المنوعات الغنائية من (سوبر ستار) إلى (ستار أكاديمي) وأمثالها، لن تسلم بحق وحقيق من تهمة إضعاف الشعور القومي إذا أردنا الجد... فكل المنافسات الفنية فيها، تقوم على مبدأ قطري وإقليمي... وكل عمليات التصويت التي يتعصب فيها المصوتون لأبناء بلدهم، تضرب بعرض الحائط الشعور القومي وتضعفه، فيغدو السوري في مواجهة الأردني واللبناني في مواجهة السعودي..

وقد سبق لإحدى شركات الموبايل النافذة في سورية، أن أطلقت حملة إعلانية ضخمة قبل سنوات، شارك فيها التلفزيون السوري أيضا، لدعم المشتركة السورية في برنامج سوبر ستار-١ (رويدة عطية) في وجه منافستها الأردنية... ودعت السوريين للتصويت لابنة بلدهم، وهو أمر يندرج ضمن قيم إذكاء الشعور الإقليمي والقطري وإضعاف الشعور القومي!

أما تهمة «نشر الأخبار الكاذبة» فيجب أن توجه إلى القنوات التلفزيونية الرسمية تحديداً وقبل الجميع... فهذه القنوات التي احترفت على مر سنوات طوال من تاريخها الإعلامي والإعلاني: الكذب والتزوير وتجميل الصورة، والقول دائماً بأن كل ما في وطن: الزعيم الأوحد، والمهيب الركن، والأب القائد، والأخ القائد... «نعم أوطانهم المسجلة باسمهم» ليس سوى رخاء ونماء وتطوير وتحديث، وعدالة ومساواة وتكافؤ فرص، ونسب ضئيلة جداً من البطالة لدرجة أنها لا تستحق الذكر، ونسب أقل لبعض الخروقات أو القيود الاضطرارية البسيطة المفروضة على حرية الرأي والتعبير، والتي لا نجد مثالاً لنعَمِها في أرقى دول العالم المتحضرة.. هي أبلغ صورة لنشر الكذب!

أوليس هذا كل ما تقوله القنوات التلفزيونية الرسمية عن بلدانها، وما كان يسمعه المواطن العربي من أفواه مذيعيها وضيوفها والعاملين في استوديوهاتها ليل نهار؟! أو ليست هذه الصورة الزاهية المغلفة بسيلوفان شفّاف، مصنوع من سيللوز الاستبداد والسلب والنهب، هي المثال الحقيقي الذي لا يختلف عليه اثنان من العرب حول مفهوم «الأخبار الكاذبة؟»

فلماذا يتم التغاضي عن كل هذه الجرائم التي تتجلى في مرآة القنوات التلفزيونية العربية، حقيقة ومجازاً، بحسن نية تارة، وبسوء نية تارة أخرى، بقصد ومن دون قصد... ثم يجرّم بها مجموعة من نشطاء الرأي، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وعن حق المواطن السوري بالحرية والكرامة؟!

القنوات الفضائية، لا ميشيل كيلو ولا أنور البني أو كمال اللبواني أو محمود عيسى، هي من توهن نفسية الأمة، وتضعف الشعور القومي، وتنشر الأخبار الكاذبة... ورغم ذلك فأنا لا ألومها: لأنها في التهمتين الأولى والثانية، تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع، وما يعصف بنا من أزمات وانهيارات لا أكثر ولا أقل... أما في التهمة الثالثة: فالكذب هو ملح الإعلام الرسمي العربي بلا منازع وبلا استثناء!

الحرية والكرامة والشرف لميشيل كيلو وأنور البني ورفاقهما... وقد افتقدنا حضورهم الحار والجريء على شاشة القنوات الفضائية العربية، حيث يغيب الحضور الحقيقي للحوار حول الوجع السوري بصدق، وتعلو نبرة المداورة والمناورة والنفاق!

• المصير العربي المشترك جداً!

رغم كل ما سقته من اتهامات بحق الفضائيات العربية آنفاً، فإنها والحق يقال... تمثل عامل وحدة لما كان يُطلق عليه في مادة التربية القومية في مدارسنا «المصير العربي المشترك» فمن يتابع مثلا تغطية هذه القنوات للانتخابات الجزائرية أخيراً، يكتشف أن ما قيل ويقال عن هذه الانتخابات من ضعف نسبة المشاركة، وحدوث عمليات تزوير، وخروقات فاضحة وما إلى ذلك... سبق له أن سمعه بحق الانتخابات المصرية والتونسية واليمنية وسيسمعه بحق كثير من العمليات الانتخابية العربية، التي كان استثناؤها الشاذ في الفترة الأخيرة (الانتخابات الموريتانية) التي شذت عن قاعدة هذا المصير العربي المشترك!

تؤكد لنا الفضائيات العربية مع كل تغطية لعملية انتخابية عربية ... أن المواطن العربي وصل إلى مرحلة من القرف جعلته يضرب طواعية من دون أن تطلب منه قوى المعارضة الإضراب... وأننا متحدون فعلاً في الهم ومشتركون في المصير الأسود... لكن هذه المرة خارج الشعارات المدرسية التي كنا نجهد في حفظها نظرياً ونحن على مقاعد الدراسة... لأننا لم نكن نفهم أين وفي أي بقعة تُطبّق؟!

جريدة (القدس العربي) ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٧

نكسة حزيران التلفزيونية: الإعلام الفضيحة... والأدب المصادر!

تحولت ذكرى مرور أربعين عاماً على نكسة الخامس من حزيران إلى حدث تلفزيوني، قدمت خلاله الكثير من القنوات الفضائية العربية، تغطيات خاصة حاولت تناول الحدث بأبعاده وصوره المختلفة، وسعت بطريقة أو بأخرى إلى رواية ما جرى.

قناة (العربية) ركزت في تقاريرها على القاعدة المعلوماتية للحرب... فتحدثت عن حجم الأراضي التي احتلتها إسرائيل، والتي تفوق ما احتلته في نكبة ١٩٤٨ بثلاثة أضعاف، وعن المعلومات العسكرية المرتبطة بالخسائر، وعن النتائج الديموغرافية والسياسية الطويلة الأمد التي حلت بالمنطقة ككل وسوى ذلك. .

أما (الجزيرة) فقد أرادت أن تجعل من أربعينية هذا المأتم، حدثاً يخاطب الذاكرة الشعبية العربية، فأجرت سلسلة استطلاعات في الشارع العربي، كان محورها: ما الذي ما يعرفه أو يذكره المواطن العربي في هذا البلد أو ذاك عن حدث النكسة وذكراها العطرة... ورغم أن هذه التقارير تحولت

بفعل الثقافة المتواضعة لرجل الشارع العادي الذي يعرف الحدث إلى أوقات استذكار مدرسية تردد معلومات بسيطة بلا رأي أو تحليل، أو قدرة على قراءة ماضيه، فإنها كشفت ما هو أدهى من ذلك... إذ تبين أن هناك مواطناً عربياً يعرف بشكل محدود، وآخر لا يعرف شيئا... ولا يهمه أن يعرف على الإطلاق، كما رأينا في الاستطلاعات التي أجرتها (الجزيرة) في الشارع الخليجي عموماً، فمنهم من التبس عليه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وظنه هو نكسة حزيران، ومنهم من تحدث عن حرب بين مصر وإسرائيل، من دون أن يعرف أن سورية والأردن وفلسطين خسروا أراض في هذه الحرب... ومنهم من استنكر هذا السؤال واعتبره ترفاً استذكارياً لا معنى له أمام ما يحدث من حروب ونكسات وويلات لنا اليوم!

وهكذا فقد تحول سعي (الجزيرة) إلى وضع حدث النكسة في سياق ما يستحقه من اهتمام في الذاكرة الشعبية العربية... إلى مفارقة مفادها أن المواطن العربي غير مهتم لا بتذكر النكسة، ولا بفهم أبعادها وخفاياها، وهو غير معني بما يمكن أن تقدمه (الجزيرة) وغيرها من القنوات عن هذه النكسة الأليمة، التي قال أحد الأشقاء المصريين إنه لا يحب أن يتذكرها، ولا أن يحدث عنها أولاده... (وربنا ما يعيد الأيام السودا دي!)

طريقة أخرى في استحضار الحدث قدمتها قناة (المحور) المصرية، من خلال برنامجها اليومي المميز (تسعون دقيقة) حين استضافت على مدى أيام أحد الصحافيين المصريين، ليقدم قراءة في عناوين ومانشيتات الصحف المصرية قبل النكسة بأيام، وأعتقد أن الفكرة كانت ذكية وموفقة للغاية، لأنها تشكل المدخل الأساس لقراءة حدث النكسة اليوم..

ومن أطرف ما نقل عن الصحف المصرية قبيل النكسة تعليق جريدة (الأهرام) على حكومة الحرب التي شكلت في إسرائيل، بأنها ستخوض حرباً غير متكافئة مع العرب الذين سيطحنون إسرائيل طحناً، أو ما كتبته (الأهرام) نفسها عن (موشي دايان) الذي وصفته بأنه رجل جاهل، لم يتلقَ أكثر من حصتين تعليميتين عن الزراعة!

واعتقد أن أفضل فيلم وثائقي كان يمكن أن يقدم في هذه المناسبة هو عن الإعلام العربي قبل وبعد النكسة، عما كانت تقوله الصحف، وعما كانت تبثه الإذاعات. ففي هذا الفيلم لا تحتاج لمحلل يقرأ ما بين السطور، ولا لضيوف يشرحون ويفسرون... فكل شيء سيفسر نفسه بنفسه

انطلاقا من نقطتي: قبل وبعد! وحتى صورة مانشيتات الصحف والحرف المطبوع على الورق الذي غدا أصفراً، والذي كان يسوق بطريقته في الإخراج الصحافي المبهر النصر الذي سيتحقق، سيقول بالصورة أي إعلام كان يجعجع على وقع الجعجعة السياسية، التي يكفي أن نستعيد شيئا من تسجيلات أحمد سعيد الشهيرة في إذاعة (صوت العرب) كي نرى الصدى الإعلامي الصارخ لكذبها وادعاءاتها...

هذا الكذب الذي لم نشف منه رغم فضيحة النكسة المدوية، التي كانت إعلامية بقدر ما كانت عسكرية، فقد تحول إلى تراث ثوري يتجدد... تراث يقمع الرأي الآخر ليقول: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة... وليؤكد لنا أن إسرائيل فشلت في حزيران ولم تنتصر، لأنها كانت تستهدف إسقاط الأنظمة الثورية التقدمية في مصر وسورية... لكن هذه الأنظمة صمدت والمعركة مستمرة... لنكتشف أن المعركة تحولت ضد المواطن العربي نفسه، ضد حريته وكرامته وحقه في المشاركة السياسية، الذي يداس في أقبية المخابرات الوطنية، بوحشية أين منها وحشية الصهاينة مع الفلسطينيين في سجون إسرائيل!

أجل لقد جاءت نكسة حزيران نتيجة للاستبداد، الذي يمثل أفضل بيئة لنمو كل أنواع الفساد بفعل غياب المحاسبة والرأي الآخر، وكان عجز الشعوب العربية عن محاسبة من تسببوا بهذه النكسة هو حجر الأساس في صرح الاستبداد البشع الذي استمر ينمو ويتعملق ويكبر ليلتهم كل الهوامش، ويستبيح كل الحرمات، ولينتج مواطناً عربياً ذليلاً كرامته في وطنه مستباحة، صوته الانتخابي مسلوب، إجابته في كل استفتاء مهما كان نوعه ومصدره وهدفه هي: نعم... فبالله عليكم كيف سيحرر الأرض ويسترد الكرامة ويستعيد مجد الأمة، ويقف في وجه إسرائيل!

وجه آخر من وجوه النكبة كان يستحق أن يركز الحدث عليه هو أدب النكسة الذي كان الصوت النقدي الوحيد الذي ارتفع بقوة ضد صناع النكسة ومن داخل البلدان التي اكتوت بالهزيمة، لا من خارجها... ولهذا تعرض هذا الأدب للمنع والمصادرة، فمسرحية (حفلة سمر من أجل ٥ حزيران) التي كتبها سعد الله ونوس، منع عرضها في سورية حين أخرجها مسرحياً علاء الدين كوكش مطلع سبعينيات القرن العشرين، لأن حزب البعث الحاكم الذي حدثت النكسة في عهده الميمون لم يزل

يحكم، وحين ذهبت الفرقة لعرضها في بيروت، كانت مشكلة الموافقة الأمنية ذريعة لمحاولة عرقلة سفر الفرقة...

أما قصيدة (من وحي الهزيمة) للشاعر السوري العظيم بدوي الجبل، والتي كانت أجرأ بيان إدانة للاستبداد الذي صنع النكسة، فقد تعرض بدوي الجبل بسببها للضرب في أحد شوارع دمشق، وكاد يفقد حياته بسببها... ففي هذه القصيدة تصوير أمين لواقع الأنظمة التي كانت تحكم، وهجاء مر للديكتاتورية التي تصنع الهزائم الذليلة وهي تدعي قدرتها على المجد والانتصار، ومنها قوله:

نحن أسرى ، و حين ضيم حمانا — **كاد يقضي من حزنه المأسور**
كلّ فرد من الرّعية عبد — **و من الحكم كلّ فرد أمير**
و مع الأسر نحن نستشرف الأفلاك — **و الدائرات كيف تدور**
نحن موتى ! و شرّ ما ابتدع الطغيان — **موتى على الدّروب تسير**

وليس ببعيد عن صدق هذه القصيدة رائعة نزار قباني الشهيرة (هوامش على دفتر النكسة) التي صودرت مجلة (العربي) الكويتية في سورية، وفي أكثر من بلد عربي حين قامت بنشرها عقب هزيمة حزيران، والتي يؤكد فيها نزار «بالناي والمزمار لا يحدث انتصار» ثم يشخّص حالة الاستبداد والديكتاتورية التي صنعت الهزيمة:

يا حضرةَ السلطانْ
لأنني اقتربتُ من أسواركَ الصمّاءِ
لأنني..
حاولتُ أن أكشفَ عن حزني.. وعن بلائي
ضُربتُ بالحذاءِ..
أرغمني جندُكَ أن آكُلَ من حذائي
يا سيّدي..
يا سيّدي السلطانْ
لقد خسرتَ الحربَ مرتينْ

لأنَّ نصفَ شعبنا.. ليسَ لهُ لسانْ
ما قيمةُ الشعبِ الذي ليسَ لهُ لسانْ؟
لأنَّ نصفَ شعبنا..
محاصرٌ كالنملِ والجرذانْ..
في داخلِ الجدرانْ..

واليوم وبعد أربعين عاماً من الهزيمة التاريخية التي تحولت إلى مجرد احتفالية تلفزيونية، يستغرب الكثير من المواطنين في الشارع العربي هذا الاهتمام بإحيائها، لا زلنا في معركتنا مع إسرائيل كما قال نزار قباني محاصرون من داخل الجدران... ولا يُهزم الإنسان الحر إلا حين يحاصر من الداخل، وحين يتنافس النظام الوطني الذي يمثله في قهره وإذلاله وسلب حقوقه، مع العدو التاريخي الذي يهدد وجوده ومصيره!

جريدة (القدس العربي) ٨/ ٦/ ٢٠٠٧

وزير الإعلام السوري في مأزق بلا حدود!

دخل أحمد منصور، مقدم برنامج (بلا حدود) على قناة (الجزيرة)... دخل قلوب السوريين هذه الأيام بلا حدود... فبعد حواره الشهير مع رياض نعسان آغا قبل نحو سبعة أو ثمانية أعوام، والذي سدّد فيه ضربة قاصمة للخطاب السياسي التبريري السوري، وأظهر تهافته المريع في مواجهة لغة الإعلام الحديث الذي يتحدث بالحقائق لا بالشعارات، وبالوقائع والمعطيات لا بالوعود والإنجازات الوهمية... ها هو أحمد منصور يحقق خبطة صحافية جديدة، لامست قلوب السوريين، ودغدغت مشاعر القهر والكبت الإعلامي الذي يعانونه، من خلال حواره مع وزير الإعلام السوري الدكتور (محسن بلال) الذي جاء في وقت يعاني فيه المواطن السوري من أزمات طاحنة، تجلت في شح المازوت وندرة مادة الغاز، في وقت تمر سورية بموجة برد قارس... فيما أعلنت دمشق عاصمة ثقافية في احتفال شعبي ثم رسمي، في وقت يقبع فيه خيرة المثقفين السوريين في السجون، لا لذنب ارتكبوه سوى أنهم يكتبون مقالات، ويمارسون نشاطات سلمية، ويصدرون بيانات، ويعبرون عن مواقف سياسية لا أكثر ولا أقل!

وقد سأل أحمد منصور ضيفه عن هذه المفارقة... فانبرى الوزير يتحدث عن الدستور الذي تتمتع فيه سورية والذي صودق عليه من قبل الشعب السوري... وعن النظام الذي تسوده السيادة والاحترام

للفرد والمواطن والأمة والوطن... وذهب الوزير بعد هذه المقدمة الإنشائية التي يعرف الجميع حدود مصداقيتها على أرض الواقع إلى القول بأنه «في سورية كأي بلد في العالم عندما يتجاوز المواطن حدود القانون هذا المواطن يتعرض حكما للمسائلة» وعندما رد أحمد منصور: «ده بيتكلم... مجرد كلام... الناس تسأل على أفعالها وليس على الكلام» بقي الوزير على منطقه الافتراضي التنظيري مطالبا أن ننتظر محاكمات هؤلاء الذين قدموا للمحكمة... مع أن المحاكمات تمت والأحكام أبرمت، والانتقادات القانونية التي طالت أسس تلك المحاكمات ملأت مواقع الإنترنت والصحف... وبيانات الشجب والإدانة من المنظمات الحقوقية قد ملأت وسائل الإعلام... وما زال السيد الوزير ينتظر متصنعاً إيماناً مطلقاً بنزاهة القضاء السوري وبأن كلمته النهائية ستكون الفيصل!

نقل أحمد منصور في حواره الساخن هذا معاناة الناس مع أزمة المحروقات في مواجهة برد الشتاء وجنون الأسعار قائلاً: أول حضوري نزلت إلى دمشق القديمة مشيت في الشوارع، استوقفني الناس كالعادة ، وقالوا لي اسأل لنا الحكومة أين المازوت؟ نحن متنا برداً ولا نجد مازوت، ولا نجد غاز لطهي الأكل... قالوا لي اسأل لنا الحكومة أين نفطنا؟!

فرد السيد الوزير إنه قد يكون هناك فرد منزعج وتكلم لأنه كان ينتظر خمس دقائق ليحصل على الماوزت والآن ينتظر خمسين دقيقة ويدلي بهذا الكلام، وقال إن الثلج هطل بشكل مفاجئ... بعد أن كان الطقس دافئاً وحاراً ومعتدلاً... (اختلطت الفصول لديه) لكن كل شيء مؤمّن... والأمور طبيعية والدنيا عسر ويسر! طبعاً لم يجد أحمد منصور أمام هذا المستوى من الردود، إلا أن يعلق ساخراً: «يعني المعابر بتفتح والمازوت... هههههه!!»

يسأل أحمد منصور عن الديموقراطية فيحدثه الوزير عن الاستفتاءات... يسأل عن الأزمات الخانقة التي لا يمكن أن تخفى مظاهرها على أي زائر، فيعتبر الوزير أن الأمور طبيعية وأن المشكلة أن الله أرسل الثلج على سورية فجأة دون أن يخطر الحكومة بذلك... يسأله هل يمكن أن تطلع الناس وتتظاهر... فيصر أن ذلك ممكناً وعندما يقول له ستعتقلونهم... يرد الوزير: «لا لا لا أبداً... والدليل ما جرى في الاستفتاء الرئاسي حيث خرج الجميع ليقولوا نعم للرئيس بشار الأسد» أي عند السيد الوزير تستوي النعم واللا، فالدولة التي سمحت للناس – مشكورة– بأن تخرج لتقول نعم للرئيس... ستسمح – برأيه – للناس بأن يخرجوا ليتظاهروا أو يحتجوا أو ينددوا!!

بالله عليكم ما هذا المنطق... ما هذا العقل التحليلي الفذ؟ ما هذه المقارنة التي لم تخطر على بال بشر من قبل؟!

صدقوني إني لا أكتب كي أتشفى، ولا كي أجرّح أو أثأر أو أشهّر... فأنا في النهاية مواطن سوري، وفي بلدي أخطاء وعيوب وعثرات كما في أي بلد آخر... لكن لماذا يُحكم علينا أن نخجل نحن السوريين من تصريحات مسؤولينا حتى ولو كنا معهم في نفس الخندق؟!

لماذا تظهر عورات اختصاصاتهم وخطابهم التبريري حين يجدون أنفسهم في مواجهة حوار حقيقي مهني على قناة مهنية ومحترفة كـ (الجزيرة)؟! والسؤال الأنكى: هل كان يتوقع السيد الوزير من أحمد منصور أن يجري معه حواراً مُتلفزاً بمعايير التلفزيون السوري في استغباء مشاهديه... هل توقع أن يثني على كلامه وردوده وأن يصمت أمام أعاجيب التبريرات الساذجة التي كان يتفوه بها وكأن محاوره هو موظف في وزارته يحمل تزكية من جهة أمنية تريد دعمه في الظهور على الشاشة لا أكثر؟ وهل كان يظن أن الناس الذين سيسمعونه هم من طالبي رضاه من رعايا المؤسسات الإعلامية التابعة له حصراً، الطامعين بمهمة خارجية أو ترقية أو حظوة أو ثناء والذين يصفقون له في السراء والضراء؟!

من أين كان يأتي السيد الوزير بكل هذه الثقة في الاندفاع نحو ذلك المأزق بلا حدود... وفي الاعتقاد أنه سيصرع محاوره العنيد بقوة حجته، وتماسك برهانه، وقدرته اللا محدودة على نفي وإنكار وقائع ومسلمات ماثلة للعيان على أرض الواقع من دون أن يرف له جفن... ومن دون أن يخطر بباله أن ضحكة ساخرة صفراء على وجه محاوره ستجعل هذا الإنكار كاريكاتورياً أمام طرف ثالث لديه عقل أيضا هو المشاهد؟!

قولوا لي بالله عليكم من أين يأتون بكل هذه الثقة.... من أين؟!

***

زوج أصالة السابق: لسنا أهلاً للديمقراطية!

أهان زوج المطربة أصالة نصري السابق السوريين في حوار له مع وفاء كيلاني في برنامج (ضد التيار) على قناة روتانا موسيقى، حين اعتبر أن الديموقراطية والحرية «ما بتلبقلنا» أي لا تليق بنا... وقال: نحن نفهم كل شيء بالعكس وخطأ!

وقال زوج أصالة نصري السابق، رداً على سؤال: هل أنت مع أم ضد إطلاق سراح سجناء الرأي في سورية؟! أنا ضد إطلاق سراحهم، مضيفاً أن الحرية والديموقراطية: «لا تليق بنا»!

طبعاً أنا لا يعنيني كل ما قاله المذكور عن زوجته السابقة المطربة أصالة، فهذه مسائل شخصية أتعفف عن الوقوف عندها، حتى لو صارت لها صحافة ومحطات وبرامج تهتم بها... ولا يهمني أن يقول المذكور عن نفسه «أنا قصة كبيرة» فعندما يطلق أي شخص عن نفسه مثل هذه العبارة أمام الملأ وهو ليس ثملاً أو مرتفع الحرارة إلى درجة الهذيان، فالمفروض أن تشفق عليه إن كان يعنيك أمره، أو تنظر إليه باعتباره نموذجاً إنسانياً طريفاً إن كان لا يعنيك... أما أن يتجرأ المذكور على إهانة شعب بكامله واعتبار أنه ليس أهلا للديموقراطية، وأنه غير جدير بممارستها، وكأننا شعب قاصر أو شعب منغولي، أو مجرد قبيلة معزولة في أدغال أفريقيا، ولسنا أصحاب حضارة وتاريخ ونهوض وحراك لم ينقطع حتى في أحلك الظروف والأوقات.... فهذا أمر لا بد أن يثير الاستهجان والاشمئزاز، لأنه يصدر عن شخص محكوم بثقافة الديكتاتورية من الداخل، وهو يفاخر بتبنيها لدرجة أنه لا يخجل ولا يشعر بالعار حين يقول إنه ضد إطلاق سراح سجناء الرأي!

جريدة (القدس العربي) ١/ ٢/ ٢٠٠٨

المواطن السوري الخائف في الاستطلاعات التلفزيونية!

خصص برنامج قناة الجزيرة الصباحي (هذا الصباح) حيزاً كبيراً من إحدى حلقاته مؤخراً، لشكوى الشارع العربي، بعنوان: «الشكوى لمن؟» إنطلاقا من تقرير خاص، يروي سيرة رجل مصري بسيط اسمه (محمد عبد ربه عزي) تخصص في كتابة الشكاوى المأجورة للمواطنين منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ومازال مواظباً على كتابتها حتى اليوم رغم ما أسماه «بلادة حس المسؤولين» وعدم تأثرهم بشكاوى المواطنين قياساً لما كان يحدث في عهد عبد الناصر حين كانت الشكاوى «بتخرب الدنيا» على حد تعبيره.

وقد استضاف البرنامج السيناريست والصحافي المصري بلال فضل، للتعليق على الموضوع، انطلاقاً من الشخصية الدرامية الملفتة لهذا الرجل المثير للتعاطف والذي اعتراه اليأس فصار بحاجة لمن يبثه همه بدل أن ينقل هموم الآخرين... كما أجرى البرنامج استطلاعاً في الشارع السوري حول شكاوى المواطنين، وتمحور حول الجهة التي يلجؤون إليها في حال أرادوا إيصال شكواهم!

وقد لاحظ الزميل بلال فضل، أن المواطنين السوريين الذين تحدثوا في الاستطلاع كانوا على قدر كبير من التحفظ في إجاباتهم، وبرر ذلك بالفارق النسبي لهامش الحرية بين الشارع المصري والشارع السوري، وهو تبرير صائب ثمة الكثير ممن يوافق عليه... بل هو يقودنا لتأمل صورة المواطن

السوري في مرآة استطلاعات الشوارع التلفزيونية، سواء كان ذلك على شاشة التلفزيون السوري بقنواته المختلفة، أو على شاشة قناة متحررة بالفعل من القيود مثل (الجزيرة).

وهاهنا نعثر على إحدى أكبر مآسي الإعلام الشمولي كما تنعكس في مرآة الشارع السوري... حيث يمكن لنا أن نرسم في ذلك الشارع، صورة اعتبارية مثالية للمواطن العربي الخائف من المايكروفون والكاميرا، ومن أن يقول لا أياً كان نوع السؤال، أو طبيعة الموضوع، أو توجه المذيع أو المحرر الذي يسأل، أو خلفية وانتماء القناة التي تطلب رأيه!

لقد تربى السوريون خلال العقود الثلاثة الماضية، على محطة تلفزيون واحدة، هي التلفزيون السوري قبل أن يفتح لهم الفضاء التلفزيوني صندوق العجائب. وخلال تلك العقود الثلاثة الماضية، كانوا يتعاملون مع التلفزيون شأنهم شأن التعامل مع فرع الأمن... فكثيرا ما استخدمهم التلفزيون السوري ككومبارس في خلفية مشهد هتاف، وكثيراً ما طلب منهم في استطلاعات الشوارع أن يعيدوا من أول السطر، وأن يتحدثوا عن الجوانب المضيئة فقط، وأن يخفوا مشاعرهم الحقيقية تجاه أي شيء... وحتى تجاه مسلسل تلفزيوني لمخرج مدعوم أو مرضي عنه من قبل إدارة التلفزيون وليس بالضرورة من قبل الدولة!

ولأن حكمة الخائفين تقول «الحيطان لها آذان» فإن كاميرا ومايكروفون التلفزيون هي العيون والآذان معاً... ومن اللياقة الأمنية أن نتعامل معها باعتبارها مخبراً وواشياً، وليس وسيلة إعلام لإيصال الوجع... إلا إذا كان هذا الوجع ضد جهات داخلية هي «التجار» أو أعداء خارجيين هم «أميركا والصهيونية وقوى الرجعية» حسب أدبيات حزب البعث... ومن يتجرأ على الكلام، دون أن يأخذ بالاعتبار خلفيات الانتماء الأمني والبعثي لكثير من العاملين في التلفزيون السوري، أو التوجه العام لتلفزيون الحكومة والدولة المبرمج، سيتكّفل مقص الرقيب في غرفة المونتاج بحذف رأيه، وإيصال الرسالة التي تفيد، بأنه اختار الزمان والمكان الخطأ للحديث النقدي الخطأ!

وهكذا تعمّد التلفزيون السوري على مر سنوات طويلة، تصدير الخوف إلى رجل الشارع المتحدث أمام كاميرته في الاستطلاعات الجماهيرية التي تصور في الشارع في مختلف البرامج السياسية والخدمية وحتى الترفيهية والمنوعة... وقد تعمد بحسن أو سوء نية، بمهنية أو بقلة مهنية، أن يقول للمواطن السوري: «ابتسم عشان تطلع الصورة حلوة... وقل ما يريح رأسك ورأسنا»!

وأحياناً كان بعض المواطنين السوريين يقولون للمحرر أو المذيع التلفزيوني، عندما يهم بسؤالهم في موضوع إشكالي ما، وقبل أن تدور الكاميرا «أنا أريد أن أقول كذا وكذا وكذا... هل تستطيع أن تذيع كلامي إذا صورت معك؟!» وغالباً ما كان المحرر أو المذيع يبتسم ابتسامة قلة حيلة... متواطئاً مع خوفه الدفين، تجاه قيود يعرفها هو، قبل المشاهد المسكين الذي يريد أن «يَبق البحصة» كما يقول المثل الشعبي!

طبعا هذه الصورة تغيرت في كواليس التلفزيون السوري اليوم، وبعد عصر الفضائيات صار بالإمكان أن نسمع بين الحين والآخر مواطن سوري يتحدث بجرأة أمام كاميرا التلفزيون في بعض البرامج التي يقال إنها صارت مهتمة بنقل نبض الشارع... لكن الصورة العامة للمواطن السوري في استطلاعات الشوارع بقيت... هي صورة المواطن الخائف، المتحفظ في الحديث، الذي يقول نعم... ويبتعد عن شر «لا» وإن كان يغني لها في سره! وأعتقد أنه في أي موضوع سياسي حار، يمكن أن يرصد عبر استطلاعات جماهيرية مصورة في الشوارع العربية؛ فإن المواطن السوري اليوم هو الأكثر نمطية وتحفظاً في إجاباته إلا إذا تعلق الأمر بأميركا وإسرائيل.. حيث الضوء الأخضر التقليدي مفتوح للنقد كيفما يشاء وللتعبير عن إرادته الشعبية الحقيقية كيفما اتفق! ورغم أن ٩٩٪ من السوريين تجرؤوا وقالوا في استفتاء جريدة شبه رسمية هي (الثورة) مؤخراً: أن الفساد يعم مؤسسات الدولة، واعتبروا أن الجهاز القضائي هو الأكثر فساداً يليه البلديات ثم الشرطة... «وهي آراء خطيرة توهن نفسية الأمة إن شئنا الدقة... فماذا بقي بعد فساد القضاء والبلديات والشرطة يا جماعة» فإن نفس الاستطلاع لو تحول إلى استطلاع تلفزيوني جماهيري مصور، ستظهر فيه سورية بلد لا يتجاوز فيه الفساد حدود الظواهر الشخصية المحدودة لبعض ضعاف النفوس، الذين يقف لهم القضاء السوري النزيه بالمرصاد!!!

إذاً مطلوب اليوم تحرير المواطن السوري من خوفه القديم من الاستطلاعات التلفزيونية... مطلوب أن يتعالج من العاهة المستديمة التي سببها له التلفزيون السوري عبر ممارسته للاستطلاع الجماهيري بأسلوب أمني، في عز سطوة منطق الإعلام التعبوي الشمولي الذي لا يَمل من ترديد الصوت الواحد وسماعه... وهو منطق- حتى وإن تراجع كما أسلفنا- يبدو أن بعض العاملين في التلفزيون السوري لا زالوا يؤمنون بضرورته، وبالحاجة إليه بين الحين والآخر، كي لا يطيروا من مناصبهم لا سمح الله... وكي لا يصنع التغيير الحاجة لسواهم!

جريدة (القدس العربي) ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٨

الوحدة بين مصر وسورية: شهد شاهد من أهله!

أتابع منذ أسابيع على قناة (الجزيرة) شهادة وزير خارجية مصر الأسبق الدكتور مراد غالب، ضمن سلسلة حلقات (شاهد على العصر) مع المذيع اللامع أحمد منصور، الذي يتميز عن غيره من الإعلاميين الذين يسجلون شهادات من هذا النوع، أنه يخرج من إطار المستمع المبهور بتاريخ ضيفه، والأدوار التي لعبها في مسيرة حياته، والمهمات التي اضطلع بها في مسيرته الحافلة، نحو محاكمة ذلك التاريخ... ومحاكمة الضيف أحياناً... ليس من منطق قيمي أو أخلاقي، وإنما من منطق قراءة سياق ذلك التاريخ، وتحليل أبعاده السياسية ورسائله وعبره سواء على الصعيد العام أو على الصعيد الشخصي.

من هذا المنطلق اتخذ أحمد منصور، موقفاً تحليلياً من قضية الوحدة بين مصر وسورية، التي كان مراد غالب شاهداً من شهودها... قال أحمد منصور لضيفه في سياق تبيان ملامح الاختلاف بين البلدين: «النظام في سورية كان نظام شبه ديمقراطي، أو كان ديمقراطياً. كانت هناك حرية، كانت هناك انتخابات حرة، كانت هناك أشياء كثيرة وهنا نظام حكم الفرد في مصر». فرد مراد غالب:

«شوف هو ده صحيح... ده بقى واضح تماماً في مسار الوحدة، يعني إيه مثلاً، عندهم الحاجب اسمه الآذن، يعني الذي يأذن بالدخول. لكن الحاجب عندنا الذي يحجب الدخول. وبالتالي قالوا، الله... أنتم عندكم حاجة عجيبة جداً، عندكم حاجب وإحنا عندنا آذن».

وقد أضاف أحمد منصور متابعاً حواره التحليلي: «لن أقف كثيراً عند ممارسة الوحدة، ولكن أكرم الحوراني في مذكراته يقول إنه كان نائباً لرئيس الجمهورية وجاء إلى هنا إلى مصر وأنه كان ينتظر عدة أيام حتى يقابل عبد الناصر أو يحدد له موعداً لمقابلته»... لم ينكر الدكتور مراد غالب هذه الوقائع، بل رد ببساطة: «هذا صحيح تماماً، أنا كنت ساكن أيامها في شارع الجزيرة نمرة ١٤، وكان الشقة اللي جنبي على طول صلاح الدين البيطار ساكن فيها، والعمارة اللي جنبي على طول كان أكرم الحوراني ساكن فيها، فكنت مختلط بهم اختلاطاً كبيراً جداً. الشكوى هي الآتي: أنه ليس هناك مشاركة في هذا الحكم، يعني حكم جمال عبد الناصر وحكم مصر ليس لهم مشاركة، يعني ما فيش مشاركة في هذا النظام، ثم أنه ما فيش ثقة، ما معنى أن نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة يقعد أيام علشان خاطر يقابل جمال عبد الناصر يعني؟ طبعا كان يشكو من هذا مُر الشكوى»!

أكثر من ذلك تحدث د. مراد غالب عن أن المصريين لم يكن لديهم: «سياسة وقناعة وإدراك لعملية الوحدة» وعن أنهم بدؤوا يقللون من شأن السوريين: «لدرجة أنه لما راحوا المصريين هناك... قالوا إيه ده.. ده نهر بردى اللي بتقولوا عليه؟ ده ما يجيش ولا قناة قد كده عندنا»؛ ثم ذهب إلى القول «لا يمكن أن تنجح الوحدة بهذا الشكل، يعني تروح وأنت في ذهنك السيطرة على هذا البلد، يعني مين اللي يقبل هذا؟» وانتهى د. مراد غالب إلى الاعتراف بشجاعة رداً على سؤال محاوره: من المسؤول عن إفشال عملية الوحدة: «أنا أعتقد أننا نتحمل الجزء الأكبر» وعندما سأله أحمد منصور «أنتم مين» أجاب: «الجانب المصري» وعندما حاول منصور الدفاع عن الشعب المصري قائلا: «الشعب ده غلبان مالوش دعوة باللي كنتم بتعملوه» أجاب د. مراد ضاحكاً ومؤكداً: «ده مش غلبان ولا حاجة، برضه كان هايص وكان مبسوط»

أحببتُ أن أنقل جانباً من هذا الحوار، لأنه يشكل بالفعل شهادة على العصر... شهادة على عصر الوحدة بين مصر وسورية، التي كنا نتغنى بها شعاراتياً وقومياً، وننسى آلامها وأخطاءها على أرض الواقع... تلك الآلام التي أفشلت الوحدة، وشكلت نموذجاً سلبياً، بدل أن تكون مثالا يُحتذى.

وأعتقد أن أكبر الجرائم التي مورست في حق تجربة الوحدة منذ انفصال مصر وسورية قبل أكثر من أربعة عقود ونصف... أن أحداً لم يُبادر إلى تشخيص أسباب فشلها بصدق وواقعية.

ثمة من سارع إلى رمي التهمة على الاستعمار، واكتفى بالقول إن تكالب القوى الاستعمارية هو الذي أجهض تجربة الوحدة، وثمة من رأى أن الاتجاه القومي هو المستهدف، أما حزب البعث في سورية، فقد كانت إحدى مبررات انقلابه العسكري في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ والذي استلم فيه الحكم في سورية هو «الاقتصاص من الزمرة الانفصالية المجرمة التي قوّضت أركان الوحدة»، واستلم الحكم وأقصى تلك الزمرة الانفصالية، لكن بقي هدف الوحدة مجرد شعار، تحشى به مقررات التربية القومية في المدارس لا أكثر!!

وحين قام مسلسل (خان الحرير) للكاتب نهاد سيريس والمخرج هيثم حقي قبل أكثر من اثني عشر عاماً، بتقديم قراءة نقدية في تجربة الوحدة بين مصر وسورية، تقترب كثيراً مما قاله وزير خارجية مصر الأسبق في برنامج (شاهد على العصر) هذا، قامت رقابة حزب البعث في التلفزيون السوري، بحذف أجزاء ومشاهد بحجة أنه يسيء لتجربة الوحدة!

وأذكر أنني قبل سنوات كنت في مصر في حضور مهرجان سينمائي، وكنت أتحاور مع أحد المثقفين المصريين، في قضايا عدة فيأخذ ويعطي.. ويقبل ويرد... إلى أن أتى على ذكر تجربة الوحدة، فكان له فيها رأي واحد لم يقبل مني به أي نقاش: «عبد الناصر عمل الوحدة عشان ينقذكم من الإفلاس... أصل الخزينة السورية ما كنشي فيها ولا ليرة سوري!!»

شعرتُ بالأسى حينها، لهذا المستوى من الاعتقاد الراسخ بالأكاذيب، ومن النظرة الأنانية والاستعلائية التي مازال يكنها بعض الإخوة المصريين تجاه الوحدة... لكن ذلك لم يثنني أن ألمس الروابط الأخوية التي أحسها كسوري حين أزور مصر... ولهذا أشعر بأهمية شهادة الدكتور مراد غالب التي تابعتها في برنامج (شاهد على العصر)، ونزاهة أحمد منصور في توجيه دفة الحوار... وفي النهاية ليس لأي سوري ثأر مع الوحدة كمفهوم أو كحالة، لكن المشكلة بعد انفراط عقدها، هي في تحويلها إلى شعار، والحديث عنها كأمنية وحلم... لا كهدف عملي، وفوق ذلك إبقائها في إطار الهتاف والهيصة... ثم غض النظر عن أخطائها على أرض الواقع، بحسن أو سوء نية... كي تبقى شعاراً نظرياً وحزبياً غير قابل للتحقيق أبداً!!

(خياط للسيدات) سينما الوحدة السورية المصرية!

حين كنت أكتب المقطع الأول من هذا المقال، تصادف على قناة (الساعة) عرض فيلم (خياط للسيدات) للثنائي الكوميدي الشهير دريد لحام ونهاد قلعي بمشاركة المطربة المصرية المعتزلة شادية، ومن إخراج المخرج المصري عاطف سالم!

والواقع أنني عثرت على النموذج الفني لصورة الوحدة بين مصر وسورية في هذا الفيلم... الذي جاء ضمن سلسلة أفلام مثلها دريد ونهاد مع نجوم الفن المصري بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات، وأنتجها منتجون سوريون، وتعاقب على إنتاجها مخرجون مصريون أو لبنانيون أحياناً!

في فيلم (خياط للسيدات) الذي أنتج عام ١٩٦٨، الفنان نهاد قلعي هو زوج المطربة شادية التي تتحدث اللهجة المصرية، بينما يتحدث هو اللهجة السورية. لا يهم فيمكن لأي سوري أن يتزوج من أي مصرية وكل يتحدث لهجته والعكس صحيح... لكن المشكلة الحقيقية أن دريد لحام هو شقيق المطربة شادية في الفيلم، وهو يتحدث اللهجة الدمشقية بينما شقيقته تتحدث المصرية.. والأطفال حين ينطقون في مواضع نادرة في الفيلم... لا يتكلمون لهجة أمهم شادية بل خالهم دريد!

العادات الغذائية في الفيلم مزيج من سوري ومصري كيفما اتفق، يعني ديك رومي على ملوخية... وهو طبق غير معروف في دمشق التي تدور فيها الأحداث، والتي صور الفيلم فيها كاملاً!

والباعة الجوالون يبيعون الديك الرومي في أقفاص، في تقليد مصري غريب تماماً عن الباعة الجوالين في شوارع دمشق... والحوار الدرامي كلمة من هنا وكلمة من هناك... وقفشة مصرية على نكتة سورية!

طبعا قد يعتبر البعض هذه التفاصيل هامشية، لكن في عمل سينمائي درامي ليست كذلك على الإطلاق، ولذلك فهذه الأفلام يمكن أن تقدم معادلاً رمزياً لصورة الوحدة المرتجلة والمفبركة بين مصر وسورية. صورة فيها نجوم وفيها علاقات وزيجات، وفيها تعايش مشترك وألفة... لكن ليس فيها انسجام حقيقي حتى بالمعنى الفني... وهي اليوم ليست سوى جزءٍ من التاريخ أو ذكرى منه كما تجربة الوحدة نفسها!

(إسماعيل ياسين في دمشق) الشيء بالشيء يذكر!

وبالمناسبة لم يوفر الأشقاء المصريون السينما من الدعاية للوحدة... فقد أنجزوا في عهد الوحدة عام ١٩٥٩ فيلماً لإسماعيل ياسين صوّر في دمشق بعنوان (إسماعيل ياسين في دمشق) والفيلم بالفعل ذكرى جميلة من زمن الوحدة، لأنه يصور إسماعيل ياسين، وهو يتوه في مطاردات ماراثونية في شوارع دمشق، فيقدم لنا لقطات ساحرة عن دمشق وشوارعها وأحيائها في تلك الفترة بكاميرا السينما المصرية قبل انطلاقة البث التلفزيوني، وفي زمن لم تكن قد أسست فيه مؤسسة عامة للسينما في سورية، وكان الإنتاج السينمائي السوري خاصاً ومحدوداً...

شخصياً لا أعتبر إنهاء الوحدة للتقاليد البرلمانية السورية والنظام الديمقراطي الحر هي أجمل عطاءات الوحدة... ولا أعتبر تقوية حكم أجهزة المخابرات لعبد الحميد السراج في ذلك العهد، وما رافق ذلك من تجاوزات بشعة هو أفضل مغانم الوحدة... بل اعتبر فيلم (إسماعيل ياسين في دمشق) أجمل وأطرف تذكار من عهد الوحدة... وربما شاهد عصر من نوع مختلف!

جريدة (القدس العربي) ٣/ ٤/ ٢٠٠٨

لماذا خرج المنتخب السوري من تصفيات كأس العالم: اللغز الذي يعرف حلّه الجميع!

لم يقدم تقرير الإعلامي الرياضي لطفي أسطواني على قناة (العربية) حول التحقيقات التي يجريها المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي العام في سورية، لمعرفة أسباب خروج منتخب سورية لكرة القدم من تصفيات كأس العالم لكرة القدم، بعد خسارته أمام منتخب الإمارات، لم يقدم هذا التقرير... رغم محاولته نقل تعبير الألم والخيبة والخذلان على وجوه بعض المسؤولين الرياضيين، تفسيرات مقنعة وشافية لخروج المنتخب السوري... ورغم أن أحد المسؤولين أشار إلى تفضيل «البعض» لمصلحته الذاتية على مصلحة المنتخب... إلا أن هذا الكلام العام، لا يوصف الوضع في صورته الأعم والأشمل... كما أن انتظار نتائج أي تحقيقات من أي نوع في سورية، حتى لو كانت تحقيقات عن هزائمنا الرياضية، هي أشبه بانتظار قيام حرب بين أميركا وإسرائيل!

ولأنني لن أنتظر تحقيقات الاتحاد الرياضي العام في حل لغز يعرف الجميع إجابته، ولأنني لن أثق فيما لو تمخضت تحقيقاته عن شيء، أن هذا «الشيء» سيقدم للرأي العام بشفافية، فأنني سأحاول أن أجيب بنفسي عن أسباب خروج منتخب سورية لكرة القدم من تصفيات كأس العالم... رغم أنني لست من المغرمين بالرياضة ولا بكرة القدم!

إن حال الرياضة في سورية، مثل حال أي شيء... مثل حال الإعلام السوري... والتلفزيون السوري... والمسرح السوري... والصحافة السورية... والأغنية السورية... والكتاب السوري... والقارئ السوري... والقمح السوري... والإسفلت في الشارع السوري... والابتسامة على شفاه المواطن السوري... كل شيء في تراجع واضمحلال، وفي انكفاء وتخلف ونكوص إلى الوراء... رغم كثرة الشعارات البراقة التي تؤكد لنا أن كل شيء بخير... وأن كل شيء في تطور وتقدم وازدهار، وأنه لا ينقصنا سوى أن تبادر قوى الإمبريالية العالمية إلى الكف عن مؤامراتها التي تحوكها ضدنا في الليل والنهار... والإعلام المشبوه والمُغرِض إلى أن يُخرِس أبواقه التي تشن حملات الافتراء والتشويه المستمرة، حتى يتأكد الجميع أن شعارات التقدم والتطور والازدهار ما هي إلا ترجمة خجولة لإنجازاتنا الكبيرة على أرض الواقع!

لقد تذكرتُ وأنا أتابع التقرير التلفزيوني المليء بالمرارة عن المنتخب السوري المهزوم أمام منتخب الإمارات... حديثاً مماثلاً في مرارته جرى قبل أيام على أبواب مسرح القباني بدمشق، مع المخرج المسرحي المخضرم وليد قوتلي، والذي روى لي ما حدث مع مسرحية (الانتظار) التي قدمها في دمشق ثم في عمان... والتي شاهدها مدير مهرجان مسرحي ياباني، فوّجه لفريقها دعوة للمشاركة والعرض في طوكيو، وكانت العرض المسرحي الوحيد الذي تم اختياره من الشرق الأوسط... إلا أن وزير الثقافة الدكتور رياض نعسان آغا... رفض إرسال العرض، بحجة عدم وجود مخصصات لحجز بطاقات طائرة لفريق المسرحية. وفي النهاية قرر المهرجان الياباني تجاوز أعراف الدعوة المعمول بها في قوانينه، وإرسال بطاقات الطائرة على نفقته، كي يتمكن المسرحيون السوريون من عرض فنهم في اليابان... وذهب هؤلاء وعادوا دون أن يكترث بهم أحد، أو يسألهم ماذا فعلتم؟!

لا يحدث هذا في المسرح السوري فقط، بل يحدث في مجالات كثيرة. ثمة إهمال لإنجاز الأفراد، ثمة عدم اكتراث بخلق مناخ صحي للعمل والإبداع، ثمة تراخي مؤلم في مكافأة الناجح ومعاقبة المسيء، ثمة استهانة بتوفير أسباب النجاح قبل خوض الاختبار... وفي تحقيق أبسط قواعد الفرز بين الغث والثمين نجده في كثير من المجالات ربما كان أبرزها الإعلام السوري، الذي يقف اليوم في ذيل قائمة الإعلام العربي.... ممثلاً بالصحافة السورية التي تعيش منذ سنوات أرقام توزيع مخجلة، لو كان هناك من يدقق في خسائرها وفي ضعف مردودها، لأغلقت كل الصحف السورية منذ زمن، ولما بكى عليها قارئ، أو تحسّر عليها محب!

في وضع عام كهذا... الغريب والمفاجئ حقاً هو أن نحقق انتصارات رياضية... وليس أن نخرج من تصفيات كأس العالم ثم يتسرب تقرير عن الخلل والتقصير إلى الإعلام، فنبادر إلى التحقيق في أسباب الإخفاق!

في وضع كهذا... الغريب والمفاجئ أن تكون خيارات المشاهد السوري لمعرفة أخبار بلده هو التلفزيون السوري... وليس قناة (الجزيرة) أو (العربية) أو سواهما كما هي الحال الآن!

في ظل وضع كهذا... يغدو من يتحدث عن الخلل، ويتألم للتراجع والنكوص، ويغضب للهزائم المتتالية في الفن والثقافة والإعلام، شخصاً متجنياً ومُغرضاً ومأجوراً... أما من يصفّق ويُهلل ويُنافق ويُغلّف مرارة الهزيمة بالكلام المعسول، ويجعل منها حالة فردية استثنائية تحدث في أحسن العائلات، فهو الوطني المخلص الذي تفتح له الأبواب، ويُمنح الثقة العمياء، ويُكافأ بلا حساب... فمن يطرب لناعق على أطلال كل هذا الخراب!

المسلسلات التركية المدبلجة: لماذا الآن؟!

مشكلتنا نحن العرب دائماً هي في الارتياب من التوقيت... ودائماً ننشغل بطرح سؤال: (لماذا الآن؟) في كل مشكلة أو ظاهرة أو هجمة شرسة، أو غير شرسة تواجهنا، بدل أن ننشغل بالمشكلة نفسها!

ولهذا ضرب السيد رفيق نصر الله على عصبي عندما سأل في برنامج (الاتجاه المعاكس) لماذا الآن؟! قاصداً توقيت دبلجة وعرض المسلسلات التركية... في هذا المنعطف التاريخي العصيب الذي تمر به أمتنا، والذي ما انفكت تمر به، منذ نبهتنا الأنظمة الشمولية بإعلامها التلقيني المضجر، إلى أهمية الارتياب من التوقيت في كل شيء!

الممثلة (لورا أبو أسعد) المشرفة على دبلجة المسلسلات التركية في سورية، والمشاركة في الدبلجة بصوتها، لم تجد أمام الهجمة الشرسة على التوقيت من قبل الإعلامي رفيق نصر الله، ومن قبل السيد فيصل القاسم، المتقلب على حبال المعارضة والموالاة في اتجاهه المعاكس دائماً، لم تجد المسكينة سوى أن تكرر على مدار الحلقة مع كل اتهام جديد عبارة: «الأمر أبسط من هيك يا جماعة»!

ولكن مشكلة لورا أبو أسعد ومَن وراءها من الشركات والمحطات، أنها لم تمتلك الشجاعة لأن تقول الإجابة الأبسط حقاً، وهي أن المسألة تجارية بحتة... فبالنسبة للممثلين والشركة هي فلوس وفرصة عمل لا أكثر ولا أقل... وبالنسبة لمحطة (إم. بي. سي) هي نسبة مشاهدة عالية وإعلانات كثيفة وبالتالي أيضاً: مزيد من الفلوس!

السيد رفيق نصر الله وصل في استنتاجاته المبنية على أرضية التوقيت من الارتياب، إلى القول بأن موجة المسلسلات التركية أرادت التشويش على القيم العربية الشعبية الأصيلة التي طرحها مسلسل (باب الحارة) لكن أحداً لم يستطع في هذه «الهلّمة» أن يقول له إن (إم. بي. سي) هي مُنتجة الجزء الثالث من (باب الحارة) وهي محتكرة العرض الأول من عرض المسلسلات التركية المدبلجة أيضاً... وهي تشجع الاثنين معاً، لأنهما ببساطة يجلبان إعلانات ومعلنين وفلوساً ويحققان نسبة مشاهدة عالية، بغض النظر عما يقولان... ولو كان هناك اهتماماً بالمقولات لشجعت أحدهما لا كليهما!

أما لورا أبو أسعد... فقد ظلت تعتبر الأمر «أبسط من هيك» حتى ذهبت في إجاباتها إلى حد السذاجة المطلقة، فمنت على المشاهد العربي، أنها لم تخدعه، ولم تغير أسماء الأماكن والمدن التركية، ولم تجعل من اسطنبول (حلب) بل حافظت على البيئة حرصاً على المصداقية!!!

بالله عليك يا لورا؟! هل بالإمكان أن يصدق المشاهد العربي أن (حلب) باتت تقع على مضيق البوسفور؟! وهل تظنين أنك تدبلجين أفلام كارتون؟!

جريدة (القدس العربي) ٧/ ٨/ ٢٠٠٨

تكريم على الطريقة السورية!

أسهل شيء في سورية اليوم أن تقيم حفل تكريم لصناع الدراما السورية، أو أن تعلن في الصحافة والمواقع الإلكترونية أنك ستحتفي بأسرة مسلسل أو فيلم في بيت أو نادي أو مطعم أو حتى صالة أفراح!

فقد صار التكريم شغل من لا شغل له، ووسيلة ظهور لمن فاته الحظ في الظهور... ودعاية مجانية رخيصة لمن يحسبها جيداً، فيجد أن مردود حفل التكريم الإعلاني أرخص بكثير من أجر أي دقيقة إعلانية لمؤسسته أو ورشته حتى في تلفزيون اليمن أو السودان... وأن الصفة الأبوية التي تضفيها حفلات التكريم على من يتصدون لتنظيمها، تجعل الأمر مسلياً لدرجة يسيل لها لعاب الكثيرين من الباحثين عن «الأنزعة» المعنوية!

• تكريم معمل العلكة... للعام الثاني على التوالي!

في العام الماضي كتبت في هذه الزاوية أن (التلفزيون يبيع دوره لصاحب معمل علكة) لأن التلفزيون السوري بحضور مدرائه ووزير الإعلام شخصياً، وزع جوائز برنامج (سباق المسلسلات) تحت رعاية معمل العلكة الذي دفع تكاليف إنتاج البرنامج المذكور... وقلنا إن التلفزيون السوري يدفع

الكثير والقليل... ويمكن أن يعهد بالرعاية لبرامج كثيرة أخرى، لكن ليس من بينها بالتأكيد برنامج لتكريم صناع الدراما السورية... لأن هذا هو دور المؤسسات الإعلامية قبل أن يكون دور جهات لا علاقة لها بالفن والثقافة والإعلام... إلا من باب الإعلان عن منتجاتها وعلوكها (جمع علكة) على شاشة تلفزيون انفض عنه المعلنون وبات عليه أن يقدم عروضاً تشجيعية لهم وللمشاهدين معاً... ورغم أن أحد المسؤولين في المؤسسة العربية للإعلان التي تشرف على هكذا نوع من برامج الرعايات (أي المؤسسة المستفيدة وذات العلاقة) اتصل بي ليشكرني على جرأتي في قول هذا الرأي، وليوافقني بأن الأمر مخجل ومعيب حقاً... إلا أنه لا وزارة الإعلام، ولا التلفزيون السوري اكترثا بالأمر... وقد كررا هذا «التقليد المبتذل» في هذا العام أيضاً، لأنهما بالفعل باعوا دورهما الإعلامي... ولأنه ليس لجرح بميت إيلام... ويا خرابة ما تهزك ريح!

وخلال الشهر الحالي على سبيل المثال لا الحصر... تابعت على شاشة قناة (الدنيا) شبه الخاصة، أكثر من ثلاث تغطيات لحفلات تكريم لصناع الدراما السورية... فقد قامت لجنة صناعة السينما والتلفزيون بإعداد حفل تكريم لبعض المنتجين لا يختلف في كثير أو قليل عن تقاليد حفلات التكريم الأخرى وإن كان به جهد تلفزيوني متميز في إعداد التقارير التلفزيونية عن المكرمين... أما وزير الإعلام السوري محسن بلال فلم يكتف بحفل تكريم البرنامج المغشوش (سباق المسلسلات) برعاية صاحب معمل العلكة للعام الثاني على التوالي، بل قام مؤخراً برعاية حفل خاص وزعت فيه وزارة الإعلام جوائز وتكريمات مشفوعة بخطابات مطولة تكرر نفس الكلام الإنشائي المضجر الذي يمزج الفني بالسياسي في مناسبة تتحول إلى موسم للتزلف والاستعراض وبيع الوطنيات وشهادات الإبداع والتفوق التي لا تعرف أي قيمة لها... لأن من يوزعونها في الأساس لا يبحثون لا عن القيمة ولا عن المصداقية... وإنما يبحثون عن فرصة للظهور وإلقاء الخطابات وتسبيل العيون أمام الكاميرات... وتبادل أنخاب «نجاح» من المؤسف أنه لا يد لهم فيه!

• مهرجان دمشق السينمائي: تسفيه معايير التكريم!

ومن المؤسف أنه حتى الأشخاص الذين يفترض فيهم أنهم يعرفون المعايير الفنية للتكريم وأهمية تكريسها بمصداقية، كالناقد محمد الأحمد مدير مهرجان دمشق السينمائي ضربوا بها عرض الحائط... فقد كرّم المهرجان العام الماضي الممثلة فاديا خطاب، التي لم تشارك سوى بدور ثانوي في

فيلم سينمائي واحد في بداية حياتها الفنية... كما كرّم الممثلة سوزان نجم الدين التي لم تشارك في أي فيلم سينمائي... ولأن الصحافة السورية صحافة مجاملات وتملق فإن أحداً لم ينتقد هذه المزاجية في التكريم التي تمثل إهانة حقيقية للمهرجان وقواعده... وهذا ما دفع مديره ليضع الأسماء التي تحلو له هذا العام... فيكرم المخرج التلفزيوني نجدت أنزور... وهو لم ينجز سوى فيلم سينمائي واحد في مطلع حياته الفنية في الأردن كان اسمه (حكاية شرقية) وهو فيلم متوسط القيمة إذا أردنا مجاملته على قاعدة التعاطف مع محاولة السينما الأردنية للانطلاق بهذا الفيلم. وقد حاول وزير الثقافة د. رياض نعسان آغا تبرير هذا التكريم الخاطئ لمخرج تلفزيوني في مهرجان متخصص بالسينما فأشار في حفل افتتاح المهرجان إلى فصل من فيلم سينمائي لم يكتمل أنجزه أنزور مؤخراً لصالح ليبيا قبل أن يتوقف المشروع، وطالب الحضور بمشاهدة هذا الفصل... فكان هذا التبرير «عذر أقبح من ذنب» فالتكريم لا يمكن أن يكون لأشخاص يحاولون دخول السينما حتى لو كانت محاولتهم هذه «دقائق من فيلم هارب من هوليوود» كما وصفها بعضهم على سبيل البلاهة، بل هو لأشخاص أثْروا السينما ولهم تاريخ فيها... ولهذا وجدت شخصياً أن تكريم مهرجان دمشق السينمائي هذا العام للفنانة أمل عرفة التي ليس في رصيدها سوى ثلاثة أفلام سينمائية، يمكن أن يكون شبه منطقي إذا ما قيس بتكريم آخرين وصفهم الفنان بسام كوسا محقاً بأن «علاقتهم بالسينما كعلاقة المشاهد بها» ولو أننا حين نطبق أبسط معايير التكريم الحقيقية فإنها ستكون بعيدة عما أنجز في مسيرة أمل عرفة السينمائية حتى الآن!

طبعاً هذه الطريقة في التكريم تجعل أي مهرجان يفقد قيمته الحقيقية ويتحول إلى حفلة مجاملات وعلاقات عامة... وإذا كان ثمة من يهلل ويصفق وينافق الآن... فإن تاريخ الفن سيقول كلمته فيمن يخلطون الأوراق، ويدوسون القيم والمعايير الفنية بأرجل ثقيلة مملوءة بوحول التطنيش وتسويق الزائف بدل الحقيقي!

• جائزة أدونيا: شيك بلا رصيد!

وآخر حفلات التكريم التي حظي بها صناع الدراما، هي جائزة (أدونيا) وهي جائزة سنوية تقيمها شركة إعلامية تصدر مطبوعات إعلانية وتجارية متواضعة السوية... مطبوعات تكرس وجهاً قبيحاً في الصحافة السورية الخاصة الفارغة المحتوى، والتي لو طبقنا عليها أبسط معايير المهنة لما قيض لها أن تكون سلماً خارجياً في بلاط صاحبة الجلالة!

وجائزة (أدونيا) التي يبذخ عليها منظموها عبر إقامة حفل توزيع جوائزها في فندق (الفور سيزن) وبيع الحفل حصرياً لإحدى المحطات الفضائية... لا تختلف في كثير أو قليل عن تقاليد النفاق وخلط الأوراق وبيع القيم الزائفة... وقد علمت أن عدد أعضاء لجنة التحكيم هذا العام بلغ (٢٩) عضواً... وأنا أستغرب ما هذه الجائزة التي يبلغ عدد أعضاء لجنة تحكيمها الواحدة، في مسابقتها الواحدة، كل هذا العدد... وما هذه الجائزة التي لا يلتقي أعضاء لجنة تحكيمها (يقول منظموها إنهم لا يريدون لأعضاء لجان التحكيم أن يلتقوا كي لا يؤثروا على بعضهم بعضاً... فهل أعضاء لجنة التحكيم من الخبراء والمحترفين أم من المراهقين الذين يتأثرون بآراء بعضهم بعضاً) وما هذه الجائزة التي تضم في لجنة تحكيمها أسماء لا علاقة لها بفن الدراما التلفزيونية لا تمثيلاً ولا تأليفاً ولا إخراجاً ولا نقداً ولم تكتب حرفاً واحداً عنها؟!

أسئلة كثيرة تجعل من جائزة أدونيا مجرد «حفل استقبال باذخ» أكثر منها جائزة لها قيمة حقيقية. صحيح أن الجوائز التي أعلنت هذا العام، تبدو في مجملها منطقية وموضوعية إلى حد كبير... لكن المشكلة ليست في جوائز عام أو آخر... بل في مسار جائزة لم تستطع أن تخلق تقليداً ثقافياً محترماً، ولا أن تصبح حالة ذات شرعية، خارج بهرجة الفوز الآني، وتصريحات الفنانين التي تؤكد أهمية الجائزة وتهوّل وتعظّم بلا حساب... مادام كل شيء يتم بلا حساب!

• من يكرم من؟!

من المؤسف أخيراً... أن شاشات المحطات السورية التي تبدو اليوم مثقلة بحفلات التكريم... وبالنقل التلفزيوني لحفلات التكريم... والإعلاني التجاري المبتذل عن حفلات التكريم... تجعل كل هذا التكريم بلا قيمة حقيقية... وهي أشبه بحفلات للاستهلاك المحلي لا أكثر... وللدعاية السياسية لهذا المسؤول أو ذاك لا أكثر!

ومن المؤسف أن معظم الفنانين كما نردد دائماً «حسناوات يغرّهن الثناء» لا أحد يسأل نفسه: من هذه الجهة حتى يكون لها حق إصدار صكوك البراءة والغفران ومرحات الإبداع والتفوق... وما هو الرصيد الذي تصرف منه حتى يصبح لشهاداتها أي قيمة واعتراف؟!

ومن المؤسف أنه أصبحت لنا منذ سنوات، طريقة خاصة في التكريم يصح أن تحصل على براءة

اختراع اسمها (تكريم على الطريقة السورية) حيث لا يطلب من جهة التكريم أي تاريخ مهني يستحق الاحترام... وحيث لا يكترث المكرم بأي انتقادات على الشكل والأسلوب والمصداقية، مادام أن له (حصة في المولد) ومادام أن بعض الفنانين يروق لهم أن يتصرفوا بطريقة «يا فيها يا اخفيها»!!

وفي المحصلة فمعظم مظاهر وحفلات التكريم التي تتوالى على الفنانين من كل حدب وصوب، ومن جهات مسؤولة وغير مسوؤلة، ما هي إلا صورة عن فوضى المعايير في بلد ليس فيه رأي عام، ولا مؤسسات مستقلة لاستطلاع الرأي، ولا صحافة حقيقية، ولا ما يحزنون!

«القدس العربي» ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٩

بالسوري الفصيح: ويكيليكس مؤامرة... وتمثيلية!

في الحلقة التي كان عنوانها (ويكيليكس: مؤامرة أم فضيحة) استضاف برنامج الاتجاه المعاكس اثنين من الكتاب الذين يحسبون على معسكر المقاومة والالتزام القومي: الأول هو الكاتب والصحافي الأردني عريب الرنتاوي مدير مركز القدس للدراسات، والثاني هو الصحافي والكاتب السوري حسن م يوسف.... لكن رغم انتماء الضيفين إلى معسكر واحد، بدا واضحاً منذ البداية أننا أمام منطقين مختلفين: منطق يرفض الشعارات والتدجيل ونظريات المؤامرة التي تسخف العقل، يمثله الأستاذ عريب رنتاوي بهدوء واتزان وقوة حجة... ومنطق يعتقد أن كل شيء هو مؤامرة وتمثيلية، وأن سوء الظن من حسن الفطن، وأن وثائق ويكيليكس المسربة منتقاة وتخدم إسرائيل!

قال زميلنا السوري حسن م يوسف: «أنا أعتقد أن هذه التسريبات قد تكون صحيحة، ولا أنفي صحتها ولكنها منتقاة، منتقاة تماماً بحيث أن نتنياهو أعلن سروره واغتباطه لأنه بكل بساطة إسرائيل خرجت الرابح الأساسي بالرغم مما ارتكبت خلال الأعوام القليلة الثلاثة الماضية من جرائم شنيعة»... وأضاف: «حتى المواقف المتخاذلة الخانعة لبعض الأنظمة العربية ولنسمها بشكل صريح

يعني مصر وحتى السلطة الفلسطينية لم يرد عنها شيئاً... يعني أحد المسؤولين المصريين أعلن اغتباطه أن تسريبات ويكيليكس.. أظهرت صورة مصر أفضل مما يتوقع»!

وهكذا يعتقد السيد حسن م يوسف، أن السيد أسانج كي يكون موضوعياً، يجب أن يرى الأمور من وجهة نظر دول الصمود والتصدي... بحيث يفضح مصر الخانعة والسلطة المتخاذلة، ولا يسمح لنتنياهو أن يغتبط أو يعطيه فرصة ليشمت... حسناً فليذهب كل هؤلاء إلى الجحيم، لكن بالله عليكم ما علاقة تسريبات ويكيليكس بهذه التجاذبات التي تخصنا نحن العرب... هل كان أسانج في الربع مليون وثيقة مشغولاً بالحفاظ على صورة الأنظمة العربية الخانعة التي يكرهها السيد حسن م يوسف؟!

الأستاذ عريب الرنتاوي رد على هذا الكلام بمنطق يستحق الاحترام: «ويكيليكس لم تزعم -أستاذ حسن- بأن لديها كل المعلومات عن كل ملفات العالم، لديها مصدر معين وواضح أن هذا المصدر في مكانين في واشنطن: في البنتاغون وفي الخارجية، لم تصل حتى الآن إلى أيادي ويكيليكس وموقعها الإلكتروني أي وثيقة من الـ CIA على سبيل المثال، وربما كثير من القضايا اللي أثرتها أنت يكون لها ملفات ضخمة في الـ CIA لأن هذا شغل CIA مش شغل خارجية وبنتاغون».

لكن رغم ذلك يبدو زميلنا حسن م يوسف مرتاباً لأن وثائق ويكيليكس على حد تعبيره الحرفي «تدق إسفينا بين العرب والإيرانيين بكل بساطة، مع أن إيران هناك قواسم مشتركة بيننا وبينها..» الأمر الذي استفز حتى محاوره فيصل القاسم فرد عليه: «يا رجل! ألا تعتقد أن حتى تلاميذ المدارس في العالم العربي باتوا يعرفون أن الكثير من العرب يناصبون إيران العداء؟ يعني هذه أصبحت من المسلمات، لماذا نحمل ويكيليكس هذه الموبقات؟» أما الأستاذ عريب الرنتاوي فيوضح بشفافية: «من مسلمات السياسة في منطقة المشرق العربي بالذات أو في العالم ما يسمى الاعتدال العربي وإيران أن العلاقة علاقة عدائية، لسنا بحاجة لا لويكيليكس ولا لغير ويكيليكس» لكن الأستاذ حسن يخشى أن يقال له لماذا لم تدافع عن إيران، فيرد: «هذا كلام ليس دقيقا، بدليل أن ٨٠٪ من المواطنين العرب لا يرون أن العلاقة عدائية بينهم وبين إيران.. إذاً بكل بساطة المشكلة في أصحاب القرار». فيبتسم الأستاذ الرنتاوي متسائلاً: «ليش وثائق ويكيليكس حكت عن الجماهير العربية؟ ما هي حكت عن أصحاب القرار... حكت عن أصحاب المشكلة عن سبب المشكلة... لهذا السبب أنا لما

أقول العلاقات العربية الإيرانية سيئة، أنا أدعو لعلاقات طيبة، وأقول إن الرأي العام العربي لا يوافق حكامه على ضرورة استعداء إيران».

وهكذا فوثائق ويكيليكس مدانة لأنها كشفت زيف الحكام العرب ونفاقهم في التعامل مع إيران وتصويرها كعدو في الكواليس... كان يجب أن نحافظ على هذا الزيف كي لا يزداد الشرخ في العلن، لكن تنضج الضربة في الخفاء... وزميلنا حسن م يوسف يرى بالمحصلة أن: «الذي نشر معظمه يسيء للعلاقة بين المواطن العربي وحاكمه، للعلاقة بين الدولة العربية والدولة العربية، للعلاقة بين الدول العربية والإسلامية»... وهذا الكلام بالنص، فالأستاذ حسن حزين على الإساءة لعلاقة المواطن العربي بحاكمه، وكأن القمع والديكتاتورية والبطالة والفقر وتزوير الانتخابات... لم يسيؤوا إلى علاقة المواطن العربي بحاكمه، بل جاءت ويكيليكس المشبوهة والمريبة والمتآمرة لتفعل ذلك.

إن الأستاذ حسن م يوسف الذي اعتاد أن يظهر في الإعلام السوري كي يردد مثل هذا الكلام، أو يستمتع بنفس هذه الآلية من التفكير، فيعتبرونه حكيماً ومفكراً مستنيراً... يجد نفسه في (الجزيرة) أمام امتحان الشفافية والحجة والمنطق والرأي والرأي الآخر... ومن موقع الالتزام القومي نفسه كي لا يحاول أحد حرف دفة المعركة... فيظهر في هذا الامتحان... بالطريقة التي ظهر بها، والتي يحتاجها الاتجاه المعاكس حقاً فالضد يظهر حسنه الضد!

جريدة (القدس العربي) ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠

رد حسن م يوسف: محمد منصور والتفريط بروح الكلام!

نشرت جريدة (القدس العربي) في الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ مقالاً بعنوان (بالسوري الفصيح: ويكيليكس مؤامرة... وتمثيلية!) وقد قام السيد محمد منصور كاتب المقال، بتحريف ما ورد على لساني في برنامج (الاتجاه المعاكس) كي يلائم غاياته التي لا تخفى.

رغم ذلك ترددت كثيراً قبل الشروع في كتابة هذه الكلمات، لقناعتي بأن قارئ (القدس العربي) الذي شاهد برنامج (الاتجاه المعاكس) يستطيع أن يحكم بنفسه على مصداقية مقال السيد منصور، إلاّ أنني حسمت أمري احتراماً للحقيقة وللقراء الذين لم يشاهدوا الحلقة.

يقول السيد منصور: «...هكذا يعتقد السيد حسن م. يوسف، أن السيد أسانج كي يكون موضوعياً، يجب أن يرى الأمور من وجهة نظر دول الصمود والتصدي.. بحيث يفضح مصر الخانعة والسلطة المتخاذلة، ولا يسمح لنتنياهو أن يغتبط أو يعطيه فرصة ليشمت.. حسناً فليذهب كل هؤلاء إلى الجحيم، لكن بالله عليكم ما علاقة تسريبات ويكيليكس بهذه التجاذبات التي تخصنا نحن العرب.. هل كان أسانج في الربع مليون وثيقة مشغولا بالحفاظ على صورة الأنظمة العربية الخانعة التي يكرهها السيد حسن م يوسف؟».

تعلمون أن الـ«اعتقاد» يتضمن الإيمان والتأكد، وقد سمح السيد منصور لنفسه باختراع (معتقدات) مضحكة ألصقها بي كي يبرر أمام نفسه وقرائه تطاوله عليَّ من دون وجه حق، بل صاغ عنوانه بشكل ملتبس للإيحاء، لمن لا يعرفني، بأنني أمثل الخطاب الرسمي السوري، والسيد منصور يعلم جدياً وجيداً، أن هذا شرف لا أدعيه، فأنا كاتب مستقل انتخبت عدة مرات لتمثيل المستقلين في مجلس اتحاد الصحافيين السوريين.

يتساءل السيد منصور عن «علاقة تسريبات ويكيليكس بهذه التجاذبات التي تخصنا نحن العرب.. هل كان أسانج في الربع مليون وثيقة مشغولاً بالحفاظ على صورة الأنظمة العربية الخانعة التي يكرهها السيد حسن م يوسف». والحق أن هذا السؤال لا يمكن أن يصدر إلا عن متجاهل أو جاهل. فعلاقة التسريبات هي أنها فاقمت التجاذبات، وأنا لم أشكك بالوثائق التي لم ينشر إلا أقل من عشرة بالمئة منها، لكنني اتهمت جهات النشر بالانتقائية. لقد قلت والكلام مثبت في موقع برنامج «الاتجاه المعاكس »على «الجزيرة نت»: (أعتقد أن هذه التسريبات قد تكون صحيحة، أنا لا أنفي صحتها ولكنها منتقاة، منتقاة تماما بحيث أن نتنياهو أعلن سروره واغتباطه لأن إسرائيل بكل بساطة خرجت الرابح الأساسي، على الرغم من أن إسرائيل ماذا فعلت خلال الأعوام القليلة الماضية من جرائم شنيعة، راشيل كوري التي دهست بجرافة أمام عدسات المصورين، ياسر عرفات الذي سمم، اغتيال المبحوح، اغتيال الحريري، اغتيال قافلة الحرية، دفن النفايات السامة في الجولان، اغتيال العلماء في العراق، اسمح لي هذه نقطة في غاية الأهمية لأن هذه ليست وجهة نظر، هذه وثيقة صادرة عن دائرة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأميركية، تقرير صدر بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٠٩ يقول إن الموساد تمكن حتى الآن بالتنسيق مع القوات الأميركية في العراق من اغتيال ٣٥٠ عالماً نووياً عراقياً، بالإضافة إلى أكثر من ثلاثمئة أستاذ جامعي في مختلف الاختصاصات العلمية ومئات الضباط والطيارين وخبراء صنع وإطلاق الصواريخ، إضافة إلى ذلك فأن فرق الموت التابعة للموساد تنشط في العراق منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ ومهمتها الأساسية هي تصفية العلماء النوويين العراقيين المتميزين والمهندسين من المدنيين والعسكريين السابقين بعد أن فشلت جهود واشنطن في استمالتهم. أين ورد هذا في وثائق ويكيليكس؟ لم يرد أي شيء منه... »

وقد اعترف جوليان أسانج مؤسس موقع ويكيليكس نفسه، غير مرة، بالانتقائية التي اتهمت أنا الجهات الناشرة بها، وذلك في لقائه مع برنامج «بلا حدود» الذي بث على قناة الجزيرة في الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، إذ قال بوضوح: «لدينا خمسة شركاء رئيسيون وهي مؤسسات إعلامية رئيسية وكبيرة وهذه المواد أعطيت إلى مؤسسات إعلامية غير غربية أيضا... »،

وقال أيضاً مبرراً عدم نشر وثائق تمس إسرائيل: «ما نشر حتى الآن بشكل أساسي يعكس الاهتمامات لهذه الصحف الكبيرة الخمس الغارديان والنيويورك تايمز والباييس لكنها لا تعكس ما نعتبره نحن من أهمية». وقال أخيراً بصورة أكثر وضوحاً: «وهذا يعكس ربما بعض الانحياز من جانب نيويورك تايمز التي ربما لم ترد نشر بعض المواد عن إسرائيل لأن نيويورك تايمز بالطبع هي في نيويورك وعليها أن تراعي حساسيات معينة حول مشاعر وتصورات السكان اليهود هناك».

كل ما سبق، رغم خطورته، يمكن السكوت عنه، لأنه قد يدخل في باب «الرأي والرأي الآخر»، لكن الإهانة التي لا يمكنني السكوت عنها هي قول محمد منصور: «لكن الأستاذ حسن يخشى أن يقال له لماذا لم تدافع عن إيران».

يعلم محمد منصور جيداً أنني كاتب مستقل وأنني لا «أخشى» أحداً إلا الله، وآخر ما يمكن أن يخطر على بال عاقل أن يتهمني به هو أنني أمالئ إيران! فأنا أحد من وقعوا على البيان الشهير المتعلق بهدر دم سلمان رشدي، وقد قيل لي إن اسمي على القائمة السوداء في طهران، مما يبرر عدم دعوتي الى هناك طوال حياتي.

قبل حوالي خمسة عشر عاماً قام السيد محمد منصور بكتابة مقال تبخيسي عن مسلسل (نهاية رجل شجاع) الذي كان أول مسلسل تلفزيوني أكتبه، يومها أثار السيد منصور لغطاً بقوله إن المخرج نجدة إسماعيل أنزور اقترف خطأً في «الراكور»، لأن أثر الضربة على خد مفيد الوحش، الذي أدى دوره باقتدار الفنان أيمن زيدان، انتقل من خدٍ الى آخر، وعند مراجعة المشهد تبين أن اللقطة قد أخذت من خلال المرآة مما أوحى بما اعتبره السيد منصور «خطيئة» كبرى، لكن السيد منصور لم يعتذر أو يتراجع عن موقفه الخاطئ، لذا لم أعد أعوّل على كتاباته، رغم تمكنه من أدواته، لأنني أعتقد أن النزاهة هي روح الكلام، عندما يفرط الكاتب بها، تغدو كل مهاراته بلا قيمة!

•تعقيب محمد منصور: حول الافتراء والصحافة والاستقلالية

يسرني حقاً أن يرد الزميل حسن م يوسف على مقالتي التي تناولت ظهوره الموصوف في برنامج «الاتجاه المعاكس» في زاوية (فضائيات وأرضيات)، لأن الحوار لا التخوين والاتهامات هو روح الكلام، ولذلك لن أعتبر كل ما كاله لي من اتهامات أمراً مفاجئاً أو مستهجناً، بل هو يدخل في باب هذا (الحوار المشروع) حتى إن كان يحمل سمة التوتر العالي.

وبالمناسبة أنا من سأدعو القراء لإعادة الاطلاع على نص الحلقة على موقع (الجزيرة نت) فكل ما نقلته على لسانه كان كلاماً حرفياً، ليس به أي تحريف.. والدليل على دقة استنتاجاتي هي ردود الضيف الآخر عليه، بل وردود محاور البرنامج الذي خاطب السيد حسن م يوسف قائلاً: «يا رجل! ألا تعتقد أنه حتى تلاميذ المدارس في العالم العربي باتوا يعرفون أن الكثير من العرب يناصبون إيران العداء؟ يعني هذه أصبحت من المسلمات» ولقد كذبت الوقائع التالية كل حجج السيد حسن م يوسف في انتقائية ويكيليكس الساعية للحفاظ على صورة الأنظمة الخانعة، فقد نشرت في الأسبوع الماضي وثيقة تقول إن حركة فتح طلبت من إسرائيل القضاء على حماس، ناهيك عن وثائق سابقة أدانت فريق ١٤ آذار في لبنان.. مما يعني أن سوء الظن الذي تحلى به زميلنا لم يكن من حسن الفِطَن، بل مرضاً مزمناً يحتاج لعلاج! وعلى كل حال يبقى كل ما أوردته حتى الآن مجرد أخذ ورد يدخل في باب الحوار الذي أعلنت احترامي له... لكن ثمة نقطتين، أود أن أوضحهما باعتبارهما أكاذيب، أتحدى الزميل حسن أن يثبت الأولى منها على الأقل:

الأولى: قوله إنني قبل حوالي خمسة عشر عاماً كتبت مقالا عن مسلسله (نهاية رجل شجاع) أثار لغطاً بقولي: «إن المخرج نجدة إسماعيل أنزور اقترف خطأ في «الراكور» لأن أثر الضربة على خد مفيد الوحش، قد انتقل من خدٍ إلى آخر، وعند مراجعة المشهد تبين أن اللقطة قد أخذت من خلال المرآة مما أوحى بها اعتبره السيد منصور «خطيئة كبرى»، لكنني على حد قوله: لم أعتذر أو أتراجع عن موقفي الخاطئ مما جعله لا يعوّل على كتاباتي... يسرني جداً ألا يعوّل زميلي حسن على كتاباتي لأنني أنتمي إلى مدرسة صحافية مختلفة تماماً عن مدرسة الكتابات التي يعوّل عليها، لكنني أود أن أوضح أن هذا الكلام عار عن الصحة، ومقالي موجود لدي، وليس فيه أي حديث عن خطأ راكور على خد مفيد الوحش تحديداً... وأنا أتهمه هنا بالكذب والافتراء، وأتحداه أن يقدم ما يثبت أنني كتبت أو نشرت هذه الملاحظة الخاطئة ولم أتراجع وأعتذر عنها.

الثانية: دفاعه المتكرر عن استقلاليته ككاتب، انتخب مراراً في مجلس اتحاد الصحافيين ليمثل المستقلين كما يقول... إن حال الصحافة السورية يوضح تماماً إنْ كان هناك مستقلون في مجلس اتحاد الصحافيين... أم أن استقلالية السيد حسن م يوسف تشبه استقلالية حامد كرزاي في أفغانستان!

جريدة (القدس العربي) ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٠

بطل رواية «موزاييك دمشق ٣٩» يكتب التقارير الأخيرة ما قبل الثورة!

بسبب التحذيرات المشددة التي تلقيتها في آخر استدعاء إلى أحد فروع الأمن قبل خروجي من سورية في السابع من آذار / مارس ٢٠١١، اضطررت للكتابة باسم مستعار، لنقل وقائع ما كان يجري في الشارع الدمشقي في الأسابيع الأخيرة قبل اندلاع الثورة.

اخترت اسم «يوسف سرحان» وهو بطل رواية (موازييك دمشق ٣٩) لفواز حداد.. في كتابة تقارير عدة، كنت شاهداً على وقائعها بنفسي.. نشرت في صحيفة (القدس العربي) وتداولتها وسائل الإعلام ومواقع الانترنت على نطاق واسع، وهي توثق طبيعة الأجواء والإجراءات الأمنية السائدة، وصورة الشارع السوري حينذاك.

***

• مصادرة كاميرا صورت جنازة المخرج عمر أميرلاي... ومخبرون بثياب أنيقة منتشرون في شوارع دمشق!

صادرت سلطات الأمن السورية كاميرا أحد الشباب الذين كانوا يلتقطون صوراً لجنازة المخرج الراحل عمر أميرلاي، الذي شيعه جمع كبير من المثقفين والجمهور ظهر السبت الماضي، وترافق التشييع مع وجود جمع كبير من المخبرين الذين ارتدوا الملابس المدنية، والذين لفتوا الأنظار إليهم حين قاموا بمصادرة كاميرا الشاب الذي كان يلتقط صوراً للجنازة مع مصادرة حقيبة كان يحملها، حسبما أفاد شهود عيان.

وأفاد مثقفون طالما ترددوا على أجهزة الأمن السورية في استدعاءات أمنية قسرية، بأنهم شاهدوا في الفترة الماضية العديد من رجال الأمن الذين كانوا يصادفونهم في تلك الفروع، وهم ينتشرون في الشوارع، ويرتدون ثياباً أنيقة ويقفون أمام المحلات التجارية بما يوحي أنهم من أصحابها، خصوصاً في الوسط التجاري لمدينة دمشق القديمة، والذي يجسد سوق الحميدية مركزه الأساسي.

وقال كاتب معارض أن أحد المخبرين الذي يعرفه بالوجه، شوهد في سوق الحميدية مؤخراً، وهو يبيع جوارب، بينما عيناه ترقبان حركة السوق... كما تحدث العديد من المواطنين عن قيام العديد من سائقي الأجرة (التاكسي) بفتح حوارات مباشرة معهم، من أجل معرفة آرائهم بما حدث في تونس، ويحدث في مصر أيضاً. ويعرف المواطن السوري عادة أن قسماً من سائقي سيارات الأجرة، هم مخبرون متعاملون مع فروع الأمن، إما لنقل صورة عما يقولونه... أو للإيقاع بهم للحديث في المحظور.

وبينما تسرب تقارير المراسلين الصحافيين المعتمدين في سورية أخباراً غير صحيحة عن غياب مظاهر الوجود الأمني في الشارع السوري، وعن تحركات لمواطنين سوريين يخرجون في مظاهرات عفوية بالسيارات دعماً للرئيس بشار الأسد، وعن غياب أي مظهر من مظاهر الغضب والتململ في أوساط السوريين، بل وإلصاق الحملات التي انتشرت على الفيسبوك للدعوة ليوم غضب سوري بـ (إسرائيليين يحاولون إثارة الشغب) فإن الشارع السوري الذي يرقب باهتمام ما يجري في شوارع عربية مشتعلة أخرى، يبدو في حالة ترقب وتعبير خفي عن مظاهر الكراهية التي يبقى على رأسها

مظاهر الاحتكار التي أممت فرص العمل وامتيازات الاقتصاد السوري الكبرى لمجموعة من أقرباء الرئيس السوري، وعلى رأسهم رامي مخلوف.

وفيما أرسلت شركة الموبايل المملوكة لمخلوف رسالة إلى آلاف المواطنين تقول: «الشعوب تحرق نفسها لتغيير رئيسها ونحن نحرق أنفسنا وأولادنا ليبقى قائدنا بشار الأسد لا تراجع ولا استسلام معك يا قائد الوطن» وطالبت بنشرها على الفيسبوك، فقد رد الشباب السوري على هذه الرسالة، بنكتة مفادها: «على الرئيس بشار الأسد أن يحرق رامي مخلوف إذا أراد البقاء في السلطة»

وبينما تقوم السلطات السورية برشوة المواطن العادي عبر توزيع بعض المواد التموينية التي تقاعست المؤسسات الاستهلاكية في توزيعها بانتظام في الأشهر الأخيرة، وبينما تنشط المواقع الإلكترونية السورية الممولة من أجهزة المخابرات السورية، والتي يشرف عليها فرع المعلومات ٢٥٥ بإشاعة وعود وإصلاحات اقتصادية، تبدو حتى الآن بطيئة، وغير مستعدة للمساس بامتيازات محتكري الاقتصاد السوري من أقرباء الرئيس السوري الذين (أكلوا الأخضر واليابس) كما يردد الشارع، فإن المواطن السوري مازال بعيداً كل البعد عن أدنى درجات الرضا أو الثقة بنظام يبذل جهداً مضاعفاً هذه الأيام لتسويق الأكاذيب الإعلامية والأمنية بشتى السبل... وما زال لا يريد الاعتراف بأنه يغلق منافذ الهواء والحياة ضد أبسط أشكال حرية الرأي والتعبير لدى طبقات الشعب السوري كافة... إلى الدرجة التي تصادر فيها كاميرا تصور لقطات جنازة لمخرج سوري معارض رحل، ويستمر اعتقال مدونة سورية شابة لم تتجاوز العشرين من العمر منذ أكثر من عام، ولا يخجل النظام من إبقاء شيخ المحامين السوريين هيثم المالح رهن الاعتقال التعسفي وهو الذي تجاوز الحادية والثمانين من العمر!

جريدة (القدس العربي) ٨/ ٢/ ٢٠١١

• عبارة «امش يا حمار» وجهها شرطي لمواطن... تشعل شرارة الغضب في وسط دمشق التجاري!

«امش يا حمار» عبارة وجهها شرطي سير إلى مواطن سوري في منطقة (الحريقة) إحدى أهم الأسواق التجارية في وسط دمشق القديمة، كادت تتحول إلى شرارة انتفاضة غاضبة، واستدعت حضور وزير

الداخلية السوري اللواء سعيد سمور، لتهدئة المحتجين على الإهانة التي لحقت بالمواطن السوري، والتي تطورت إلى حالة اعتداء بالضرب قبل أن تتفاقم الأمور وتتسارع إلى اللحظة التي استدعت تدخل وزير الداخلية وحضوره إلى المكان.

القصة بدأت ظهر الخميس السابع عشر من شباط (فبراير) الجاري، حين كان أحد المواطنين يدخل بسيارته في مدخل سوق الحريقة الموازي لسوق الحميدية الشهير، فبادره شرطي السير بعد تمهله في منطقة مكتظة بالمارة والسيارات: «امش يا حمار» فرد عليه المواطن «بتطلع ستين حمار» فما كان من الشرطي إلا أن ضربه بعصا المرور التي يحملها، ما دفع المواطن إلى الترجل من السيارة، لرد الإهانة للشرطي في فورة الغضب، إلا أن اثنين من عناصر الشرطة المتواجدين في المكان تدخلا للدفاع عن زميلهما، وسرعان ما شاركا في ضرب مواطن حين رأوه مصراً على رد الإهانة للشرطي الذي بادر بضربه، حسبما أفاد شهود عيان في روايات مؤكدة لـ (القدس العربي).. وعندما رأى أحد المواطنين الدم يسيل على وجه المعتدى عليه، بدأ بالصراخ والاستغاثة ما استدعى تجمع المارة... وتمكنت الشرطة من سحب المواطن المعتدى عليه إلى مدخل بناء قرب فرع المصرف التجاري السوري في الحريقة، إلا أن الشارع كان قد امتلأ من المارة والمتسوقين وتجار الحريقة، الذين أغلقوا جميعاً محلاتهم وانضموا للمتظاهرين وراحوا يهتفون: «طالعوه... طالعوه»... وسرعان ما تدخلت سيارات الشرطة، وحضر رئيس قسم شرطة الحميدية، إلا أن الجموع التي تجاوز عددها الأربعة آلاف - حسب تقدير من أمدنا بمقاطع فيديو مصورة - ملأت كل مداخل منطقة الحريقة حتى جامع الدرويشية، وحاصرت مكان احتجاز المواطن المعتدى عليه، ومنعتهم من الحركة.

وروى شهود عيان بعد ذلك أن قائد شرطة دمشق حَضر في محاولة لتهدئة المتظاهرين، إلا أن جهوده لم تفلح في فض تجمعهم، أو منع المزيد من الانضمام إليهم رافضين الاستجابة لدعوات الانصراف.

وفي محاولة لتغيير مجرى المظاهرة، اندس عدد من مخبري الأمن بين الجموع وهم يهتفون «بالروح والدم نفديك يا بشار» ما أثار امتعاض المتظاهرين الغاضبين الذين أسكتوهم بالهتاف بصوت واحد: «الشعب السوري ما بينذل»... ثم عبارات: «لا تتركوه بيفرموه» ما أثار نخوة المجتمعين الذين يعرفون الطرق الوحشية التي يعامل بها المواطن السوري من قبل الشرطة وأجهزة الأمن في مثل هذه الحالات.. حتى لو كان بريئاً ومعتدى عليه!

وقامت شرطة المرور بقطع الطريق المؤدي إلى منطقة الحميدية والحريقة، وشوهدت في حوالي الواحدة بعد الظهر، سيارة (ونش) بيضاء وزرقاء اللون تابعة لشرطة المرور، وهي تغلق جسر الثورة المكتظ عادة بالسيارات، إغلاقاً تاماً... وتصاعد الغضب الجماهيري بسبب محاولة عناصر الأمن التدخل، وتفريق الناس... وقال شاهد عيان من العاملين في الحريقة، إن شاباً انهال بالشتائم على عنصر دفعه بغلظة قائلاً «بعّد ولاك عرصة... أنا أمن» فرد عليه بنوبة من نوبات الغضب الهستيرية التي عبرت عن تململ المواطن السوري من الإذلال والقهر الذي يعانيه على يدي رجال الأمن منذ عقود طويلة!

وقد تطور الأمر بعد ذلك ما استدعى حضور وزير الداخلية اللواء سعيد سمّور بصحبة ستة من العمداء والنائب العام... إلا أن المتظاهرين لم ينفضوا، إلا حين طلب منهم الشاب المعتدى عليه ذلك... ورأوه وهو يخرج من مدخل البناء الذي احتجز به، فيما أكد وزير الداخلية للجموع أنه سيحاسب الشرطي الذي اعتدى على المواطن وزملاءه الذين تعاونوا معه على ضربه... وأن الأمر لن يمر بلا عقاب!

وبعد فتح الشوارع المؤدية إلى منطقة الحريقة، قمت بزيارة حي الحريقة، مركز الثقل التقليدي لتجار دمشق... وكان تجار السوق، يتبادلون الروايات عما حدث في حالة من التوتر، وكان واضحاً أن حالة من الغضب ما تزال تخيم على المكان... وقال لي أحد الشبان: «الحال لم يعد يطاق... لو استخدموا العنف والإذلال كعادتهم ضدنا... لما كان أحد بقادر على تقدير أين ستصل الأمور» وأضاف آخر: «يريدوننا بقراً واغناماً... لكن إلى متى؟» ورأى ثالث: «هذا ليس سلوك شرطي سير... إنها تصرفات نظام كامل يرى في المواطن عبداً عند اللي خلفوه... ويرى أن آخر شيء يحق له أن يرفع صوته دفاعاً عن كرامته».

وفي سياق متصل... اعتبر مجموعة من المواطنين أن المراسيم التي صدرت بتخفيض قيمة الرسوم على بعض السلع الغذائية هي «ضحك سافر على الذقون» لأن من المعيب أن تفرض ضريبة (قيمة مضافة) على مواد غذائية أساسية مثل الرز والبن والشاي والزيوت وحليب الأطفال والموز، فهذه الضريبة من أساسها هي «جريمة» بحق آلاف الأسر التي بالكاد تحصل عيشها كما رأى بعضهم، وتخفيضها بنسبة (١٢) إلى (٢٠) بالمائة... لن يزيل عن عبء المواطن سوى ليرات معدودات لا تغني ولا تسمن من جوع... وهذه الإجراءات التي يروج لها الإعلام الرسمي والخاص، ويعطيها حجماً

أكبر بكثير من أثرها... تزيد من شعور المواطن بالغضب بدل أن ترضيه، وهو يرى كم الضرائب التي تثقل كاهله، والرسوم والأجور العالية، التي يدفعها لشركات رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري سواء في مناطق الأسواق الحرة المؤممة له على المنافذ الحدودية وفي المطارات كلها، أو من خلال امتياز شركة الموبايل التي أعطيت له بلا مناقصة، والتي تعتبر تكلفتها الأعلى في الوطن العربي إلى جانب المغرب... وخدماتها هي من أسوأ الخدمات، كما جاء في بيان إحدى مجموعات الفيسبوك التي دعت لمقاطعة شركتي الموبايل في سورية، ولجعل يوم التاسع من كل شهر، يوماً للإضراب على استخدام الموبايل، بهذه الشروط الاحتكارية الظالمة التي تفرض على المواطن السوري بمباركة من الدولة الراعية لحقوقه!

جريدة (القدس العربي) ١٩/ ٢/ ٢٠١١

• في ساحة وسط دمشق: اعتقال مواطن سوري رفع لافتة احتجاجية تستنجد برئيس البلاد من «العصابة»!

في قلب ساحة الحريقة بدمشق التي شهدت في ١٧ شباط (فبراير) التظاهرة الشهيرة التي انتفض فيها أهالي السوق ضد اعتداء رجال الشرطة على أحد الشبان والمس بكرامته... كانت أجهزة الأمن السورية يوم الأربعاء الماضي على موعد مع حادث مربك آخر، حين فوجئ المخبرون ورجال الأمن الذين يملؤون السوق التجاري الشهير، بشاب يقف في منتصف ساحة الحريقة في وضح النهار، ويرفع لافتة كتب عليها: «طفح الكيل... يا بشار أنقذنا من العصابة».

أثار منظر الشاب دهشة المارة الذين تسمر بعضهم في أرضه، كما روى شهود عيان، أما رجال الأمن، فقد اندفعوا نحو صاحب اللافتة، وأحاطوا به، ثم طلبوا منه أن يرافقهم إلى مخفر شرطة الحميدية القريب، إنما من دون ضرب أو إيذاء... كما درجت عادة أجهزة الأمن السورية في التعامل مع المواطنين العزل... وقد اندفع بعض معارفه في السوق من التجار إلى مرافقته إلى المخفر، ومحاولة التدخل إيجابياً، قبل أن ينقل إلى إحدى الجهات الأمنية! خلال يومي الأربعاء والخميس الماضيين، حين كان الشاب معتقلاً، كانت قصته هي حديث سوق الحريقة الأول، وقد تجولنا هناك، وعلمنا أن اسم الشخص هو حسام الدين منصور ويبلغ من العمر حوالي ٤٧ عاماً، وهو من العاملين في

السوق... وقد تابعنا قصته من خلال الأحاديث المتواترة فقال لنا بعض من يعرفه إنه ليس منتمياً لأي حزب أو تيار، وليست له اهتمامات سياسية سابقة، وإن ما فعله كان عملاً فردياً بحتاً، لم يستشر أحداً فيه ولم يدعُ أحداً لمشاركته... وحين طلب منهم رجال الأمن مرافقته، سُمع يقول إنه يريد مقابلة الرئيس!

اعتقل حسام لمدة ثلاثة أيام... وأفرج عنه بعد ظهر يوم السبت الماضي، بعد أن أحيل من الأمن السياسي إلى الأمن الجنائي، ثم أودع في سجن عدرا، وتم تحويله أخيراً إلى القضاء العسكري بتهمة (كتابة عبارات تخل بالأمن العام) ثم أفرج عنه... ولم نتمكن من الالتقاء به بسبب غيابه عن السوق ورفض أصدقائه إعطاءنا رقمه الهاتفي لاعتقادهم بأن خطه بات مراقباً، إلا أن رحلته الماراثونية خلال الأيام الثلاثة الماضية كانت حديث أهالي السوق، الذين أكدوا أنه لم يتعرض لأي أذى أو ضغط، كما علم بعض من رآه، وأن الإفراج عنه أشاع جواً من الارتياح والهدوء في أجواء سوق الحريقة الذي تحيط به اليوم سيارات الأمن والشرطة والمتابعة، وتبدو وجوه المخبرين المميزة بنظراتها المريبة، وانشغالها الشكلي المفضوح، تملأ ساحته الواسعة المفضية إلى مجموعة من الأسواق

جريدة (القدس العربي) ١/ ٣/ ٢٠١١



الباب الثاني:

دراما وسياسة



مسلسل الفساد السوري... دراما مؤلمة رقابيا!

دار جدل واسع مؤخراً حول مسلسل (غزلان في وادي الذئاب) الذي كتبه فؤاد حميرة، وأخرجته رشا شربتجي وعرض على شاشة التلفزيون السوري في رمضان الماضي وعلى شاشة قناة (الشام) قبل إغلاقها، في حين تعيد قناة (إم.بي.سي) عرضه مؤخراً.. ذلك أن المسلسل المذكور، يتناول بقوة وجرأة قضايا الفساد الحكومي في سورية، من خلال قصة ابن مسؤول كبير يعيث فساداً في البلاد والعباد. والمسلسل لا يركز على عقد الصفقات المشبوهة فقط، ولا على التجاوزات وإساءة استخدام السلطة وحسب، بل يركز على تفاصيل العلاقات الإنسانية التي تحيط بابن المسؤول هذا، والتي ينجح في أن يحولها بخوائه الإنساني والفكري، وبوقاحته اللامتناهية... إلى مستنقع آسن تفوح منه مشاعر الكراهية والنفور والإحساس العميق بانهيار كل القيم الأخلاقية.

والحق أن العمل يبدو صادماً للمشاهد، فهو مكتوب بتركيز ومحاولة استنباط عميقة لقيم الفساد التي انتشرت في سورية في العقود الثلاثة الأخيرة، ويحسب للكاتب هنا سعيه لربط كل هذه التفاصيل بحالة البلد عموما... حيث تتكرر عبارة «شو مالكن عايشين بالبلد» على لسان إحدى الشخصيات لتبرير انقياده الأعمى لأوامر وطلبات ابن المسؤول الفاسد!

كذلك يحسب للكاتب، ربط فساد الشخصية المحورية ببيئته العائلية المفككة، والتي تضم أماً متطفلة على الأدب تستفيد من تعميمات زوجها للمؤسسات الرسمية بشراء عدد كبير من نسخ رواياتها بما يسمى عملية «الاقتناء»، وشقيقة متخلفة عقليا يتزوجها دكتور في الجامعة لايلبث أن يصبح رمزاً من رموز فساد العائلة وعنواناً من عناوين صفقاتها المشبوهة!

أما علاقة ابن المسؤول بكبار التجار، فهي علاقة تظهر كيف أن الوسط التجاري أرغم على الفساد بسبب تسلط أجهزة الدولة على الاقتصاد وتقييد العمل التجاري الحر من جهة، ورغبة أولاد المسؤولين في مقاسمة التجار أرباحهم وأرزاقهم على اعتبار أنهم يستطيعون بنفوذهم عرقلة أي عمل تجاري مهما كان سليماً وقانونياً، بل حصراً حين يكون سليماً وقانونياً... ناهيك عن استعداد التاجر التاريخي لحماية تجارته حين يراها مهددة بأي شكل كان!

طبعا هذه التفاصيل وغيرها، والكثير من الإشارات والتفاصيل الأخرى التي تنخر جسد الوطن، والتي عبرت عنها إحدى شخصيات العمل بالقول: «كنا مفتكرين زمن البيك والباشا راح» تدين طبقة بكاملها صنعتها آلية نظام بسط نفوذه وسيطرته على المجتمع والاقتصاد والصحافة والثقافة وليس على آلية العمل السياسي وحسب... ومن واقع معرفتي بآلية العقل الرقابي السائد في التلفزيون السوري الذي يراقب نصوص المسلسلات التي تنتجها الشركات الخاصة، وليس ما ينتجه هو فقط، فليس سراً أن أقول، إن هذه الرقابة أبعد ما تكون عن قبول مثل هذه الطروحات، وعن تشريع الأبواب أمام الكتّاب ليتناولوا بصراحة ووضوح كل هذا الفساد، الذي قد يظن بعضهم أنه ينطوي على بعض المبالغة الدرامية... في حين يعرف كثير من السوريين أنه أشبه بالجزء الظاهر من جبل الجليد العائم.

ما يدعو للتساؤل من جهة أخرى أن الشركة المنتجة للعمل (الشرق للإنتاج الفني) لصاحبها المهندس نبيل طعمة، هي نفس الشركة التي أنتجت العام الماضي مسلسل الشاعر نزار قباني دون موافقة ورثته، والتي استطاعت تجاوز كل القوانين، وعرض العمل بدعم سلطوي لم تنفع معه كل النداءات التي وجهتها أسرته لأعلى القيادات السياسية للمساعدة في حفظ حقوق الورثة واحترام تراثه وإيقاف تنفيذ العمل ثم عرضه... مما يعني أن إنتاج شركة كهذه أبعد ما تكون في توجهاتها إزعاج السلطة أو محاولة التمرد على قيم الرقابة العليا والدنيا معاً.

ومن المعروف أنه حين كان يتم تنفيذ (غزلان في وادي الذئاب) كان يسوق في الأوساط الفنية على أنه المسلسل الذي يصور فساد مفلح الزعبي، ابن رئيس الوزراء المنتحر محمود الزعبي... وقد نفهم هنا أن العمل أراد أن يعري ظاهرة تلصق بشخص تخلت عنه الدولة منذ زمن وأعلنت فساده بقرار رسمي... ناهيك عن أن العمل قد يمس بطريقة غير مباشرة أولاد النائب السابق عبد الحليم خدام، الذين كانت لهم الكثير من المشاريع التجارية، وهؤلاء صاروا من المغضوب عليهم أيضاً... فما المانع أن يتم اختزال ظاهرة فساد أولاد المسؤولين في نموذجين، صار مسموحا حتى لرجل الشارع العادي البسيط أن يشتمهم ويحملهم كل المصائب... وهو أمر قد يغري شخصاً مثل نبيل طعمة، وشركته ذات السجل والارتباطات الموصوفة!

طبعاً بعيداً عن هذه الاعتبارات، لا بد أن أسجل تحية تقدير لكاتب العمل، لأنه قدم نصاً متماسكاً فنياً، ويتحلى بجرأة جوهرية رغم محاولاته أحياناً، عزل الظاهرة عن كامل المحيط الحكومي... ولا بد أن أنوه بجهد المخرجة رشا شربتجي، التي تقدم أداءً إخراجياً متقناً ومتوازناً، وهي تخطو خطوة ناجحة مرة أخرى بعد مسلسلها السابق (أشواك ناعمة) فضلاً عن الحضور الخاص لقصي خولي، الذي جسد دور ابن المسؤول بصفاقة استفزازية ربما كرست البعد الدرامي الحقيقي لهذا النموذج الذي أفرزته مرحلة بأكملها، ومن الخطأ الجسيم قراءته على أنه نتاج حالة فساد شخصي.

أخيرا فقد قرأت مثلما قرأ غيري عن إلغاء التلفزيون السوري للندوة التي كان من المقرر أن تناقش المسلسل عقب عرضه في رمضان، وعن حذف أجزاء منه في العرض المحلي، وعن التوجيه إلى جميع البرامج بعدم الحديث عنه... وشخصيا لا أستغرب كل هذه الإجراءات، فلطالما حدثت في التلفزيون ضد أشخاص وأعمال وحتى مطربين وأغنيات... أما إذا سألنا عن تبرير كل ذلك، بعدما أخذ النص موافقة على التصوير، ثم على العرض، وعرض بالفعل... فإن الجواب يعكس آلية العقل الإعلامي السوري دائما، فحتى (لو) أنجز هذا العمل بناء على توجيه أو ضوء أخضر ما، فلا مانع من أن يقف أحدهم ضده رقابياً، وأن يؤخذ برأيه وتحفظاته مشكوراً، فالرقيب المتشدد خير وأنفع من رقيب متساهل، لا يدرك أن أصغر قرار انفتاح يمكن أن يطوى بلمح البصر ودون أي توضيح أو اعتذار لأحد!

جريدة «القدس العربي» ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٦

(وشاء الهوى):
فساد أساتذة الجامعة... عينك عينك!

يتحدث المسلسل السوري (شاء الهوى) الذي تعرضه قناة (إل.بي.سي) اللبنانية يومياً، من تأليف يم مشهدي وإخراج زهير قنوع، يتحدث في الكثير من حلقاته عن فساد بعض أساتذة جامعة دمشق، وعن قبضهم للرشاوى من أجل إنجاح الطلاب، وعن وجود طلاب يتخذون دور الوسيط بين الأستاذ المرتشي والطالب الراشي لقاء مبلغ مالي، وهؤلاء هم الذين يسمون في الحديث الشريف: (الرائش) حسب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما» أي الساعي بينهما!

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو موقف إدارة الجامعة في سورية من هذه «السمعة» أو لنقل ببراءة أكثر من «هذا الاتهام» وهو يطرح بقوة في مسلسل تلفزيوني يعرض في المحطات العربية؟! هل سيكون هو التطنيش وعدم الاكتراث، لأن المراقبة والمحاسبة الحقيقية و العلنية غائبة، أم محاولة التحقيق في الموضوع ثم تكذيبه كالعادة!!

في كل الأحوال... الظاهرة لا تمس فساداً مالياً أو أخلاقياً، وإنما تهدد بنية وأخلاق ومستوى جيل بأكمله... فضلاً عن كثير من الظواهر الخطيرة التي رصدها المسلسل أيضا داخل حرم المدينة الجامعية!

بالمناسبة... (شاء الهوى) بداية موفقة وجريئة لكاتبته الشابة يم مشهدي، ولمخرجه أيضاً... رغم الرغبة في استعراض العضلات جمالياً على حساب الدرامي أحياناً، وهو أمر يلهث وراءه كل مخرج جديد عادة!

جريدة «القدس العربي» ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٧

مسلسل (سقف العالم) سبوبة اسمها الدفاع عن الإسلام!

لم أرَ مخرجاً في حياتي، لا يخجل من إطلاق أحكام القيمة حول أعماله بشكل دعائي وفج، قبل عرضها على الناس كالمخرج السوري نجدت أنزور... فهو لا ينتظر رأي النقاد ولا رأي الجمهور ولا حتى رأي زملائه المخرجين... بل يبادر إلى تقييمهم وإطلاق الصفات والنعوت عليهم وعلى أعمالهم على النحو الذي يحلو له، وعملا بالمثل الشعبي «اتغدا فيه قبل ما يتعشى فيك».

ومؤخراً قال نجدت أنزور عن مسلسله الأخير (سقف العالم) الذي كتبه القاص والصحافي السوري حسن. م. يوسف، في بيان أصدره ونشر في عدد من الصحف العربية، إنه (كنز ثقافي يقدم لأول مرة في تاريخ الدراما العربية) وقد تعددت وعود أنزور المختلفة التي أراد بها تسويق عمله فمرة قال عنه إنه (مفاجأة مبهرة للعرب والمسلمين) وأخرى ادعى فيها أن تكلفة المسلسل بلغت ثلاثة ملايين دولار... وهو رقم يستطيع أي مدير إنتاج مبتدئ شاهد حلقات المسلسل، ودرس من خلال الشاشة الميزانية التقديرية له، أن يكتشف حجم الادعاء والمبالغة في هذا الرقم، بعيداً عن الميزانيات الخلبية والإعلامية!

يتحدث مسلسل (سقف العالم) عن رحلة العالِم الإسلامي (أحمد بن فضلان) الذي أوفده الخليفة العباسي المقتدر بالله إلى بلاد الصقالبة البلغار في القرن العاشر الميلادي (مطلع القرن الثالث الهجري)

بعد أن وصل إلى الخليفة العباسي كتاب من (المش بن يلطوار) ملك الصقالبة يطلب منه أن يرسل إليه من يفقهه في الدين ويعرفه شرائع الإسلام، ويبني له مسجداً وينصب له منبراً ليقيم عليه الدعوة له في بلده وجميع مملكته، ويسأله بناء حصن يتحصن فيه من الملوك المخالفين له. وبناء على موافقة الخليفة المقتدر بالله على مطالب ملك الصقالبة، فقد أرسل وفداً ضم كل من: سوسن الرسي مولي نذير الخرمي، وتكين التركي، وبارس الصقلابي، وأحمد بن فضلان، وكانت مهمة الأخير ضمن الوفد المتوّجه إلى ملك الصقالبة، وكما وصفها هو بنفسه:.. «فندبت أنا لقراءة الكتاب عليه وتسليم الهدايا، والإشراف علي الفقهاء والمعلمين» وقد استغرقت رحلته هذه ثلاث سنوات ٩٢١ ـ ٩٢٤ م حيث زار الوفد بلاد العجم والترك والصقالبة والروس والاسكندنافيا والخزر، وعندما عاد الوفد إلى بغداد، قام ابن فضلان بتسجيل وقائع رحلة السنوات الثلاثة في كتاب عرف واشتهر باسم رسالة (ابن فضلان). والتي اتخذها صناع مسلسل (سقف العالم) وسيلة «للرد الحضاري على الرسوم الدانماركية المسيئة للرسول» التي أشعلت غضب العالم الإسلامي قبل عامين على حد تعبيرهم!

وقد سمعت الكثير من الادعاءات من كاتب المسلسل في حواراته الصحافية، حول اكتشافات ومقارنات بين أصول وبين نسخ متعددة من رسالة ابن فضلان، أو مأخوذ عنها، بعضها بالإنكليزي، معتمداً على رواية الأمريكي مايكل كريشتون (أكلة الموتى) التي شكلت أساس فيلم أنطونيو بانديراس وعمر الشريف (المحارب الثالث عشر) والذي أنتج عام ١٩٩٩ وكان كارثة إنتاجية في شباك التذاكر... أو على جهد بيير فراوس الأستاذ المتقاعد الحائز علي لقب الشرف للأدب المقارن في جامعة أوسلو بالنرويج، الذي قام بجمع كل المصادر المعروفة لرسالة ابن فضلان، وبدأ مهمة الترجمة الضخمة، التي استغرقت حتى مماته في عام ١٩٥٧ م. وقد نشرت أجزاء من ترجمته في صحائف متحف أوسلو الوطني خلال عامي ١٩٥٩ـ ١٩٦٠.

لكن الحقيقة أن هناك جهداً عربياً في هذه المسألة قام به الدكتور سامي الدهان عضو المجمع العلمي العربي بدمشق الذي بذل مجهوداً قيماً، مقارناً عدة نسخ من المخطوطة. ناقلاً مقاطع من كتب الرحلات التي نقلت من المخطوطة، وتمكن من إصدار الطبعة الأولى العربية لهذه المخطوطة.. عن مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٥٩ ثم تبعه جهد بارز للدكتور حيدر غيبة الذي قام بجهد له قيمه أكاديمية عالية، عندما أعاد تجميع وترتيب أجزاء (رسالة ابن فضلان) موفقاً بين الطبعة الإنكليزية لكريتون والطبعة العربية المقارنة للدهان، ليولف منهما طبعة جديدة، شملت كافة الأجزاء والفقرات

التي حوتها الرسالة في كافة الطبعات، مرتبا هذه الأجزاء الترتيب الذي ينسجم مع مجريات الرحلة في الذهاب والإياب، وقد أصدرها في طبعة عربية جديدة عام ١٩٩٤

وهكذا فمقارنات الزميل حسن .م .يوسف وترجماته لكتاب كريتون، وللمخطوطات والطبعات والقول بأنه اكتشف بأن «مقاطع من هذا المخطوط موجودة في معجم البلدان لياقوت الحموي وغيره من المؤرخين كالإدريسي» هي أقرب إلى (اكتشاف الماء الساخن) لأن من أصدروا الطبعات العربية قد تنبهوا لذلك قبله ونوهوا له في تحقيقاتهم، وهناك الكثير من المعلومات التفصيلية، متداولة على شبكة الإنترنت في المواقع الموسوعية... لا تحتاج لإعادة اكتشاف إلا لمن يجهل الموضوع!

أعود إلى المسلسل الذي ّولف قصة ابن فضلان وسفارته الحضارية، مع خط الرسوم الدانماركية للرسول الكريم، مازجاً بين التاريخي والمعاصر... من خلال قصة طالبة عربية تقدم رسالة دكتوراه في الدانمارك أثناء اندلاع أزمة الرسوم عام (٢٠٠٥) عن ابن فضلان ورحلته المثيرة إلى الشمال الأوروبي المتخلف في القرن العاشر الميلادي.. وتتحاور عبر الإنترنت مع شاب يريد أن يثبت لنا أن أزمة الرسوم المسيئة هي مؤامرة طبخت في مطابخ السي آي إيه والموساد!

لا يهمني أن أناقش فكرة المؤامرة هذه، لأنها فكرة مصاغة بأسلوب استعراضي شبيه بالنبرة التي يكتب بها يوسف زواياه الصحافية، وبالتالي لا يمكن للمشاهد أن يحاكم الوقائع والأدلة التي يدعي المسلسل اكتشافها، بمعزل عن هذه الرغبة الاستعراضية التي تشوش على عقلانية التلقي والمحاكمة في مواضع قليلة... لكن ما يهمني حقاً هو تأمل السوية الدرامية والفكرية لهذا المسلسل المؤسس على جملة من الادعاءات الاكتشافية التي تبدأ من جمع مادة النص... ولا تنتهي عند حديث أنزور عن دفاعه الفكري عن الإسلام، وتقديمه كنز ثقافي ومغامرة مبهرة!

وأنا أستغرب بالفعل أن كاتباً حسب على مر سنوات طوال على التيار الشيوعي في الثقافة السورية، وكان قريباً من أعلام هذا التيار، ومداوماً في المركز الثقافي السوفيتي بدمشق أيام عزه الأيديولوجي... أستغرب اليوم أن يأتي ليحدثني عن الإسلام، وعن الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) مثلما أستغرب النفحات الدينية والإيمانية التي ظهرت في بيان المخرج نجدت أنزور الذي أصدره لتسويق مسلسله، بالتزامن مع التراجع المهين عن تصريحاته عن (المؤامرة في المطبخ السعودي ضد الدراما السورية) التي نشرت في صحيفة لها مصداقيتها هي (الشرق الأوسط) العام الماضي.. ثم عاد لينفيها

في جريدة (عكاظ) هذا العام، متذرعاً بهذا الادعاء الممجوج والكاذب بأن الصحافة حرّفت كلامه، مع أنني أعلم شخصياً بفحوى الزيارة التي قام بها أنزور عقب إطلاق تصريحاته حول مؤامرة المطبخ السعودي، لوزير الإعلام السوري محسن بلال، ليكشف له تفاصيل تلك المؤامرة... ويبيعنا «وطنيات» ولكن بمقامرات المنتجين المنفذين!

وهكذا فرسالة الدفاع عن الإسلام، وعن الرسول الكريم، التي يدعيها صنّاع (سقف العالم) ما هي إلا سبوبة، هدفها استثمار الموجة إنتاجياً، وبيعنا هذه المرة «مشاعر دينية» بأجور العمل التلفزيوني المجزي في التأليف والتمثيل والإخراج... وربما لهذا لم يلتفت كثير من المشاهدين إلى هذه الرسائل، التي لم تصدر عن إيمان كما يتضح من سوية العمل المهلهل وبنائه المفبرك، وليس من الكشف عن قلوب صناعه بالتأكيد، ولا عن صدق في التوجه، ولا عن جدية في الطرح!

رغم ذلك كله... يستطيع الاتقان الفني أحياناً، أن يوحي بمثل هذا الصدق بعيداً عن إيمان صنّاع العمل بالقضية المطروحة. ولو تأملنا في هذه النقطة لوجدنا أن العمل يفتقر أيضاً إلى الصدق الفني؛ فهو مفكك درامياً يستغرق في عرض وصفي جغرافي وإنساني، عبر حبكة درامية ليس فيها صراع درامي قادر على إثارة اهتمام المشاهد، وحوار المسلسل تغلب عليه المباشرة... وهو يمزج بين لغة التحليل السياسي البعثي، ولغة الكتاب التاريخي المدرسي الذي لم يدخل مختبر الدراما جيداً... ولعل مشكلة العمل الكارثية الأهم أنه أضل هدفه وجمهوره... فالعمل يعرض على الجمهور العربي والإسلامي، الذي ثار ضد الرسوم المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) ليقول له كل ما يعرفه عن هذه الشخصية العظيمة التي تملأ وجدانه الديني... فمن منا لا يعرف تواضع النبي، وتقشفه، وخلقه الكريم، وأمانته، ونبله... التي يصوغ عنها المسلسل حوارات وصفية يحدثنا بها قيس الشيخ نجيب بلا ذرة انفعال وجداني؟! ومن منا لا يعرف أننا أبناء حضارة كانت عظيمة ومزدهرة حين كان الغرب يغرق في الظلمات؟!

وبالتالي: أي فائدة ترتجى من كل هذه المناقشات المحمومة التي يخوضها المسلسل بلغة صحافية، وصورة استطلاعية سياحية، كي يعيد إقناعنا بقناعات نعرفها بحق وحقيق.. وبلا متعة فنية يمكن أن تغطي على هذا كله، إلا إذا تقصد حرماننا من هذه المتعة كي يكون «الثواب على قدر المشقة»؟!

«القدس العربي» ١١/ ١٠/ ٢٠٠٧

من (باب الحارة) إلى (الملك فاروق):
دراما الاستفتاء على قيم الماضي وهجاء مرارة الحاضر!

بقصد أو من دون قصد، ولأهداف فكرية حيناً أو غايات تجارية أحياناً... يبرز في موسم رمضان التلفزيوني كل عام، موجة معينة أو ظاهرة تشترك فيها العديد من الأعمال... في السنة السابقة وما قبلها، كان ثمة حضور واضح لموجة الإرهاب في الدراما... وبموازاة ذلك شكلتْ دراما السيرة الذاتية التي تتناول قصص مشاهير الفن والأدب والتاريخ والسياسية حضوراً ملموساً في موسم رمضان في الأعوام الثلاثة الماضية... وعلى هامش هذه الظواهر الفنية والفكرية أو سواها، شهدت دراما رمضان العام الماضي موجة دراما المحجبات، من خلال عدد من المسلسلات التي قامت ببطولتها الممثلات المعتزلات (سهير البابلي- سهير رمزي- صابرين- عفاف شعيب) ضمن شروط شملت طبيعة الموضوعات وشكل معالجة العلاقات الدرامية، وليس الظهور بالحجاب وحسب!

وإذا تأملنا في موسم رمضان المنصرم هذا العام، سنجد أن كل هذه الموجات والظواهر قد اختفت فجأة، وأن منتجي وكتاب الدراما التلفزيونية العربية لم يكن لديهم نموذج ناجح يحاولون تقليده

واستثماره تجارياً، وهو ما كان يفرز تلك الظواهر أساساً، لكن رغم ذلك كان ثمة ظاهرة لافتة للانتباه فرضت نفسها في موسم هذا العام، عن طريق شكل التلقي والتفاعل الجماهيري الذي أبداه الجمهور مع بعض المسلسلات... وكيفية تعاطيه مع موضوعاتها، ومع ما سعت للتعبير عنه من مقولات وأفكار!

ويمكن تلخيص هذه الظاهرة باختصار، أنها ظاهرة الشغف بإعادة اكتشاف الماضي... هذا الشغف الذي تجاوز مسألة متابعة العمل، والاستمتاع به، وتقييم جوانب القوة والضعف في نصه أو أداء مخرجه وممثليه ... باتجاه فتح حوارات وسجالات لا تنتهي حول صورة الماضي في تلك المسلسلات، والمقارنة بين الوضع الراهن بكل قيمه ومنجزاته وتطور مجالات الحياة فيه... وبين قيم ذلك الماضي كما تبدت في بعض الأعمال.

حدث هذا في مسلسل الكاتب محمد مروان قاووق والمخرج بسام الملا (باب الحارة) الذي حطم الأرقام القياسية في نسب المشاهدة والمتابعة... فقد رأى ملايين المشاهدين العرب في هذا المسلسل الذي تدور أحداثه في حارة دمشقية في ثلاثينيات القرن العشرين، صورة ناصعة من ماض جميل كان يحمل قيم المروءة والشهامة، ويفيض بقيم التكافل الاجتماعي في زمن يفيض اليوم بالتشرذم والتفرقة والاقتتال الأخوي، وتضيع فيه معاني الهوية والأصالة!

وحتى النساء اللواتي يفترض أن المسلسل - حسب بعض الصحافيات التقدميات- قد أهانهن وأساء إليهن... حين صور المرأة خانعة لسلطة ذكورية لا تقبل المراجعة، ولا تفتح أي هامش لحضور اجتماعي فاعل خارج شؤون تدبير المنزل وتربية الأولاد وإرضاء الرجل... أقول حتى النساء قد أبدوا شغفاً بذلك الماضي... ورأوا في صورة الرجل القاسي الصارم، صورة ذات بعد رومانسي مُفتقد اليوم، فتحول الشاب (معتز) الذي لم يخض أي علاقة غرامية ضمن دراما (باب الحارة) إلى فتى أحلام الفتيات والمراهقات، ليس بسبب قوة أداء الممثل وائل شرف للشخصية وحسب... بل لأن الشخصية التي أداها ، كانت تجسد شاباً (قبضاي) شجاعاً ومقداماً في الدفاع عن شرف الحارة وفي خوض الشجارات الحامية ضد من يحاول انتهاك حرمتها وضرب الأنذال... فتحول في نظر الكثيرات إلى شاب يمثل نموذج مختلف لميوعة شباب هذه الأيام، وافتقارهم لقيم الرجولة الحقة!

صورة أخرى للشغف بالماضي نجدها في مسلسل (الملك فاروق) للكاتبة لميس جابر والمخرج حاتم علي... فقد ثارت النقاشات الحادة في الصحافة والإعلام المصري أثناء وبعيد عرضه، حول صورة العهد الملكي في مصر... وقد تابعت على قناة (دريم) المصرية جلسة حوار بعنوان (هل أيقظ مسلسل الملك فاروق الحنين إلى الملكية) تحولت إلى مشادة بين صحافيين وكتاب من اتجاهات متعددة، تخللتها بعض الاتصالات الهاتفية... وقد وصل الأمر إلى حد القول بأن مصر في عهد الملكية كانت أفضل حالاً... فالشوارع كانت نظيفة... والحياة السياسية كانت تنطوي على قدر كبير من الحراك الديموقراطي... والحياة العلمية والأدبية والفكرية كانت حافلة بالنوابغ والأعلام الكبار... والفساد على كل ما فيه لم يكن يقاس أبداً بما يحدث اليوم في عصر الجمهورية وحكم أبناء الشعب... لا حكم الخواجات والباشاوات!

وبغض النظر عن مدى صوابية تلك المقارنات التي تحتاج إلى قراءة للظرف الموضوعي والتاريخي بعيداً عن ردة الفعل الانفعالية، أو عن الصورة البراقة التي ظهر بها العهد الملكي... فإن الشغف بذلك الماضي لم يقتصر على من عاشوه من مجايلي العصر الملكي في آخر عهوده، بل شمل أجيالاً أخرى نشأت ونمت وترعرت في ظل ثورة يوليو، ثم وصلت اليوم أمام آفاق البطالة والعجز والفساد إلى الكفر بكل القيم النبيلة التي رافقت انطلاقة الثورة!

وقصارى القول... فإن ظاهرة الشغف بإعادة اكتشاف الماضي في موسم رمضان التلفزيوني هذا العام، لا تنطلق من حالة الحنين الرومانسي إلى ذلك الماضي من قبل من عاشوه... بل هي تعبير حقيقي عن حالة نكوص وارتداد بفعل الخيبات والهزائم وانهيار آمال وتطلعات وأحلام الشباب من كل المشاريع والاتجاهات التي تدعي أنها تعبر عن الحاضر وتمثل ثقافة المستقبل والتقدم والتطور. إنها تعبير عن هزيمة الحاضر وتهاوي أحلامه، أمام ماضي يتم بعثه هادئاً مطمئناً في تلك الأعمال!

لو أن واقع «شعارات الصمود والتصدي» يُؤتي ثماره الحقيقية في رد الكرامة، و«التعليم» على العدو المتغطرس اليوم، لما رأى الشباب في عنتريات عكيد حارة دمشقية ينقل بعض البنادق لثوار فلسطين في الثلاثينيات، تعبيراً رمزياً عن الكرامة والبطولة التي تستحق كل هذا الاحتفاء المحموم... ولو أن واقع حكم العمال والفلاحين ومصر للمصريين، قد استمر في تحقيق الاكتفاء الاقتصادي والمشاريع

الإنمائية الطموحة، والكرامة والمساواة أمام القانون... لما رأى كثير من المصريين اليوم في صورة عهد ملكي عانى الكثير من الاضطراب، وتحكم فيه رجال السياسة بمصير ملك مراهق لم يتجاوز السادس عشرة من العمر فتلاعبوا بخياراته في كثير من المراحل... صورة حكم فاضل، هو بكل عيوبه أكثر ازدهاراً وبهاءً مما جاء بعده!

أعتقد أن هناك مغزى آخر لهذا الشغف بإعادة اكتشاف الماضي... وهو أن الشعوب العربية ملت فعلاً من إعلام الصوت الواحد، من إعلام التزوير، ومن إعلام الأبواق، ومن إعلام الحديث عن المنجزات والتاريخ الذي ولد من جديد بوصول القائد التاريخي إلى سدة الحكم... فصاروا على استعداد لأن يحبوا أي صورة من عصر آخر مهما تعرضت للتجميل الذي يتجاوز حقيقتها... كي يقاوموا ثقافة الكذب والتزوير!

أخيراً وللإنصاف لا بد أن نشير إلى أن هناك قدراً من الإتقان الفني الذي لعب دوراً في تسويق صورة الماضي في هذه الأعمال... بدليل أن عملاً يمجد قيم الماضي في الحارة الشامية هو (جرن الشاويش) لم يحظ بكثير من الاهتمام أو الاحترام... ومر مرور الكومبارس في خلفية مشهد درامي صاخب، لأنه لم يكن بالسوية ذاتها من الإتقان الفني في الكتابة والتمثيل والإخراج في الإطار العام!

• (رجل الانقلابات) تهجين التاريخ السياسي السوري!

حول مسلسل (رجل الانقلابات) الذي كتبه محمود الجعفوري وأخرجه سامي الجنادي، تاريخ الانقلابات السياسية في سورية، إلى كوميديا سمجة... يتقمص فيها الممثلون شخصيات كاريكاتورية، لا تجيد سوى لغة التهريج للتعبير عن تقلبات مرحلة عاصفة من تاريخ سورية وعن طموحات رجالاتها... بغض النظر عن المآل الذي انتهت إليه تلك الطموحات في هذا العهد أو ذاك!

في هذا المسلسل الذي اصطبغ بالضعف والهزال، صارت اللعبة السياسية التي كانت تتركز في المدن الكبرى، وتخوض فيها عائلات معروفة كالقوتلي والأتاسي والعظم والخوري والبرازي... لعبة ريفية يقودها مختار قرية مهزوز... ومدير مخفر أبله... فيما تنطلق التنظيرات السياسية على ألسن شخصيات بسيطة ومرتبِكة، لتقول كلاماً لا علاقة له لا بمستوى وعي الشخصيات ولا بيئتها، ولا المنطق الدرامي الذي تحتمله هذه الشخصية أو لا تحتمله.

وعمل أيمن زيدان على تزويق الطبخة الفاسدة لهذا المسلسل، حين أوكل أدواراً رئيسية في المسلسل لشقيقيه (شادي ووائل) اللذين ما إن يظهرا في أي عمل، حتى نعرف على الفور أن هذا العمل هو من إنتاج شركة يديرها أيمن زيدان... أو شركة أخرى يعمل منتجاً منفذاً لصالحها!

والمشكلة الأساسية ليست في توريث أيمن زيدان للمناصب والمواهب لأشقائه الذين لا علاقة لهم بالفن لا من قريب ولا من بعيد كما أثبتت الفرص التي حصلوا عليها في أعمال سابقة... ولا في فهم أيمن زيدان للكوميديا السياسية على أنها مزيج من الخطابية المضجرة والتهريج المقزز... المشكلة في ذوق زيدان في قراءة وتبني إنتاج النص، وفي ذوق المخرج تالياً في تحمل تصوير كل هذا الكم من السماجة الريفية المهجّنة التي تشكل هويته السياسية والفنية!

جريدة (القدس العربي) ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧

(على حافة الهاوية): الخوف خبز السوريين!

لم يحقق المخرج الشاب المثنى صبح نجاحاً يذكر في عمله الأول (مشاريع صغيرة) الذي مر مرور الكرام، وإن من دون إزعاج أيضاً... في حين أن مسلسله الثاني (على حافة الهاوية) الذي عرض في موسم رمضان المنصرم على قناة (دبي) وأعادت عرضه أخيراً قناة (إم. بي. سي) طرح اسمه بقوة كمخرج يستحق التشجيع والاحترام والاحتفاء النقدي.

(على حافة الهاوية) دراما اجتماعية كتبتها المخرجة والكاتبة أمل حنا، وهي من المخرجات المقلات في الدراما التلفزيونية، فهي لم تتمكن سوى من تقديم عدد محدود جداً من الأعمال التي أنتجها التلفزيون السوري في ثمانينيات القرن العشرين... في حين أن نصوصها، تبدو ذات نظرة متأملة ومتفحصة، تبحث في ثنايا النسيج الاجتماعي، وفي تقاطع هذا النسيج مع أزمات الأفراد وهمومهم وتطلعاتهم.

وفي عملها الأحدث (على حافة الهاوية) لا تحلق أمل حنا، خارج سياق هذه الدراما الاجتماعية التي اعتادت أنها تكتبها، من حيث غياب الحبكة التقليدية، وانعدام عنصر التشويق، مقابل لمسة واقعية في المعالجة، تبتعد عن الفبركة التلفزيونية، والافتعال في بناء الأحداث، الأمر الذي يضفي نوعاً من

الشفافية والصدق على مقاربة هموم شخصياتها، وتصوير تفاصيل حياتهم، وأزماتهم التي تشكل في مجملها جزءاً من حياة مأزومة تلقي بظلالها القاتمة على مصائر الأبطال وتحولات حياتهم الرتيبة!

ولعل العنوان الأبرز لدراما (على حافة الهاوية) هو الخوف... ورغم أن الخوف دراما إنسانية يمكن أن تكون جزءاً من حياة البشر في أي زمان ومكان... إلا أن أمل حنا تقدم الخوف في نكهته السورية... تلك النكهة التي تتبدى من خلال شخصية أب لفتاة مراهقة في المرحلة الإعدادية، نراه يعيش في قفص حديدي في زاوية من زوايا منزله بعد أن أصيب بمرض نفسي حاد، جراء تعرضه للتعذيب في أحد فروع المخابرات. لنكتشف فيما بعد أن هذه الضحية، لم يكن معارضاً ولا متورطاً في العمل السياسي الحر لا سمح له... بل إن كل ذنبه هو أن اسمه وجد في مفكرة هواتف أحد المطلوبين السياسيين... فتم استدعاؤه والتحقيق معه، ثم عاد بعد شهر على هذه الحال الاكتئابية الحادة... وقد سكن الخوف أعماقه... وإلى الأبد!

صورة أخرى للخوف نراها من خلال علاقة بطل العمل، الشاب الجامعي (منصور) مع أبيه... فهذا الأب المتسلط... القاسي... الشحيح... الذي يخلق في بيته أجواء أمنية سورية بامتياز من خلال اضطهاد الزوجة، وتحويل ابنته الصغرى إلى مخبرة تتجسس على أمها وأخيها، وسحق شخصية الابن الشاب... ينجح أيضاً في أن يجعل الخوف جزءاً من جهاز نطق ابنه وليس من شخصيته وهواجسه وتفكيره وحسب... فينشأ هذا الابن الموهوب الحساس، وهو يعاني عاهة لفظية ونفسية... ويختزن في وجدانه مشاعر الألم والقهر والغيظ المكبوت... من حياة تبدو مهشمة وخالية من الفرح تحت سلطة أبوية قاهرة....

ومن الغريب أن الأب يتحول في سلوكه الديكتاتوري الظالم هذا، بعد أن يقرر الابن أن يزور مشاعره تجاهه في المذكرات التي يكتبها عنها، والتي يعلم أن أباه يسعى للوصول إليها... فبعد أن يقرأ (أبو منصور) تلك المذكرات التي تفيض بالمديح والثناء وتمجيد حكمته وقوته وحنانه غير الموصوف، إلى جانب لوم الابن لذاته وتقريعها على تقصيرها في إرضاء هذا الأب المثالي... تتبدل العلاقة ويسري الدفء الأبوي في نسيجها، فتتدفق بالمشاعر والهبات والأعطيات... إلا أن المشكلة الحقيقية تبقى هي في هذا الخوف الساكن في طفولة مهمشة سحقت بعنف وقسوة... ولم يستطع (منصور) أن يتجاوزها وينسى آلامها، حتى حين يقرر أباه أن يكتب له متجراً بقيمة عشرة ملايين ليرة سورية باسمه!

ومن أمثولة الخوف من الأمن... والخوف من الأب... إلى الخوف من زوجة الأب لدى الفتاة (لوليا)

التي تقرر أخيراً أن تتزوج شاباً من أبناء جيرانها، لا تحبه، ولا تبادله أي مشاعر... كي تتحرر من خوفها من زوجة الأب... التي تبدو بدورها ضحية مفاهيم تسلطية وعاطفية مريضة!

إلى جانب ذلك يعرض (على حافة الهاوية) مجموعة من الخطوط الدرامية لأزواج يعيشون حياة رتيبة حيناً، ومحاصرة بالقهر والعذاب اليومي حيناً آخر وهم جيران في بناء واحد... وفي هذا البناء الذي يتخذه المسلسل شريحة درامية، تجتمع النساء في سهرات خاصة في بيت إحداهن للترويح عن النفس، وبث الشكوى والهموم... ويجتمع الرجال في مقهى أو في بيت آخر يلعبون الورق، ويلوكون أحاديث معتادة حول السخرية من عبء الحياة الزوجية... أو التغني بحياة العزوبية، فيما الخواء يحفر خندقاً عميقاً حول الجميع.... حتى وإن أصاب بعضهم نجاحاً مهنياً أو عاطفياً محدوداً أو استثنائياً!

وفي الشارع الخلفي لهذه الدراما تبرز شخصية رجل مسن، يتردد على حديقة عامة ويتعرف إلى إحدى ساكنات البناء، فيحاول أن يبث عجزه من حياته المعطلة والساكنة بكثير من الأمل والتفاؤل الكاذب... الذي يبقى مجرد فكرة جذابة لا تخلو من بريق وعزاء... إلا أنها تنهار أمام واقع رتيب ممل، مصادر ومكبوت، يقف على حافة الهاوية بشيء من الثبات كي يخفي حقيقة السقوط والانهيار. الانهيار الذي يصنعه الخوف، والقهر والرغبة في استنشاق نسائم الحياة العامرة بالحب والعافية والتي لا تسممها ارتعاشة الخوف في المظهر أو في الجوهر!

لم يسعَ المثنى صبح كي يحمّل العمل أبعاده السياسية إلا في لمحات خاطفة... وقد آثر أن يغلّب الاجتماعي على السياسي، وهذا هو توجه النص أساساً... إلا أنه كان بالإمكان تعميق الخلفية السياسية أكثر... ولو تجرأ على ذلك كنا أمام تحفة درامية لها شأن آخر... لكن مشكلة المثنى أنه أمين لمدرسة أستاذه حاتم علي، في الرؤية الرمادية للقضايا الحارة، وتحويل الفن إلى قضية جودة تقنية وإخلاص مهني وتحاشي التعبير عن وجهة نظر!

لكن يجب أن أوضح هنا، أن المثنى صبح لم يكن مخرجاً بلا وجهة نظر في هذا العمل، لكنه أخلص لوجهة النظر الاجتماعية على حساب السياسية... ويبقى هذا خياره الفني وخيار النص ربما.

ولابد أن يشيد المرء بالنجاح الفني الواضح لهذا المخرج الشاب، وهو يحشد مجموعة من الممثلين النجوم «الذين تصعب إدارتهم»، في أماكنهم المناسبة... وفي الوصول معهم إلى سوية عالية من

الأداء الفني، والعمل على إبراز تفاصيل شخصياتهم المركبة ذات البعد النفسي... ويأتي في مقدمة هؤلاء دون شك (باسل خياط) في أدائه الرائع لشخصية منصور... إلا أن نجاح باسل في أداء شخصية مركبة بتقنية تمثيلية ماهرة، لا يجب أن يحجب عن أعيننا البساطة الرائعة التي كانت سمة أداء كل من قيس الشيخ نجيب وديمه بياعة... إلى جانب حساسية مرهفة وأخاذة لكاريس بشار، وحضور معتق بنكهة العراقة لسمر سامي في شخصية لعبتها بمزاج... وحضور حياتي متمكن لجمال سليمان، فضلا عن الأداء الممتاز للفنان حسن عويتي في واحد من أهم أدواره التمثيلية.

طبعاً لا يخلو (على حافة الهاوية) من عيوب فنية عدة، لعل أبرزها حالة الترهل والتثاؤب التي تنتابه في الوسط... بسبب إصرار العقلية الإنتاجية التلفزيونية على مسلسل من فئة الثلاثين حلقة، أو سوء توظيف الموسيقى التصويرية التي بدت مزعجة ومشوشة في أحيان كثيرة... إلا أن المثنى صبح، يقدم - خلا ذلك - أداء فنياً عذباً، ينطوي على ذائقة واضحة من دون زخرفة بصرية نافلة ومجانية، ويقدم حلوله الإخراجية بإحساس عميق بالمعنى والمشهدية الدرامية، وبقدرة واضحة على صياغة عناصر الكادر التلفزيوني بانسجام وبتوازن واهتمام بالتفاصيل المؤثرة.

ويبقى (على حافة الهاوية) عملا فنياً يسجل في رصيد مؤلفته ومخرجه والكثير من ممثليه... ويتحلى بشرف الاقتراب الصادق والشفاف من واقع يعيش ويترنح فعلاً على تخوم الهاوية!

جريدة (القدس العربي) ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٧

دراما سورية في مواجهة معارك رقابية: حذوفات ومنع عرض وتصدير وتهديد جهات رسمية!

تواجه بعض الأعمال الدرامية السورية التي تعرض في المحطات التلفزيونية في دورة رمضان، معركة شرسة مع الرقابة السورية، ومع جهات حكومية أخرى وصلت حد التلويح باللجوء إلى القضاء، بحجة الإساءة والقذف والتشهير.

المعركة بدأت بمنع عرض مسلسل (أسمهان) على قنوات التلفزيون السوري... بحجة اعتراض بعض أقرباء المطربة الراحلة حول الصورة (غير المثالية) التي تقدم بها، وحسب مصدر مطلع فإن أسباباً أخرى وقفت وراء المنع منها ادعاء وتهويل بعضهم أن في العمل (إساءة إلى الطائفة الدرزية) التي تنتمي إليها المطربة أسمهان!

منع عرض مسلسل (أسمهان) من العرض في التلفزيون السوري، لم يحل دون تسابق المحطات الأخرى على عرضه... وبالتالي فالمشاهد السوري يتابعه في خيارات عرض مختلفة، لم يؤثر عليها مطلقاً موقف التلفزيون السوري السلبي منه!

• (رياح الخماسين)... دراما عن معتقل سياسي!

بعيداً عن الاعتبارات الشخصية، واعتراضات الأهل... واجه مسلسل (رياح الخماسين) للكاتب أسامة إبراهيم والمخرج هشام شربتجي، معركة قاسية بعد أن أوقفت الرقابة عرضه على القناة الثانية في التلفزيون السوري، وعلى قناة (الدنيا) الخاصة المقربة من السلطات السورية... إلا أن إدارة القناة نفت من جهتها أن تكون قد امتثلت لأوامر رقابية... كما قيل إن هناك ضغوطاً «لم تتأكد مدى صحتها» مورست على قناة (الجديد) اللبنانية، لوقف عرض العمل الذي يتحدث عن معاناة معتقل سياسي قضى خمس عشرة سنة في السجن قبل إطلاق سراحه، حيث يتم رصد علاقته بالمحيط وتعامله مع بيئته وعائلته، كما يرصد مساعيه للحصول على عمل، والمضايقات التي يتعرض لها جراء كتابة التقارير التي تشكك بولائه وانتماءاته السياسية، وتجعل من سجنه وصمة تلاحقه.

وقد علم لاحقاً أن الرقابة السورية تراجعت عن حظر عرض مسلسل (رياح الخماسين) وأعطت موافقة بالسماح بالعرض والتصدير بعد عرض المسلسل على لجنة مشاهدة مختصة في إعادة مشاهدة الأعمال التي تحيلها إليها إدارة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في ضوء تظلم الجهة المنتجة.. إلا أن اللجنة المذكورة لم تعط موافقتها إلا بعد طلب الكثير من الحذوفات التي طالت الكثير من التفاصيل المؤلمة التي عرضها المسلسل، الذي يعتبر هو الأول من نوعه في سياق التطرق لمعاناة تجربة الاعتقال السياسي وذيولها في سورية.

• (بقعة ضوء) سخرية من الأمن الجنائي!

أما الجزء السادس من مسلسل (بقعة ضوء) الذي خفتت حرارته في الجزأين الأخيرين... فقد تعرض لحذوفات كثيرة، عبّر مخرجه سامر البرقاوي عن ضيقه منها، وطلب من الرقابة استشارته على الأقل في الحذوف كي لا يؤثر ذلك على سوية ومضمون اللوحات الانتقادية التي يقدمه فيها العمل هذا العام، تشريحاً للواقع السوري بمختلف جوانبه ومظاهره السلبية التي تنخر الحياة العامة.

وعدا عن حذوفات رقابة المشاهدة في التلفزيون السوري، فقد استفزت لوحة (كرت عزيمة) للكاتبة رنا الحريري، إدارة الأمن الجنائي في سورية، التي أفادت مصادر مطلعة في التلفزيون السوري لـ(القدس العربي) عن نيتها رفع دعوى قضائية باسم وزارة الداخلية، ضد وزارة الإعلام والهيئة

العامة للإذاعة والتلفزيون، لأنها من أعطت الموافقة على تصوير النص، ثم لأنها سمحت بعرض هذه اللوحة التي تسيء للأمن الجنائي... ناهيك عن مقاضاة أسرة مسلسل (بقعة ضوء) الذين توعدهم مصدر رفيع في إدارة الأمن الجنائي بأنهم «سيدفعون ثمن سخريتهم ممن يسهرون على أمن الوطن» معتقداً أن «هذه الإساءة المتعمدة إنما تخدم أعداء هذا البلد وهذا ما لن نسكت عنه أبداً».

وكان الفنان باسم ياخور قد أدى بطريقة ساخرة، ولا تخلو من استفزاز فني محبب، دور ضابط في الأمن الجنائي يتولى التحقيق في قضية سرقة سيارة، وفي صباح اليوم التالي تعود السيارة إلى مكانها وفي داخلها بطاقة دعوة لثمانية أشخاص على مأدبة غداء في أحد المطاعم خارج المدينة، فيحضرها الضابط وعناصره إضافة إلى صاحب السيارة الشاب وزوجته، اللذين يكتشفان سرقة منزلهما عند عودتهما إليه، حيث استغل سارق السيارة هذه الحيلة لإبعادهما وإبعاد عناصر الأمن عن المنزل كي تتاح له سرقته بسهولة... وقد حفلت اللوحة بالكثير من المفارقات التي صيغت بأسلوب كوميدي فاقع، فيه تهكم واضح على قدرة الأمن الجنائي على التخفي، وإشارات ساخرة حول طريقة تقاضي بعض عناصره للرشاوى وتفكيرهم الدائم بها أثناء عملهم.

• لوحات أخرى ممنوعة!

وقد علمت (القدس العربي) من مصادر في التلفزيون السوري، أن هناك العديد من اللوحات الأخرى في مسلسل (بقعة ضوء) التي رفضتها الرقابة في التلفزيون السوري ومنعت عرضها، ومنها لوحة بعنوان (مفجّر الجسر) يقوم فيها صحافي بزيارة إحدى البلدات في المنطقة الجنوبية من سورية، للتحقيق في حادثة تفجير جسر أثناء الاحتلال الفرنسي... إلا أنه يفاجَأ في النهاية أن كل أهالي القرية يدعون أن أجدادهم أو أحد أقاربهم هو من قام بتفجير الجسر!

وقد رفضت الرقابة هذه اللوحة لأنها تشير إلى بيئة محددة، ولأنها تتهم عامة الشعب السوري (بالمتاجرة بالوطنية) على حد تعبير بعض الرقباء!

وأمام هذه المعارك الرقابية التي تثير الشارع السوري، وتدفعه لمزيد من الاهتمام بالأعمال التي يلاحقها مقص الرقيب، لأنها تشكل - برأي الكثيرين- أفضل دعاية على مستواها الفكري المتميز، فإن ثمة الكثير من الأسئلة التي تطرح نفسها من قبيل:

١- كيف تتم إجازة نصوص هذه المسلسلات قبل تصويرها «وهو أمر ملزم لجميع الأعمال التلفزيونية التي تصور على أراضي الجمهورية العربية السورية مهما كان مصدر إنتاجها» ثم تُمنع أثناء العرض؟!

٢- ما الذي يجنيه التلفزيون السوري، سوى المزيد من سوء السمعة حين يرى المشاهد السوري بعض تلك الأعمال وهي تعرض كاملة على المحطات الأخرى، بينما تعرض على قنواته الوطنية وقد حذفت منها العديد المشاهد والجمل واللقطات!

وقد توجهنا بهذه الأسئلة إلى أحد المطلعين على آلية عمل الرقابة، فأفاد بأن المشكلة الأساسية التي تؤدي لمثل هذه الازدواجية في المعايير الرقابية، هو كون لجان قراءة النصوص تابعة لجهة (مديرية الإنتاج التلفزيوني) بينما لجان المشاهد تابعة لجهة أخرى (رقابة البرامج التابعة لمديرية التلفزيون) وبالتالي لا يوجد تنسيق بين الجهتين... كما أن العديد من رقباء النصوص «لا يقرؤون ما بين السطور» ومنهم من تم تكليفه بهذه المهمة «تنفيعة لا أكثر» حسب المصدر المطلع!

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني... فيتذرع المسؤولون في التلفزيون السوري عموماً، بأنهم يعملون في محطة رسمية، وبالتالي لا يجوز عرض ما تعرضه المحطات الأخرى من أفكار وطروحات نقدية... لأن هذا يسيء للخطاب الرسمي الذي يمثله التلفزيون ويتبناه ويدافع عنه!

وأيا يكن من أمر... فالمعارك الرقابية التي تواجهها بعض المسلسلات السورية في دورة رمضان، تؤكد بالنسبة لكثير من المتابعين أن الفن في سورية ما زال بخير... وأنه أمام جمهرة الكتّاب الذين يرون في الدراما التلفزيونية تسلية سطحية تدر الكثير من المال، ثمة كتّاب مازالوا يأملون بأن يحققوا اختراقات في تصوير الواقع المعاش والتعبير عن آلامه ومعاناته التي تتفاقم يوما بعد يوم، ولا سبيل للحد منها، إلا بتسليط الضوء عليها بكل جرأة وسخرية واستفزاز إذا تطلب الأمر... وحتى لو وصل الأمر بالمستفزين إلى ساحات القضاء!

جريدة «القدس العربي» ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٨

السياسة في الدراما السورية:
صورة رقابية تتبدل... وفن يقتحم المحظور!

حتى سنوات قليلة خلت... كان الحديث عن السياسة في الدراما السورية، أشبه بالحديث عن أحلام وتخيلات ومغامرات غير قابلة للحياة إلا في خيال أصحابها... فالسياسة كانت أكثر من (خط أحمر) وأكثر من منطقة محظورة في الفضاء الدرامي التلفزيوني، وخصوصاً أن الرقابة تلقي بثقلها على صدر الأفكار الحرة مهما كان حيزها في هذه الدراما أو تلك محدوداً... وهي تراقب النصوص قبل أن تتملكها الجهات الإنتاجية وبعدها... وهي تحجب وتعطي موافقة التصوير عليها، حتى لو كانت من إنتاج شركات خاصة لا علاقة لها بالقطاع العام أو سياسات التلفزيون السوري كجهة منتجة... كما أن الرقابة تتحكم تالياً، بموافقات العرض والتصدير بعد تصوير وإنجاز الأعمال، وتستطيع بالتأكيد أن تجعل من أي عمل جريء كتبه كاتب متهور، وأنتجه منتج لا يقدر عواقب الأمور، كارثة بالنسبة لمنتجه، ودرساً قاسياً لكاتبة أو مخرجه!

ومن يطلع على تقارير الرقابة على النصوص الدرامية في التلفزيون السوري في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، سوف يصاب بلا شك بالذعر من حجم الممنوعات والمحظورات، التي كانت

تعترض حتى على تعابير شعبية متداولة، فعبارة «ديرة فيها أولاد حرام» كانت تثير خشية الرقيب من أن يكون في تلك الديرة التي لم يحدد الكاتب اسمها، أناس مدعومون يخربون بيت من ذكرهم بسوء، وعبارة «النسوان مثل السمنة فيهن الصاغ وفيهن المغشوش» كانت تثير احتجاج الرقيب، ليس خشية على سمعة المرأة عموماً... بل خوفاً من الاتحاد النسائي العام كمنظمة شعبية ذات نفوذ وسلطة... وكان المرء عندما يقرأ مثل هذه التقارير، يقول بينه وبين نفسه: إذا كانت الاعتراضات تطال مثل هذه التفاصيل والإسقاطات التي ليس فيها أي بطولة بالتأكيد... فكيف سيكون الحال عندما نتحدث عن موضوعات سياسية كتاريخ وصراعات الأحزاب، وسطوة الأمن، وقضايا الحريات والفساد، والمتاجرة بالشعارات، وملف الاعتقال السياسي... وسوى ذلك من المشكلات والأمراض التي تمس الواقع السياسي ليس في سورية فحسب، بل في غير بلد عربي!

طبعا الصورة تغيرت في الدراما السورية اليوم بشكل كبير، ولم يأت هذا التطور بين ليلة وضحاها، إنما استغرق أكثر من عقدين من الزمن، حاول فيها الكتاب أن يعبروا عن الوجع السياسي العام، بكثير من التحفظ والخوف حيناً، وبرؤى معقمة ومبتورة لا تقول كل الحقيقة حيناً آخر... وبكثير من الجرأة والتهور طوراً. كانت الكوميديا حلاً من حلول الخوف... ولهذا سنجد أن أعمال دريد لحام، وسلسلة (مرايا) لياسر العظمة، لم تخل على مر سنوات من طروحات جريئة، تابعها المسلسل الكوميدي (بقعة ضوء) تالياً... وكانت أبرز مظاهر النقد السياسي هي صورة السلطة الأمنية التي زرعت الخوف في نفس المواطن السوري بأشكال وصور، بالغ المواطن نفسه في إعطائها ذلك الحجم الكبير في حياته، وبرع الفنانون في تحويلها إلى صورة تجمع المضحك والمبكي معاً... وكانت العودة إلى التاريخ حلاً للحديث عن السياسة أيضاً... فقدم مسلسل (خان الحرير) للكاتب نهاد سيريس والمخرج هيثم حقي، نظرة ما على الأجواء السياسية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين في سورية... وجاء مسلسل (حمام القيشاني) الذي أنتجه التلفزيون السوري في تسعينيات القرن العشرين في عدة أجزاء عن نص لدياب عيد، أخرجه هاني الروماني... ليجري مسحاً شاملاً لشكل حضور السياسة في حياة سورية المعاصرة، منذ الاستقلال وحتى عهد الوحدة... صحيح أن الصورة في (حمام القيشاني) كانت معمقة... وأحياناً ذات نبرة حيادية لا تكشف ولا تدين، ولا تتبنى رؤية واضحة... لكن حتى العودة إلى الماضي لم تسلم من مقص الرقيب، ولم تسلم من حضور الرقيب في ذهن الكاتب أحياناً!

(أيام الولدنة) جرأة بلا خط رجعة!

لكن أهم مقاربة سياسية قامت بها الدراما السورية، هي اقترابها من الراهن والمعاصر... وجرأة بعض الكتّاب على كسر حاجز الخوف، ونزع الأقنعة والحلول المستعارة التي كان يحتاجها بعضهم، كي يضمن وصول أفكاره إلى الشاشة، بدل أن تموت على الورق في نصوص مرفوضة رقابياً وإنتاجياً مصيرها الأدراج المغلقة... وإذا كنا منصفين، ونمتلك ذاكرة في تتبع هذا المسار الهام، فلا بد من الإشارة إلى أن الزميل الكاتب حكم البابا، كان أكثر الكتاب جرأة في كسر هذا المحظور الرقابي، وفي التعبير عن الهم السياسي من خلال امتزاجه بمشكلات الحياة اليومية للمواطن السوري... ففي مسلسل (أحلام أبو الهنا) الذي أنتج عام ١٩٩٥ وشهد بداية التعاون مع الفنان دريد لحام، والذي قوبل في البداية برفض جماهيري ونقدي... ثمة غوص عميق وشامل في الهم اليومي للمواطن السوري على خلفية سياسية... وقد منع التلفزيون السوري عرض خمس حلقات من المسلسل، فيها الكثير من الأفكار التي رأى الرقيب أنها تتجاوز أي هامش رقابي متاح، حتى لو كان العمل كوميدياً، وبطله هو دريد لحام!

وفي موسم رمضان الحالي عرضت عدداً من المحطات مسلسلاً آخر لحكم البابا هو (أيام الولدنة) الذي أخرجه مأمون البني وأنتج قبل عامين، وبقي ممنوعاً من العرض في التلفزيون السوري، وممنوعاً من التصدير إلى المحطات العربية... والواقع أن مسلسل (أيام الولدنة)، يمثل أجرأ محاولة درامية لتشريح بنية النظام السياسي السوري وأمراضه وعيوبه... ولو أن أحداً يحب أن يستفيد، وأن يرى صورة ما جرى ويجري كي يصحح ويصلح، ويفتح أفقاً أوسع وأجمل لحياة يستحقها المواطن السوري بكل فئاته وأطيافه دون شك... لجرى الاحتفاء بهذا العمل داخل الإعلام السوري، واعتبر عرضه دليل قوة، أو رغبة في مزيد من القوة القائمة على إصلاح الخلل، وتغيير آلية الخطأ... لكن مشكلة الإعلام السوري دائماً، أنه لا يحب أن ينظر في أي مرآة تعكس الصورة الحقيقية، ولا يحب أن يسمع أي صوت يهز حالة التواطؤ مع الخلل.

قصة (أيام الولدنة) بسيطة وعميقة في الوقت نفسه... مليونير بنى ثروته من العمل والدأب والتقتير على نفسه والخوف على الثروة... يكتشف أنه مصاب بالسرطان وأيامه في الحياة معدودة... فيقرر أن يهرب من المشفى بصحبة ابنه المتشرد الذي كان قد طرده من بيته، ليعيش ما تبقى له من أيام في هذه

الحياة، ويحقق كل أمنياته ورغباته القديمة التي منعه الخوف من أن يحققها في حينه... لكن في تلك الرحلة، يكشف لنا الصورة الحقيقية للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم... ويصطدم مع آليات سلطوية كبيرة وصغيرة، صنعت لنفسها كياناً خاصاً يتنافى مع كل قيم الحياة الكريمة... يشرح العمل بدقة معالم الانهيار والألم والخوف والوجع والمرارة وحب الوطن حين يمتزج بكل هذا... ومعنى الحياة حين تصبح مسجونة خلف أسوار المحظور وامتيازات الحظوة... ويرفض الكاتب في النهاية التصالح مع الأخطاء التي انتقدها، مثلما يرفض فتح (خط رجعة تجميلي) يجُبُّ كلما قاله في الحلقة الأخيرة.. كما تفعل الكثير من الأعمال الأخرى!

صحيح أن (أيام الولدنة) يقدم كل مقولاته بنبرة ذاتية، فيها نوع من التهكم الفضائحي المستفز الذي تتطلبه الكوميديا أحياناً... والذي يميز اندفاع الكاتب وراء هاجس تشريح عام وشامل بلا رقيب داخلي... لكن لو أردنا أن ننظر إلى العمل نظرة موضوعية، لوجدنا أن فيه الكثير من الصدق والشجاعة والألم الخفي... والحب الحقيقي لوطن ننتمي إليه، ونحب أن يكون أفضل!

• (رياح الخماسين) دراما الاعتقال السياسي!

صورة أخرى من صور حضور السياسي الراهن في دراما موسم رمضان، نراها في مسلسل (رياح الخماسين) للكاتب أسامة إبراهيم والمخرج هشام شربتجي... الذي يروي قصة معتقل سياسي يخرج بعد خمسة عشر عاماً، ليبدأ حياته من جديد في وسط اجتماعي اختلفت قيمه، وانهارت أحلامه، وطحنت قسوة العيش وأحلام الثراء السريع الكثير من نماذجه وشخوصه. يبدأ العمل بداية قوية، فيها الكثير من الشفافية وصدق القول، والانحياز إلى البطل المنبوذ سياسياً... وتصوير لحظات الترقب الإنساني في لقائه بعائلته بعد هذا الغياب الطويل والقاسي، وكيفية تعرفه على محيطه، وفي اختبار حالات تشويه السمعة التي تعرض لها أثناء سنوات سجنه، والتي صورته كجاسوس... ومنعت أقرباءه من التوظف تحت وطأة كتابة التقارير الأمنية، التي تأخذ الناس بجريرة معتقدات أقربائهم وتوجهاتهم السياسية... لكن العمل يغرق بعد ذلك في التطويل، وفي اجترار قصص جانبية باستفاضة، تفرضها آلية العمل التلفزيوني الذي يرغم الكتاب على تقديم المسلسل في ثلاثين حلقة على الأقل... ولولا ذلك لكان لـ (رياح الخماسين) شأن آخر في التأثير والنجاح الفني الذي قاربه بطبيعة الحال... رغم ما تعرض له من إشكالات في الرقابة.

• (بقعة ضوء) السياسة ترسم أبعاد الصورة!

وإذا أضفنا إلى هذين العملين، بعض اللوحات الرائعة في الجزء السادس من (بقعة ضوء) والتي تحضر فيها صورة الحياة، متماهية مع خلفية سياسية تشكل الصورة برمتها، وترسم آفاق معاناة حياتية واقتصادية، تسعى لانتزاع هامش للعيش بكرامة، وتنجح في التعبير عن جوانب الخلل الصارخ بلا مواربة... لأمكن القول إننا أمام أعمال تخترق المحظور... وتغامر في اقتحام أكثر المناطق حساسية وسخونة، حيث يتمازج الأمني مع السياسي مع المعيشي، ليقدم شهادة حارة تستحق الكثير من التقدير والاحترام... شهادة قد يقول المتشائمون فيها: «أسمعتَ لو ناديتَ حياً» لكن بالنسبة لمن يراقب كيف تبدلت الصورة، وكيف تطورت المقاربة الدرامية للواقع السياسي السوري... فإنه سيشعر بلا شك بكثير من الأمل وأهمية الإنجاز... الأمل بأن الصمت ليس خياراً مطلقاً... وأن قوة هذه الدراما الناهضة، تكمن حقيقة في اتساع هامشها، أياً كانت دوافع هذا الاتساع وآفاقه المستقبلية!

طبعاً لا بد من التأكيد، أن هذه الأعمال وسواها، لم تنتزع هامشها وهي غارقة في العسل... ويجب الحذر من الترويج لمقولة إنها ما هي إلا محاولة تنفيس تتم برضا الأجهزة الأمنية... لأن هذا سوف لن يؤدي بالكتّاب الذين غامروا وتجاوزوا حاجز الخوف مع رقيبهم الداخلي سوى إلى اليأس والانكفاء... وسوف يلغي من جهة أخرى، تفاصيل الكثير من المعاناة الرقابية التي ما زالوا يخوضونها، كي تصل هذه الأفكار إلى الشاشة... وفي اعتقادي الشخصي، أن ما شفع لها بالوصول إلى الشاشة، ليس قراراً بالتساهل الرقابي بالضرورة، بل تحول الدراما السورية إلى صناعة ومصدر دخل قادرة على إيجاد وسائل وحلول لتمرير أهدافها الفنية والموضوعية المشروعة، وخصوصاً في عصر لم يعد محكوماً بمحطة رسمية محلية، تغلق أبوابها بجرة قلم... وينتهي الأمر!

جريدة (القدس العربي): ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٨

الوفد السوري هدّد بالانسحاب احتجاجاً على مسلسل مرفوض رقابياً!

لأول مرة في تاريخ مهرجان القاهرة للإعلام (مهرجان الإذاعة والتلفزيون سابقاً)، يحقق مسلسل تلفزيوني سوري خمس جوائز... ذهبت دفعة واحدة إلى مسلسل (أيام الولدنة) للكاتب الزميل حكم البابا والمخرج مأمون البني... وذلك في الدورة الرابعة عشرة من المهرجان المذكور، الذي اختتمت فعالياته مساء الخامس عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، في حفل فني أحياه المطربان هاني شاكر وأصالة، وحضره وزير الإعلام المصري أنس الفقي، الذي قام بتوزيع الجوائز على عشرات الفائزين.

فقد حصد مسلسل (أيام الولدنة) ذهبية أفضل مسلسل كوميدي مع شهادة تقدير وجائزة مالية تسلمها منتج العمل فريد الحمدان... وجائزة أفضل سيناريو لكاتب العمل الزميل حكم البابا، وجائزة أفضل إخراج للمخرج مأمون البني، وجائزة أفضل ممثل- دور أول للفنان باسم ياخور، وجائزة أفضل ممثل دور ثاني للفنان أندريه سكاف.

وقد حصلت (القدس العربي) على معلومات مثيرة من إدارة وكواليس المهرجان، جعلت من هذه الجوائز موضع سجال حاد كاد ينذر بأزمة... إذ هدد الوفد السوري الرسمي الذي يمثل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في سورية بالانسحاب من المهرجان، إذا حصل مسلسل (أيام الولدنة) على أية جائزة... وقد قاد هذه الحملة التي أربكت إدارة المهرجان، رئيس الوفد السوري توفيق الأحمد، ومدير الإنتاج في التلفزيون السوري عماد ياسين، وذلك على خلفية المضمون السياسي والانتقادي الحاد الذي تضمنه المسلسل، والذي جعل الرقابة التلفزيونية السورية، لا ترفض عرضه على قنوات التلفزيون السوري فحسب، بل ترفض إعطائه موافقة على العرض والتصدير أو التداول، وأبقته حبيساً في الأدراج منذ إنتاجه قبل عامين... وقد وصفت أوساط إدارية في التلفزيون السوري إثر عرضه على لجان رقابة المشاهدة في حينه، العمل بأنه «من تأليف جماعة ١٤ شباط وليس حكم البابا»... في تعبير فاضح عن ضيق أفق هؤلاء ورفضهم للنقد، ولتشريح حقبة هامة وأساسية حفل فيها الواقع السوري الراهن بكثير من الأخطاء والتجاوزات على كافة الأصعدة... الأمر الذي جعل المواطن السوري في حالة اصطدام مع المحاذير الأمنية في كل ما يمس هوامش حياته، كما يحدث مع أبطال المسلسل.

وقد احتدمت المعركة الإعلامية حول جوائز مسلسل (أيام الولدنة) حتى الساعات الأخيرة، وقد علمت (القدس العربي)، أن رئيس الوفد السوري أخذ ضوءاً أخضر من وزير الإعلام السوري محسن بلال، بإمكانية انسحاب الوفد السوري إذ لم تفلح الضغوط على إدارة المهرجان في تهميش المسلسل والتعتيم عليه... إلا أن حملة موضوعية مضادة، وذات حس وطني عال... قادها مدير عام الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الدكتور ممتاز الشيخ، الذي أعلن أخيراً أن الهيئة لا تتدخل في عمل لجان التحكيم، وأن أي جائزة لعمل سوري هي تكريم للفن السوري عموماً بغض النظر على ملاحظاتنا عليه، أدت إلى حسم الجدل وإعلان الجوائز كما أقرتها لجان التحكيم... وقد شاركه في هذه الرؤية الإعلامي مفيد مخيبر مستشار المدير العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون، الذي أكد بدوره أنه ليس من مصلحة أي جهة رسمية سورية محاربة عمل فني سوري في مهرجان عربي، حتى لو كانت للبعض ملاحظات على مضمونه وطروحاته الجريئة.

جريدة (القدس العربي) ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨

مسلسل (الدوامة): التنكيل بتاريخ سورية في الخمسينيات بأسماء وهمية!

رغم أن عرض ذلك الكم الكبير من المسلسلات في وقت واحد أمر مضر بالذائقة والأعصاب والصحة وبتلك المسلسلات نفسها كما نردد منذ سنوات عديدة؛ إلا أن هذه الطريقة من العرض لا تخلو من فائدة لبعض الأعمال أحياناً... فبعض المسلسلات التي تبدو ذات مظهر براق ومحترم من الخارج، والتي لا يجد الناس وقتاً للاقتراب من تفاصيلها، ومتابعة حلقاتها الثلاثينية في هذه الزحمة، تسوّق لها سمعة لا تستحقها، وتجد من يتحدث عنها باعتبارها مشغولة بعناية وإتقان، وأنها أعمال (للذواقة) وأنها ظلمت في زحمة رمضان... لكن حين يتابع المرء حلقاتها كاملة ويقترب بدقة منها، فإنه سيكتشف أنها تستحق حديثاً من نوع آخر، كما هو الحال بالنسبة للمسلسل السوري (الدوامة) الذي كتب له السيناريو الأديب الراحل ممدوح عدوان قبل سنوات عديدة عن رواية (الضغينة والهوى) للروائي فواز حداد... وأخرجها المخرج الشاب المثنى صبح، وعرضت في موسم رمضان المنصرم.

ثمة سببان آخران حميا هذا المسلسل من الاقتراب النقدي، الأول أن الرواية المقتبس عنها العمل

رواية طويلة تقع في أكثر من ثلاثمائة وستين صفحة، ولا وقت للكثير ممن يكتبون الانطباعات النقدية السريعة والمبتسرة لقراءتها، والثاني أن كاتب السيناريو الأديب ممدوح عدوان، رحل عن عالمنا قبل خمس سنوات... وبالتالي فهو لن يساعد أحداً في تكوين رؤية نقدية عن الرواية التي اقتبس عنها، وعن النص التلفزيوني وما جرى له.

• الصراع على النفط!

تدور أحداث المسلسل بين سورية ولبنان في الخمسينيات وبالتحديد بين عامي (١٩٤٩- ١٩٥١) حيث شهدت سورية ثلاثة انقلابات عسكرية، الأول: انقلاب حسني الزعيم على الرئيس المنتخب شكري القوتلي، والذي لم يدم أكثر من خمسة أشهر، وانتهى بإعدام الزعيم مع رئيس وزرائه محسن البرازي، بعد قيام اللواء سامي الحناوي بتدبير الانقلاب الثاني الذي لم يدم أكثر من أربعة أشهر، أما الانقلاب الثالث فهو انقلاب العقيد أديب الشيشكلي الذي أطاح بحكم الرئيس هاشم الأتاسي الديمقراطي. إلا أن المسلسل، وكذلك الرواية المقتبس عنها، يجعلان من هذه الانقلابات خلفية لموضوع آخر، هو البحث عن النفط في سورية في تلك الفترة، وتنافس القوى الغربية الكبرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للفوز بامتياز التنقيب عن النفط، من خلال دبلوماسييها وعملاء مخابراتها وبعثات تنقيب الآثار وجواسيسها، ويتمحور الصراع الأساسي حول نقطتين أساسيتين: الأولى: التأكد من إمكانية وجود النفط في سورية، بعد أن قام شارل غوبلان رئيس البعثة الفرنسية للتنقيب عن الآثار بالانشغال والبحث في هذا الموضوع، وترك أوراقاً هامة مع مدرس جغرافيا سوري رافقه، اسمه (حسين طرواح) حيث يجري التنازع على الحصول عليها بعد العثور عليه منتحراً في أحد فنادق بيروت في ظروف غامضة.

أما النقطة الثانية: فهي محاولة الحصول على امتياز تنقيب النفط من حكومة تعيش توازنات هشة بين معارضة شرسة تتهمها بالتقصير والعجز عن شراء السلاح وتملك صحافة حرة وتأثيراً قوياً في مجلس النواب، وجيش منقسم على شكل مراكز قوى طامحة للعب دور سياسي والتدخل في شؤون الحكم عبر الانقلابات، ورئيس جمهورية منعزل عن هذه الأجواء، ويمارس السياسة بمثالية مطلقة وتعفف سياسي ليس غريباً عن تاريخه الوطني.

• حل كلمات متقاطعة!

في الرواية الأصل، والتي كانت ممنوعة في سورية قبل أن يسمح بنشرها لاحقاً، لا يحدد الكاتب فواز حداد جميع الشخصيات بأسمائها الحقيقية، إذ يستعيض عن معظمها بذكر المنصب الرسمي الذي تشغله.. إلا أن من يقرأ فصول الرواية وهو عادة أكثر ثقافة من مشاهد التلفزيون، يستطيع أن يحدد الأسماء بدقة... فالسرد الروائي المشبع بالتفاصيل، واللغة الأخاذة التي يكتب بها فواز حداد ستساعد على ذلك بالتأكيد، بل وستضع القارئ في قلب الزمان والمكان، وعلى تخوم الدور التاريخي الشخصيات نفسها حتى وإن لم يحددها بدقة... لكن المشكلة في العمل التلفزيوني الذي يتطلب بعداً تصويرياً مضبوطاً، أن تغييب الأسماء الحقيقية لشخصيات لها دور حقيقي، خلق غربة مع العمل، وجعل من التاريخ الذي يحاول أن يقاربه درساً جافاً مملاً، ومن المؤسف أن صناع العمل لم يعوا هذه الحقيقة، ولم يجدوا حلاً لها... فما المانع من القول أن رئيس الوزراء المقصود هو خالد العظم، وأن رئيس الجمهورية هو هاشم الأتاسي، وأن العقيد وهيب هو العقيد أديب الشيشكلي، الذي لعب دوراً محورياً في الانقلابين الأول والثاني من وراء ستار، وقاد الانقلاب الثالث على سامي الحناوي بنفسه وسلم الحكم لهاشم الأتاسي في انتخابات ديموقراطية، ثم انقلب على انقلابه، وتسلم رئاسة الجمهورية من هاشم الأتاسي الذي قدم استقالته احتجاجاً على تدخل العسكر في السياسة؟!

لقد بدا الأمر مثيراً للغيظ والنفور، وكأن المشاهد يحل كلمات متقاطعة، وزاد في الطين بلة هامش التخيل في الرواية، ومن ثم تعديلات السيناريو التي أدخلت شخصيات جديدة على الرواية، فلم يعد المشاهد يميز المتخيل من الحقيقي، لأن الحقيقي في الأساس غير مسمى بمسميات!

• غياب الرؤية الإخراجية!

لكن هذه ليست مشكلة المسلسل الوحيدة، فالمسلسل في الأساس يفتقر إلى الرؤية الإخراجية في تقديم نص بمثل هذا العمق والتشابك والتقاطعات والكثافة، ويبدو المخرج المثنى صبح منذ البداية وهو ينوء تحت ثقل النص، عاجزاً عن صياغة حتى حكاية تلفزيونية مشوقة لهذا التاريخ الذي يمتزج فيه الحقيقي بالافتراضي وتغيب أسماء شخصياته الحقيقية... وقد قيض لي أن أقرأ الرواية الأصلية التي اقتبس عنها العمل، فوجدت أنها تتمتع بحبكة قوية ومشوقة تتناقض كلياً مع جفاف وجمود ما رأيناه على الشاشة،

فهي قادرة أن تشد قارئها نحو متابعة قراءة صفحاتها، رغم تداخل مستويات السرد، وتقاطع وجهات النظر الذاتية في رواية الحدث عبر اعتماد تقنية أدب الرسائل التي تتداخل مع الرؤية الموضوعية للراوي الذي يتقصى الحقائق، ورغم كثافة لغتها البالغة الثراء على صعيد آخر... ولا يجب أن نلقي اللوم هنا على سيناريو الراحل ممدوح عدوان بشكل كامل، فقد تعرض السيناريو لحذوفات عشوائية جعلت الكثير من الأحداث الجزئية غير مفهومة وغير مترابطة في السياق العام، وقد أكدت لي السيدة إلهام زوجة الكاتب ممدوح عدوان أمر هذه الحذوفات من دون أن تبدي رأياً في المسلسل، ناهيك عن أن هناك معالجة درامية للسيناريو قام بها موفق مسعود وزيد الظريف، واستشارة درامية للمخرجة نائلة الأطرش... جعلت مسؤولية عدوان عن نصه بالصورة التي ظهر بها بعد وفاته مشكوك بها في كثير من الجوانب!

وعلى صعيد آخر لم يستطع المثنى صبح، أن يقدم صورة نابضة بالحياة لدمشق في مطلع الخمسينيات، ومن الواضح أنه لم يقرأ كتاباً عن أجواء هذه المدينة العريقة ذات الخصوصية البالغة في تلك الفترة، على كثرة الكتب المتوفرة عن دمشق بكل مراحلها وتفاصيلها وجزيئاتها، ومن المؤسف أنه اختصرها بالترامواي الكرتوني الذي بناه، وببضعة فواصل مرسومة بالغرافيك لقلبها النابض في تلك الحقبة (ساحة المرجة)، وهذا أمر مفهوم قياساً لغربته عن بيئة المدينة... إلا أن كان بالإمكان تلافيه بمزيد من البحث والاستقصاء... فضباط الجيش الكبار أمثال (العقيد وهيب) لم يكونوا يسهروا في الملاهي الليلية وهم يرتدون بزاتهم العسكرية بل ويضعون البيريه على رؤوسهم، فالبدلة العسكرية هي جزء من الشرف العسكري الذي يجب الحفاظ عليه بغض النظر عن حرية التصرف الشخصي... والبيت الدمشقي الذي صور فيه طلاب الجامعة لا يمكن أن يكون بهذا الشكل، وخصوصاً في العلاقة مع أصحاب البيت الذين بدوا هم بدورهم غرباء عن المكان... وبسطة (رؤوس الغنم) لم تكن تتواجد بهذا الشكل الأنيق والمصطنع في حارة سكنية محضرة خصيصاً للتصوير... وثمة الكثير من التفاصيل التي لا يمكن الوقوف عندها مطولاً هنا، أبرزها دور الصحافة شبه الغائب، والتي كانت في تلك الفترة ساحة صراع وحراك، يكاد يضاهي ما صوره المسلسل من حراك في الجامعة، أو ما يشهده البرلمان الحر والحي من سجالات، وكان للصحافيين أدوار ومطامح وتوجهات سياسية مختلفة وحضور قوي ومعارض لا يمكن إغفاله بالتأكيد!

أما كارثة الكوارث بحق فهي سوء توزيع الأدوار بما يتنافى مع طبيعة الشخصيات، فشخصية التاجر المغترب السوري (رأفت الحسياني) التي أصبح في النص التلفزيوني (حسيب نوفل) هي في الأساس ترتبط بعلاقة صداقة مع رئيس الوزراء... وتذكر الرواية أنه نوفل أو حسياني درس مع رئيس الوزراء في مكتب

عنبر، فهو مجايل له تماماً... وهكذا فمن غير المعقول أن يكون الممثل الشاب جلال شموط الذي قام بالدور هو مجايل للممثل حسن عويتي الذي أدى شخصية رئيس الوزراء... ومن غير المعقول أن يبقي المخرج على الإشارة إلى الصداقة التي تربطهما في المسلسل، مادام قد أراد التصرف بتوزيع الدور على هذا النحو!

أما شخصية (حسين طرواح) التي أداها الفنان أيمن زيدان، فتبدو شخصية طريفة وبوهيمية ذات ألق وسحر، إذ تصفه الرواية بأنه شخص واسع المعلومات لكنه كثيرا ما يبالغ في استنتاجاته وبلا دليل علمي، ومن الطبيعي أن شخصاً يترك بيته ويختفي عن أسرته في غرفة مستأجرة، ثم يعيش حالة هروب وتقلب، فمرة ينضم إلى صفوف المعارضة وأخرى يفكر في إعطاء أوراق غوبلان التي بحوزته إلى سكرتير رئيس الوزراء، ألا يكون بالصورة الجافة التي ظهر عليها في أداء زيدان، كمثقف ثوري يحمل هموم واستقلالية البلد وصون ثرواته على كتفيه!

وهكذا لم يكن الاختيار ولا تفسير الشخصية مطابقاً لروح النص الروائي ولا نص ممدوح عدوان... ومن الواضح أن غياب الرؤية الإخراجية قد أثر كثيراً ليس على توزيع الأدوار بل على إدارة الممثلين ولعل الكارثة الكبرى في هذا السياق كان أداء الفنان سلوم حداد لشخصية العقيد، وهو أداء يقوم على (المسخرة الحقيقية) أي الاستهانة بالشخصية وتسفيهها، وهو أمر يتنافى مع جوهر الفن بالتأكيد الذي يقول باحترام الممثل للشخصية التي يؤديها حتى لو كانت للص... والحق أن سلوم حداد في هذا الدور يستحق جائزة أسوأ ممثل، ومن المعيب جداً أن يصور المسلسل مشهداً إيحائياً له وهو يهم باغتصاب جثة (سعاد) بعد قتلها، في مشهد مقزز ومسيء للتاريخ والذوق!

أما الممثلة (نادين حمزة) فبدت وجهاً من الشمع لا أكثر، وبدت قاصرة عن اختصار ثراء الشخصية التي أدتها خارج المكياج والملابس، بخلاف الأداء المتفوق والحار لنضال نجم والحضور المميز ليوسف الخال، وأناقة وشاعرية باسل خياط!

ثمة الكثير مما يقال عن مسلسل (الدوامة) الذي يمثل بحق إهانة لتاريخ سورية، فسورية الخمسينيات رغم كل تقلباتها وانقلاباتها، ورغم تدخلات العسكر في السياسة، ورغم أطماع القوى الغربية ونشاطاتها، تستحق أن تقدم بصورة أفضل وأكثر احتراماً، ليس من قبيل تجميل الماضي أو تمجيد فوضى الانقلابات، بل من قبيل احترام صورة وطن كان يعيش مخاضاً حقيقياً هو جزء من المخاض الذي عاشته المنطقة العربية!

جريدة (القدس العربي) ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩

الدراما السورية تغرق في الجنس:
جرأة تنويرية... أم إثارة تجارية؟!

أثار التركيز على تصوير العلاقات والتجاوزات الجنسية في العديد من المسلسلات السورية التي عرضت في موسم رمضان المنصرم، امتعاض بعض الشرائح الاجتماعية التي رأت في التركيز على هذا الأمر، نوعاً من الاعتداء على حرمة البيوت والأسر التي يدخلها التلفزيون بلا استئذان، فيخاطب شرائح عمرية متفاوتة، ومشاهدين متفاوتي الثقافة أيضاً، قد لا يكونوا مهيئين لتلقي مثل هذه الطروحات في مشاهد درامية غير معللة تربوياً، ليس في شهر رمضان الكريم الذي يتمتع بخصوصية دينية تجعل مثل هذه الموضوعات منفرة وحسب، بل حتى خارج الموسم الرمضاني، حيث ينظر لمثل هذه الموضوعات نظرة تختلف عن نظرة صناع الأعمال الفنية بالتأكيد!

• سفاح قربى وشذوذ جنسي!

في مسلسل (شتاء ساخن) للكاتب فؤاد حميرة والمخرج فراس دهني، علاقة جنسية صادمة بين بطل العمل وزوجة أخيه، رأى فيها بعضهم نوعاً من (سفاح القربى) على اعتبار أن زوجة الأخ تصبح

فرداً من أفراد أسرة الزوج، فتربطها علاقة أخوة معنوية واجتماعية مع شقيق زوجها... وبالتالي فالعلاقة الجنسية معها والزوج على قيد الحياة، تبدو شديدة الوقع في العرف الاجتماعي.

وفي مسلسل (عن الخوف والعزلة) للكاتب فادي قوشقجي، والمخرج سيف الدين سبيعي، ثمة تركيز على علاقة جنسية حارّة بين إحدى شخصيات العمل وصديقة زوجته، يمكن القول ببساطة إنها تدخل في إطار الخيانة الزوجية... ناهيك عن خيانة علاقة الصداقة... ومن المؤسف أن المسلسل لا يقدمها في سياق نقدي، بل باعتبارها حالة يمكن أن تكون مألوفة وعادية جداً ما دامت تتم بالتراضي وتنجح في إخفاء نفسها عن الطرف المتضرر... ويحفل (عن الخوف والعزلة) بكثير من الأفكار التي تستحق التوقف كما حين يبرر العلاقة الجنسية خارج إطار الحياة الزوجية ويفلسفها بقوة باعتبارها شكلاً من أشكال ممارسة الحياة والتحرر من قيود المؤسسة الزوجية، أو حين يعرض شخصية شاب شاذ أو (مثلي) بكثير من الحيادية... رغم ما يكتنف التعبير عن المشاعر المثلية من غموض وتلميح ملغز أحياناً!

أما مسلسل (سحابة صيف) للكاتبة إيمان السعيد، والمخرج مروان بركات... فهو يصدم المشاعر في البداية، حين يتحدث عن حالة تحرش أب بابنته.. إلا أننا نكتشف في النهاية أن المتحرش ليس هو الأب الحقيقي بل زوج الأم، لأن الأم حملت من رجل آخر كان قد عقد قرانه عليها قبل أن يتما مراسم الزواج، فأرادت درءاً للفضيحة أن تنسب ابنتها وابنها التوأم لرجل آخر... وفي المسلسل ذاته، نجد شخصية رجل متزوج يعاني شذوذاً من نوع مختلف عن حالة المثلية الجنسية التي قدمها (عن الخوف والعزلة)... فهو يهوى اغتصاب الأطفال ذكوراً وإناثاً... فيغتصب صبياً، ثم يحاول التحرش بابنة جارته الطفلة، إلى أن يتمكن من الاستفراد بها أثناء خلو المنزل من زوجته وغياب أمها، فيحاول اغتصابها أو لعله يتمكن من ذلك بدليل وجود كدمات على جسدها كما تكتشف الأم لاحقاً.. ويتسبب هذا بتأزم الحالة النفسية للطفلة، ما يدفع الأم في النهاية إلى الانتقام منه عبر ضربه بآلة حادة في منطقة حرجة!

ويقدم مسلسل (سحابة صيف) أيضاً مشهداً صادماً لشاب فلسطيني مغترب، يتحرش بزوجة أخيه ويحاول اغتصابها، لولا تدخل شقيقه في اللحظة المناسبة، صحيح أن المشهد يبدو هنا مداناً بوضوح في السياق الدرامي، بخلاف الحالة التي يقدمها مسلسل (شتاء ساخن)، لكن ما نراه في النهاية يضاف إلى سلسلة من المشاهد التي تصور علاقات وتجاوزات جنسية حفلت بها الدراما السورية،

وكأن المطلوب من هذه الدراما اليوم أن تبيح الحديث في الجنس وفي العلاقات المحرّمة والمنبوذة في العرف الاجتماعي، لتوصف بأنها جريئة ومتحررة وقادرة على تجاوز ما وصل إليه الآخرون على صعيد الدراما التلفزيونية، بما فيه المسلسلات المدبلجة!

• خيانة واغتصاب!

ولا يتوقف الأمر عند تلك الأعمال، فمسلسل (قلبي معكم) للكاتبة أمل حنا والمخرج سامر برقاوي، يقدم لنا طبيباً شهماً ذا قلب رحيم وصورة ناصعة في التعامل مع مرضاه في المشفى، لكنه لا يتورع عن الوقوع في حب زوجة صديقه ومحاولة التحرش بها في بيته!

وخارج إطار مشاعر الغيرة التي تعاني منها زوجته الشابة الصغيرة التي اختارها عن حب، ومشاعر الحيرة التي يعاني منها المشاهد إزاء التناقض الصارخ بين مثالية الطبيب المصنوعة، ونذالة الزوج المستبد بخيانته ورخص مشاعره؛ فإن صناع المسلسل لا يصدرون أيضاً أي حكم قيمة واضح على خيانة الزوج من جهة، وعلى خيانة الصديق من جهة أخرى... على العكس يبدو هذا الطبيب قمة في الإنسانية لدرجة أننا نشعر أنه يجب أن نتعاطف مع نزواته العاطفية ونحترمها حتى لو كانت على حساب أي قيمة أو صداقة... فصناع العمل يطرحون هذه العلاقة باعتبارها (حالة حب) فيها الكثير من الصدق والرومانسية والرغبة والألم... ولأنها (صادقة) هكذا... ولأن صاحبها (يتألم) هكذا... فينبغي تأملها خارج المعايير الأخلاقية... ويمكن أن ندرك خطورة أن تفكر فتاة أو شاب مراهق يشاهد هذا المسلسل من الزاوية نفسها، بلا أي وعي بخطورة الانسياق وراء ذاتية أو فنّية الحالة!

وفي مسلسل (آخر أيام الحب) للكاتب هاني السعدي والمخرج وائل رمضان، يحاول صاحب مشغل للخياطة في حارة دمشقية في الخمسينيات اغتصاب فتاة جميلة تعمل عنده، فتطعنه وتهرب... وعندما يتعافى يكرر محاولته مع زميلتها وينجح في الضغط عليها واستغلال وضعها المادي من أجل تلبية رغباته... كل هذا يمكن أن نتفهمه درامياً باعتباره حالة فردية يمكن أن توجد في أي زمان ومكان، لكن ما يبدو مثيراً للاشمئزاز أن يتناقش صاحب المعمل مع جيرانه وأصدقائه في الأمر علناً، كأن اغتصاب الفتيات العاملات في المشاغل داخل الحارات الشعبية في دمشق في خمسينيات القرن الماضي، كان عرفاً من أعراف العلاقة مع رب العمل!!

ويبقى غيض من فيض أثار مشاعر الغضب والاستياء... ليس من قبل الشريحة المحافظة فقط، بل من قبل الكثير من المتنورين، الذين يرون أن مسلسلات التلفزيون ليس مكان مناقشة هذه الحالات الشاذة.. ذلك أن تصوير العلاقات الجنسية المنحرفة ينطوي على جاذبية وإثارة في التشخيص الدرامي، وبالتالي فهي تروج لمثل هذه الأشياء بدل أن تحاربها، أو أنها على الأقل تلفت نظر المراهقين الذين لم يعرفوها من قبل.. وتثير فضولهم واهتمامهم المبكر بها!

• إثارة تقتحم البيوت!

طبعاً ثمة أكثر من رد جاهز لدى صناع هذه الأعمال وسواها، من الذين يرون أن من حق الفن أن يناقش كل القضايا بكل الطرق والوسائل، وأن وظيفة الفن هي الحديث عن السلبيات وليس تقديم نشرة ترويج سياحي تؤكد أن حياتنا بخير ومجتمعنا عال العال... وشخصياً أتفهم مثل هذه الردود، وأفهم أن للفن دوراً تنويرياً في المجتمع... لكن علينا أن نفهم في المقابل حق الآخرين في حماية أبنائهم مما قد يشكل «تجاوزاً في الخطاب الفني» وتسليط ضوء على حالات لن يكون بمقدور تلك الأعمال وسواها مناقشاتها بإسهاب، ذلك أن سياق الأحداث قد لا يتيح المساحة الكافية لمناقشة ملابسات تلك الحالات وخلفياتها.. وهكذا تبقى هذه المشاهد معزولة عن أي خطاب تربوي أو توعوي يمكن أن يحذر منها.

ويجب أن نوضح هنا أننا لسنا مع هكذا خطاب، ولا نطالب بوجوده في الأساس، لأنه سيؤثر على الجانب الفني، وينال منه ويوقع العمل في فخ المباشرة، لكن على صناع هذه المسلسلات وسواها، أن يفهموا أن هذه الموضوعات ليس مكانها دراما التلفزيون التي تخاطب شريحة مختلفة عن جمهور السينما أو المسرح... وأن جرأة دراما التلفزيون – إن صح أن نسمي ذلك جرأة– يجب ألا تأتي على حساب تقبّل الناس للدراما السورية، والثقة بأنها دراما يمكن أن يشاهدها أفراد العائلة دون أن يشعروا بالخجل أو الخوف من شطط بعض طروحاتها.

إن اختيار الأسلوب المناسب لطرح الموضوع، يبقى أحياناً أكثر أهمية من الموضوع نفسه... ولعل أجواء صناعة الدراما التلفزيونية اليوم بما تنطوي عليه من هواجس تجارية وفوضى إنتاجية وسيطرة لمنتجين شبه أميين أو نجوم مرضى بنرجسيتهم، تكشف أن عدم الوعي بالأسلوب سببه السعي نحو

فبركة حدث مثير وعلاقات ساخنة، أكثر مما هو تقديم دراما اجتماعية تنويرية كاشفة ومؤثرة... كما أن ما يقال عن الاصطدام مع الرقابة والجرأة في الطرح عبر الاقتراب من هذه الموضوعات، ليس أكثر من كلام للتسويق الإعلامي وصناعة بطولات زائفة، ففي سورية حيث يغيب مفهوم الرأي العام في كل القضايا، لا تقيم الرقابة وزناً للمجتمع إلا إذا ارتبط الاعتراض الرقابي مع مدلول سياسي... ومادام أن المجتمع لا يستطيع أن يخرج في تظاهرة للاحتجاج على مسلسل، ولا توجد لديه صحافة تنقل رأيه ووجعه... فكيف يمكن للرقيب أن يقيم وزناً لاعتراضاته، وكيف يمكن أن يكون استفزاز مشاعر المجتمع جرأة وبطولة؟!

• (باب الحارة) قيم بلا محظورات!

أجل لقد استفز الاستغراق في الحديث عن العلاقات الجنسية المشبوهة في المسلسلات السورية هذا العام مشاعر الكثير من الفئات وهم يتابعون تلك المسلسلات في أجواء شهر رمضان، وشعر بعضهم أن معتقداته -بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معها- مهددة في الصميم من أجل تقديم إثارة درامية لا معنى لها... ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا غدا (باب الحارة) المسلسل المضمون اجتماعياً وتربوياً والموثوق عائلياً، والذي يشاهده أفراد العائلة كباراً أو صغاراً، دون أن يخجلوا من مشهد امرأة تنام على صدر زوج صديقتها، أو من حوار يسوق مفاهيم مربكة عن وسائل ممارسة الجنس قبل الزواج، أو من رؤية محاولة إجهاض مملوءة بالدماء في مناطق حساسة ومحرجة بصرياً... وبالطبع فـ (باب الحارة) ليس هو الحل والملاذ... وليس المطلوب إنجاز أعمال على شاكلته... لكن المطلوب تقديم دراما اجتماعية جريئة ومتنورة، وجزء من إيمانها بالتنوير هو ألا تسعى للإثارة والاستغراق في تصوير العلاقات الساخنة، على حساب رسالتها الاجتماعية، ووعيها بدورها ومكانتها!

جريدة (القدس العربي) ٦/ ٩/ ٢٠١٠

شكراً (ضيعة ضايعة) :
المَخفر والمُخبر والمسؤول!

لا تقاس جودة العمل الفني وتكامله دوماً بضخامة إنتاجه، أو بما رصد له من ميزانيات كبرى، أو حشد له من نجوم بالضرورة. هذه قاعدة بات صناع الدراما السورية يتعامون عنها في السنوات الأخيرة، فيخسرون الكثير من الأعمال البسيطة والملهمة التي تمتلئ بالمضامين الإنسانية الأصيلة، والتي كان يمكن أن تشغل بعناية وبعمق، وأن تحصد نجاحاً ربما لا يتحقق في الإنتاجات الضخمة... وهذا ما يؤكده لنا في هذا الموسم مسلسل (ضيعة ضايعة) في جزئه الثاني والأخير للكاتب ممدوح حمادة، والمخرج الليث حجو.

أما كيف استطعنا أن نقرر أنه الأخير، فلأن الكاتب والمخرج ختما هذا الجزء- كما شاهد الكثيرون- بموت كافة أبطال المسلسل، بعد أن استنشق أهالي ضيعة (أم الطنافس الفوقا) مادة يشتبه أنها نفايات نووية سامة، وبالتالي فمهما أصرت الجهة المنتجة لاحقاً على استئناف أجزاء العمل تحت ذرائع مختلفة، ومهما وضعت من أعذار لعودة شخصية أو أخرى، عبر القول إنها لم تمت «كما حدث مع شخصية أبي عصام في الجزء الخامس من باب الحارة» فإنها لن تستطيع بالتأكيد إعادة جميع

شخصيات المسلسل إلى الحياة... إلا إذا جعلوا أحداث الجزء الجديد تدور في الدار الآخرة لا في هذه الدنيا الفانية!

وبناء عليه، فإننا نحيي مخرج (ضايعة ضيعة) لأنه أراد أن ينهي هذه الكوميديا قبل أن تتحول إلى أضحوكة سخيفة، وأن يحافظ على وهجها فيودع الجمهور والمسلسل في قمة ألقه... ومن عجب أنني قرأت مقالاً في الصحافة السورية يتهجم على المخرج لأنه قرر احترام نفسه وفنه، ويطالبه بالعودة عن قراره الحكيم هذا... وهو أمر يمكن أن نقبله من جمهور عادي تعلق بشخصيات المسلسل وطرائفه، وليس من كاتب صحافي، يفترض أن يفهم كيف تبتذل الأعمال الناجحة في لعبة الأجزاء والسمسرة والضحك على الذقون!

مسلسل (ضيعة ضايعة) كوميديا تلفزيونية تعتمد على عنصري: البيئة والكاركتر في صياغة مرتكزاتها الأساسية. وهذه معادلة ليست جديدة على الفن السوري، وخصوصاً حين نتذكر أعمال دريد ونهاد التي صاغت كاركترات كوميدية مستلهمة من البيئة الشعبية الدمشقية... لكن (ضيعة ضايعة) ذهب نحو الريف، قدم كوميديا ريفية يفترض أنها تدور في الساحل السوري وتتحدث بلهجته أو إحدى لهجاته إن شئنا الدقة. لكن هذه الكوميديا في النهاية لا تعكس نمط حياة بيئة ريفية معاشة على نحو واقعي، بل هي تستعير عناصر من تلك البيئة، من أجل تركيب صورة قرية ليست خيالية تماماً، وليست واقعية تماماً أيضاً... إنها قرية تخلو من الأطفال، ولا نرى فيها حالات حمل وولادة، ولا نرى فيها مدرسة، والفلاحون لا يعملون في أراضيهم إلا لماماً... لكننا نرى فيها مجموعة عناصر وشخصيات نمطية يحتاجها الكاتب، من أجل طرح ما يشبه نمط المغامرات الكوميدية التي تشترك فيها شخصيات الضيعة حسب مقتضيات الحاجة إليها، في كل حلقة من الحلقات.

فمن الجارين اللدودين: جودة وأسعد، إلى المختار، فالعاشق، فالمُخبر، فالمخفر المكوّن من شخصين أحدهما مدير، إلى البقّال الوحيد، فالمستوصف والطبيب، ثم مدير الناحية...عدا عن بعض الضيوف الطارئين حسب حاجة الكوميديا لهم أيضاً.

لكن أهمية ما قدمه كاتب العمل ممدوح حمادة، أنه أراد أن يجعل من قرية (أم الطنافس الفوقا) ساحة خلفية تبدو للوهلة الأولى مشغولة بمنازعات أسعد وجودة الساذجة، وغراميات سليم وعفاف

المكشوفة، وكاريكاتورية الحياة الزوجية المسكونة بالنكد والألفة، إلا أن هذه الساحة تتحول شيئاً فشيئاً إلى بؤرة لمعالجة مشكلات الحياة السورية برمتها وتسليط الضوء عليها.

في إحدى حلقات العمل يتسلم الأهالي إنذارات بإخلاء القرية التي ستغمرها مياه سد قيد الإنشاء... يعد مختار القرية العاشق المتثاقف بأن يزوجه ابنته ويعطيه قطعة أرض، إن هو استطاع إيقاف قرار إنشاء السد... يمضي العاشق أوقاتاً طويلة وهو يدبج عريضة للمسؤولين، لكن مصيرها يكون سلة المهملات. يستعينون بالصحافة ووسائل الإعلام من أجل طرح قضية القرية على الرأي العام، فتصدر التعليمات الأمنية إلى مخفر القرية على النحو التالي: الصحافة الوطنية لتفعل ما تشاء فهذه لا تهش ولا تنش ولا تخيف أحداً، أما الصحافة الأجنبية فينبغي عرقلة عملها. لا تفلح الصحافة فيقرر أهالي القرية الخروج في مظاهرة احتجاج، فيجدون شرطة مكافحة الشغب والهراوات الغليظة والأحذية الخشنة لهم بالمرصاد، وينتهي المتظاهرون إلى الهرب بعد أن أكلوا ما فيه النصيب... ثم يتسلمون إنذارات الإخلاء من جديد، لكن أحد المتسكعين يجد لهم الحل: أحضروا صندوقاً، واجمعوا فيه مبلغاً من المال، ثم اذهبوا به إلى البلدية وسيقف المشروع. يصرخ سليم محتجاً: «شو قصدك برطيل؟!» فيشتمه صاحب الاقتراح ساخراً، أما مشروع السد فيتوقف فعلاً!

هذه الحلقة، وهي أعظم ما قدمه المسلسل في جزأيه، تكاد تختزل بحق جوهر الفساد في الحياة السورية... وصورة المخفر الذي كلما وضع يده في قضية عقّدها وزاد من بؤسها هي أيضاً اختزال بليغ... وصورة المخبر (الفسّاد) بتشديد السين الذي يندس في الحياة اليومية للمواطن، ويصبح جزءاً من حياة ينغصها الوشاة والدساسون هي أيضاً معاناةٌ سورية، وقصة المسؤول الذي تبيح له سلطاته أن يتجاوز كل القوانين عندما يكون في السلطة، حتى ليقال إنه «يستطيع أن يفك رقبة مشنوق»، فيحظى كل من يعرفه بالدعم والتسهيلات، ثم يعاقب كل من عرفه أو مد له يده بالسلام، بعد أن يهرب... هي أيضاً حالة سورية، يتخذ صناع العمل من قرية (أم الطنافس الفوقا) ساحة للترميز الماكر لها، وللاختزال البليغ الذي لا يخفى أحد!

وبالطبع ليست كل حلقات (ضيعة ضايعة) على السوية نفسها، فهناك حلقات جريئة لكنها بالكاد قالت ما قالته وفي فمها ماء... وهناك حلقات ترفيهية خفيفة، قدمت كوميديا قائمة على الطرافة فقط، واستغلت شبكة العلاقات التي رسمتها، من أجل تقديم مغامرات تضاف إلى سلسلة مغامرات هذه

الشخصيات النمطية التي تبدو أدوات في يد الكاتب والمخرج، فهي لا تتطور، ولا تتأثر بما مر معها من أحداث، ولا ما عاشته من تجارب على محدوديتها... إنها تتفاعل مع موضوع كل حلقة على حدة، وهي إن خلقت حالة تراكمية لدى المشاهد، فعلى صعيد خفة ظلها المصنوعة والمستثمرة فنياً بشكل جيد، وليس على صعيد تطور وثراء عالمها الداخلي.

ولا نقول هذا الكلام على سبيل الانتقاص من تركيبة هذه الكوميديا الناجحة، بل على سبيل شرح قانونها الداخلي، الذي من حسن حظ الكاتب ومن حسن حظ الأبطال أيضاً، أن قيض لهم مخرجاً يحترم قانون الأشياء، ويبرع في فهمه كالليث حجو، الذي يمتاز عن أقرانه من المخرجين الشباب، باجتهاده العميق في قراءة النص الذي بين يديه، واختيار الشكل المناسب له، وهو هنا اختار حالة الغروتسك في الأداء... لكنه لم يترك الحبل على غاربه للممثلين كي يهرجوا ويتظارفوا. لقد هرجوا في الحيز الذي تسمح به أي كوميديا على الهامش؛ وهذا أمر شائع حتى في تجارب الكوميديا العالمية، لكن الأساس يبقى هو كوميديا الكاركترات المرسومة في مناخ بيئي واقعي وافتراضي، نجح الليث حجو في ضبط عناصره، وتصعيد مغامراته وترميزها وتلغيمها... مثلما نجح الممثلون جميعاً... ومع اعترافنا بتميز باسم ياخور ونضال سيجري في المقام الأول، إلا أن نجاح كل المشاركين في العمل، جاء بسوية متقاربة وكأن المخرج أولاهم جميعاً نفس الاهتمام، وهو أمر نادر الحدوث في أي عمل كوميدي.

شكرا لصناع (ضيعة ضايعة) وشكراً لليث حجو في المقام الأول... فقد استطاع أن يؤكد أن الإخراج الناجح هو الذي يحترم قضية النص، ويحترم ممثليه عبر حمايتهم من الشطط والانفلات... ويحترم جمهوره حين يغلق الباب أمام لعبة الأجزاء قبل أن تصبح لعنة على ما مضى وما سيأتي!

جريدة «القدس العربي» ٢٣/ ٩/ ٢٠١٠

(الخبز الحرام) يستلهم الحضيض... وفنانون فاشيون يطالبون بمحاسبة الرأي الآخر!

تعيد قناة (الدنيا) السورية حالياً، عرض حلقات المسلسل الرمضاني (الخبز الحرام) الذي كتبه مروان قاووق... وأخرجه وساهم في كتابة السيناريو له تامر إسحاق.

ومن يرى حلقات هذا المسلسل الذي يفترض أنه يتناول شريحة من شرائح قاع المجتمع السوري، سيظن أن ما يطلق عليه باللغة العربية الفصحى (الحضيض) هو تسمية ملطفة جداً لما يرى... فالعمل الذي يستلهم مادته من هنا، تجاوز الحضيض بأشواط، وعبارة يوسف وهبي الشهيرة «ما الدنيا إلا مسرح كبير» يجب أن تستبدل بـ «وما الدنيا إلا ماخور كبير» حتى تلامس شيئاً من هذا الواقع المزري... ذلك أن صورة المجتمع السوري كما تتبدى في هذا العمل، صورة محزنة جداً... فهي لا تدعو إلى التعاطف بمقدار ما تثير الاشمئزاز.... وهي لا تقدم لنا تشريحاً للواقع، بل تركيباً انتقائياً لصورة غارقة في الانحلال الأخلاقي، الذي يشعر المشاهد إزاءه بانسداد الأفق وانهيار الأمل وموت الإيمان بالشرف... إذ لا شيء يمكن أن يُنقذ هذا البناء المتداعي الغارق في العار، سوى طوفان أو زلازل، أو غضب إلهي يمكن أن يطهر هذه البؤرة من نماذجها وانحلالها وفسادها، حتى لو ذهب الصالح بجريرة الطالح!

بطل (الخبز الحرام) رجل خمسيني مدمن كحولياً، وغارق في تعاطي الحشيش وصحبة بنات الهوى، يتعرض للاستغلال من قبل أولاد الحرام الذين يسعون من خلاله للإيقاع بابنتيه الجميلتين... وفي لحظة سهو وسكر وتحشيش يتحول هذا الأب من دون أن يدري إلى قوّاد على أهل بيته... ونماذج العمل تتوالى على النحو التالي: تاجر بناء يدير جلسات قمار ودعارة وصفقات مشبوهة... سائق ميكرو باص متورط في جرائم قتل وسرقة والإيقاع بالنساء وتدبير أحط أنواع المكائد... شاب يمثل دور العاشق الوسيم، لكنه يدير بيت دعارة، يشّغل فيه الفتيات اللواتي وثقن به، أو تقطعت بهن السبل... وصاحبة «بوتيك» يبدو عملها مجرد ستار من أجل استدراج الفتيات الصغيرات وتقديمهن لأثرياء كبار خارج الحدود، ووسيطها رجل أعمال سوري يقدم الضحية باعتبارها سكرتيرته التي ستوقع العقد مع البيك الكبير الشره لافتراس العذراوات... ناهيك عن فتيات مراهقات يدمن على مشاهدة أفلام البورنو... ومقاطع دعارة تنتشر عبر الموبايلات في المدارس!

طبعاً نحن ذكرنا النماذج ولم نأت على ذكر الوقائع... إذ أخشى لو أسهبت في ذكرها، أن ترمي إدارة تحرير (القدس العربي) بزاويتي هذه بين أخبار الجرائم والإثارة وأخبار الجنس، التي لم أجرب أن أكتب بها من قبل!

وقد نقل لي أكثر من صديق أن كثيراً من الأسر السورية، باتت تخجل من مشاهدة هذا النوع من المسلسلات مع أبنائها وبناتها من المراهقين والمراهقات، الذين لا يسمح لهم وضعهم الفيزيولوجي -على الأقل- من أن يميزوا بين الموضوعات المثيرة المطروحة من أجل التوعية، وبين الموضوعات المثيرة التي تثيرهم بالفعل، وتفتح في خيالاتهم وأحلام يقظتهم نوافذ واسعة على عالم، سواء أكانوا يعرفونه أم لا يعرفونه فهو سيشغلهم ويأخذ بهم إلى مناطق ليس من المفيد في هذه السن أن يتخيلوها!

والمشكلة بالنسبة لنا ليس في إظهار صورة إيجابية مشرقة عن المجتمع السوري بطريقة كاذبة وسطحية ومزورة... فالدراما لا شك معنية بتشريح الواقع، وبإظهار مشكلاته وتسليط الضوء عليها... وهذا أمر لا نختلف عليه مع أحد... لكن المشكلة هي في تنميط هذا الواقع... فكما باتت لدينا مسلسلات تصور الواقع الإيجابي بشكل منّمط، نجد أن هناك مسلسلات تستعير أنماط جاهزة للحديث عن الجوانب السلبية في المجتمع. فالشر هنا مصنوع على طريقة أفلام الميلودراما المصرية القديمة، التي

كانت تصور سقوط الفتيات في الرذيلة باعتباره قدر الفقراء، وخلاصة قسوة المجتمع، وشهوانية الرجال الشبقين لافتراس الجمال بلا رحمة!

والحق أن من يعرف كاتب مسلسل (الخبز الحرام) وهو رجل بسيط بدأ حياته الفنية المتأخرة بكتابة قصص بيئة شامية من حكايات جده، سوف يدرك أنه - مع احترامنا لجهده في الكتابة- أبعد ما يكون عن أن يمتلك رؤية فكرية معمقة تجاه واقع اجتماعي مزرٍ يسعى لتناوله... أما مخرج العمل السيد تامر إسحاق، فقد بدأ حياته الفنية قبل سنوات كمصور فوتوغراف، ونحن لسنا ضد أن يجتهد ويرتقي فلكل مجتهد نصيب... لكنه في هذا الموسم هو مخرج لمسلسلين: الأول هو (الخبز الحرام) والثاني هو (الدبور) وقد ورد اسمه في شارة (الخبز الحرام) باعتباره كاتباً للسيناريو. وأنا أتساءل: كيف استطاع السيد إسحاق أن يكتب أو يصلّح سيناريو مسلسل في ثلاثين حلقة، ثم يقوم بإخراجه، ثم يخرج مسلسلاً آخر معه في أقل من عام؟! هل أصبحت الكتابة في عمل يتناول المحرمات ويدخل إلى مناطق شديدة الوعورة تمس صورة المجتمع السوري سهلة إلى هذا الحد؟! وهل أصبحت عملية الإخراج أيضاً سهلة إلى هذا الحد؟!

إنني أسأل ألم يشعر المثلون بالاشمئزاز وهم يصورون كل هذا «الانحطاط الأخلاقي والاجتماعي» الذي تنطوي عليه دراما لا تشرّح ولا تغوص في العمق، بل تذهب إلى الإثارة بسطحية فجة، وتقدم صورة عن المجتمع الذي ينتمون إليه، لا يسرنا بالتأكيد أن يأخذها أحد على محمل الجد!

لقد قدمت الدراما السورية الكثير من الأعمال الجريئة التي تغوص في مشكلات الواقع على مر تاريخها القديم والحديث... ولعل آخرها كان مسلسل (زمن العار) الذي عرض العام الماضي، وتناول مفهوم العار الأخلاقي بكثير من العمق والجرأة ولقي الكثير من الاحترام والتقدير... ولهذا فليست مشكلتنا مع (الخبز الحرام) وأقرانه، هي الصورة السلبية أو الإيجابية التي يقدمها عن المجتمع، بل أنه يعيدنا إلى أجواء أفلام السينما السورية الخاصة في سبعينيات القرن العشرين، حين كانت قصص الدعارة والسقوط والاتجار بالرقيق الأبيض مجرد إثارة همها اجتذاب الجمهور، لا تصوير مشكلات الواقع الاجتماعي أو نقدها... مع فارق بسيط أن تلك الأفلام كانت تقدم لجمهور في صالات يدخلها الجميع باختيارهم، ولا تقتحم عليهم بيوتهم!

هل تصبح الدراما السورية خطاً أحمر؟!

والآن... هل هذه هي الدراما السورية التي يجب أن ندافع عنها باعتبارها (منجز وطني) يقوم بمهمة وطنية؟!

إذا كانت هذه هي مهمة وطنية فلنقل لصناع هذه الدراما الفاضحة: شكراً من الأعماق. ولنقل لبعض الفنانين الذين يطالبون الجهات الوصائية على الإعلام في سورية بإصدار توجيه يعتبر: نقد الدراما السورية خطاً أحمر... شكراً أيضاً. ولنقل لبعض المخرجين الصغار الذين قالوا بأنه (يجب محاسبة كل من انتقد الدراما السورية في الصحف والمواقع الإلكترونية) كم أنتم كبار... ولنقل لمخرج رائعة (أبو جانتي) الذي قال في ندوة تلفزيونية: (يجب أن تكون هناك رقابة على ما يكتب عن الدراما في الصحف) كم أنت ديموقراطي وواثق من فنك وإبداعك؟!

فما هؤلاء الفنانون الذين لا يحتملون رأياً في مسلسل صنعوه؟! ترى لو حكموا أو تسلموا سلطة كيف سيتصرفون؟! أي جرائم ومجازر سيرتكبون، أي كوارث سيصنعون وهم الذين يتحدثون عن الفن والإبداع والمزاج والأحاسيس المرهفة؟!

من المعيب أن يتورط أي فنان بالتحريض على قمع رأي آخر مهما كان مغالياً... ومن العار على صحافي مستفيد في صحيفة حكومية أن يخوّن زملاءه الذين يكتبون نقداً، لأنه اعتاد في كل المواقع التي شغلها في حياته أن يكون بلا رأي... أما نحن الذين اعتدنا أن نقول رأينا في فن لا معنى له إن لم يثر جدلاً أو يحرك رأياً أو يخلّف سجالاً... فنفهم جيداً أن شرف المهنة في صفنا، وأن القارئ الحقيقي في صفنا، سواء اختلف أو اتفق معنا، لأننا في كل الأحوال نحترم عقله، ونحترم حقه في أن يقرأ رأياً مختلفاً في دراما ستموت وتنزل إلى الدرك الأسفل إن سعينا لحمايتها من الرأي الآخر بحجة أنها (منجز وطني يستحق التشجيع)... وجعلنا منها خطاباً مقدساً لا يأتيه الباطل من أمامه أو خلفه!

جريدة (القدس العربي) ٢٩/ ٩/ ٢٠١٠



الباب الثالث:

دمشق.. قضايا ومرايا



بعد التهديد برفع اسمها من لائحة التراث العالمي: دمشق التلفزيونية... لا تكذب ولكن تتجمل!

تعرض القنوات الفضائية بين الحين والآخر العديد من المسلسلات السورية التي تستلهم بيئة دمشق القديمة، إما على سبيل العودة إلى الزمن الماضي وإحياء طقوسه، أو على سبيل تصوير العلاقات الاجتماعية الراهنة في إطار درامي تدور أحداثه في بيوت وحواري وأزقة دمشق القديمة.

والحديث عن صورة دمشق التلفزيونية، يقودنا إلى صورة دمشق القديمة على أرض الواقع، وقد قرأت مؤخراً، تقريراً صحافياً محزناً لإحدى وكالات الأنباء العالمية يفيد بأن الأوساط الأثرية في دمشق تتداول معلومات تنسب لمصادر غربية مفادها بأن مركز التراث العالمي، هدد برفع اسم دمشق نهائياً من لائحة التراث العالمي الإنساني إذا ما تواصل هدم الأحياء القديمة فيها.

وقال المهندس وعد مهنا لوكالة يونايتد برس إنترناشيونال: (لقد حاولنا أن نفهم السلطات انه ثمة مخطط لرفع اسم دمشق من لائحة التراث العالمي، من دون أن نجد آذانا صاغية سواء عن سوء نية، أو جهل)

ومن المعروف أن السلطات السورية، ممثلة بمحافظة دمشق، قامت في السنوات الأخيرة بهدم سوق العتيق قرب ساحة المرجة، وهو سوق يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر الميلادي، كما هدمت ميتم سيد قريش في المنطقة ذاتها، وهو من الملامح التاريخية الهامة... فيما تزمع حالياً على هدم شارع الملك فيصل المحاذي للسور الشمالي للمدينة القديمة، وتحويله إلى أوتوستراد بعرض (٤٢) متراً، الأمر الذي يتطلب هدم العديد من البيوت والمعالم القديمة في تلك المنطقة.

وشارع الملك فيصل يختصر ذكريات قرن كامل، كان فيها ومازال شرياناً هاماً ورئيسياً من شرايين دمشق، فقد كان فيما مضى، يحتضن إحدى خطوط الترام الكهربائي الشهيرة، كما أنه كان شارعاً رئيسياً تتفرع عنه، أو تنتهي إليه من جهات عدة، الكثير من الأسواق التقليدية الدمشقية الهامة، كسوق الهال، وسوق المناخلية، وسوق العصرونية، وسوق الحدادين، وحي العمارة، قبل أن ينتهي إلى حي باب توما المسيحي الأثري، فيما يحاذيه شارع بغداد الذي شقته سلطات الانتداب الفرنسي في النصف الأول من القرن العشرين.

وترتكز هذه السياسة المعمارية الخرقاء، إلى مخطط لتنظيم مدينة دمشق، كان قد وضعه المهندس الفرنسي إيكوشار عام ١٩٦٨، ورأى فيه أن ما يستحق الحماية فقط، هي دمشق القديمة داخل السور الروماني، معبرا بذلك عن نظرة ازدرائية لكل المعالم التاريخية الإسلامية، التي نمت وتطورت بعد الفتح الإسلامي والدولة الأموية، أي في عهود المماليك والسلاجقة والأيوبيين والعثمانيين، حيث توسعت المدينة خارج السور الروماني، فغدت عدة مدن في مدينة واحدة، يجمعها القدم والعراقة، وتتنوع فيها الملامح والطرز المعمارية المختلفة.

والحقيقة أنه حتى دمشق القديمة داخل السور الروماني، التي يمنع فيها الهدم، لم تسلم من الاستباحة والتشويه والإهمال في السنوات الأخيرة، فمكتب حماية التراث المعني بمنح تراخيص ترميم البيوت القديمة، والذي يفترض أن يقدم مساعدات فنية لحفظ التراث، تحول إلى مكتب لقبض الرشاوى والعمولات لترخيص الهدم، أو تغير ملامح البيوت القديمة لصالح أبنية اسمنتية هجينة - وفي أحسن الأحوال- مكتب لتكريس سياسة الأمر الواقع... كما حدث منذ سنوات مع إحدى العائلات التي كنت أعرفها في حي باب توما، والتي كانت تسعى لترميم بيتها القديم الذي يحتوي على قاعة كبيرة سقفها وجدرانها مغطاة بزخارف فسيفسائية بديعة، والتي اضطرت بعد تكاسل وإهمال مكتب حماية

التراث، في تقديم المساعدات الفنية اللازمة لها، وبعد معاملات روتينية تعجيزية... إلى بيع السقف بمبلغ ألف دولار لأحد التجار الذي يعرف القيمة الحقيقية لهذا التراث أكثر من مكتب حماية التراث!

وأعود إلى صورة دمشق التلفزيونية كما تتبدى في المسلسلات التلفزيونية التي تعرضها الفضائيات العربية باستمرار، فالعديد من المسلسلات التي تناولت البيئة الدمشقية في السنوات العشرة الأخيرة أمثال: (دمشق يا بسمة الحزن) و(أبو كامل) و(أمانة في أعناقكم) و(الخوالي) و(ليالي الصالحية) و(باب الحارة) و(شام شريف) و(النصية) و(الداية) وبعض لوحات سلسلة (مرايا) أو بعض لوحات سلسلة (بقعة ضوء) صورت في معظمها في بيوت صار المشاهد السوري يحفظها... فمن بيت نظام وبيت السباعي وقصر العظم ومكتب عنبر التي تشرف عليها الدولة، إلى بعض البيوت المأهولة التي صارت أشبه باستوديوهات ملحقة بأستوديو الدراما الوحيد في التلفزيون السوري، يعرف أصحابها كيف يتعاملون مع مساومات مدراء الإنتاج وعمولاتهم، ومع أمزجة الممثلين ومتطلباتهم، ومع لهاث المخرجين لتصوير أعمالهم حين يقترب موسم رمضان، وما الذي يجب أن يحافظوا عليه في هذه البيوت، كي يحافظوا على مصدر رزقهم.

وهذه البيوت الدمشقية التي تظهر بأبهى حلة في المسلسلات، والتي يحسدنا الأشقاء العرب عليها، ليست عنصراً هامشياً في الدراما، فهي تكاد تصوغ الكثير من قيم العمل ومقولاته، وتؤثر في أنماط العلاقات الدرامية، بل وفي بناء وطبائع الشخصيات... ولذلك تحولت إلى عالم متكامل، أخذ يصدّر ويكرس صورته الفنية على الشاشة، لكن المشكلة اليوم أن هذا الواقع بات ينتمي إلى عالم يكاد يختفي ويفقد الكثير من خصوصيته الجمالية والاجتماعية، وخصوصا إذا ما خرجنا من جدران البيت الدمشقي إلى الحارة... إذ تكاد تضمحل اليوم بنية الحارة الدمشقية بفعل الاعتداءات العمرانية التي تلقي بظلالها على النسيج الاجتماعي، وعلى التفاعل الذي طالما عاشه الدمشقيون بين نمط حياتهم وطراز البناء الذي يعكس قيم هذه الحياة... وهاهنا تضطر الكثير من المسلسلات إلى ترميم الصورة من جديدة، وإلى إعادة تنقيتها من الشوائب... فيدخل مهندس الديكور ليعيد بناء عالم الحارة حسب مقتضيات السيناريو والصورة المستلهمة في العمل أحياناً!

بالطبع، اللجوء إلى بناء ديكورات تلفزيونية ليس مشكلة بحد ذاتها، فمسلسل (أيام شامية) صور كاملاً في الأستوديو، وقدم فيه مهندس الديكور الفنان حسان أبو عياش ديكوراً تلفزيونياً، غدا

بطلاً من أبطال هذا العمل... لكن المشكلة هي لماذا نخسر البديل الواقعي بكل حرارته، وألقه وقوة تفاصيله... مادام بالإمكان أن يحيا ويستمر معنا حاملاً هويته وتراثه وروحه المتجددة على الشاشة وفي الحياة.

إن دمشق التي خرج يوسف العظمة ليذود عن شرفها في وجه إنذار غورو الفرنسي ذات يوم، وسحر بها أحمد شوقي، وأحبها نزار قباني، وتغزل بها سعيد عقل، وغنت لها فيروز ووديع الصافي ومحمد عبد المطلب ولحن لها الأخوين رحباني ومحمد عبد الوهاب... دمشق التي ظل تاريخها وتراثها يتواصل متجدداً في حاضرها ومستقبلها، لينطبق عليه وصف سعيد عقل في إحدى قصائده الدمشقية (أجمل التاريخ كان غدا) تكاد تنزوي بتراثها المعماري الفريد والعريق في مواجهة مخططات عمرانية هدامة لا تفقه سرها، ولا تحترم تاريخها... ولا تعرف كيف تراها بعين المحب... دمشق القديمة تنسحب شيئاً فشيئاً من زخم الحياة وأفقها... فتغدو حالة متحفية للفرجة... ومجموعة قصور وبيوت موضوعة رهن الإقامة الإجبارية... وهذا الواقع يكاد ينسحب على الصورة التلفزيونية بالتالي... فتتحول المسلسلات التي كانت البيئة الدمشقية فيها عنصر جذب درامي وحياتي آسر، إلى حالة زخرفية نمطية، كأنها تستعير مفرداتها من متحف للتقاليد الشعبية، بعيدا عن تدفق الحياة اليومية وحرارتها وألقها.

جريدة (القدس العربي) ٨/ ٢/ ٢٠٠٧

دمشق في مسلسلات السكن العشوائي: الانتساب القسري للتاريخ!

عرضت القنوات الفضائية في الفترة الأخيرة، العديد من المسلسلات الدرامية السورية، التي تقدم صورة مختلفة عن دمشق التي تكرست في مسلسلات البيئة الشامية، والتي اختزلت دمشق بالحارات القديمة، والبيوت الواسعة التي تملؤها الخضرة، ويعرش فيها الياسمين، والشخصيات الشعبية المحببة التي تحمل قيم النبل والفروسية، وأصالة التراث الاجتماعي الذي تميزت به هذه المدينة العريقة.

في المسلسلات التي نعينها، ومنها مسلسل (الانتظار) للكاتبين حسن سامي يوسف ونجيب نصير، والمخرج الليث حجو... وقد انتهت قناة (سما دبي) من عرضه مؤخراً، أو مسلسل (كسر الخواطر) للكاتب محمد أوسو والمخرج نذير عواد، والذي تعرضه قناة (الراي) الكويتية... ثمة صورة مختلفة لدمشق، تتمثل في أبنية السكن العشوائي، والنماذج الاجتماعية المهزوزة، والعلاقات الدرامية التي تتخذ مسارات غرائبية، تبدو على قدر من الانحطاط الأخلاقي والاجتماعي، لا يصنعه الفقر بالضرورة، بقدر ما تصنعه نماذج متنوعة الانتماءات، وفدت من مناطق عدة، لتصنع وسطاً اجتماعياً خاصاً بها، ينتسب إلى دمشق باللهجة والجغرافيا فقط.

والواقع أن ما يربط هذه النماذج بمدينة دمشق هو الجغرافيا لا أكثر ولا أقل... إذ إن كل شيء في دمشق الحقيقية ماضياً وحاضراً يختلف عما نشاهده في تلك المسلسلات؛ فحتى في الأحياء الشعبية الفقيرة التي لم تخل منها دمشق في أي مرحلة من تاريخها، لم تكن مجرد تجمعات عشوائية، تفتقر لأي ذائقة، أو أي إحساس بالألفة مع المكان وصناعة جماله الخاص!

إلا أن هذه المسلسلات - رغم ذلك - تأتي نتاج واقع ملموس ومعاش، وليس تعبيراً عن شطحات خيالية لكتاب يريدون أن يستوردوا دراما المهمشين كما قدمتها السينما المصرية، في واقعيتها الجديدة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، رغم أن بعض هذه الأعمال تأثّر بأسلوبها أحياناً!

ولكن لكي نوضح هذا الواقع الملموس الذي نراه في المسلسلات، يجب أن نتوقف قليلاً عند التغييرات التي طرأت على مدينة دمشق، بدءا من الثمانينيات وحتى اليوم. فقد أدت الهجمة السكانية غير المدروسة على دمشق، وعجز الدولة عن التخطيط العمراني السليم، وعن إنشاء المشاريع السكنية التي تستوعب تلك الهجرة التي جعلت من العاصمة مقصد كل ريفي متعلم، وكل ريفي عاطل عن العمل أيضاً... أدت تلك الهجمة، إلى نشوء مناطق سكن عشوائي على تخوم دمشق، التهمت المساحات الخضراء التي كانت تحيط بها، والتي كانت تعرف باسم (غوطة دمشق) لتحل محلها ضواحٍ أسمنتية ليست إلا مناطق مخالفات، في ظل قانون منع البناء على الأراضي الزراعية الخصبة، أو أملاك الدولة. لكن كما في كل قانون في سورية.

يحمل في صورته النظرية قيماً إيجابية تستحق الحماية، فإنه -في الواقع العملي- يخرق بألف استثناء، ويتم التحايل عليه بمائة ألف طريقة، ثم يتحول إلى فزاعة لإخافة الضعيف وابتزازه في آن معاً، ولتسهيل عمل المدعوم ومنحه فرص الثراء... من دون أن يحمي شيئا من تلك الأراضي الزراعية التي سن من أجمل حمايتها، لأنها كانت رئة دمشق الطبيعية التي تتنفس من خلالها!

هكذا أصبحت دمشق اليوم محاطة بعشرات ضواحي السكن العشوائي، بدءا من (مزة ٨٦) إلى (عش الورْوَرْ) إلى (وادي المشاريع) و(السومرية) وسواها، ويبدو أن هذه التجمعات الذي خلقت نمطاً معمارياً يختلط فيه الفقر بالفوضى وغياب أي نمط هندسي أو فني متسق، ناهيك عن تدني مستوى الخدمات... قد اجتذبت بنمط علاقاتها الغريب، الكتاب فصاغوا لها دراماها الخاصة، التي يعتبرها بعضهم، صورة لدمشق المعاصرة... إلا أنها في حقيقة الأمر صورة للفوضى التي أحاطت

بدمشق، وصورة للقبح الذي حاصرها، وصورة للانتهاك الصارخ الذي تعرضت له البيئة الطبيعية والعمرانية لواحدة من أجمل المدن العربية على الإطلاق.

وإذا كان المشاهد قد تابع في السنوات الأخيرة الكثير من (دراما العشوائيات) هذه، والتي بدأها الكاتبان حسن سامي اليوسف ونجيب نصير في مسلسل (أيامنا الحلوة) الذي أخرجه هشام شربتجي قبل أربعة أعوام، ثم تابعاها هما أنفسهم في مسلسلات أخرى، ونسج على منوالها كتاباً آخرين، بدافع التقليد حيناً، أو بدافع استلهام هذه البيئة الهجينة المثيرة درامياً بنماذجها وشخوصها وأحداثها حيناً آخر؛ فإن هذه الدراما تحفل بكم كبير من التجاوزات التي تشكل مادة خصبة لدراما اجتماعية مثيرة: فقر، تشرد، رومانسية خشنة، علاقات حب يكتنفها العنف والاستغلال، جرائم شرف بدافع الشهبة، وسرقات بأساليب وأشكال شتى، تكفل حضور السجن كركن أساسي في هذه الدرامات!

ولعله من نافل القول، أن هذه المسلسلات لا تمثل لا دمشق القديمة، ولا دمشق المعاصرة، بل هي تعبير عن تجمعات سرطانية تنمو وتمدد بلا حساب ولا نظام ولا شرعية معمارية، يمكن أن تضيف لدمشق التي يخبرنا تاريخها أنها لم تكن مغلقة يوماً في وجه التوسعات المدروسة، فقد تمددت عبر القرون، واتصلت بضواحيها، وبكثير من المناطق التي سكنها وافدون والتي كانت أشبه بالقرى والبلدات المستقلة؛ لكن ضمن نظام معماري يمد جسور الألفة مع هوية دمشق ونسيجها المعماري، وضمن نظام اجتماعي يحترم القيم النبيلة ويعتبرها الأساس في التعامل، مهما برزت التجاوزات والاستثناءات الشاذة.

وبخلاف من يعتبرون هذه المسلسلات تشويهاً لصورة دمشق، فإني أعتبرها أعمالاً فنية أمينة جداً للواقع، فهي تفضح التشوه المعماري، وتنقل الرثاثة الاجتماعية، وتبرز أية إضافات حاقت بالمدينة العريقة بدل أن تجملها وتحافظ على مزاياها الطبيعية التي حباها الله بها، وأي عملية انتساب قسري للتاريخ تكتبها هذه العشوائيات!

وأعود إلى المسلسل الأخير الذي تابعته في هذه الدراما، (كسر الخواطر) لأشيد بموهبة محمد أوسو في الكتابة الكوميدية المبدعة، وفي تجسيد كاركتر غاية في التلقائية وخفة الظل، والقدرة على الوصول إلى قلب المشاهد من خلال أحد الأدوار التي مثلها، رغم ذلك المزيج من الذكاء الفطري والسذاجة المكتسبة الذي يطبع ردود أفعاله... كما أود أن أنوه بالجهد المتميز حقاً للمخرج نذير عواد، في واحد

من أجمل الأعمال التي شاهدتها لها، إلى جانب الكاركترات البالغة الثراء والجاذبية التي صاغها كل من: أمل عرفة- وائل رمضان وسواهما!

وإذا كانت مناطق العشوائيات حول دمشق، قد عانت طويلاً من ضعف وسوء الخدمات، ومن اعتبارها تجمعات غير قانونية، رغم أن وجودها كأمر واقع يلحظه القانون؛ فإن الدراما السورية في السنوات الأربع الأخيرة قد أشبعتها بحثاً وتصويراً وقولبة... بل وأخذ الكتاب والممثلون راحتهم في هذه (القولبة الفنية) التي لا تخلو من تصعيد ومبالغة، لأن سكان هذه العشوائيات لن يرفعوا صوتهم للاحتجاج على إظهار صورتهم هكذا، مهما كان الأسلوب الذي ظهرت فيه... كما درجت العادة مع فئات أخرى، فهؤلاء لا يملكون القدرة الكافية على إيصال الصوت أو الاحتجاج، وهم يرون في تلك الأعمال مرآة سوداء لواقع أسود، لن تنتقص منه أو تضيف أي حالة شطط يمكن أن تكون أكثر سوداوية أو أقل!

جريدة (القدس العربي) ٣/ ٩/ ٢٠٠٧

مسلسل (أهل الراية): دراما شعبية تصدم مشاعر مشاهديها!

استطاع مسلسل (أهل الراية) للكاتب أحمد حامد والمخرج علاء الدين كوكش، أن ينتزع حيزاً ملحوظاً من الاهتمام والمتابعة الجماهيريين وسط زحمة المسلسلات الرمضانية الكثيرة التي كانت تتنافس على الاستئثار بالاهتمام ولفت النظر!

(أهل الراية) لم يكن ضمن خارطة المنافسات الدرامية الحامية للمسلسلات التي تبنتها محطات كبرى، وسعت للترويج لها بكل ما أوتيت من مكانة وقوة... فقد تسلل بهدوء، عبر بداية تمهيدية تكاد تخلو من الإثارة المباشرة، والأحداث الكبيرة الصادمة... لكن المسلسل سرعان ما تحول بدراماه الشعبية التي تدور في حارة دمشقية في نهاية القرن التاسع عشر، إلى مادة تلامس السرد الحكائي الشعبي، من خلال نموذج الحكاية الشعبية، التي سعى المخرج المخضرم علاء الدين كوكش لتأصيلها ضمن النسيج الدرامي للعمل.

(أهل الراية) يبدو للوهلة الأولى جزءاً من دراما الحارة الدمشقية التي شاعت واشتهرت في السنوات الأخيرة، بعرضها الفولكلوري وطقسها البيئي الغارق في تقصي تفاصيل مكانية واجتماعية حميمية من زمن مضى، ضمن إطار حكائي يتخذ من هذا الفولكلور وتلك البيئة عناصر ارتكاز للحكاية...

لكن بقليل من التأمل والمتابعة، نكتشف أن طبيعة (أهل الراية) مختلفة إلى حد كبير عما عهدناه من تلك المسلسلات، رغم تشابهها من حيث الشكل والمعمار الفني، والإطار البيئي الدمشقي... فالمسلسل لا يعتبر العرض الفولكلوري هدفاً له، ولا الاحتفاء التذكاري بزمن جميل مضى غاية من غاياته... بل هو يحاول أن يركز على مفهوم الحكاية في الخيال الشعبي العربي، وعلى طريقة صناعة البطل الشعبي، الذي يخرج من رحم تلك الحكاية، ليعبر عن وجدان الناس البسطاء، وعن توقهم للبطولة والاحتفاء بالقيم التي تعلي من كرامة الإنسان، وترفع من قدره بعيداً عن معايير الفقر والغنى، أو الحسب والنسب... فالبطل (رضا) يتحول إلى مطلوب للسلطة القائمة، بفعل دفاعه عن شرفه، ضد تحرش رب العمل بأمه الأرملة... وتشيع قصته في حارة (بير التوتة) ثم في حارات الشام كلها، لتضيف إليها الذاكرة الشعبية الكثير من المبالغات المتخيلة وربما المشتهاة... ويسعى وجهاء الحارة طيلة دراما العمل، لاستصدار عفو عنه، انطلاقاً من إيمانهم بمفهوم الشرف الذي سعى هذا الشاب اليتيم الفقير للذود عنه، ضد اعتداء سعى صاحبه لاستغلال حالة حاجة وفاقة وعوز... فاصطدم بجدار قيمي متين، يرهن المصير والمستقبل في سبيل حماية تلك القيم من الدنس!

الشق الآخر من هذه الحكاية الشعبية يبدو أكثر غرابة وإيغالاً في دهاليز الخيال... وفيه تحضر قيم الشرف مرة أخرى، عبر رسم حاد لصراع الخير والشر ممثلاً بشخصية زوجة الأب، التي تلفق لابنة زوجها زعيم الحارة أبو الحسن... قصة تطعن في شرفها، عبر استئجار شاب سيء السمعة، يدعي إقامة علاقة معها، ويحضر أربعة شهود زور (حسب الشرط الشرعي لإثبات واقعة الزنا) تدعمهم شهادة قابلتين تدعيان زوراً أن الفتاة (قطر الندى) ليست عذراء، تحت ضغط الإغراء المالي الكبير لزوجة الأب، التي كانت قد تسببت بمقتل ابن زوجها الرضيع قبلاً، وبخطف ابنه (الحسن) من قبل امرأة بدوية تشتهي الإنجاب... وينتهي الأمر بإقامة الحد على الفتاة المظلومة في حلقة صدمت المشاعر وهزت الرأي العام السوري لقسوتها الدرامية... لكن الفتاة تطعن طعناً غير مميتٍ، وتدفن في قبر مفتوح، ليتلقفها البطل الشعبي الطريد (رضا) ويسعفها ثم يأخذها خلسة إلى منزل أمه لتعيش معها سنوات... قبل أن تنكشف حقيقة هذه المكيدة، باعتراف إحدى القابلتين اللتين شهدتا زوراً وهي تصارع الموت... لينتهي العمل بعودة الابن المخطوف، والاعتراف بنقاء الفتاة المتهمة في شرفها... ومن ثم زواجها من الشاب (رضا) في احتفالية كبرى تقام فيها الأفراح والليالي الملاح حسب طقوس النهايات في مثل هذه القصص الشعبية!

عقدة درامية بأي ثمن؟

من الواضح أن الكاتب أحمد حامد، أراد أن يصوغ إشكالاً درامياً قوياً لهذه الحكاية الشعبية بمعزل عن المنطق، ومن دون أي خلفية ثقافية تصمد أمام منطق الحكم الشرعي الصريح في مثل هكذا أمور... فقد وضع الشرع الإسلامي شرط وجود أربعة شهود من الرجال لإثبات حادثة الزنا وبرؤيا العين المجردة، لأن هذا الشرط يكاد يكون مستحيل التحقق منطقياً، لصعوبة توفر أربعة رجال في زمان ومكان حدوث هكذا فعل... واشترط في الشهود أن يكونوا عدولاً فلا تقبل شهادة الفاسق، أو مستور الحال (الذي لا يُعرَف إنْ كان تقياً أم فاسقاً) وبالتالي فإن تشدد الإسلام في شروط إثبات الزنا، غايته منع قذف المحصنات بسهولة وكيفما اتفق... كما أنه لا يمكن اجتماعياً ولا دينياً إعطاء الأمان لزان يعترف بفعلته ويجهر بالسوء أمام الملأ، ويشهر بمن زنى بها في مكان عام... فهو يجب أن يقام عليه الحد مثلها على الأقل... في حين أن الكاتب جعل شيخ الحارة يعطيه الأمان في تجاوز لا يستقيم وثقافة هذا الشيخ الورع كما يقدمه المسلسل ذاته.

لكن وبعيداً عن هذا الإشكال القاتل، الذي أراد فيه الكاتب أنْ يُلصق الاتهام ويمضي لمتابعة الأحداث... فإن العمل يكشف عن بنية فيها الكثير من الخطوط والمحاور والأحداث التي تستحق الاهتمام والاحترام... فالقصص الفرعية في المسلسل ليست مجرد ثرثرة تصب في قصص هامشية لا تغنى دراما العمل في قليل أو كثير... بل هي أحداث تكشف محاور إنسانية هامة استطاع علاء الدين كوكش بخبرته النافذة أن يجعل منها مركز ثقل مؤثر يثير التأمل... كقصة الرجل العاجز جنسياً الذي يغطي عجزه بضرب زوجته بلا أي سبب... أو قصة الفرّان الشاب الذي تربى في كنف أخيه وزوجة أخيه التي كانت تعامله كأمه... ثم غاب أخوه في الحرب... وانقطعت أخباره وأخذ وجهاء الحارة يطالبونه بالزواج من زوجة أخيه، التي لم يكن يستطيع تخيلها سوى كأمه... وبالتالي فالحالة النفسية والإنسانية كانت تأبى عليه تقبل شيء حلله الله له... وكانت المأساة في رضوخه لضغط أهل الحارة، والزواج بزوجة أخيه شكلياً فقط... ثم عودة أخيه المفقود ليرى هذه الكارثة فيقرر هجر الحارة بلا عودة... أو قصة الشاب الذي كان يعيش في كنف عمته المقترة جائعاً ومحروماً قبل أن يكتشف أنها تخبئ إرثاً كبيراً، يتمكن من الاستيلاء عليه وتبديده كي يشبع جوعاً قديماً، لكن كل المال الذي بين يديه لا يجعل منه رجلا محترماً في أعين الآخرين... لأن المال وحده لا يصنع الأصالة ولا يعلم معنى

الشبع والاكتفاء والجود... كل هذه القصص وغيرها، توقف عندها علاء الدين كوكش برهافة وذكاء وحولها من خط درامي فرعي، إلى محور إنساني يكشف ويقول ويعبّر!

خطأ تاريخي!

أيضاً سعى العمل لاتخاذ إطار تاريخي لهذه الحكاية الشعبية، عندما زار الإمبراطور غليوم الثاني دمشق عام ١٨٩٨، لكن العمل لم يتوقف كثيراً عند توثيق هذا الحدث، الذي تحتفظ ذاكرة دمشق له بصور فوتوغرافية للموكب وللاحتفال الكبير الذي أقيم في موقع ساحة المرجة اليوم... إذ وبعد كثير من الاستعدادات والتحضيرات نُفاجَأ في أحد المشاهد أن الإمبراطور لن يحضر إلى (بير التوتة) وهي الحارة التي تدور فيها الأحداث... لكن العمل سعى رغم ذلك لإبراز جانب من جوانب التنوير في الحياة الدمشقية في مطلع القرن الماضي سواء من خلال شخصية حكواتي الحارة المؤمن بمبادئ القومية العربية في ذلك الحين... والذي زار بلاد الطليان واطلع على المسرح فيها، وآمن بقدرة الفنون على التنوير... أو من خلال خط التعايش المسيحي الإسلامي الذي كانت تعيشه دمشق في تلك الفترة حقيقة لا شعاراً... لكن العمل يقع مرة أخرى في خطأ تاريخي حين يشير إلى تبرّع بعض المسلمين لبناء كنيسة في منطقة الميدان في تلك الفترة... في حين أن نعمان أفندي القساطلي، المسيحي الدمشقي ومؤلف كتاب (الروضة الغناء في دمشق الفيحاء) يشير إلى أن الكنيسة المذكورة تم بناؤها في أواخر سنة ١٨٦٢ أي قبل الفترة التي يحددها المسلسل كإطار لأحداثه بستة وثلاثين عاماً على الأقل!

نجاح فني!

على الصعيد الفني استطاع المخرج علاء الدين كوكش أن يقدم دراماه بنبرة هادئة ومتأملة، وبوعي فني فيه الكثير من الإخلاص لمفهوم الحكاية الشعبية وأبعادها... وقد ميّزه في البداية إيقاع متسق ومتوازن... ليس فيه تسارع مُخِل بنمو الأحداث، ولا تطويل مفتعل... باستثناء قفزة السنوات الخمس في نهاية العمل، التي يُفاجئنا فيها بأن زوجة الأب العاقر قد حملت وأنجبت وأن الصبي قد كبر... وهو حدث من غير المنطقي، أن يمر على «السكّيت» في دراما محورها شرور امرأة عاقر!

لكن تبقى ميزة هذه العمل، رغم بعض تجاوزاته الفنية (الطفل المخطوف الذي لم يكبر- مشاهد الآكشن المتفاوتة السوية- جمود الكومبارس) أنه عمل يتمتع بروح جذابة، تشد المشاهد نحو جوهره، وتجعله يتفاعل مع مقولاته ومناخاته وأداء أبطاله... وفي مقدمتهم دون شك الفنانة كاريس بشار في أداء درامي مرن يعكس ثراء الانفعال وغنى الأدوات التعبيرية لدى هذه الممثلة المدهشة، والفنانة تاج حيدر عبر حضور ملائكي مرهف ساهم في إثارة التعاطف مع مأساة الشخصية، مع حضور مميز لكل من: (سمر سامي- رفيق السبيعي- عبد الرحمن آل رشي- ناجي جبر- منى واصف- خالد تاجا- حسام تحسين بك- أميمة الطاهر- عبد الهادي الصباغ) وأداء فيه قدر كبير من الاجتهاد لدى العديد من الممثلين الشباب كـ (قصي خولي- محمد حداقي- نوار بلبل- نبال الجزائري- محمد خير الجراح- معن عبد الحق) مقابل حضور إشكالي للفنان جمال سليمان في أداء يبقى متوازناً ومدروساً، لكن تنقصه حرارة الانفعال الشعبي في كثير من الأحيان... ومقاربة غير موفقة لحسن عويتي في شخصية (الحاج بركات) التي افتقدت اللمسة الخاصة في النفاذ إلى خصوصية الشخصية.

إن مسلسل (أهل الراية) يعيد إلى الأذهان سجل نجاحات المخرج علاء الدين كوكش في مقاربة البيئة الشعبية، وفي التعامل مع الدراما من منظور فني يعي الشكل الأمثل لمعالجة المادة التي بين يديه... وهو بلا شك يضاف إلى قائمة أعماله التي تبقى في الذاكرة مع الكثير من التحسينات الشكلية التي طرأت على أدائه الإخراجي، بفعل توفر الإمكانيات الإنتاجية والفنية التي أتاحتها له الشركة المنتجة بسخاء!

جريدة (القدس العربي) ٩/ ١٠/ ٢٠٠٨

(الشام العدية) والدراما الكيدية!

يتحدث الكثير من الفنانين عن مشاريعهم الفنية في وسائل الإعلام بكثير من الجدية... بل والقدسية أحياناً! ويصورون عملية التحضير لها ثم دراستها وتصويرها، وكأنها سلسلة من معاناة المخاض والولادة فيها الكثير من الجد والتعب والقلق والاجتهاد، وثمة الكثير من المشاهدين البسطاء والسذج يصدقون هذا الكلام، لكن من يعرف تقاليد العمل السائدة في الوسط الفني في السنوات الأخيرة وخصوصاً لدى الممثلين النجوم، سوف يشعر بكثير من الاستخفاف إزاء اصطناع الجدية في الحديث عن المشاريع الفنية، وسوف يبتسم في سره بالتأكيد وهو يستعيد صورة هذا النجم أو ذاك، من الذين يصلون إلى موقع التصوير بعد ساعتين أو أكثر من موعد دوران الكاميرا، دون أي شعور بالخجل من زملائهم أو من المخرج، ودون أي حرج - تالياً- من أن آثار سكْرة الأمس عالقة على قسمات وجوههم بوضوح، ولا من أنه يأتون وهم لا يحفظون أي كلمة من المشاهد التي سيصورونها... وعندما يعكّون ويتلكؤون أثناء التصوير بسبب عدم الجاهزية وحفظ الحوار، ينتظرون أي فني صغير أو منفذ إنتاج مسكين على غلطة صغيرة أو كلمة عابرة، كي يختلقون مشكلة ويتذرعون بأن مزاجهم قد تعكر!!

أسوق هذه المقدمة التي لا تنطبق على فنان بعينه، بقدر ما تمثل سلوك كثير من النجوم اليوم... كي أتحدث عن الطريقة التي تُسلق بها الكثير من الأعمال الفنية، والتي تلعب فيها نزعات النجوم الأنانية، دوراً في فبركتها وإظهارها على النحو الذي يخدم الصورة التي يحبون أن يظهروا بها، لا القضية التي يفترض أن يؤمنوا بها، أو يتفانوا في خدمة العمل الفني واحترام تقاليده من أجلها.. وهو ما يحدث - على سبيل المثال لا الحصر - في دراما البيئة الشامية التي أخذت منحى كيدياً هذا العام، بعد خروج سامر المصري (العكيد أبو شهاب) من الجزء الرابع من مسلسل (باب الحارة) جراء ظهوره في إعلان تجاري بثياب الشخصية الدرامية نفسها!

ومن المعروف أن سامر المصري كان مشاركاً في الجزء الثاني من مسلسل (بيت جدي) قبل أن تحدث مشكلة استبعاده من (باب الحارة-٤) لكن خروجه من هذا العمل الأخير، نحى بمشاركته في (بيت جدي) منحى آخر، إذ سرعان ما أعلن حينها، أنه سيقوم ببطولة مسلسل جديد يصور أجواء الشام الحقيقية اسمه (الشام العدية)، إلا أن هذا الإعلان لم يكن سوى محاولة للعب بأعصاب من أخرجوه من (باب الحارة) فالمسلسل لم يكن جديداً، ولم يكن هناك وقت لكتابة نص مسلسل جديد ورمضان على بعد شهرين أو ثلاثة من بداية الموسم، وإنما هو الجزء الثاني من مسلسل (بيت جدي) للكاتب مروان قاووق، كما جاء على شارة المسلسل نفسها، بخط صغير حاول ألا يقطع الصلة بالجزء الأول نهائياً، كي لا يخسر بالمقابل مشاهدي ذلك الجزء من المسلسل!

وقد فرّط (بيت جدي) بشارته المميزة والناجحة التي ترسخت في وجدان من أحبوا الجزء الأول، من أجل أن يبتكر شارة جديدة بصوت عاصي الحلاني، تحاول أن توحي أننا أمام عمل جديد يكيد الأعادي، فوقع العمل فيما وقع فيه الغراب الذي حاول أن يتعلم الغناء، ولو أن الأمر اقتصر على الشارة لهان ومر بسلام، واعتبر الأمر هامشياً وثانوياً، لكن الخلل شمل دراما المسلسل كلها، فقد خسر (بيت جدي) القصة الشعبية التي كانت باستطاعتها أن تمتع، وأن تسير وفق خطوط واضحة لا تخلو من جذب وتشويق في الجزء الأول، من أجل دراما عنتريات تحاول أن تزاود على (باب الحارة) في استعراض قيم الرجولة والشهامة، وتضخيم بطولة الأبطال... دون إيجاد الأرضية المناسبة لذلك... ومن هنا جاء المشهد الافتتاحي للمسلسل، ليحاول أن يسوق البطولة الخارقة لسامر المصري أو (أبي حجاز) في (الشام العدية) فأصبح هذا المشهد الاستعراضي الذي لا ينزل (لا بميزان ولا بقبان) كما يقول أهل الشام، مثالا للتندر والاستهجان في آن معاً... التندر على سذاجة

البناء والتنفيذ، والاستهجان من الاستهانة بعقل المشاهد... حيث نرى مواجهة بين مجموعة ثوار يتمركزون في أرض سهلية فيما يفترض أنها (غوطة دمشق) بلا أي حاجز طبيعي يُذكر، وعلى بعد أمتار معدودة قبالتهم تنتشر كتيبة من الجنود... وتنفد ذخيرة الثوار، ويشعر الجنود بذلك، إلا أن (أبا حجاز) يأتي على فرسه في الوقت المناسب ليستعرض قده المياس أمامهم، ويُطلق عليه النار الكثيف وهو يتبختر في أرض مكشوفة تماماً، لكنه لا يصاب بأي أذى... وفوق ذلك يطلب من رجاله الثائرين، أن ينهضوا وينقضوا على الجنود «بالشباري والشنتيانات يا رجال» ويمتثل الثوار لأمر زعميهم القادم من بطولات (باب الحارة) ورغم أن بإمكان الجنود أن يحصدونهم بسهولة متناهية، بسبب علمهم بنفاد ذخيرتهم وعدم وجود عوائق في وجههم، لكن لأن (الشام العدية الله حاميها) تحدث المعجزة، وينتصر الرجال العُزّل المكشوفون أمام أعدائهم، على أولئك الفجرة الكفرة المدججين بالذخيرة، فلا يكون من قائد الكتيبة إلا أن يأمر جنوده بالانسحاب مذموماً مدحوراً!

إن هذه العقلية العنترية التي كان همها تضخيم بطولات (أبو حجاز) كي يكيد صناع (باب الحارة) ويسحب الجمهور من أمام شاشته، لم تستطع أن تقنع أحداً... ولم تستطع المواعظ الأخلاقية الاستعراضية عن الشام ورجال الشام، أن تجعل لهذه الدراما مكانة خاصة، تستمد نجاحها من حضور النجم سامر المصري، ومحاولة تقوية الشخصية البطولية التي يؤديها هنا بأي شكل من الأشكال... ومن الطبيعي أن يصبح المسلسل مسرحاً للعبث والارتجال، في ظل غياب شخصية حقيقية لمؤلف النص، فالكاتب محمد مروان قاووق يقبل بأي إضافة، ولا يستطيع أن يعترض على تحويل أي مسار، وهذا الأمر ليس جديداً عليه، فقد كان يحدث عندما كان كاتباً لمسلسل (باب الحارة) من قبل، وسيحدث في (بيت جدي) حتى وهو يرى اسم العمل يتم تغييره لأن نجماً قادماً على الجزء الثاني يريد أن يكيد خصومه!

وبغض النظر عن كل هذه الاعتبارات، فإن (بيت جدي) لم يستطع أن يحقق أياً من أهدافه، فلا هو سحب البساط من (باب الحارة)، رغم أن هذا العمل يعاني مشاكل حقيقية من داخله أيضاً، ولا هو استطاع أن يكون عملاً ناجحاً قادراً على جذب مشاهدي الجزء الأول منه، فبدا هذا الجزء مفلوشاً وغير قادر على تقديم معالم واضحة لصراعاته وشخصياته... وهذا باعتقادي أمر طبيعي جداً ما دام العمل نفذ بنوايا كيدية، وتحكم به نجم يسعى للاقتصاص من خصومه، وليس كاتباً يدافع عن نصه بوعي، أو مخرج عنده رؤية درامية كما رأينا على الأقل لدى رشاد كوكش، والمشرف

الفني علاء الدين كوكش في الجزء الأول من العمل... وفي النهاية فالعنتريات الفارغة لن تشتري قلوب الدمشقيين كي يروا (شامهم العدية) أقرب في هذا العمل... كما أن الصراع على استعرض قيم أخلاقية بلا بيئة درامية مقنعة، لن تجعل من هذا العمل حاملاً حقيقياً لتلك القيم في وجدان مشاهديه، بل سيراها باعتبارها خطاباً مبنياً على المزايدة الفجة لا أكثر ولا أقل.

أخيراً... أرجو ألا يظن من قال عنهم المتنبي (إذا ساءَ فعلُ المرء ساءتْ ظنونه) أنني أتحدث عن (الشام العدية) هكذا، لصالح إعلاء قيمة الجزء الرابع من (باب الحارة)... فلهذا العمل أيضاً مشاكل ومآخذ كبيرة سيكون لي حديث آت عنها الأسبوع المقبل، بعد أن نكون قد استكملنا جزءاً أكبر من حلقات العمل ومآسيه... ولكن ما نريد قوله ختاماً أن صورة دمشق التاريخية البالغة الثراء، هي الخاسر الأكبر من هكذا دراما تصنع بتدخل واقتراحات نجوم لا يهمهم سوى شكل حضورهم على حساب أي قضية وأي عمل فني!

جريدة (القدس العربي) ٩/ ٩/ ٢٠٠٩

(باب الحارة-٤) فانتازيا الإسقاط السياسي والتضحية بمصداقية البيئة والتاريخ!

يطرح الجزء الرابع من مسلسل (باب الحارة) مشكلة عضوية في بنية حدثه المحوري، فالمسلسل اكتسب شهرته في الأساس من أنه انطلق من أرضية اجتماعية ملتصقة ببيئة وتاريخ الشام الشعبي على الأقل، وكان هاجس توثيق نكهة وتقاليد الزمان والمكان والناس البسطاء ركيزة أساسية من ركائز نجاح هذا العمل التلفزيوني، لكن حين يأتي صناع العمل في الجزء الرابع، ليتحدثوا عن حصار فرنسي محكم لإحدى حارات الشام في سعي واضح ومقصود للإسقاط على حصار غزة... فإن هذا الحدث (المفبرك) بما يتنافى وتاريخ دمشق وجغرافيتها، يبدو أقرب إلى التخيل الفانتازي... وهكذا فلا يمكن أن يجتمع الحدث الفانتازي مع عمل مبني على هاجس توثيق زمان ومكان وبيئة لها ملامح شديدة العراقة كبيئة دمشق التي حفظت مئات الكتب التي صدرت عنها عبر التاريخ كل ما فيها من جماليات ومزايا وأحداث وكوارث وحروب وتغييرات وحب وحنين.

• حصار مع سبق الإصرار!

وبعيداً عن هذا الخلل الجوهري في تركيبة الحدث بما يتناسب مع بنية المسلسل، فثمة خلل فاضح أكبر في طبيعة هذا الحدث، فدمشق مثلها مثل أي مدينة عربية قديمة، لا يمكن حصار حارة من حارتها على النحو الذي قدمه المسلسل في تصوير حصار الجيش الفرنسي لحارة الضبع، ففي دمشق القديمة التي كانت حتى سبعينيات القرن العشرين، تتجاور وتتداخل بيوتها وسطوحها لدرجة أنك تستطيع أن تقطع معظم المدينة القديمة عبر التنقل فوق الأسطح... وكلنا يعلم الحادثة التاريخية الشهيرة التي تمت فيها محاولة اغتيال الجنرال الفرنسي ساراي الذي كان يقيم في قصر العظم، من خلال تسلل الثوار إلى القصر عبر أسطح المنازل المحيطة به... وهكذا فإنه من غير المعقول عزل حارة على هذا النحو... إلا إذا كان الكاتب والمخرج لا يعرفان الشام، أو أنهما يعرفانها ويريدان فبركة القصة بأي شكل وبلا أي منطق. طبعاً حاول الكاتب كمال مرة كاتب هذا الجزء من (باب الحارة) أن يعالج هذه الثغرة بالقول إن الجنود الفرنسيين انتشروا على أسطح بعض البيوت لمنع التسلل والخروج من الحارة أو الدخول إليها عبر تلك الأسطح... لكن هذا التبرير خلق فجوة أكبر... فوجود الجنود على أسطح المنازل، يعني رؤية ومراقبة ساكنيها في البيوت، لأن هذه الأسطح غالباً ما تطل على باحات الدور الداخلية، وفي هذه الحال يمكن أن (يصل الدم إلى الركب) كما يقول المثل الشعبي... فلا يمكن لأهالي أي حارة دمشقية في ذلك الزمان، أن يقبلوا بأن تكشف نساؤهم على الجنود الفرنسيين حتى لو كانت هناك حالة حرب وحصار.. فما بالكم إذا كانت هذه الحارة تعرّف على نفسها بالقول: «يللي بدو يتحدى هيْ الحارة مين قدّها؟!».

ويمضي المسلسل عبر حدث افتراضي غير منطقي، وغير منسجم مع معطيات التاريخ والجغرافيا، ليقول ما يحلو له بلا أي ضابط... فلم يعرف عن الفرنسيين أنهم كان يهدمون بيوت من يتعاونون مع الثوار كما يفعل الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، ومن المعيب فعلاً أن يتم الافتراء على التاريخ من أجل قول إسقاط بأي شكل... صحيح أن الفرنسيين قصفوا مدينة دمشق عام ١٩٢٥ رداً على اندلاع الثورة السورية التي اشتعلت ضدهم وهو ما أدى إلى احتراق حي (سيدي عامود) الذي ظل يعرف باسم (الحريقة)، لكن شتان بين القصف العشوائي الذي يقوم به أي محتل، وبين استهداف بيت امرأة عجوز على النحو الذي قدمته فانتازيا (باب الحارة - ٤) ومن الغريب أن المسلسل يأتي على

ذكر هذه الحادثة عرضاً، لكن مع ذكر اسم الحي خطأ (سيدي عامودا) بدلا من (سيدي عامود)، في حين كان يمكن أن يسلط الضوء عليها لمناقشة منطق المحتل عبر حدث تاريخي مُثبت ويستحق الاستقراء في هذا السياق!

• أنفاق مفتعلة ودبابات في قلب الحارات!

ويجهد المسلسل في حفر الأنفاق كي يحاكي حصار غزة كما يحلو له، ويستغرق في الحدث البطولي المقاوم، دون أي إقناع... ولا أدري حقاً ما هي الحارة الدمشقية التي تسمح أزقتها بدخول دبابة في ثلاثينيات القرن العشرين... صحيح أن الفرنسيين شقوا العديد من الشوارع لأسباب تتعلق بتأمين مواصلات قواتهم كشارع بغداد الذي شق عام ١٩٢٥ لربط المدينة بغوطتها، ولتأمين تنقل القوات الفرنسية بين المدينة وبساتين الغوطة التي كان يعتصم بها الثوار، ولتسهيل ارتباط هذه القوات بالمستشفى الفرنسي العسكري في حي القصاع... لكن اقتصر دور هذا الشارع وغيره على الوصول إلى مشارف الغوطة، أو تأمين الحركة حول المدينة القديمة وفي أحيائها الحديثة، وليس دق أبواب الحارات على النحو الذي رأيناه!

إذاً نحن أمام حدث افتراضي ينافي معطيات المدينة جغرافياً، ونحن أمام تفاصيل أخرى تنافي منطق القوة والتوازن... فكيف يمكن لفرنسا أن تبقى في سورية لمدة ربع قرن، وأن تقمع ثورة اشتعلت في عدد من المدن السورية لمدة عامين متواصلين، وهي عاجزة عن اقتحام حارة بأي شكل من الأشكال، ناهيك عن الضعف الفني الذي رأيناه في معركة اقتحام حارة الضبع الفاشلة، حيث تحسم المعركة بدقائق معدودة، من دون أي بناء فني يراعي الزمن الدرامي لمعركة تمتلك حداً أدنى من تفاصيل الصراع والتصاعد وحيل الإقناع.

• بطولات نسائية لإرضاء المنتقدين!

وعدا عن هذا كله، يعاني الجزء الرابع من (باب الحارة) من خلل واضح في الكتابة، التي همشت الجانب الاجتماعي الذي صنع هوية المسلسل في أجزائه السابقة باعتباره دراما شعبية، من أجل طرح مقولات وإسقاطات غير مدروسة جيداً... وبسبب اشتعال أحداث (الصراع المسلح)

تحول النسيج الاجتماعي الشعبي إلى خلفية باهتة وباردة... فبدا هذا التحول مقحماً ومفتعلاً وغير قادر على تقديم دراما شعبية تبقى أمينة لمضامينها وتوجهها... وحتى انعكاس الحصار على طعام وشراب أهل الحارة افتقر إلى التأزم المطلوب الذي يمكن أن يشكل صورة صادمة للمشاعر، فالأنفاق في أي حالة حصار، لا يمكن أن تؤمن إلا المستلزمات الضرورية، وهنا كان يجب التركيز على دور (بيت المونة) الدمشقي بشكل أكبر، وعلى الخصوصية النسائية في التعامل مع محتوياته وإدارتها، وهو خط كان يمكن أن يقوي الجانب الاجتماعي أكثر... في حين لم يأت المسلسل على ذكر مؤن البيت الدمشقي إلا في مشهد محاولة الفرنسيين مصادرة المؤن، التي سرعان ما يجد كاتب المسلسل حلاً سهلاً لها وبلا سبب، سوى التفريط بتأزم درامي كان يمكن أن يشد من أزر الطابع التراجيدي للحصار!

وزاد في الطين بلة، سعي المخرج للرد على منتقدي الأجزاء السابقة عبر تدعيم حضور المرأة في المقاومة... صحيح أن المرأة عرف عنها المساهمة في نقل الأسلحة للثوار في الغوطة أحياناً... لكن هذا شيء وإقحام المرأة في صلب المعركة وتقديمها بصورة مضحكة وهي تلقي الحمم الحارقة من على شرفة ديكورية، فيما أبو حاتم يصرخ بانفعال لاهب: «الله يحيي النسوان الطاهرة» شيء آخر!

لقد تخلى المسلسل هنا، عن قناعاته السابقة التي طالما دافع صناعه عنها بأن حياة الشريحة الشعبية من النساء كانت تدور في فلك حياتهن العائلية المحافظة في مجتمع لم يخف هويته الذكورية، بل ويمكن القول أنه انقلب عليها تماماً، وكأنه أراد أن يقول إن هناك خللاً في تقديم المرأة على الصورة التي قدمت بها في الأجزاء السابقة تم تصحيحه الآن... عوضاً عن أن يدافع عن رؤيته السابقة انطلاقاً من واقع معاش، لا يكذب ولا يتجمل!

• ليل بلا نجوم!

ومن المؤسف أن هذا الارتباك في الكتابة، تزامن مع ارتباك آخر في الصورة الفنية والأداء التمثيلي... فقد جاء الجزء الرابع خالياً من نجوم الصف الأول من الممثلين، ولم يكن العديد من ممثلي الصف الثاني الذين اضطلعوا بأدوار بطولة بعد أن شغرت الساحة لسبب أو لآخر بقادرين على ملء الفراغ... مع العلم أن هؤلاء الممثلين كانوا يؤدون بشكل جيد ومعقول، حين كانوا في أمكنتهم المناسبة، في حين

وقعوا في فخ المبالغة حين دفعوا إلى أمكنة وأدوار غير مناسبة لهم كما رأينا لدى بطل هذا الجزء الممثل وفيق الزعيم على سبيل المثال لا الحصر.

ولم تكن حال الشخصيات الجديدة التي أدخلت بأفضل حالاً، فالممثل فايز قزق الذي لعب دور (مأمون بك) بدا وهو يؤدي دوراً غير مناسب له على الإطلاق مع احترامنا لقدراته ومكانته التمثيلية بالطبع... ومن المؤسف أن المخرج بسام الملا، الذي كان واحداً من أكثر المخرجين اهتماماً بتوزيع الأدوار واختيار الممثل المناسب للمكان المناسب، يتعامل مع ممثلي هذا الجزء باعتبارهم مجرد مؤدين لأدوار، دون أي دراسة لخصوصية حضورهم في دراما شعبية هم بعيدون عنها، وفي مسلسل أجزاء ناجح يستقطب الكثير من الاهتمام، وتسلط عليه الأضواء!

إن (باب الحارة) الذي كانت المشاركة فيه حلم الكثير من الممثلين والنجوم، أضحى اليوم أفقر المسلسلات بممثلي الصف الأول، وأقلها قدرة على إقناعنا بتناغم فريقه التمثيلي، أما أكثر ما يؤسف له فهو أن ما قدم يبقى مؤشراً خطيراً على تراجع مشروع بسام الملا التوثيقي الحكائي عن بيئة الشام التي أحبها وأخلص لها فيما مضى، مقابل فبركة حدث متخيل همه تحقيق إسقاط سياسي مقحم وغير منسجم مع مقدمات العمل، وشروط الزمان والمكان والبيئة.

ومن المؤسف أن نقرأ آراء لبعض الجهلة الذين تدفعهم مشاعرهم القومية لتزكية هذا الإسقاط السياسي المقحم على حساب البنية الدرامية ومنطقية الحدث، وبعض الشعارات السياسية التي يتم التصفيق لها، وكأن حشرها هنا بطولة تستحق التقدير.. إن نبل الحديث عن حصار غزة أو محاكاته، لا يبرر الضعف الفني في العمل، وعلينا أن نتذكر دائماً أن القضايا الكبرى تحتاج أعمالا كبيرة، وفناً مشغولاً بدأب وعناية ومصداقية، وليس بالاتكاء على سمعة عمل ناجح، بات يعاني هرماً وتثاؤباً ويفقد الكثير من ألقه واحترامه جزءاً بعد آخر!

جريدة (القدس العربي) ١٦/ ٩/ ٢٠٠٩

دمشق الهجينة والحنونة في دراما العشوائيات واللاجئين!

أثيرت الكثير من الانتقادات على الصورة التي ظهرت بها أحياء دمشق العشوائية، في مسلسلات موسم رمضان المنصرم... ورغم أن هذه الموجة من الموضوعات ليست جديدة على الدراما السورية، وقد ظهرت في السنوات الماضية، العديد من المسلسلات التي تناولت شبكة العلاقات الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية الرثة، في تلك البيئة التي تجمع إلى الفقر والبطالة مفاهيم خاصة لحياة تطحن آمال أبنائها، إلا بعض مسلسلات هذا العام بالغ في طروحاته، وكان هاجس الإثارة والافتعال واضحاً في طريقة الكتابة وفي آلية التنفيذ أحياناً... حيث السعي لفبركة حدث مثير، وعلاقات جرمية معقدة، على حساب معاينة واقع اجتماعي قائم بصدق وعفوية.

• الصورة القاتمة!

ويبدو أن دراما العشوائيات السورية هذا العام، جاءت متأثرة إلى حد بعيد بدراما العشوائيات المصرية، من حيث النسج الحكائي، والتركيز على النماذج السلبية التي تمثل بسلوكياتها الصورة القاتمة لقاع المجتمع حتى لا يبدو معها أنه ثمة ضوء يمكن أن يكسر عتمة الصورة، ومن الملاحظ أن هذا

التأثر لم يراع في كثير من جوانبه خصوصية واختلاف المجتمع السوري، المتمايز في علاقاته وحدة مشكلاته، قياساً إلى تشابك علاقات العشوائيات المصرية... من دون أن نغفل في هذا السياق حقيقة أنه ثمة قواسم مشتركة في معظم (مدن الظل) العشوائية التي تحاصر الكثير من العواصم العربية، بفعل تضخم الهجرة من الريف إلى المدينة، وتراكم أزمات السكن والبطالة والتضخم الاقتصادي.

لكن بالمقابل ثمة شيء لافت في دراما العشوائيات هذا العام، ألا وهو تناول مشهد اللجوء في أحياء العشوائيات، وهو الملمح الجيد الذي انفرد به مسلسل (سحابة صيف) للكاتبة إيمان السعيد والمخرج مروان بركات... فقد اختط هذا العمل لنفسه درباً مختلفاً عن المسلسلات الأخرى التي تناولت هذا الواقع الاجتماعي الموصوف، حين ركز بؤرة العدسة على حياة اللاجئين العرب في دمشق، مستحضراً جزءاً من مسار اللجوء القديم للأشقاء الفلسطينيين بخصوصيته وفرادته التاريخية، ومتطرقاً بكثير من الميلودرامية إلى مشهد اللجوء الأحدث والأكثر ارتباكاً للأشقاء العراقيين، الذين جاؤوا في زمن عربي مختلف كل الاختلاف عن ذاك الزمن المعافى، الذي استقبل فيه الفلسطينيون، وفتحت لهم البيوت والأبواب والقلوب!

• الشكوى من الضيوف!

لكن المسلسل بالطبع لم يتطرق لهذا الاختلاف، وربما كان جديراً أن يعالجه... رغم أن السلطات السورية لم تغلق أبوابها في وجه مئات الآلاف من الذين قصدوا سورية بحثاً عن مكان وملاذ آمنين من العنف والاقتتال الطائفي والاحتلال، إلا أنه لا بد من القول إن مزاج الشارع السوري قد تغير بعض الشيء تجاه الضيوف، حيث راح الكثيرون في السنوات الثلاث الأخيرة يحملون أزمات ارتفاع أسعار السكن، أو الغلاء في المواد الغذائية، أو تقنين الماء والكهرباء للأزمة الطارئة التي أحدثها وجود أكثر من مليون عراقي في دمشق وضواحيها لوحدها... وهو أمر لم يحدث حين استقبل السوريون على مر عقود أشقاءهم الفلسطينيين بمشاعر الألفة والإيثار والبذل، ولا مع الأشقاء اللبنانيين الذين طالما تدفقوا على سورية طيلة سنوات الحرب الأهلية اللبنانية وما بعدها... فلماذا ارتفعت الشكوى من الضيوف، رغم صلات التوافق والانسجام التي تربط المواطن السوري بالعراقي، ورغم غياب الحساسيات القطرية بينهما؟!

سؤال كان يستحق لمسلسل (سحابة صيف) أن يعالجه مادام قد تحدث عن مشهد اللجوء العراقي، الذي لامس الكثير من همومه ومشكلاته بواقعية، وإن استغرق في الميلودراما والبكائية أكثر من اللازم، في حين جاءت معالجة واقع اللجوء الفلسطيني بحس تراجيدي أرقى، حيث تابعنا هنا الفنانين المتميزين سمر سامي وبسام كوسا، وهما يؤديان دوري عجوزين فلسطينيين، ببراعة وعمق وخصوصية في العلاقة... حتى تحولا إلى الثنائي الأكثر جاذبية في هذا المسلسل، إن لم نقل في دراما رمضان السورية لهذا العام.

• الزمن الذي توقف!

الحس التراجيدي في مشهد اللجوء الفلسطيني يكمن هنا، في فن العيش على الذكريات واجترارها والسخرية من وطأتها. تلك الذكريات التي تبدو حاضرة باستمرار في الحياة اليومية للاجئي الجيل القديم، لكنها تثير المرارة أكثر مما تشبع الحنين. وقد نجحت الكاتبة إيمان السعيد في تغليف هذا الخط بنوع من الدعابة حين رسمت العلاقة بين ديب وزوجته فريدة، بشكل تناحري وعدواني يخفي في أعماقه ألفة بالغة... ناهيك عن الطبع الحاد لهذا الرجل العجوز، الذي تثور ثائرته عندما يكتشف أن زوجته تأخذ إعانة إعاشة، والذي ما زال يتحدث عن أيامه الخوالي في حيفا، ويصر أن يظهر بالصورة الأنيقة التي كان يظهر فيها فلسطين، من دون أي تغيير أو تبديل في عاداته وربما في مشيته... فكأن الزمن بالنسبة إليه قد توقف هناك.

ويمتزج مشهد اللجوء الفلسطيني في هذا المسلسل، بواقع بيئة العشوائيات في ضواحي دمشق بطريقة درامية محكمة في النص والإخراج معاً، وهو يتجاور مع مشهد اللجوء العراقي ومع نماذج هجرة أبناء الريف السوري إلى المدينة... فيبدو هذا كله مترابطاً درامياً وموضوعياً، لأنه يخلق شبكة علاقات تنطلق من المكان، لتشمل نفس المشكلات التي يعاني منها ساكنوه، بغض النظر عن خصوصية الطريقة التي جاؤوا فيها كي يجتمعوا في دمشق... ومن هنا يبدو العمل ثرياً ومتميزاً في هذا السياق وخصوصاً حين يتطرق للمخالفات السكنية والرشاوى التي تنتزع من أفواه الفقراء من أجل السماح لهم بإضافة غرفة هنا أو هناك كي يزوجوا فيها أولادهم، وكيف يستغلهم بعض من يتحدثون باسم السلطة بأبشع الطرق... إلا أن المشكلة الحقيقية للمسلسل تبدأ حين تحاول الكاتبة أن توسع دائرة رصدها لشرائح وخطوط اجتماعية أخرى... فتضيع منها تلك الخطوط، وتخلق حالة

تنافر يتحول المسلسل الجميل العميق معها، إلى مجموعة مسلسلات تطرح قضايا عدة، لا رابط بينها وبين المحور الأساسي للمسلسل فعلياً، حتى لو حاولت الكاتبة خلق صلات شكلية، من قبيل زمالة العمل أو علاقات الصداقة بين بعض الشخصيات، وسوى ذلك!

• مسارات مشتتة!

وبالطبع فمشكلة (سحابة صيف) تكمن في الحاجة لأن يكون مسلسلاً في ثلاثين حلقة... وهذا ما دفع الكاتبة إلى الحشو، ورسم علاقات حب، وقصص خيانة زوجية، وصومعة رجل عجوز يعيش في مزرعة منعزلة مع ابنته الوحيدة... إلا أن كل ذلك لم يستطع أن يعضد المحور الأساسي للمسلسل، ولا أن يشكل مشهدا اجتماعياً بانورامياً متكاملاً، يمكن أن نشعر بترابطه الدرامي والموضوعي... والحق أن تفوق أداء الفنانين بسام كوسا وسمر سامي، ساهم لاحقاً في إبراز هذه المشكلة، فبدت مشاهدهما غاية في التألق والظرف، ما جعل الخطوط الدرامية الأخرى تبدو أقل حضوراً وتأثيراً في النسيج الدرامي للعمل... من دون أن نغبط بالتأكيد الفنانة كاريس بشار حقها، وهي تختزل في حساسية درامية، خطاً تراجيدياً يبقى قريباً في جوهره من مجتمع العشوائيات.. أو ننسى جهود الممثلين الآخرين الموفقة بطبيعة الحال.

على الصعيد الإخراجي، يشكل هذا العمل إضافة متقدمة لمسيرة مخرجه مروان بركات، الذي يبدو من المخرجين الذين يحترمون مهنتهم ويعملون بصمت... وأهمية (سحابة صيف) أنه أخرج مروان بركات من نمط مسلسلات العنف والأكشن والإثارة التي كرر نفسه فيها، حتى جاء عمله الأسبق (أحقاد مخفية) باهتاً ومخيباً... في حين يقدم مروان بركات هنا، أفضل أداء إخراجي سواء على صعيد تصوير أجواء الحياة اليومية في حياة اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين بطريقة مدروسة بصرياً ومقنعة في رسم خارطتها المكانية وشبكة علاقاتها، أو على صعيد تقديم أحياء العشوائيات بواقعية شديدة بلا تجميل ولا مبالغة في رسم صورة قاتمة؛ ناهيك عن قدرته على ضبط إحساس المشهد وتعميق مقولاته، وحسن إدارته لأداء ممثليه، ونجاحه في عملية توزيع الأدوار، التي تُعتبر إحدى أبرز ركائز نجاح كل عمل... لكن تبقى مشكلة مروان بركات هي في عدم إحساسه بمشكلة النص المتشرذم الخطوط، المشتت المسارات، لكن هذا لا يمنعنا من ناحية أخرى أن نشيد بالكاتبة إيمان السعيد في تجربتها الدرامية الأولى، التي تحمل طروحات اجتماعية جادة، وحساً اجتماعياً حقيقياً، فضلاً عن

نجاحها اللافت في صياغة حوار درامي متميز وبناء شخصيات ناضجة، وإن كانت تنقصها بعض الحرفة في الحبكة الدرامية وتوليف الخطوط بما يكرس انسجام روح العمل ككل.

أخيراً... إن مسلسل (سحابة صيف) يقدم بشكل أو بآخر صورة درامية لمدينة دمشق التي تفتح ذراعيها دوماً للاجئين، فتبدو حنونة حيناً وهجينة وقاسية حيناً آخر... تشيع الدفء بقدر ما تجهض الأحلام وتغري زوارها بالتصالح مع خيباتهم... فالمدينة المنهكة بالعشوائيات لم تعد قادرة على أن تكون أكثر من محطة للحلم أو البقاء... ومن هذا المنطلق يختلف هذا المسلسل عن مسلسلات العشوائيات الأخرى، التي تبدو دمشق فيها مجرد معالم وديكورات متنافرة على مسرح أحداث صاخب لا أكثر!

جريدة «القدس العربي» ٨/ ١٠/ ٢٠٠٩

في رثاء باب الحارة..
وشتم الصحفيين الذين لا يدافعون عن كرامة الفنان!

لو أردت أن اكتب مقالاً نقدياً عن (باب الحارة) وهو يغلق مسيرة خمس سنوات من الحضور الرمضاني... فإنني لن أكتب سوى مرثية حزينة مشوبة بالكثير من الغضب على الحال التي انتهى إليها واحد من أشهر مسلسلات الدراما السورية على مر تاريخها الذي يقرب من نصف قرن؛ وفي وجداني تعيش أصداء الجزأين الأول والثاني اللذين حققا جماهيرية غير مسبوقة، وشكلا حالة مشاهدة هيسترية في العالم العربي، دفعت الصحافة العالمية قبل العربية، للبحث في سر ظاهرة هذا المسلسل الذي شغل العرب في الوطن والمغتربات، وانتشر بشخوصه وتقاليده وحكاياته انتشار النار الهشيم، قبل أن تأتي هذه النار على العمل نفسه فتحرق أساساته وأركانه، ولا تبقي منه سوى هيكل عظمي مسكون بخراب درامي ملفق لا يسر عدواً أو صديقاً!

أما لماذا (هذا الغضب) فلأنني – مثلي مثل كثير من المشاهدين الذين أحبوا العمل- كنت أتمنى جزءاً بعد آخر أن ينهض العمل من كبوته التي بدأت في الجزء الثالث، يحدوني الأمل أن يأتي ما تلاه أفضل حالاً... أو أن يكون الجزء الخامس على أقل تقدير ختامه مسك أو فل أو ياسمين... عسانا ننسى

الكبوات والعثرات، ونحتفظ بذكرى جميلة عن مسلسل شغل الكبار والصغار بحكاياته البسيطة، وقيمه النبيلة المستلهمة من عصر مضى... عصر نشعر بالحنين إليه زماناً ومكاناً وعلاقات وتقاليد وطقوساً، فنرسمه بشكل أجمل على الشاشة مما كان في الواقع، ونغلفه بالحب والحكايا والحماس الطفولي لعنتريات العكيد، وسطوة الزعيم، وصخب الحارة، وحنان وقسوة الأب وهو يطبع حياة العائلة بصرامة حضوره، والأم وهي تملأ البيت بالألفة فتحنو في المصائب والملمات وتتوهج في الأفراح لتصنع شجن الحياة.

لكن ما انتهى إليه (باب الحارة) في الجزء الخامس على الأخص، والذي كان أسوأ أجزاء المسلسل على الإطلاق، كان صدمة مريرة لا علاقة لها بالذكرى الختامية الجميلة التي كنا نأملها فإذا هي (أمل إبليس في الجنة)... وهذه الصدمة كان أهم صناعها بالدرجة الأولى السيد كمال مرة كاتب حلقات هذا الجزء، الذي قدم برأيي نصاً رديئاً بامتياز... من دون أن أعفي المخرج بسام الملا بأي حال من الأحوال، من قراءة هذا النص باعتباره (واضع الرؤية)، ثم الموافقة على أن يظهر بالشكل الذي ظهر عليه.

لطالما دخلت في سجال عنيف مع الكثيرين فيما إذا كان ما يقدمه بسام الملا في (باب الحارة) هو صورة دمشق الحقيقية أم صورة ملفقة ومختلقة من ذاكرة منمطة تختزل دمشق في عناصر شكلية وفولكلورية لا علاقة لها بالواقع التاريخي الذي كان... وكنت أرى على الدوام أن بسام الملا يقدم «صورة عن دمشق» وليس «صورة دمشق الكاملة» إنها صورة محكومة بعناصر الحكاية الشعبية، وبمعطيات البيئة الشعبية التي تحتضن مجريات الحكاية، وهي تمثل جزءاً أصيلاً من الواقع، وليس الواقع بكامل تشابكاته وغناه... لكنني أستطيع أن أقول الآن وبالفم الملآن: هذه ليست دمشق يا بسام الملا... وهذا ليس مشروعك الذي بدأته في (أيام شامية) ثم اكتشفت أنك قادر على أن تتبناه وتجدده وتستمر به، فرحت تسير على الحد الفاصل بين الواقع والحلم، وتتوهج معك دمشق وهي تعيش رحلة الحج الشامي في (الخوالي) ودرامية الحارة في (ليالي الصالحية) وأمثولة المجتمع الأهلي الذي يحكم الناس فيه أنفسهم بقيم مدنية وحضارية، كانت متقدمة حينها عن قيم كثير من مدن الشرق في الجزأين الأول والثاني من (باب الحارة) فدمشق ليست أبا ساطور وأبا طاحون وأبا شاكوش وأبا الطيب الذي ليس له من اسمه نصيب... وأبا (ضرّاب السخن) الذي لا ندري من أي خيال

ضارب قد خرج، ليلتصق ببيئة صارت سمتها كثرة السماسرة والوشاة والمندسين والزعران والمحششين في دراما صار عنوانها «خود وعطي»!

لا نريد أن نرى دمشق النخبة والطبقة المثقفة وجدل السياسيين، فهذه قد يكون لها مقال آخر في مسلسل آخر لا يشبه (باب الحارة) لكن أين صورة دمشق الشعبية والمسلسل ما زال يدور في فلك ثلاثينيات القرن العشرين، أين دمشق التي أضربت لخمسين يوماً مطلع عام ١٩٣٦ فكتب أحد كتابها يرسم صورة نابضة لذلك الإضراب قائلاً: «وما ظنك بشعب فقير، ينقطع فيه التاجر عن تجارته، والصانع عن صناعته، والأجير عن عمله، والطفل عن مدرسته، ثم يؤلفون جميعاً صفاً واحداً ينتزع حقه من أفواه البنادق ونوافذ الدبابات، ويسجل تضحيته بالدم ثم لا يشكو أحد ولا يتبرم، فالعالم فيه وطني، والجاهل وطني، والمرأة العجوز والطفل الصغير؛ كل أولئك قائم بواجب الوطن... كأنه درس الوطنية عشرة أعوام في أكبر الجامعات». وأين دمشق التي نظمت وهي تحت الانتداب والاحتلال في ربيع عام ١٩٣٦ أول معرض من نوعه في البلاد العربية (معرض دمشق) التجاري والصناعي الذي اتخذ من مدرسة التجهيز مقراً له، ودعت الصحافة الوطنية معشر الشباب لزيارته لأنه «خير وسيلة لإنهاض اقتصاديات البلاد»!

هذه نتف من أحداث ومظاهر تعكس الروح الشعبية الناهضة لدمشق، ولا تخرج المسلسل عن مساره الذي كان يمكن أن يسير فيه، بعيداً هذا الخواء الدرامي المريع، الذي ينشغل بخلافات عصام مع زوجته ثم زيجته الثالثة في مشاهد تعتصر الكوميديا عصراً، ويصول مأمون بك ويجول وهو يشتري بيوت ودكاكين الحارة بأموال الفرنسيين، دون أن ندرك إن كان هذا «إسقاط» على حركة شراء الأراضي في فلسطين من قبل اليهود... أم هو مجرد «حائط مسدود» ينطح به هذا النص العقيم رأسه، في ظل قلة حيلة الكاتب في بناء حكاية ذات حبكة درامية قوية تشد المشاهد، وتملأ فراغ غياب بعض شخصيات المسلسل الأساسية، ناهيك عن جهله بتاريخ دمشق، وعبثه بهذا التاريخ كما يحلو له... فرغم أن الفرنسيين قد شقوا بعض الشوارع الجديدة في دمشق، منها شارع بغداد عام ١٩٢٥، كما نشأت في عهدهم أحياء جديدة مثل حي القصاع المسيحي، كما نظموا ساحة النجمة حيث كان دير الراهبات الفرنسيسكانيات أو مدرسة (الفرنسيسكان) اليوم إلا أنه لم يعرف أنهم أصدوروا قراراً تنظيمياً يقضي بهدم حي في دمشق القديمة من أجل إقامة (سراي للحكومة) فيها. وربما كان يمكن أن نقبل بهذا اللعب بتاريخ المدينة على اعتبار أن هذه القصة (ملعوب) من

السيد مأمون بك، لولا أن أهل الحارة قالوا في الحلقة الأخيرة إنه هو وراء قرار البلدية هذا... أي أكدوا أنه صدر قرار بهذا الشأن!

أجل... أرثي (باب الحارة) أرثي موت مسلسل كان يمكن أن يحيا في ذاكرتنا طويلاً، أرثي ممثلين بائسين ومضجرين فقدوا ألق الأداء، لم يبق متوهجاً فيهم سوى (أبا بدر) وأرثي لحارة (الضبع) التي فتنت العرب زمناً، ثم صارت فتنة الاضمحلال والاحتضار وهي ماثلة ببابها المخلوع على الشاشة!

• ندوات بيت فستق!

بعد أن ظهر الممثلون طيلة شهر رمضان في عشرات المسلسلات، فقدموا ما لديهم، واجتهدوا ما طاب لهم الاجتهاد، وقالوا ما قالوه في مئات الحلقات الدرامية السارة والمحزنة، المقبولة والرديئة، الجدية والسخيفة... تابعوا ظهورهم في ندوات العيد، ندوات غُيّب فيها الرأي الآخر تماماً، وانبرى الممثلون والمخرجون في جو من الفرفشة والانبساط، ليقيّموا أنفسهم بأنفسهم، وليمنوا علينا بما بذلوه من جهود في مسلسلات لم تنتجها جمعيات خيرية، ولا جهات تطوعية بالتأكيد، وإنما شركات إنتاج تدفع لهم أجورهم، فيقبض بعضهم الملايين، ويثري بعضهم الآخر من تمثيل إعلانات والتهريج في خيام رمضانية، في مهنة تعطي أكثر مما يُعطى للأطباء والمهندسين وعلماء الذرة!

ونحن نقول «صحتين وهنا على قلوبكم» فهذا زمنكم... وهذه ليست قضيتنا وليس وجعنا، لأنه «يرزق من يشاء بغير حساب» لكن لا يحق لأحد بأن يطالبنا بأن نسكت على قول رأينا في تلك الأعمال بحجة أنهم «بذلوا جهوداً» وإذا أرادوا لنا أن نقول «يعطيكم العافية» فسنقولها لبعض من أمتعونا أو احترموا ذائقتنا، وسيقولها عنا للبعض الآخر من أعجب بفنهم الهابط ورأى فيه «جهداً يستحق التقدير!».

في تلك الندوات ظهر أبو جانتي وأبو ليلى والقعقاع وسعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد... فضحكوا ملء أشداقهم، ومدحوا أنفسهم دون أن يقول لهم أحد ما أحلى الكحل في عيونكم... وشنوا هجوماً على بعض الصحافيين الذين قالوا «رأياً ما» في أعمالهم، فصوروهم كسفاحين اغتالوا جهد مجموعة من التقاة والدعاة في حملة أياد بيضاء أو كفالة يتيم!

تساءلت شكران مرتجى في ندوة (أبو جانتي) ببراءة: «لماذا لا نصفق لبعض؟ أوليست أعمال الدراما السورية مثل صحون الفواكه التي أمامها في تنوع طعمها ونكهاتها»... ونسيت أن في فصيلة الفواكه التي تشبهت بها، هناك ما هو (خربان) و(معاين) وقال أيمن رضا في الندوة ذاتها: «هل يوجد صحافي يدافع عن كرامة فنان إذا أهينت؟ «متناسياً حالة التملق الذي يمارسها الفنانون بطيب خاطر لمخرج أو منتج أو مدير شركة أمّي بما يتنافى مع أبسط أشكال الاعتداد بالكرامة، والتي لو تحدث عنها الصحافي لخاصمه الفنانون بدل أن يشكروه!

إنها ندوات يستفحل فيها الزيف، وتُصدّر ثقافة التباهي، ويغيب الرأي الآخر، وتصبح الشاشة مرآة بلهاء يرى فيها النجوم أنفسهم... ويدورون فيها حول أنفسهم!

جريدة (القدس العربي) ١٥/ ٩/ ٢٠١٠

الباب الرابع:

التلفزيون السوري: شاشة السمع والطاعة



التلفزيون السوري: تجربة شاهد عيان من داخل كواليسه.. ومعاناة مشاهد أمام شاشته!

بدا التلفزيون السوري أثناء الحرب على العراق في أصدق حالات التعبير عن ذاته.. وتجسدت على شاشته بحق كل الكوارث الإدارية والرقابية والتقنية التي يعاني منها.

فعدا عن حادثة بث الأفلام الوثائقية والتسجيلية ليلة سقوط بغداد وليومين متتالين التي صار بالإمكان تداولها شاهداً ومثالاً، ثمة تفاصيل تستحق أن تروى، وثمة طرفة تم تداولها في أروقة التلفزيون السوري في ذلك اليوم من قبل بعض العاملين، مفادها أن مدراء التلفزيون (المدير العام- مدير التلفزيون- مدير القناة الأولى) اختفوا في ذلك اليوم، منذ حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر كما اختفت القيادة العراقية في بغداد؛ فلم يعد بالإمكان الاتصال بأحد منهم لا على الجوّال ولا على أي وسيلة اتصال أخرى... وإذا كان بالإمكان الاتصال بأحدهم بعد طول إلحاح، فإنه من غير الممكن أن تحصل على قرار بما يجب بثه، سوى البرامج السياحية والأثرية الأرشيفية!

• مأساة نشرة أخبار

والأمر لا يتوقف عند هذا التفصيل على دلالاته الكبيرة والمؤلمة، بل يحيلنا إلى صورة نشرة الأخبار في التلفزيون السوري والفضائية السورية، وهي صورة كان محرّماً على الإعلام السوري المقروء منذ سنوات طويلة التطرق إليها ولا حتى بالمناقشة وصيغ التمني.. فالتلفزيون السوري - وباستثناء تغطيته للزيارات الرسمية لرئيس الجمهورية التي يرافقها بعثة تلفزيونية خاصة - لا زال يعتمد إلى اليوم، من خلال مراسليه (وهم في معظم الأحيان مراسلو وكالة سانا للأنباء) على الرسالة الصوتية غير المصورة، وغالباً الصور إما تؤخذ من الأرشيف (وللأمانة بات يكتب مؤخراً: صور من الأرشيف) أو من خلال ما يلتقط في قسم الرصد في مديرية الأخبار المصورة، من صور محطات أخرى أو وكالات أنباء أخرى مصورة.. أي أن المراسلين لا يفيدون التلفزيون بأية صور خاصة من قبيل السبق الصحافي المصور (لا سمح الله) فهم صوت بلا صورة...وميكروفون دون كاميرا.. ومع ذلك يحسبون على المشاهد بأنهم مراسلون للتلفزيون من موقع الحدث!

ونادراً مهما كان الحدث ساخناً وهاماً، ما يتمكن التلفزيون السوري من إجراء اتصال مصور على الهواء مباشرة مع موفد له أو مراسل من موقع الحدث... وربما بدا هذا الأمر فاقعاً ومثيراً للاستغراب أثناء الحرب على العراق، حيث قضى مشاهدو التلفزيون السوري الأسبوعين الأول والثاني من الحرب دون حتى رسائل صوتية خاصة بالتلفزيون من بغداد، وحين تم لفت النظر إلى ما يشكله ذلك من قصور معيب أمام محطات، تعتبر صغيرة التمويل كالمستقبل والمنار وإل.بي.سي قياساً لتلفزيون دولة. تم إرسال مراسل لم ينجح في إرسال رسالة مصورة واحدة خاصة بالتلفزيون السوري، ولم يظهر في بث مباشر ومصور من موقع الحدث، كما كان يظهر معظم مراسلي التلفزيونات العربية الأخرى، الذي وصل بعضهم إلى بغداد قبيل أكثر من عشرة أيام من بداية الحرب، وأرسلت بعض المحطات أكثر من مراسل فمنهم من كان في بغداد، ومنهم من كان في البصرة، ومنهم من كان في منطقة الشمال مع الأكراد.. في حين أن المراسل اليتيم للتلفزيون الذي وصل في الأسبوع الثاني لبداية الحرب، بدا عديم الفائدة، في غياب تأمين وسيلة تقنية لبث رسائله المصورة من موقع الحدث، التي راح يبحث عنها في وقت كانت المحطات الأخرى قد رتبت كل أمورها، وتعاملت مع كل الظروف الطارئة التي قد تواجه مراسليها ودرستها حتى قبل بداية الحرب!

• مدرسة خبرات حقيقية

لا يبدو هذا الواقع مؤسساً على تاريخ التلفزيون السوري الحقيقي، فتاريخه يشهد بأنه كان مصنع خبرات هامة، وصاحب خطوات ريادية سباقة ومشهودة وربما لا يعرف كثيرون، أن التلفزيون السوري الذي انطلقت شارة بثه الأولى، في الثالث والعشرين من تموز يوليو عام ١٩٦٠ هو من التلفزيونات الرائدة في المنطقة العربية، فقد ولد في اليوم نفسه الذي انطلق فيه بث التلفزيون المصري أيام الوحدة بين مصر وسورية، مع فارق التاريخ الفني العريق الذي لا يكاد أحد يجهله، بين بلد يمتلك إمكانات هائلة وتاريخ سينمائي ومسرحي عريق هو مصر، وبلد ولد التلفزيون فيه من فراغ.. فالسينما والمسرح فيه محاولات فردية هاوية، والفن عشق وكفاح وسباحة ضد التيار بالنسبة لمجموعة من الفنانين السوريين الرواد.

رغم ذلك...فهذا التلفزيون الوليد من محطة صغيرة استطاعتها ١٠ كيلو واط على قمة جبل قاسيون المطل على دمشق، سرعان ما أثبت حضوراً وانتشاراً ، لم يكن أحد يتوقع أن يبلغهما في سنوات قليلة من عمره.. وسرعان ما أصبح كذلك منجماً لخبرات فنية ساهمت في تأسيس معظم المحطات التلفزيونية العربية التي توالدت بين منتصف الستينيات ونهاية السبعينيات من القرن الماضي، إذ لا يكاد يخلو تلفزيون عربي في الفترة المذكورة من فنانين وفنيين سوريين ساهموا في تأسيسه وانطلاقته.. ناهيك عن المدرسة المتميزة التي أسسها السوريون في الدراما التلفزيونية وبلغوا فيها آفاقا عربية لا يمكن تجاهلها، وعن أمجاد برامج المنوعات التي برع فيها السوريون في فترتي السبعينيات والثمانينيات على وجه الخصوص.

لكن الحديث عن التلفزيون السوري يبدو مختلفاً كل الاختلاف اليوم عن هذه المقدمة الزاهية... فأزمته الراهنة غير خافية على أحد، وهو بعد انتشار أطباق الاستقبال الفضائي على نطاق واسع وبثمن رخيص نسبياً ، باتت مشاهدته آخر الخيارات التي يمكن أن يلجأ إليها المشاهد السوري بعد أن يجد ما يبحث عنه من نشرات أخبار مفصلة في المحطات الإخبارية المتخصصة، أو برامج المنوعات الترفيهية في المحطات اللبنانية، أو برامج المسابقات ذات الجوائز المجزية والإعداد والإخراج المتميز في بعض المحطات الفضائية.. وهي أمور كلها لا يجد المشاهد السوري بديلاً عنها في التلفزيون السوري.. اللهم إلا إذا أراد أن يتابع مسلسلاً دارمياً سورياً جديداً،لا تكون محطة عربية قد سبقت إلى عرضه!

والسؤال الذي يطرح نفسه إزاء كل هذا ما الذي يجعل التلفزيون السوري ينكفئ في أدائه وحضوره.. في الوقت الذي يتم العقود الأربعة من عمره، ويصل إلى ما يفترض أنه سن النضج والاكتمال في عمر الأفراد والمؤسسات؟!

وما الذي يجعل أزمة التلفزيون السوري اليوم، تتشعب وتتعدد وجوهها بين الوضع البرامجي المتردي، والوضع الإنتاجي المتعثر، والوضع الإداري الذي يلقي بظلاله على كافة وجوه العمل الفني.. وأي أفق للتغيير والتطوير يلوح في الأفق إذا كنا نرغب حقاً في أن نعيد التلفزيون إلى جمهوره المحلي أولا .. وإلى حضوره العربي المميز ثانياً، وإلى دوره الإعلامي الجوهري الذي يفترض أنه وجد من أجله، وأن الزمن يكرس أهميته يوما بعد يوم، ونحن نعيش عصر التلفزيون كما يحلو لمبدعي الفنون الأخرى أن يرددوا بحسرة وغبطة!

• الشاشة هي العنوان الحقيقي!

قسم كبير من العاملين في التلفزيون السوري يعانون من حالة إحباط حقيقية وهم يرون إلى التلفزيون العريق الرائد متخلفاً عن ركب المحطات المشاهدة التي لها موقع حقيقي على خارطة البث، ومنذ سنوات طويلة غدا مفتاح الحديث العبارة التلفزيونية السورية المأثورة (من سيئ إلى أسوأ) رغم تعاقب الإدارات... وتبدل الوجوه.

وبعيداً عن الآراء الشخصية لبعض العاملين الذين يحترمون مهنتهم والذين يكادون يضيعون في بحر من المنتفعين من استمرار ظهور أي برنامج على الشاشة لأطول فترة ممكنة؛ فإن الشاشة هي العنوان الحقيقي المعبر عما كان يجري في الكواليس.

وأهم صراعات الكواليس في التلفزيون السوري هي صراع المذيعات.. وهو الاهتمام الأساسي للإدارة، على اعتبار أن بعض المذيعات يمثلن حالات معقدة كل التعقيد يتداخل فيها النفوذ بالمؤهلات الغائبة وبلعبة العلاقات الشخصية التي تسود زمنا لترفع حظوظ مذيعة وتنال من أخرى.

وبهذا تمثل المذيعات من حيث علاقاتهن مع أولي الأمر أو المتنفذين ورقة ضغط على الإدارة برمتها، وأحيانا ورقة ضغط بيد هذا المدير أو ذاك على صناع البرامج.. شاءت متطلبات الشاشة أم أبت!

وإذا كانت مذيعات التلفزيون السوري تتهمن بالجمود وقلة الثقافة والحرفة.. فإن هذا الاتهام له ما يبرره بسبب الصورة التي تظهر بها المذيعة على الشاشة في النهاية، حيث الحد الأدنى من التوصيل لا التعبير، هو منتهى النجاح في عملية التقديم، وفي قراءة النص أو طرح الأسئلة، أما الحديث عن خصوصية الأسلوب.. فهو ضرب من الفذلكة التي لا يجب أنْ يُلتفَت إليها وسط صخب ضجيج العلاقات والمناحرات!

كل بضع سنوات يعلن التلفزيون السوري عن إجراء مسابقة لاختيار المذيعات، وتشكّل لجنة للفحص والانتقاء من الخبراء فعلاً من مخرجين مخضرمين وأساتذة جامعيين وبرامجيين.. وتصدر التعليمات بضرورة اعتماد مبادئ صارمة في الانتقاء..

ثم -وفي كل مرة- يفاجأ أعضاء اللجنة بعد ظهور النتائج، بأن قسماً من المذيعات اللواتي رسبن في المسابقة قد أصبحوا مذيعات.. وقسم من الناجحات إما أنهن استبعدن لنقص عنصر الوساطة التي تتحكم في عمل المذيعة، أو حجبت عنهن الفرص لأنهن لا يجدن دخول لعبة الكواليس والعلاقات الشخصية التي ترفع من تشاء وتذل من تشاء بغير تعب ولا ثقافة ولا اجتهاد!!

ونعود إلى النصف المملوء من الكأس: الاستثناءات المثقفة والمجتهدة من المذيعات.. فهؤلاء إذا توفرت لهن فرص العمل.. سيقعن في شرك آلية عمل لا تتيح لهن تقديم ما لديهن، ولا تطوير تجربتهن، ولا تحسين صورة المذيعة السورية أمام المشاهد، ففي آلية العمل هذه: المواعيد غير مقدسة، والاختصاصات غير مصانة، الاستثناءات تخرق أي قاعدة مهما كانت ضرورتها لضبط آلية العمل وإنضاجه على نار هادئة!

• إداريون ومعدون!

ومن مشكلة المذيعات التي هي صلة الوصل الأولى مع الشاشة إلى مشكلة معدي البرامج.. وهؤلاء من أضعف العاملين في التلفزيون السوري علاقة باختصاص عملهم.. وبعضهم تنقصه الثقافة في الموضوع الذي يعالجه، وبعضهم لا يتقن اللغة العربية في حدودها الدنيا فيكتب النص الذي تقرؤه المذيعة، ركيكاً وإنشائياً فقيراً بالمعلومات، يفتقر للغة التلفزيونية الرشيقة، ناهيك عن بعض صغار الإداريين وموظفي الدواوين الذين أصبحوا معدين وأنتجوا برامج رديئة في السنوات الأخيرة ومع

ذلك، فهم معدون بحكم الأمر الواقع. وقد شاع في السنوات الأخيرة مبدأ أن كل إداري يعمل مديراً لمكتب المدير العام، سيكون له كل الحق تلقائياً، في أن يصبح معداً أساسياً وخصوصاً في برامج المناسبات حيث توزع الغنائم على هؤلاء الذين يقتصر الإعداد لديهم، على مرور الأوامر الإدارية للبرامج ضمن بريد مكتب المدير العام الذي يتولونه، ثم تصبح لديهم الجرأة في أن يجلسوا وراء طاولتهم ويقيمون البرامج الأخرى بكل ثقة، ودون أدنى خجل من مرجعية عملهم الإداري البعيد كل البعد عن العمل الإبداعي الذين يتصدون له!

وقد حاولت إدارة التلفزيون بقنواته الثلاث في السنوات الأخيرة إتاحة الفرصة أمام بعض المذيعات لإعداد بعض البرامج.. فعقدت المشكلة بمشكلة أكبر.. وكشفت بشكل فاضح ضحالة ثقافة بعض المذيعات لدرجة لا تصدق.. وعلى سبيل المثال قدمت إحدى المذيعات التي تعد برنامجاً عن الأغنية في الفضائية السورية لحلقة عن الأغنية الشعبية فعرفتها أنها «خلاصة حكمة الشعوب» وهو تعريف ينطبق على الأمثال الشعبية لا عن الأغنية التي هي خلاصة إحساس الشعوب وإيقاع حياتهم.. وزادت الطين بلة حين شبهت الأغنية الشعبية بأنها «كالمستنقع الذي يقاوم التيارات الوافدة» هكذا بالحرف!

• هل نحترم المشاهد حقا ؟!

والسؤال الذي يطرح نفسه لدى الحديث عن العلاقة مع المشاهد.. هي أزمة الثقة والاحترام التي يعانيها المشاهد مع التلفزيون..

والحق أن المشاهد في هذه المسألة معه نسبة كبيرة من الحق، لأن التلفزيون أساساً لا يحترم صدقيته مع المشاهد في كثير من الأمور وأولها عدم احترام مواعيد عرض المسلسلات والبرامج كما تعلن دائرة التنسيق المختصة عنها ثم لا تلتزم بها دون أن تجد أدنى حرج أو ضرورة في الاعتذار من المشاهد... وخلال سنوات طويلة غالباً ما تسببت دائرة التنسيق بكوارث في ترتيب البرنامج اليومي وفي إعادة عرض حلقات معروضة من المسلسل ذاته غير مرة وفي عرض (تصوروا) إعلانات عن أحداث براجمية فات عرضها.. لكن ذلك لم يؤد إلى إقالة مدير الدائرة، حتى بلوغه السن القانونية للتقاعد!

وغني عن القول إن إدارة التلفزيون نفسها، لا تقيم لمسألة الدقة في مواعيد عرض البرامج ذلك الاعتبار الكبير، لأن هذه المواعيد نفسها قابلة للتغيير في أية لحظة ولأي سبب، ومن بين تلك الأسباب أحياناً،

معاقبة معد أو مذيعة أو مخرج ذلك البرنامج لخلاف شخصي... أو قطع البرنامج على الهواء للسبب الوجيه ذاته، وحتى لا يبقى كلامي مجرد «افتراءات» كما يحلو للبعض أن يسميها، فإنني أستشهد بما حدث معي عندما كنت معداً لبرنامج (مجلة التلفزيون) على القناة الأولى في التلفزيون السوري عام ٢٠٠٢ ففي إحدى حلقات البرنامج المذكور، وبعد بث مسلسل (البحث عن صلاح الدين) على شاشة التلفزيون السوري، قمتُ باستضافة كاتب المسلسل الزميل محمود عبد الكريم وبطله الفنان رشيد عساف، وقد فوجئت أثناء عرض الحلقة بتاريخ ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٢ «البرنامج يعرض مسجَّلاً ويخضع قبل ذلك لتقرير رقابة «بقطع البث أثناء الفقرة التي خصصت للمسلسل المذكور ثم وضع فاصل إعلاني، والعودة بعده إلى استكمال فقرات البرنامج الأخرى وحذف المادة نهائياً... وفي البحث عن الأسباب علمتُ أن التوجيه جاء من وزير الإعلام عدنان عمران، الذي استاء من ظهور محمود عبد الكريم على الشاشة، وهو الذي انتقد أداء وزارة الإعلام قبل فترة قصيرة في لقاء صحافي نشر في جريدة (الشرق الأوسط) اللندنية.

إن هذه الحادثة، والعقلية التعسفية التي تطيع أوامر وزارية دون مناقشة أو اعتراض أو تذكير بأدنى درجات احترام المهنة، تُظهِر أنه لا حُرمة على الشاشة حتى أثناء البث على الهواء مباشرة، فكيف إذا كان بالإمكان من خلال وشاية أو رؤية متحجرة لمسؤول تلفزيوني أن يتم منع مادة جيدة أنفقت عليها جهود كبيرة ومكلفة لكي تصبح مادة تلفزيونية مسجلة على شريط تلفزيوني، ومرّت بعلميات التصوير والتسجيل والمونتاج واستهلكت خبرات وأدوات في الصوت والإضاءة والغرافيك.. والتقديم والإعداد من قبل طبعاً.

عندها لا يوجد ما يمنع أو حتى يحاسب على رمي كل هذا في سلة المهملات، ما دام الهدف هو منع أفكار أو أشخاص أو رؤى لا يجب أن تظهر على الشاشة. وبالنسبة للأشخاص حدّث ولا حرج عن منع ظهور كتّاب ومثقفين سوريين يعتبر ظهورهم على الشاشة خطيئة، دون أي تدقيق فيما يقولونه أو سيقولونه أو يودون قوله حتى في البرامج المسجلة مسبقاً.

• إدارة الأزمات والمناسبات!

القاعدة السائدة بالنسبة للبرامج الجيدة والرديئة معاً في التلفزيون السوري: «مين عم يشوف» وبالنسبة للإدارة التي يفترض أن تكون حريصة على أدق التفاصيل فيما يظهر على الشاشة، فكل

مشكلة دون نشرة الأخبار وبعض المناسبات الهامة تهون.. وأية مشكلة لا تؤدي إلى فقدان المنصب هي تفصيل إعلامي تافه لا قيمة له.. وهكذا يبدو غياب الرؤية البراجية هي العنوان الحقيقي للعمل في التلفزيون السوري.

ولعل أداء التلفزيون السوري في المناسبات يستحق أن يكون مثالاً معبراً لكيفية صناعة الفشل.. وتفريغ أي مناسبة من محتواها وألقها وحب الناس لها!

والكارثة الكبرى أن يصدر أي توجيه سياسي أو إعلامي للاهتمام بمناسبة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو حتى فنية..

عندها ستعقد الاجتماعات العاجلة لكي تبرهن الإدارة على حسن تنفيذها وإطاعتها للأوامر، وفي هذه الاجتماعات لا تصدر عادة خطة مدروسة أو رؤية متكاملة، بل يفتح الباب على مصراعيه لمن هب ودب، لتقديم برنامج أو فيلم أو حتى سلوغون عن المناسبة، ونادراً ما تدرس هذه البرامج من حيث تقاطعها أو تكرارها، إذ لا وقت لدى أحد لمثل هذه المقارنات، ما دام هناك توجيه بالاهتمام بالمناسبة، وتكون النتيجة.. طوفان هائل من البرامج والأفلام والأغنيات وفواصل الغرافيك وحتى برامج الأطفال إن أمكن.. حيث يشعر المشاهد بالاختناق التام في النهاية، ولا يجد أمام هذا السيل الجارف سوى أن يكره حياته، ويكره المناسبة التي يحترمها، ويقرر ألا يفتح التلفاز أو يعود لمشاهدة التلفزيون السوري.. إلا عندما ينتهي كابوس الاهتمام بهذه المناسبة التي تبناها التلفزيون بطريقة الحرب النفسية على المشاهد والمناسبة على حد سواء.. وكمثال على ذلك ففي مؤتمر المرأة والتربية الذي حضرته عقيلات بعض الزعماء العرب، جاءت توجيهات بضرورة الاهتمام بهذا المؤتمر، وبرسالته التنموية والاجتماعية، فترجم التوجيه بكم من الرسائل اليومية والبرامج والمسلسلات والأفلام والندوات والسلوغونات بطريقة تثير الغثيان لكثرة ما تنطوي عليه من تكرار، ومن برامج بدائية يكلف بها أصحاب الحظوة وسواهم وتتذرع بستار تغطية المناسبة (المطلوب تغطيتها من فوق) حسب التعبير الذي يتداول في حالات كهذه من أجل صنع أي شيء ودون أي تدقيق في السوية الفنية أو تفكير بالمشاهد.

والأمر نفسه نجده في مواكبة مناسبة عيد الأم العام الماضي، والسبب هنا ليس توجيهاً معيناً، بل حالة من التسيب الفني تجعل إدارة التلفزيون توافق لمعظم من تقدم بفكرة برنامج عن الأم، فتكون النتيجة

أن أتخمت الشاشة بأكثر من اثنين وعشرين برنامجاً وأغنية وفيلماً دراميا عن الأم بثت كلها خلال ٤٨ ساعة فقط، وكادت تزهق روح كل من يعشقون أمهاتهم!

لقد سادت في التلفزيون السوري خلال سنوات عديدة حقيقة على أرض الواقع في العمل البرامجي؛ مفادها أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، وأن هذه العملة الجيدة صعب التعامل معها، لأنها لا تلقى التقدير المادي والمعنوي الكافي بالنسبة للإدارة، ولا يوجد ما يكافئ المجد على عمله وعديم الخبرة والموهبة على إساءاته و(تخبيصه) ما أدى إلى أن معظم البرامج باتت تنجز بلا حماس.. وبلا إحساس بالمسؤولية الأدبية تجاه المشاهد.. ناهيك عن العقلية التي لا وقت لديها لاكتشاف الأخطاء إلا إذا اتصل أحدهم موبخا ومحتجا.. ويفضل أن يكون أحدهم هذا مسؤولاً حتى يؤخذ برأيه!

لقد تعاقبت على إدارة التلفزيون السوري في السنوات الأخيرة إدارات تنفيذية إما لا رؤية إعلامية لديها، أو أن رؤيتها الإعلامية تقوم على نسيان مبادئ المهنة من أجل مكتسبات المنصب، وفي كلتا الحالتين ظلت هذه الإدارات ترى في إثارة المشكلات والقضايا الحساسة في الإعلام، أمراً يهدد وجودها وهي لذلك تكاد توافق على مضض على ظهور برنامج متميز وإشكالي كـ(ملفات حارّة) الذي يناقش مشكلات المواطن عبر تحقيقات تلفزيونية محكمة.. ثم تخصص وقتاً لعرضه في فترة مشاهدة من الدرجة الثانية. وتقوم بإيقاف بثه على الفضائية السورية فيما بعد بحجة أنه يسيء إلى صورتنا... ثم توقفه مؤخراً إيقافاً رقابياً كما صرح معد البرنامج نفسه الصحافي المعروف إبراهيم ياخور!

• وللدراما شجونها!

أما الحديث عن الدراما فيحتاج إلى وقفة تفصيلية خاصة، لكي نراجع قائمة ما أنتجه التلفزيون السوري خلال السنوات الأخيرة، إذ كانت معظم المسلسلات الضخمة من إنتاج القطاع الخاص، ونحتاج أن نقارن نسبة الكم إلى الكيف ومدى ابتعاد مديرية الإنتاج عن المحسوبيات والبيروقراطية التي تسوق جمودها بشعارات جوفاء، وعجزها عن تسويق أعمالها في المحطات العربية أسوة بأعمال القطاع الخاص السوري، دون التذرع بأن موزعي القطاع الخاص يعرفون كيف تؤكل الكتف.. فضلاً عن طبيعة القاعدة التقنية التي تستند عليها في تنفيذ خطتها السنوية.. ويكفي أن نعلم أن

التلفزيون السوري اليوم يعيش على أستوديو دراما وحيد هو (أستوديو ٢) أنشئ عام ١٩٦٢ إلى جانب أستوديو اللاذقية الذي أنشئ في الثمانينيات، والذي يفترض زيادة في النفقات والتنقلات، تبدو غير مبررة إذا لم تكن هناك مشاهد خارجية كبيرة ستصور في اللاذقية!

إن الخروج من الاستوديوهات إلى الشوارع والأماكن العامة والبيوت السكنية لم يكن لمردود أو غايات فنية دائماً، كما أنه لم يكن في المحصلة توفيراً في نفقات الإنتاج، وإذا أخذنا في الحسبان العديد من العوامل التي تمدد أيام التصوير، وتضاعف نفقات التنقل وسواها.. وعليه فإن مديرية الإنتاج (المسؤولة المباشرة عن إنتاج المسلسلات الدرامية) والتي يطالب الفنانون والمخرجون بالاستقلالية الاقتصادية التامة عن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون أسوة بقطاع الإنتاج في مصر، ما زالت بعيدة كل البعد، عن التفكير ببناء قاعدة صناعة متينة من استوديوهات وجزر مونتاج، وسيارات نقل خارجي.. هذه القاعدة التقنية في الدراما، يمكن أن يستفيد منها التلفزيون في أدائه البراجمي، عوضاً أن يكون عالة عليها كما يحدث وخصوصا في الأحداث الإعلامية الكبيرة، حيث يتم وقف تصوير المسلسلات لوضع الكاميرات وسيارات النقل الخارجي في خدمة ذلك الحدث!

• صورة معفاة من النقد!

إن الرغبة في استعادة التلفزيون السوري لمكانته التي حققها في السنوات التي أعقبت إنشاءه وازدهاره، تصطدم بمزاجيات إدارية ترى في نقد آلية عملها، اعتداء على وجودها وسلطتها، ولذلك بدا النقد الفني والصحافي في سورية على علاقة غير وطيدة مع آلية العمل التلفزيوني؛ علاقة تتراوح بين المحاباة حيناً، وتجاهل ما يحدث وما يبث أحياناً. وغالباً ما استخدمت وسائل ضغط في الصحافة لمنع الغوص في واقع التلفزيون بجرأة، كصدور توجيهات مباشرة من وزارة الإعلام لعدم التعرض للتلفزيون بأي سوء، لأنه مؤسسة تابعة لوزارة الإعلام، ونجاحها يجب أن يُبرَز لأنه تسويق لنجاح وزير الإعلام نفسه.. وبذلك فهو قادر أن يعفي أداء التلفزيون وصورته من تعرضه للنقد في وسائل الإعلام التابعة له، على طريقة الإعفاءات الجمركية!

وغالبا ما اتبع أسلوب الاحتواء، الذي يجعل الناقد المتابع يشعر باللاجدوى الحقيقية، أمام وضع متحجر.. في كل مرة تتغير فيه الوجوه والأسماء الكبرى، تطلق شعارات التغيير الجذري والتطوير

الشامل، وتصدر قرارات شكلية تحاول أن تعيد هيكلية آلية العمل، ثم يبقى الحال على ما هو عليه، إن لم يزدد سوءاً.

ولعل التستر وراء بعض الإجراءات الشكلية ومحاولة التغيير استناداً إلى مفاهيم عامة لا تناقش العمل التلفزيوني بجزئياته وكواليسه... لم تقد في النهاية إلا إلى الوقوف بعد ثلاثة وأربعين عاماً من عمر التلفزيون السوري للحديث عن أمجاد وإنجازات الماضي دون التطلع إلى تحقيق أي وجود حقيقي على خارطة الإعلام التلفزيوني العربي... ولا نقول العالمي!

وهكذا أضحت هذه المؤسسة العريقة التي تختصر التاريخ الفني السوري في أكثر من أربعة عقود من الزمن، مكاناً لتدريب الكوادر والخبرات، في آلية عمل تعج بالفوضى واللاحرفية، لكنها رغم ذلك تتيح مكاناً مثالياً لمن يريد أن يتعلم من تلك الأخطاء، فيبني خبرة تؤهله للبحث عن فرصة عمل في محطة تلفزيونية أخرى، دون أي شعور بالأسف والندم.

مجلة (المحاور) اللبنانية العدد (٨٣/ ٨٤) الخاص بالإعلام السوري: حزيران - تموز ٢٠٠٣

في مجابهة تطلعات التلفزيون السوري نحو المهنية: بثينة شعبان... والجهاد الأكبر!

شكى لي الزملاء في التلفزيون السوري، من الضغوطات التي كانت تمارسها عليهم السيدة بثينة شعبان وزيرة المغتربين والناطقة الرسمية باسم المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، أثناء ممارسة عملهم في التغطية التلفزيونية لوقائع المؤتمر.. الذي اختتم أعماله في دمشق مؤخراً...

فالسيدة بثينة شعبان كانت ترى في المؤتمرات الصحافية المبهمة التي كانت تعقدها، أن التلفزيون السوري هو ابن الجارية... وأنها هي فقط من تحدد ما يبثه التلفزيون من تصريحاتها ووقائع مؤتمراتها الصحافية اليومية... وما لا يبثه. وقد اكتشف الزملاء في التلفزيون، أن هناك تصريحات يجب أن تكون خاصة بالمحطات الفضائية العربية.. بمعنى أن السبق يجب أن يكون لتلك المحطات.. بينما يقتات التلفزيون السوري على الفتات وعلى التصريحات التنظيرية المغمغمة التي اعتاد أن يسمعها المشاهد السوري من مسؤوليه وخصوصا على شاشة تلفزيونه المحلي.

وقد قال لي أحد الزملاء أن ما بث على شاشة التلفزيون السوري، بث دون رضا تام من السيدة

الناطقة الرسمية التي كانت تربط توجيهاتها العنيفة ولاءتها دائما، بأنها مفوضة في ذلك من السيد رئيس الجمهورية.

ولست هنا في معرض تأكيد ذلك أو نفيه، ولست معنياً أيضاً بالدفاع عما قام به الزملاء في التلفزيون السوري من نقل مباشر للمؤتمرات الصحافية، بطريقة خرجت إلى هذا الحد أو ذاك عن عقلية (الصفن) والتريث الحذر الذي كان يتسرب فيها الحدث من زمن الإعلام السوري دائماً ليصل إلى متلقيه ومشاهديه على طريقة «يطعمك الحج والناس راجعة» لكن ما يهمني هو عقلية السيدة بثينة شعبان التي ترى في التلفزيون السوري وربما الصحافة السورية أيضاً، وسائل إعلام تغطي الحدث كما يريد المسؤول، لا كما يتطلبه الإعلام، فيعرض ويذيع ما تسمح لهم فقط أن يذيعوا، في حين يكون لوسائل الإعلام العربية حرية أكبر في صناعة السبق الصحافي وفي اختيار المادة، وفي نقل التصريح الطازج، والموضوعات التي تدخل في الجوهر.. لا التي تحوم حول العام والمجرد!

والواقع أن هذه العقلية هي عقلية رسمية سائدة في مختلف المناحي.. فالصحافي الذي يعمل في مؤسسة إعلامية رسمية هو أجير وليس مشاركاً في نقل الحدث.. وهو لا يحق له أن يجتهد في نقل المعلومة إلا بما يرضى له المسؤول عن ذلك.. بينما المحطات الأخرى تعامل معاملة أفضل «نسبياً» لأن لها وسائلها وهوامشها في اختراق ستائر التعتيم، إن أمعنت تلك الستائر في حجب الشمس والهواء والمعلومة عن الموفدين الذين لا يقبلون إلا أن يكونوا - بنسبة أو بأخرى - صناعاً للحدث ومشاركين في بلورته على شاشة محطاتهم... وهذا شيء يحسب لهم بالطبع، لكنه- بالمقابل- يحسب ضد الإعلام الرسمي إن حاول، ولو بأطره المقيدة ورؤاه المتواضعة، أن يجاري تلك الحالة الصحية في الإعلام!

إن عقلية السيدة بثينة شعبان هي مرآة صادقة لطريقة تعامل المسؤولين السوريين مع إعلامهم المحلي... فعلى العاملين في هذا الإعلام أن يرضوا بالفتات.. وأن يكونوا صوت المسؤول لا صوت الإعلام... وأن يرضوا هذا المسؤول دون أن يفكروا برضى المشاهد أو المتلقي... وأن يكونوا عين المسؤول التي ترى من الحدث ما تريد وتخفي ما تريد، لا عين الصحافي الذي قد يحلل و يستنتج ويجتهد في صناعة الحالة الحارة التي تشعر المشاهد بحرارة وأهمية الحدث.

وهكذا نكتشف، أن مشكلة الإعلام الرسمي في سورية ليست هي مشكلة صنّاعُه وحسب، ولا

مشكلة العاملين فيه، وكثير منهم يفتقد الحرفية المطلوبة أحيانا.. لكنها أيضا مشكلة العقلية الرسمية التي ترى في الإعلام خادماً مطيعاً، وأجيرا مُياوماً... لا حق له أن يناقش ولا أن يجتهد ولا أن يسعى- ولو مقلداً- للاقتداء بالحالة المهنية السائدة في المحطات ووسائل الإعلام الأخرى!

إن المسؤولين السوريين الذين ينتقدون الإعلام السوري في العلن ويشكون من قصوره بمناسبة وبغير مناسبة، هم أنفسهم الذين يمارسون عليه كل القيود والضغوطات في الكواليس كي يستمر هزيلاً مريضاً، حاله لا يسر صديق، ووضعه يصعب على الكافر!

وهم بذلك منسجمون تماماً مع سياسة الدولة ومع وجهة نظر الأجهزة الأمنية التي تحتقر الإعلام كذلك، وتفرّغه من كوادره المهنية مفضلة المخبرين والوشاة لأنها تريد من هذا الإعلام أن يكون عبداً لا شريكاً أو مساهماً في دولة تقوم على مبدأ احترام المؤسسات... وتكافل عمل تلك المؤسسات من أجل صنع صورة منسجمة للوطن حتى تحت راية أيدلوجيا معينة أو توجه معين.

ناهيك عن أن هذا الاحتقار للإعلام الرسمي ثم مطالبته بأن يفعل المعجزات.. هي صورة عن الاستهانة بحق المواطن السوري في المعرفة؛ فبعد انصراف معظم الناس عن الإعلام المحلي فقد هذا الإعلام وظيفته الأساسية في التلقين والتوجيه والتعبئة الثورية، أما دوره الحقيقي باعتباره مصدر معلومات فقد جمّد، وهمّش، وشوه.. إذ لا أحد يريد أن يكون هذا الإعلام مصدر معلومات، بل مصدر تلقين وتوجيه فقط... وعلى من يريد المعلومة أن يبحث عنها في المحطات التي تحترم حق المشاهد في المعرفة.. وهي قادرة على أداء هذه المهمة، لأن من يقف ورءاها وعلى رأسها هم أصحاب عقول إعلامية.. لا جهات أمنية أو مسؤولين يتسم سلوكهم بالزجر والنهي كالسيدة بثينة شعبان وسواها!

ما حدث في المؤتمر الصحافي مع الزملاء في التلفزيون السوري أثناء محاولتهم مجاراة أدنى درجات المهنية في التغطية المباشرة.. ذكرني بحوادث أخرى تندرج في السياق نفسه... فمنذ سنوات قام الزميل ابراهيم ياخور في برنامجه التلفزيوني الشهير (ملفات حارة) بتصوير تحقيق تلفزيوني عن حالة طفل بترت يديه لأنه كان يلعب في حديقة عامة فيها خزان كهرباء توتر عالٍ.. وكان الخزان غير مقفل جيدا بسبب إهمال الجهات المعنية، ما أدى إلى تسلل الطفل غير المقدر لعواقب الأمور وبالتالي إصابته تلك الإصابة الخطيرة!

البرنامج أثبت بالصورة التلفزيونية وقائع الإهمال، ثم محاولات الجهات المعنية للكذب والقول بأن الخزان كان مقفلاً... وكانت النتيجة أن منعت الحلقة من البث، وقمنا بنشر تفاصيلها كاملة في العدد الأخير من جريدة (الدومري) الذي منع بدوره وسحبت رخصة الجريدة بسببه!

أما بيت القصيد الذي أريد أن أصل إليه من هذه الحادثة، هو أن قراراً صدر بعد ذلك وما زال ساري المفعول بمنع دخول الكاميرات التلفزيونية، حتى للتلفزيون السوري الرسمي، أي حديقة عامة أو التصوير فيها إلا بإذن رسمي من محافظ مدينة دمشق...

كنت أفكر أن قرار منع التصوير في الحدائق العامة هو قرار تعسفي إذا كانت تلك خلفيته، وقرار جائر ومهين بحق الإعلام إن لم تكن تلك خلفيته.. وأن المعيب حقاً أن أحداً من مسؤولي الإعلام لم يعترض عليه.. فكيف يمكن لبرنامج آخر أن يكتشف خللاً ما كالخلل الذي اكتشفه برنامج ملفات حارة، لو أنه أراد أن يأخذ إذناً من المحافظ قبل التصوير.. وعادة ما يتحول الإذن في هذه الحالة إلى فسحة زمنية للتزوير والتنظيف والتجميل!

والحق أن هذا القرار هو منطقي جداً في سياسة التعامل الرسمي مع إعلام خادم وأجير ومهان من قبل الدولة، ومن قبل المسؤولين الذين يشتكون من قصوره تبجحاً، فيما هم يعلمون كم يمارسون من العسف والجور والإهانات عليه وعلى العاملين فيه.

وبالعودة إلى السيدة بثينة شعبان التي أشكر التلفزيون السوري من كل قلبي، «وهذه أول مرة أفعلها في حياتي» لأنه نقل لي على الهواء مباشرة من حيث يدري أولا يدري.. طريقتها الفذة في تحقير الرأي الآخر، وإسكات من لا يعجبها سؤاله من الصحافيين، وتسفيه كل من تسول له نفسه أن ينقل «كفراً» حتى لو لم يكن كافراً... وقد استغربت حقا كيف لم يحتج أحد من أصحاب المداخلات المقموعة، ولم ينسحب دفاعاً عن كرامته المهنية لا الشخصية وحسب.. لكنني تذكرت أخيراً أن ما تفعله السيدة بثينة شعبان «التي يسرب بعضهم أنها قد تكون وزيرة الإعلام المقبلة في الحكومة الجديدة»، يدخل في باب الجهاد الأكبر.. ألا وهو جهاد ضد النفس الإعلامية الأمارة بالسوء التي توسوس بأسئلة العقل الحر، وضد الهوى الذي يجب أن يتنفسه الصحافيون بحرية، حين لا تكون ممنوعة عنهم بقوة المنصب لا أكثر.. وليس بقوة الحجة والبرهان!

جريدة (القدس العربي) ١٦/ ٦/ ٢٠٠٥

قانون الطوارئ المالي في التلفزيون السوري

بدأ التلفزيون السوري منذ أسابيع قليلة ببث برنامج يومي اسمه (غنيلي) البرنامج المذكور ليس برنامجاً على الإطلاق، إنه نسخة مجتزأة من بث المحطات الغنائية التافهة: أغاني فيديو كليب موصولة ببعضها بعضاً، مع شريط إهداءات رسائل موبايل للمراهقين والمراهقات!

التلفزيون السوري الذي كان يعمل ضمن منظومة شعارات تؤكد أنه ينتمي إلى فصيلة الإعلام الرصين والهادف... صار مضطراً لمجاراة أسوأ أشكال البث الفضائي وأكثرها سخفاً وتفاهةً... والسبب ليس الرغبة في كسب الجمهور بل كسب النقود وإيجاد مصدر دخل لتمويل برامج أخرى.

إن مشكلة أي برنامج يجري التحضير له في التلفزيون السوري اليوم بقنواته الثلاث... هي في الأساس مشكلة مالية... فبعد أي موافقة على أية فكرة تجد المشكلة المالية قائمة في كل مجالات العمل.. والمسألة لا تنعكس على العاملين في البرنامج فقط بل تنعكس على الشاشة.. وعلى عناصر البرنامج البصرية من ديكور وإضاءة وغرافيك وسوى ذلك... وقد وصل الأمر بإدارة التلفزيون السابقة والحالية إلى تكليف معدي ومخرجي البرامج بالبحث عن راعٍ إعلاني ولو بشكل شخصي من أجل تمويل البرامج، وإلقاء عبء تكاليفها على الراعي الإعلاني الذي يدفع

أجور العاملين وأجور التصنيع وأجور الإشراف لمدراء التلفزيون ليكتفي ببضعة دقائق إعلانية تطول أو تقصر!

لكن الاندفاع الإعلاني نحو رعاية البرامج في أي محطة يرتبط عادة بمدى قوة مشاهدة تلك المحطة واتساع رقعة جمهورها، حتى تتسع رقعة انتشار الإعلان الذي سيبث في هذا البرنامج أو ذاك... ولهذا انصرف الكثير من المعلنين عن برامج التلفزيون السوري لأنه تلفزيون غير مشاهد ببساطة... وسبب تراجع جمهوره له علاقة بالعقلية الإعلامية الأمنية التي داست حرية الإعلام تحت أقدامها، وهجرت الإعلاميين البارزين فتوزعوا على المحطات العربية، وأفسحت المجال واسعاً أمام البعثيين والمنافقين والمتزلفين الذين يعتقدون أن التلفزيون سلطة وأنّ المشاهدَ عبدٌ لشاشتهم وبالتالي لا يجرؤ على الاعتراض على كل ما يقدمونه على هذه الشاشة من كذب ونفاق وتزوير لآلام الناس وأوجاعهم.

باختصار خسر التلفزيون جمهوره وصار المعلن يعد للألف قبل أن يتورط في رعاية برنامج مقابل ترويج إعلاني.. لكن بالمقابل ظهرت أنواع أخرى من الرعاية... أنواع تعتمد على الاستثمار وعلى تحويل الشاشة إلى مصدر رزق مباشر لوسطاء وسماسرة معظمهم من أبناء المسؤولين في الدولة... وليسوا معلنين أو أصحاب مهن... وهؤلاء يعملون على الطريقة التالية:

يأتي ابن مسؤول، فيؤسس شركة اتصالات... لا تعرف منها سوى مجموعة سماسرة صغار يجوبون أروقة التلفزيون بأطقم وربطات عنق، وبابتسامات لزجة، ويعقدون الاجتماعات مع المدراء لرعاية هذا البرنامج أو ذاك.. أما رأسمالهم فهو حجز رقم موبايل رباعي من شركتي الموبايل في سورية، ثم وضعه قيد الاستخدام في البرامج التي يجب أن تتضمن مسابقة أو تصويتاً حصرياً عبر أرقام الموبايل الرباعية تلك التي تتضاعف فيها قيمة دقيقة المتصل خمس مرات... وعندما تأتي إيرادات المتصلين تسدد الشركة ما عليها لشركتي الموبايل، ثم تعطي التلفزيون نسبة من الأرباح وتأخذ نسبتها!

هذا الشيء يمكن أن يفعله التلفزيون السوري بنفسه بدل أن يركب على ظهره أولاد المسؤولين عبر شركات خلبية تريد أن تحشر نفسها لتجني الأرباح من دون أي رأسمال تحتاجه أو تخشى أن تخسره.. ولكن لا أحد يريد أن يطرح السؤال لماذا يصر التلفزيون أن يكون تابعاً لشركات أولاد المسؤولين... ولماذا يصبر التلفزيون عندما تتلكأ هذه الشركات في تسديد حصته المالية حتى بعد انتهاء بث تلك

البرامج.. أو لماذا يسكت التلفزيون على تسديد تلك الشركات لحصته بالقطارة وبالتقسيط المريح.. دون أي غرامات تأخير.. مع أن النظام المالي السوري المطبق على المواطن السوري من فاتورة المياه حتى فاتورة الهاتف.. لا يعفيه أبدا من غرامات التأخير!

• شكاوى المواطنين برعاية شركة اتصال!

إذا غياب المعلن الذي يمكن أن يرعى البرامج مقابل دقائق إعلانية تروج لأسماء شركاته ومنتجاته، ودخول المعلن الذي يتسلل إلى جيوب المشاهدين عبر إغرائهم بالاتصال عبر الموبايل للمشاركة في مسابقة أو سوى ذلك.. وبالتالي الإضافة لرصيده المالي بدل أن يضيف هو لرصيد البرنامج.. غياب المعلن الحقيقي وحلول سمسار الاتصالات الذي لا يطلب أن تعلن اسم شركته عبر التلفزيون لأن ما يهمه هو استجرار المشاهد للاتصال.. كل هذا أدى إلى أن البرامج التي يمكن أن تحظى بالرعاية يجب أن تتضمن فقرة اتصالات عبر الموبايل حصراً... وبالتالي أصبح على التلفزيون السوري أن يفصل برامجه لخدمة شركات السمسرة والاتصالات هذه، لا لتحسين أدائه البرامجي.. وقد بلغت الصفاقة بأصحاب هذا المنطق، أنْ عقدوا اجتماعاً في إذاعة دمشق، لتحويل فقرة شكاوى المواطنين الهاتفية... إلى فقرة ترعاها شركة اتصال على أن يتم اتصال المواطن لبث شكواه عبر الموبايل حصرياً وأن تحسب الدقيقة بخمس أضعاف سعرها الأصلي، إلا أن عدداً من الإعلاميين الذين حضروا الاجتماع قد انتفضوا محتجين، وهم محقون في ذلك.. لأن هذا الاقتراح يعني أننا لا يجب أن نستغرب مستقبلاً أن يصبح الاتصال بسيارات الإسعاف محصوراً بأرقام موبايل رباعية ترعاها شركة اتصالات، تأخذ نسبتها من كل طالب استغاثة... فأي عار وصل إليه هذا الإعلام الرسمي السوري الرصين والجاد الذي كانت الدولة تمن على المواطنين طيلة الثلاثين سنة الماضية بأنه إعلام ثوري هدفه خدمة الجماهير!

• السقف يلتهم «الإضافي»!

وليست هذه هي كل معطيات المشكلة المالية في التلفزيون.. فهناك آليات يصح أن يطلق عليها «قانون الطوارئ المالي» تجعل من المستحيل على التلفزيون أن ينهض برامجياً... وهذا القانون اخترعه بعض مستشاري السوء في الإدارة والمالية المختصة... حين سنّوا قانون نصب واحتيال على العاملين في

التلفزيون السوري وهم أكثر من خمسة آلاف موظف في مهن فنية وإدارية مختلفة... أسموه «السقف»

فمن المعروف أن العاملين في المحطات التلفزيونية يتقاضون أجورا إضافية على البرامج التي ينجزونها حتى لو كانوا موظفين... وذلك لأن آلية العمل التلفزيونية تستغرق وقتاً طويلاً لا يحده دوام رسمي.. وإذا قارنا أجور العاملين في التلفزيون السوري لوجدنا أنها لا تساوي عشر ما يدفع في محطات أخرى.. لكن بسبب كثافة العمل فقد تكبر تعويضات العمل البرامجي فتصبح قادرة على سد الاحتياجات المعيشية للموظف أو الفني التلفزيوني (القاعدة السائدة في سورية، أن راتب أي موظف وتعويضاته لا يجب أن تسد احتياجاته المعيشية) وللحد من ذلك سن بعض مستشاري السوء قانون «السقف» الذي يعني أن تعويضاتك يجب أن لا تتجاوز الثلاثمائة أو الأربعمائة دولار أميركي.. وإذا ما كان هناك طلب على مخرج أو مونتير متميز في عدد من البرامج، فقد يُخصم خمسين في المائة من تعويضاته البرامجية زوراً وبهتاناً لأن السقف لا يسمح له أن يأخذ أجره كاملاُ، مع أنه يدفع الضرائب المستحقة عليه للدولة سواء بلغ السقف أم لم يبلغه!

وهكذا ساوى «السقف المالي» بين البرامجي الجيد والبرامجي الرديء.. وأصبح ضريبة مضافة على العاملين في التلفزيون من قبل جهابذة النفاق ومستشاري قوانين تسويد عيشة المواطنين.. أما المحصلة الإعلامية فهي أن السقف صار سقفاً للمهنية.. فأي صاحب اجتهادات سوف يصطدم بالسقف، وأي متحمس للعطاء بلا حدود سوف يصطدم بسقف يضع له وللعاملين معه كل الحدود... باعتبار هذه الحدود جزءاً من قانون طوارئ مالي يضعك أمام ثلاثة خيارات:

إما أن لا تعمل إلا بما يسمح به السقف، أو أن تعمل بالمجان، أو أن تلجأ لشركات الرعاية الإعلانية لتدفع لك أجوراً خاصة تتجاوز السقف بقليل لكنها تندرج تحت سقف لعبة الاتصالات والسمسرة والضحك على ذقون الناس، وتسفيه معارفهم من خلال اختراع مسابقات غاية في السخف، ليس هدفها إثراء معلومات المتصل وإنما تشجيعه على الاتصال وكفى!

• لا تطوير ولا أرباح!

إن هذه الصورة المضحكة المبكية للوضع المالي الذي يدفع التلفزيون السوري لإعلان حالة التسول فعلاً... ليست مسألة إدارية أو مالية تهم مجموعة من المختصين بهذا الشأن أو العاملين في

التلفزيون السوري كما قد يتصور بعضهم.. إنها في المحصلة تعكس الصورة الإعلامية التي تظهر على الشاشة أخيراً... وهي تعكس حقيقة أن الدولة الشمولية التي وضعت يدها على الإعلام طيلة ثلاثين عاماً.. لم تنجح بتطويره لا إعلامياً ولا جعله رابحاً مادياً... فهذا الإعلام الذي انصرف عنه المشاهد، وانصرف عنه المعلنون هو خاسر مادياً ومعنوياً... وهذا الإعلام الذي أصبح مضطراً أن يضع شعارات الرصانة جانباً لم يكن مقنعا في شعاراته يوماً، ولا هو مقنع حين يبرر لنفسه أن يخون شعاراته.. وهو يؤكد أن دولة التقدم والاشتراكية التي كان يقودنا إليها حزب البعث العربي الإشتراكي تنتهي إلى مؤسسات خاسرة مادياً ومعنوياً، لا تصلح لا لصنع دعاية مقنعة للنظام السياسي التي تنتمي إليه ولا للدفاع عنه من جهة، ولا لتحقيق الربح التجاري من جهة أخرى.

إنها مؤسسات صالحة فقط لضخ المال في جيوب أولاد المسؤولين عبر منافذ سمسرة تقتات على الانهيار الإعلامي والبرامجي؛ إذ لولا هذا الانهيار هل تقبل محطة في العالم بتشجيع السمساسرة على نهبها ونهب العاملين فيها، ونهب مشاهديها بلا أي قيود أو شروط!

جريدة (القدس العربي) ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥

برامج المنظمات الشعبية في التلفزيون السوري: العاهة المستديمة!

تمثل ظاهرة برامج المنظمات الشعبية التي مازال التلفزيون السوري مصراً على المضي بها قدماً، نموذجاً طريفاً ومضجراً في آن من نماذج الإعلام الشمولي، الذي يفرزه النظام السياسي الشمولي.

وقد عاش السوريون طويلاً، قبل الخروج من أسر وديكتاتورية وقهر القناة التلفزيونية الواحدة، إلى رحابة وديمقراطية (وفوضى) عصر القنوات الفضائية، عاشوا طويلاً مع برامج المنظمات الشعبية، التي كانت تلاحقهم من مرحلة إلى أخرى، ومن مهنة إلى أخرى...

فمع بداية عهد الطفولة، يجد الأحباء الأطفال أنفسهم أمام برنامج (طلائع البعث) الذي ألغى منذ سنتين أو ثلاث. يجدونه نافذتهم الإعلامية الوحيدة في برامج الأطفال، والمكلف باكتشاف مواهبهم وتحويلها إلى آليات ببغاوية تردد وتقلد... كما هذه المنظمة الحصرية التي تعهدت الطفولة وأممتها في المدارس الحكومية كافة لعقود طويلة من حكم البعث. وحين يشبون عن الطوق قليلاً سيجدون أمامهم برنامج (مع الشبيبة) الذي كان نشيده القديم، ولسنوات طويلة بالطبع: «لنرفع الجبين للأبد.. شبيبة لحافظ الأسد». أما حين يصبحون في سن الجامعة فهناك برنامج (مع الطلبة) الذي يتبع للاتحاد الوطني

لطلبة سورية... وإذا صار الشاب السوري، في سن دخول الجامعة ولم يتابع تعليمه... فسيذهب حكماً لأداء خدمة العلم، وحين يصبح جندياً يدافع عن الوطن، سيتحول إلى أحد رعايا برنامج (حماة الديار) التابع للجيش والقوات المسلحة... وحين يخرج من الجيش فهناك أمامه خمسة خيارات، فإما أن يصبح عاملاً... وهنا سيغدو الصوت الإعلامي المعبر عنه برنامج (مع العمال) التابع لاتحاد نقابات العمال... أو يصبح فلاحاً، فيحظى بشرف الظهور بلقطة أو لقاء سريع ليتحدث عن مواسم الخير والعطاء وعن المنجزات التي تحققت في سورية الحديثة، مع المذيع نضال زغبور الذي بدأ حياته التلفزيونية بتقديم برنامجنا (أرضنا الخضراء) التابع لاتحاد الفلاحين... والذي كان صوت أغنية وديع الصافي على شارته هي الحسنة الوحيدة له... وإما أن يمتهن مهنة حرة فسيظهر مع بشار مصري زاده في برنامج (مع الحرفيين) ليشرح عبقرية الصنعة والصانع في ظل ثورة الثامن من آذار المجيدة... وإما أن يدخل الشاب السوري بعد دراسته الجامعية أو قبلها سلك التعليم، فسيكون منبره الإعلامي (بناة الأجيال) التابع لنقابة المعلمين... وإذا اتجه نحو سلك الشرطة فهناك برنامج (الشرطة في خدمة الشعب) وإذا ضل وانحرف وأصبح مجرماً لا سمح الله، فسيظهر أيضا في البرنامج ذاته، بعد أن تقبض عليه الشرطة الساهرة على الأمن، وهنا سيجد أمامه المذيع علاء الدين الأيوبي... الذي سيصور معه اللقاء في إحدى أقسام الشرطة، أو في أستوديو وزارة الداخلية، وسيكون على المجرم أن يخاطب المذيع بلقب: «سيدي» ويجيب بعد أن يروي تفاصيل الجريمة وكيف تم القبض عليه، بالإجابة الشهيرة: «إي والله ندمان يا سيدي» رداً على السؤال التاريخي الذي يتندر به السوريون، والذي اشتهر به المذيع علاء الدين الأيوبي، أعني سؤاله لكافة المجرمين عن مدى شعورهم بالندم في نهاية كل جلسة استجواب إعلامية!

وفيما يتعلق بالجنس اللطيف، الذي لم يظهر لطيفاً أبداً في برامج المنظمات الشعبية، فهناك برنامج المرأة التابع للاتحاد النسائي، والذي أهّـل إحدى معداته قبل سنوات، (وهي الدكتورة نجوى قصاب حسن) لأن تصبح وزيرة ثقافة دفعة واحدة... رغم أنها لم تعمر في الوزارة طويلاً!

وإذا أراد المواطن السوري أن يحلق خارج سرب الانتماء لمهنة أو فئة عمرية، فسيجد الجغرافيا لديه بالمرصاد في برامج تنتمي بالهوية والهوى إلى فئة برامج المنظمات الشعبية... فلمحافظة دمشق برنامج (رسالة الفيحاء) ولأهل المنطقة الوسطى من سكان مدينتي حمص وحماه برنامج (رسالة العاصي) ولأهل حلب برنامج مماثل وكذا دير الزور والرقة والقامشلي في الشمال والشرق، وكذا لسكان جبل العرب ودرعا في الجنوب!

وهاهنا تصبح وظيفة هذه البرامج متابعة نشاطات فروع حزب البعث والمحافظين في تلك المدن، وخصوصا الاحتفالات والمهرجانات الخطابية التي يقيمونها في ذكرى ثورة الثامن من آذار وميلاد حزب البعث في السابع من نيسان، وحرب تشرين التحريرية والحركة التصحيحية المجيدة... يتخلل ذلك على مدار العام رصد سياحي معاد ومكرر للمواقع الأثرية، أو لبعض الأنشطة والمهرجانات المحلية التي تقام في هذه المحافظة أو تلك، دون المساس بالصورة المشرقة التي تظهر للمواطن السوري دائماً في كل المناطق وفي مختلف المناسبات الوطنية والقومية والاجتماعية والأعياد!

وبالنسبة للعاملين في التلفزيون السوري، فبرامج المنظمات هي تسليك أمور وبناء علاقات عامة من جهة، وسبوبة خالصة لا رائحة فيها لأي هاجس إعلامي من جهة أخرى، فهي تنفذ حسب رؤى المنظمة الشعبية أو الفرع التابعة له، وقد سبق أن كتبتُ قبل سنوات عن فضيحة حدثت في برنامج مع العمال... حين ظهر المذيع في شهر شباط، ليهنئ الأخوة العمال الكادحين بحلول عيد العمال العالمي في الأول من أيار، وكان سبب هذا الخطأ هو أن معد البرنامج لم يجد لديه حلقة جديدة، فأعاد حلقة قديمة كي لا يفوته الأجر والثواب المالي طبعاً، وكان من الممكن ألا ينتبه أحد لذلك بما فيهم أنا، لو لا المصادفة البحتة التي تكون أحياناً خيراً من ألف ميعاد!

هذه البرامج التي دخلت حياة السوريين الإعلامية، على مدار العقود الثلاثة الماضية، وصاغت علاقتهم بجهاز التلفزيون في الأفراح والأتراح... وعلمتهم كيف يظهرون أمام الكاميرا، وماذا يقولون وكيف يتحمسون وكيف يهتفون وكيف يبتسمون وكيف يندمون على أفعالهم القبيحة، وكيف يبكون ويحزنون إن لزم الأمر... هي اليوم عملة بائدة ومخجلة، لا ينقلها التلفزيون السوري على قناته الفضائية، بل يحرص أن يبقيها في بثه المحلي على القناة الأرضية... لأن الجميع يدرك، أنها أصبحت أشبه بالعاهة المستديمة التي صُنعتْ عن سابق إصرار وتصميم، والتي لا ينبغي أن نفاخر بها، مثلما لا يمكن إصلاحها، لأن الزمن الكئيب في مساره قد فعل فعله، وحولها إلى أمر واقع إلزامي... مثلها مثل أحياء السكن العشوائي حول دمشق... مثلها مثل حفر الإسفلت في الشوارع، التي لا يمكن إصلاحها، لأن مع كل عملية سفلتة جديدة... ثمة رشاوى وفساد وأموال تنهب، ومصالح تمنع إخفاء العيوب، وإصلاح المشكلات.. حتى وإن صدر قرار بذلك!

جريدة (القدس العربي) ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٦

الأمني والإعلامي في برامج التلفزيون السوري: ذوبان الحدود واحتضار الهامش!

بسبب الارتباط الوثيق بين الأمني والإعلامي في التلفزيون السوري، وبسبب تلك العلاقة الحميمة والتلقائية بين عقول الكثير من الإعلاميين العاملين في إدارات التلفزيون السوري ومفاصله الهامة بقنواته المختلفة، وبين ضوابط ونواهي أجهزة الأمن ووزارة الإعلام التي ليست إلا امتداداً أمنياً لمتابعة وضبط وتعقيم وفلترة العمل الإعلامي... أقول لهذا السبب ترى على شاشة التلفزيون السوري أو الفضائية السورية، الكثير من البرامج ذات الطبيعة المخابراتية، وترى الكثير من الحوارات تدار وكأن المحاوِر أعد أسئلتها واختار الضيوف في فرع أمن، وليس في مكاتب التلفزيون السوري، وتجد الكثير من الظواهر الحياتية والاقتصادية والسياسية يتم رصدها بطريقة تنسجم في النهاية مع وجهة نظر العقلية الأمنية، التي باتت معششة في آلية صناعة الكثير من البرامج التلفزيونية.

ففي البرامج السياسية مثلاً، لا فرق بين أن تشاهد برنامجاً على الفضائية السورية لنضال قبلان أو نزار حمود أو نضال زغبور وسواهم، أو أن تحضر تحقيقاً في فرع أمن. في كلا الحالتين ثمة طرف واحد يمتلك حقيقة واحدة يصدّرها إلى الطرف الآخر ويفرضها على لغة الحوار، بحيث يتحول الحوار

في النهاية إلى مونولوج مضجر تردد فيه كل الأطراف مقولة: مصلحة الأمة... والثوابت القومية والوطنية الثابتة في السياسية السورية.

وفي برنامج (جهات الصحافة) أو فقرة الصحافة في برنامج (العالم هذا الصباح) لا فرق أن تقرأ زاوية رأي في أي من الصحف السورية الرسمية الثلاث، أو تحاول تلخيص أفكارها وموقفها السياسي على الشاشة، فهذه الصحافة مع ملحقاتها هي أكثر ما يناسب الشاشة السورية، حتى لتبدو وكأن مقالات الرأي الواحد فيها، كتبت كي تعكس خصوصية الزي الواحد في كل ما يقدم على قنوات التلفزيون السوري.

وفي البرامج السياحية كل السياح الذين تلتقيهم الفضائية السورية في برنامج (دليل سياحي) أو سواه من البرامج يعبرون عن إعجابهم بكرم الضيافة وحسن الاستقبال والاستقرار الأمني، وكم تمنيت ولو على سبيل التغيير والخروج عن الروتين والتكرار ليس أكثر... أن يرصد البرنامج مثلاً مظهراً واحداً من مظاهر القصور في تفعيل حركة السياحة التي تجعل من سورية التي تمتلك كل مقومات السياحة من غنى تاريخي وأوابد أثرية وطبيعة خلابة ومناخ لطيف، بلدا لا يصنف من بين البلدان السياحية، حتى لو اعتمدت وزارة السياحة في رصدها لعدد السياح على إدراج أعداد المغتربين السوريين العائدين إلى الوطن في إجازة الصيف ضمن السياح!

طبعاً يُدرك الإعلاميون في الإعلام الشمولي الموّجه عادة أن الهامش ضيق، وأن مهمتهم ليس إحداث ثورة أو قلب النظام، بل توسيع هامش العمل الإعلامي لكي يصبح معبراً ما أمكن عن طموحات وقضايا وآلام الناس... لكن المشكلة في التلفزيون السوري اليوم، أن الجهد الإعلامي ينصب على نيل رضا الجهات الأمنية، وتمثل العقلية الإعلامية التي تحكم وزارة الإعلام والتي تتعامل بعداء وقرف وإلغاء مع كل ما يمكن أن يمثل رأياً آخر، أو حتى رأياً اجتماعياً عاماً، يمكن أن يصطدم بأي شكل من الأشكال مع الرأي الذي تعلنه الدولة مهما كانت القضية هامشية!

وعلى سبيل المثال فقد قرأنا في الأشهر الأخيرة العديد من الأخبار التي تتحدث عن رفض الجهات الأمنية المختصة، إعطاء تراخيص لجمعيات حقوق إنسان، أو مراكز دفاع عن حريات الصحافة، أو حتى جمعية لمكافحة الفساد... وبدل أن يقوم الإعلاميون في التلفزيون السوري بإعداد برامج لمناقشة رفض الترخيص لمثل هذه الجمعيات ومناقشة الجهات المختصة في مبررات هذا الرفض،

وإجراء حوار إيجابي مع جهات عدة حول أن مثل هذا الحجر الصحي الذي تصر السلطات السورية أن تمارسه على قوى المجتمع الأهلية... أمر يتنافى مع ضرورات التطوير والتحديث بأبسط قواعدها ومظاهرها.

أقول بدل أن يقوم الإعلاميون بمحاولة مناقشة الظاهرة موضوعياً، ولو على طريقة «أضعف الإيمان» تبرّعت الفضائية السورية بتقديم برنامج دعائي بعنوان (مرايا المجتمع) يرصد في كل حلقة من حلقاته نشاط جمعية أهلية مرخصة ليقول إن في سورية العديد من الجمعيات الأهلية التي يفوق عددها ربما عدد هذه الجمعيات في أكثر المجتمعات الحرة نشاطاً، وبالتالي كل الدعايات المغرضة حول منع منح تراخيص الجمعيات الأهلية، وإعاقة نشاط المجتمع المدني وتقيد حرية هذا المجتمع... ما هي دعايات كاذبة هدفها النيل من مواقف سورية الوطنية والقومية المبدئية والثابتة!

وهكذا فبرنامج (مرايا المجتمع) مثال حي على البرامج التي تقدم لدواع أمنية... ولتحقيق دعاية سياسية مغايرة تماما لواقع الحال... هذا الواقع الذي يقول إن معظم هذه الجمعيات محصورة في أنشطة هامشية، ومقيدة بالموانع والموافقات المسبقة في كل نشاط يستهدف التواصل الاجتماعي، وبعضها الآخر نسخة باهتة ومصغرة عن واقع النقابات المهنية المؤممة حكومياً، ومنها ما هو حبر على ورق... لا يمتلك مقراً، ولا يمتلك برنامج عمل... وهو ليس أكثر من رقم يُضاف إلى الأرقام التي يرصدها برنامج (مرايا المجتمع) كي نرى أي صور زائفة ومختلَقَة ومضخّمة تعكسها هذه المرايا التلفزيونية التي تنضح بما فيها أيضاً، والتي تؤكد أنه حين يتماهى الإعلامي بالأمني والمخابراتي في عقل الإعلاميين وانتماءاتهم وليس في الخطوط الرقابية فقط، فإن الهامش سيلفظ آخر هوامشه الحقيقية!

جريدة (القدس العربي) ٩/ ٣/ ٢٠٠٧

التلفزيون السوري والعداء للصحافة:
يكاد المريب يقول خذوني!

يُنظر للتلفزيون باعتباره جزءاً من وسائل الإعلام، وحين يعترف التلفزيون بنسبه إلى شجرة العائلة هذه... سوف يتذكر بالتأكيد أشقاءه الأكبر والأعرق ونعني: الصحافة والإذاعة... وقد استفاد التلفزيون في السنوات الأولى لدخوله المنطقة العربية لأغراض سياسية ودعائية، من أسلوب عمل الإذاعة والصحافة معاً، ومن خبرة العاملين في كلا الحقلين حتى استطاع أن يقف على قدميه قليلاً، قبل أن يجري الحديث شيئاً وشيئاً عن عنصر الصورة باعتباره أمراً جوهرياً يختلف به التلفزيون عن الإذاعة، وعن اللغة التلفزيونية، باعتبارها لغة لها أسلوبها وتقنياتها المختلفة عن لغة الصحافة.

لكن الصحافة التي هي فن البحث عن المتاعب، وجدت دائما في التلفزيون بؤرة للمتاعب التي تستحق الاهتمام، نظراً للدور الجماهيري الذي يلعبه... ولذلك ظلت الصحافة بالنسبة للتلفزيون مثل الأخ الناصح، الذي يحاول أن يستوعب سفه وعبث شقيقه الأصغر، ولكنه حين يقطع الأمل من أن يجد لديه أذنا صاغية، قد يقسو عليه ويشهر به، أملاً في أن يجد رادعاً لتحسين أدائه، والوعي بأهمية دوره.

وإذا أردنا أن نسقط كل هذه المفاهيم والمقدمات على آلية عمل تلفزيونية تفسرها وتشرحها، فإننا بالتأكيد لن نجد أفضل من تجربة التلفزيون السوري، التي تقدم نموذجاً لعلاقة «الإخوة الأعداء» ليس بين التلفزيون والصحافة فقط، بل وبين التلفزيون وجوهر البحث عن الحقيقة الذي يمثل روح الصحافة في كل زمان ومكان!

عملتُ في التلفزيون السوري لأكثر من خمسة عشر عاماً، معداً للبرامج وكنت آتياً من الصحافة، التي علمتني أن الصحافي الذي يصفق ويهلل وينافق ليس صحافياً. وقبل دخولي التلفزيون كزائر وبعده كنت أجد في الصحافة ملاذي وبيتي، لكنني سرعان ما اكتشفت أن انتمائي الصحافي، هو مدعاة للريبة والنفور والشك... لأن هذا يعني أنني أريد أن ألتقط خبراً، أو أكشف سرا، أو أميط اللثام عن حالة فساد، وبالتالي يجب اجتنابي والسكوت أمامي وحجب المعلومات عني، حتى لو كنت في الوجه الآخر أعمل ضمن طاقم عمل كبير يسعى ما أمكنه لتطوير برنامج هنا، أو تقديم فكرة جديدة هناك.. ويرتبط بما يمكن أن يسمى في مؤسسات سليمة ومعافاة: علاقات زمالة!

وخلال الخمسة عشر عاما الماضية، مُنعتُ من دخول التلفزيون السوري ست مرات في عهود تعاقب عليها مدراء عامون ومدراء تلفزيون عديدون... والغريب أنني خلال المرات الست، لم يكن المنع بسبب خطأ برامجي ارتكبته في البرامج الكثيرة التي توليت إعدادها، أو سرقة مالية من السرقات الكثيرة التي تحدث في ميزانيات البرامج وما يجري في كواليسها، أو تجاوز أخلاقي من التجاوزات التي تقترب أحياناً من حدود الفضائح الجنسية... بل كانت كل أسباب المنع بلا استثناء هي التعبير عن رأيي ككاتب صحافي، سواء في برامج التلفزيون السوري نفسه، أو في قضايا سياسية عامة خارج إطار الصحافة السورية.

وبعيداً عن تداعيات الحالة الشخصية التي لا تخلو من مدلولات عامة... فالمشكلة كانت تبدأ أن الصحافي الذي يريد أن يدخل مبنى التلفزيون السوري، حتى لمجرد أن يغطي حدثاً أو يتابع خبراً، يجب أن يحصل على موافقة من إدارة التلفزيون نفسه، فإما تضع اسمه مسبقاً عند المفرزة الأمنية التابعة لفرع المداهمة التي تحرس التلفزيون من رمشة العين، أو تمنحه بطاقة دخول مؤقتة تجدد كل ثلاثة أو ستة أشهر حسب الرضا. وبالتالي فالإدارة يحق لها إن لم يعجبها الطريقة التي تكتب فيها عن التلفزيون، أو عن ظواهر الفساد المزمنة التي فيه، أن تعاقبك وأن ترفض استقبالك باعتبارك زائراً غير مرغوب

به. وقد حدث أن اشتكيتُ لمرة واحدة لنقيب الصحافيين السابق الدكتور صابر فلحوط، لكن وجود ابنته كمذيعة في التلفزيون منَعَهُ من أن يمارس واجبه كنقيب للصحافيين على النحو الذي يجب!

أما من يستطيع أن يحصل على دعمٍ يجعل دخوله إلى المبنى أمراً تافهاً وشكلياً... فسيكون له علاج آخر غير المنع عينك عينك! فهو إما سيخضع لرشوة مبطنة بالتلويح له بإعداد برنامج ما، أو سيخضع لرشوة معنوية عن طريق إرضاء غروره بمسألة حب الظهور التلفزيوني في البرامج بطعمة وبلا طعمة كي يحقق شيئا من النجومية التي لا تتحقق للصحافي السوري بفعل أدائه الصحافي بسبب الوضع المبكي للصحافة السورية الذي يعرفه القاصي والداني!

تكره أروقة التلفزيون السوري على العموم الوجوه الصحافية المتعبة (بكسر العين)، التي لا تعرف لغة المديح والتي تحب بالفطرة الصحافية السليمة التي لم يشوهها التدجين أن تكتب عن الفساد الذي يعشعش ويستشري، فيجعل من العاملين في التلفزيون أُسراً وسلالاتٍ وأنساباً أين منها عهود الإقطاعيات وعائلات المهن... فالمذيعة المدعومة بعد سنوات قليلة توظف شقيقتها وشقيقها وأولاد خالتها وعمومتها، والمحاسب يجعل من ابنه فني المونتاج المبتدئ مونتير دراما بين ليلة وضحاها حيث فارق الأجور يستحق فعلاً... والمسؤول الأمني يشغّل ثلاث أرباع أسرته، وهذا ينقل زوجته من وزارة أخرى كي تداوم معه في التلفزيون بضع ساعات على مزاجها... وذاك ينقل زوجته من عاملة مقسم أو سكرتيرة كي تصبح مساعدة مخرج أو مخرجة... والكثير الكثير من الظواهر التي تشعر إدارات التلفزيون المتعاقبة أنها تهدد سمعتها وترمي بيتها الذي من زجاج بالحجارة... فتقرر أن تنظر للصحافة باعتبارها فعل شر وأذى وخراب بيوت، لا فعل نقد وقول كلمة حق في ضرورة إصلاح وتطوير مؤسسة تحمل سمعة وطن... ويمكن أن تلوث شيئاً من تلك السمعة أيضاً حين تتخلف وتصبح خارج قيم المنافسة والحضور!

والعداء للصحافة لا يقتصر على إدارة التلفزيون بقنواته المختلفة، بل يسري إلى الأعلى ليشمل وزراء الإعلام، الذين يفترض أن مهمتهم تطوير عمل الصحافة وحماية الصحافيين... لكن هذا لم يمنع وزراء سابقين أن يصدروا توجيهاً بعدم نقد التلفزيون في الصحافة المحلية، أو وزراء لاحقين أن يصدروا هم بأنفسهم قرارات العقاب بحق الصحافيين الذين يتجرؤون على كشف ملفات التلفزيون السوداء في الصحافة العربية أو على شبكة الإنترنت.

وإذا اعتبرنا أن تطوير التلفزيون في كل أنحاء العالم يتم من خلال الارتقاء بالخبرة التقنية التلفزيونية شكلاً، وتشجيع روح العمل الصحافي في الرؤية والمعالجة مضموناً، فإننا سنجد أن بعض البرامج الجيدة كبرنامج (ملفات حرة) للصحافي إبراهيم ياخور منعت وأوقفت، لأنها كانت أمينة لجوهر العمل الصحافي في الرؤية التلفزيونية: البحث عن الحقيقة بلا خوف من عواقب وهواتف!

وقد تعاقب على إدارة بعض مفاصل التلفزيون السوري في السنوات الأخيرة بعض الصحافيين والصحافيات، لكن هذا لم يغير في جوهر الأمر شيئاً، لأن هؤلاء كانوا في كتاباتهم الصحافية لا يهشون ولا ينشون، فهم لم يمنعوا يوما من الكتابة ولم يُجرجروا إلى فروع الأمن للتحقيق معهم بسبب آرائهم وكتاباتهم، بل كانوا يصعدون في سباق حواجز أمنية بلا إنجاز مهني يستحق الذكر، وكانوا أيضاً أقرب إلى شهود الزور في الوقت الذي تحتاج فيه الصحافة كي ترقى وكي تعبر عن وجع الناس إلى شهود من نوع آخر.

وفي الحالات التي كان يلجأ فيها أهل التلفزيون، تحت ضغط العسف الإداري، وسد الآذان والأبواب في وجوههم، إلى الصحافة لبث شكواهم وإيصال صوتهم، كانت عبارات التهديد والوعيد تتعالى في وجوهم... فمن يذهب إلى الصحافة، فليطلب منها أن تحل له مشكلته إن استطاعت... وهي عبارة بعث بها أكثر من مدير لأكثر من متضرر في أكثر من عهد، وآخرهم السيد ماجد حليمة المدير العام الحالي، رداً على شكوى إحدى الممثلات على تجاوز استبدال مخرج لها في مسلسل من إنتاج التلفزيون، بعد توقيع العقد رسمياً... ومن دون حتى الاعتذار منها!

وهذه الروح الكيدية التي تستهين بدور الصحافة، وترى أن البديل هو الصمت والاستجداء والتغاضي عن الكرامات... لا تحكم مدراء الهيئة من فراغ... بل من صلف حقيقي في التمادي بالخطأ لأنه ليس هناك من يحاسب!

إن علاقة التلفزيون السوري بالصحافة هي جزء من فهم مشكلته... فحتى في الوقت الذي صار فيه التلفزيون السوري آخر خيارات المشاهد المحلي في المتابعة والاهتمام، استمر نهج العداء للرأي الآخر الذي كانت تمثله الصحافة أو ما تبقى منها أحياناً، كي يكرس واقعاً يقول: إن التلفزيون هو حصن الرأي الواحد الذي لا يجب اختراقه، وإذا ما تم الحديث عن الرغبة اليائسة في تطويره، فيجب أن يتم ذلك بمعزل عن منغصات وشرور ووجع رأس الرأي الآخر مهما كانت درجة اختلافه الفني والإعلامي والخدماتي... ولن نقول السياسي بالتأكيد!

• (فنون) الخاسرة ماديا ومعنويا!

ولا يكتمل الحديث عن علاقة التلفزيون السوري بالصحافة، من دون الإشارة إلى المجلة نصف الشهرية التي كان يصدرها التلفزيون تحت عنوان (هنا دمشق) وتوقفت في ثمانينيات القرن العشرين، وكانت مجلة تُقرأ لأنها كانت تنطوي على حرفية وهامش صحافي ورغبة في تقديم الأفضل، قبل أن تعود بشكل أسبوعي في منتصف التسعينيات تحت اسم (فنون) لتشكل نموذجاً باهتاً لمجلة فنية تولد ميتة كل أسبوع، رغم أن سورية فيها حركة فنية وتلفزيونية ناشطة اليوم. مجلة لا يتجاوز رقم توزيعها في الأسواق السورية الخمسمائة نسخة رغم رخص ثمنها، ولا يهتم بها حتى موظفو التلفزيون أنفسهم رغم مجاملاتها السمجة لهم. والغريب أن وزارة الإعلام السورية تخسر الملايين سنوياً من الإنفاق على هذه المجلة الخاسرة مادياً من دون أي مردود معنوي يُذكر، سوى تكريس الصورة البائسة التي تفضّلها إدارات التلفزيون السوري للعمل الصحافي الذي ينطبق عليه القول المأثور: «لأنك لست بارداً ولا حاراً... تقيأتك نفسي!»

جريدة (القدس العربي) ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٧

انهيار دولة المذيعات في التلفزيون السوري

تمثل ظاهرة تسلط المذيعات على العمل البرامجي والإداري في كواليس التلفزيون السوري، والتي اضمحلت في السنوات الأخيرة نسبياً، جزءاً من صورة عامة يختلط فيها العمل الإعلامي بقيم الوساطة والمحسوبيات، والاستقواء الأمني الذي غالباً ما يضرب عرض الحائط كل قواعد المهنة! والذي يجعل من مقولة (لكل زمان دولة ورجال) مقولة عفا عليها الزمن بعد أن أضحت المقولة السائدة لسنوات طوال في التلفزيون السوري (لكل زمان دولة ومذيعة)!

منذ حوالي سبع سنوات، وفي عهد وزير الإعلام الأسبق عدنان عمران الذي اشتهر بمتابعته الدقيقة لشوؤن المذيعات على كبر، كلفتني إدارة التلفزيون بإعداد برنامج (مجلة التلفزيون). اتفقت على كل شيء مع الإدارة حينها، فخيرتني في نسف كل الشكل القديم للمجلة أو الإبقاء عليه، وفي اختيار الموضوعات التي أراها مناسبة، بل وفي اختيار المخرج الذي أحب أن أتعاون معه، والتدخل في الطاقم الفني الذي سيعمل تحت إمرته أيضاً، لكن شيئاً واحداً... لم تستطع أن تترك لي خياراً فيه، ولا أن تبت هي به: اختيار المذيعة التي ستقدم البرنامج الذي كانت تطمح للظهور به معظم مذيعات التلفزيون السوري، لأنه كان يبث في سهرة الخميس التي كان يتسمر فيها الناس أمام شاشة التلفزيون السوري، قبل أن تنهار أسعار أطباق الاستقبال الفضائي،

ويصبح في مقدور أي متسول أن يشتري طبقاً ويستغني كلية عن مهانة وعذاب مشاهدة التلفزيون السوري!

المهم وبعد أسبوعين من العمل لإطلاق البرنامج ونفض عنه الغبار، استقر رأي الإدارة، أن يتم تسجيل نسختين من الحلقة، واحدة بمذيعة يفضلها الوزير، وأخرى بأربع مذيعات إحداهن يفضلها مدير التلفزيون، وأخرى المدير العام، والرابعة مذيعة جيدة لا يفضلها أحد!

طبعا لم نتمكن من تنفيذ الاقتراح لضغط الحاجة إلى الاستوديوهات، لأن هناك ظاهرة في التلفزيون السوري العريق، وهي أن المكاتب تمددت على حساب الاستوديوهات بدل أن يحدث العكس... وبالتالي صورت الحلقة بنسخة واحدة من أربع مذيعات، وظهرت غاية في الارتباك، قبل أن أحاول أن أصل إلى حل وسط مع الإدارة، وهي تقسيم المذيعات الأربع على فريقين يتناوبان بالظهور أسبوعا بأسبوع لتحقيق رشاقة وانسجام أكبر في التقديم.

بعد أشهر عديدة، استدعاني مدير التلفزيون، وأخبرني أن هناك مذيعة خامسة من الفئة التي لا يستطيعون أن يرفضوا لها طلباً، تريد المشاركة في برنامج (مجلة التلفزيون)!! أعلنت تمردي التقليدي على القرار، وخصوصا أن المذيعة إياها، قالت أمام حشد من زميلاتها أنها تريد المجلة وستأخذها (....) لكن مدير التلفزيون، الذي كان يشفق لحماقتي المهنية، قال لي بنبرة ودودة وحازمة: «لي في التلفزيون ربع قرن، وأعرف أن كل فترة هناك مذيعة تتحكم بالشاشة وتفرض رأيها على الإدارة. يعني كل مذيعة إلها يومين كلمتها فيهن بتمشي على الكل، فلماذا تخسر كل الجهد الذي بذلته في البرنامج، من أجل أن تقاوم شيئاً لا قدرة لك ولا لي على مقاومته».

تحليتُ بقدر من الواقعية في التعامل مع متطلبات مهنتي، وقبلتُ بالمذيعة الخامسة التي كانت تعاني من عيب لفظي بسيط: وهي أنها تشهق مع بداية كل جملة، وكان الحل بالنسبة لي تقصير مدة ظهور المذيعات، وزيادة عدد التقارير الميدانية التي تعتمد التعليق الصوتي... وفي المونتاج كان على المونتير أن يصرف على كل حلقة، أكثر من ساعة مونتاج إضافية، لمحو هذه الشهقات في عملية مضنية حقاً!

وقد حدث لزميل لي، أنه كان يعد حفلة مباشرة على الهواء منقولة من أحد الفنادق الكبرى، وتأخرت المذيعة فوصلت بعد ربع ساعة من بداية البرنامج على الهواء عوضاً عن أن تكون هناك قبل البث

بساعة، فقرر منعها من المشاركة في التقديم، وهو أبسط إجراء يمكن أن يتخذ لحماية احترام العمل في هذه الحال، لكن المذيعة التي كانت تربطها علاقة ما بالوزير، أخبرته أنها ستدخل وتقدم الحفل غصباً عنه وعن رأس من خلفّوه، وبمكالمة واحدة من هاتفها الجوّال كان لها ما أرادت!

أما أحد مخرجي الدراما اللامعين في سورية، فقد قرر الامتناع عن المشاركة في امتحان قبول المذيعات الجدد، الذي يجريه التلفزيون السوري كلما اقتضت الحاجة، والسبب ليس التدخل في عمل اللجنة.... فاللجنة يحق لها أن تفحص وتسأل، وتضع التقييم الذي تراه بكل حرية، لكن المشكلة أن المذيعات اللواتي ينجحن بعد كل هذا التعب، هن من خارج قوائم الناجحين التي تصدرها اللجنة، أو من ذيل تلك القائمة في أحسن الأحوال!

نعم... لقد سار التلفزيون السوري لسنوات طويلة على وقع صراعات المذيعات وارتباطاتهن الإدارية والأمنية النافذة، وقد مرت على التلفزيون في السنوات العشرين الأخيرة، أكثر من مذيعة كانت ترتبط بصلات وطيدة بضباط جيش أو مخابرات، تبدأ من الزواج الشرعي ولا تنتهي عند الزواج السري... وكان مخالفة هذه المذيعة أو تلك، أو رفض إعطائها الحيز الذي تريد لإظهار مفاتنها وقوتها النافذة، مدعاة لوجع الرأس... الذي عادة ما كانت تسارع إدارات التلفزيون لإزالة مسبباته... قبل أن يصل هذا الوجع إلى رؤوسهم نفسها!

وقد مر على تاريخ التلفزيون، مذيعات تسببن بإقالة مدراء أو نقلهم، أو توبيخهم من الوزير ومن فوقه... ناهيك عن إجبارهم على لحس قراراتهم، وإعطائهن الفرصة المطلوبة، والتي لم تعد تقتصر على التقديم فقط، وإنما تعدتها في السنوات الأخيرة إلى امتهان الإعداد أيضاً، من دون أن يقوى أحد على المحاسبة، أو التدقيق في الصياغة والمضمون والسوية!

ولم تسلم بعض الإدارات التلفزيونية نفسها، من علاقات الغرام والانتقام التي كانت ترفع هذه المذيعة عند هذا المدير اليوم، ثم تنزلها أسفل السافلين غداً... فتغدو مبررات حشرها في كل البرامج ومهمات السفر، هي نفسها مبررات تهميشها وإقصائها عن الشاشة!

أيام سوداء... كانت بعض المذيعات فيها جزءاً من عقبات التطوير... ثم تحولن بقدرة قادر إلى ضحية له... فقد صدر قبل نحو ثلاثة أعوام قرارٌ من وزير الإعلام السابق، بإبعاد كل المذيعات

البدينات أو اللواتي تجاوزن سنوات الشباب الأولى عن الظهور على الشاشة، وخصوصا فيما يفترض أنه (أوقات ذروة) وقد ظن الجميع حينها، أن المذيعات المتنفذات سيمسحنّ هذا القرار بكعب حذائهن كالعادة، لكن الأيام مرت... والوزير الذي أصدر القرار لم يتراجع عنه، وفجأة... انهارت دولة المذيعات في التلفزيون السوري بين ليلة وضحاها، وصار متاحاً لأي معد أو مخرج أن يناقش في اختيار هذه المذيعة أو رفضها... دون أن تهدده بالأمن، أو تضرب بيدها على صدرها متوعدة بأنها ستريه وتربي المبنى فيه!

أكثر من ذلك: لجأت إحدى المذيعات التي كانت عنواناً من عناوين الواسطة والمحسوبية في الحصول على الفرص وكيد العزال، إلى مجلة خاصة لتشتم إدارة التلفزيون، وتعرّض بالوزير الذي أصدر القرار... بعد أن كان المنع في الصحافة السورية يشمل أحيانا الكتابة عن هذه المذيعة أو تلك، لأنها مقربة من وزير الإعلام، وتستطيع أن تخرب بيوتنا حتى حين نكتب عنها في الصحافة، وليس فقط حين نعمل في التلفزيون!

في المحصلة لم يتمخض انهيار دولة المذيعات عن تطوير يذكر في عقلية التلفزيون أو في أدائه، ولم يتراجع حجم النفوذ الأمني الخارجي، والفساد الإداري الداخلي، وإنما ارتقى إلى جوانب أخرى، لم يكن يغفلها بطبيعة الحال من قبل، لكن اعتبر التراجع عن دعم دويلة المذيعات، هو نوع من الهامش الضروري لإحداث التطوير المرتقب في الإعلام السوري... لكن هذا الهامش في حقيقة الأمر كان أشبه بإزالة تشوه بسيط في ضاحية عشوائيات مليئة بالتشوهات والتجاوزات وقلة احترام المهنة.

وللحق أقول... كانت هناك مذيعات من نوع آخر، مجتهدات، يبحثن عن تطوير تجربتهن، يحترمن فرصة الإطلالة على الشاشة، لكن هؤلاء كان صوتهن خافت، وحظوظهن ضائعة، شأنهن شأن التلفزيون السوري كله اليوم... وثمة الكثير من هؤلاء أتيحت لهن فرصة العمل في محطات أخرى شهيرة، بلا دعم أمني ولا محسوبيات إدارية، ومع ذلك أصبحن من الوجوه البارزة بقوة... لأن الإعلام والإبداع يستمد سلطته من داخله ومن الإخلاص الحقيقي للمهنة واحترامها، وليس من أي شيء آخر على الإطلاق!

جريدة (القدس العربي): ١٦/ ٦/ ٢٠٠٧

٢٤ برنامجاً جديداً في التلفزيون السوري: معجزة الإفلاس!

أطلق التلفزيون السوري على قنواته الثلاث مؤخرا (٢٤) برنامجاً تلفزيونياً جديداً، في خطة تطوير يائسة، تأكدتُ بعد أن شاهدت بعض هذه البرامج، أنها أشبه بالنفخ العقيم في (قربة مقطوعة)؛ فكل جديد التلفزيون السوري قديم حتى الثمالة، ومتخلف حتى النخاع، ومضحك حتى البكاء... لأنه يدور في نفس الحلقة المفرغة، التي ترفع شعار اللاءات الثلاث: تطوير بلا هامش حرية، تطوير بلا دفع ضريبة الحقيقة، تطوير بلا أي نية في الاستغناء عن كتبة التقارير والمخبرين الذين يتبوؤن كراسي الإدارة، والحل والربط من دون أي تاريخ إعلامي مشرّف!

على أية حال، يستحق هذا الإصرار على الإفلاس الفني والفكري في تلك البرامج بعض الإعجاب... لأنه يصل إلى حد إعجازي لا يتصوره عقل وذوق مشاهد تلفزيوني عصري، مهما قرر أن يمثل دور التخلف أمام نفسه بإتقان، حين يضطر لأن يختلي مع شاشة التلفزيون السوري «في ليلة ليس فيها ضوء قمر» والمقصود طبعا القمر الصناعي الذي صار بدراً، بعد أن افتقد السوريون أي أمل في تماثل تلفزيونهم المحلي للشفاء والنهوض من جديد!

جريدة (القدس العربي) ١٢/ ٧/ ٢٠٠٧

• خطة تطويرية للرجل المريض!

في لقاء له مع طلاب قسم الإعلام بجامعة دمشق، وعد السيد ماجد حليمة المدير العام للإذاعة والتلفزيون في سورية، بإطلاق قناة إخبارية سورية جديدة تابعة للتلفزيون السوري، وبتحويل المراكز التلفزيونية في المحافظات السورية إلى محطات تلفزيونية قائمة بذاتها، معتبراً أن هذا جزءاً من خطة التطوير الشاملة في الهيئة التي يديرها! طبعاً حتى لو تحققت هذه الوعود التطويرية في القريب العاجل، فإن أحداً لا يتوقع من التلفزيون السوري، الذي ينطبق عليه الوصف الذي أطلق على الدولة العثمانية آخر أيامها: (الرجل المريض) أن ينجب محطات تلفزيونية سليمة ومعافاة، لأن السوس بات ينخر في العظام، ولأن المثل الشعبي الدمشقي يقول: «دود الخل منه وفيه»!

جريدة (القدس العربي) ١٧/ ٥/ ٢٠٠٧

الجوائز المالية في مسابقات التلفزيون السوري: حسنة قليلة تمنع بلاوي كثيرة!

في حين تتنافس المحطات العربية في رصد أعلى الجوائز المالية في برامج مسابقاتها التلفزيونية كي تكسب مشاهديها، فإن التلفزيون السوري يعتبر نفسه خارج المنافسة في مستوى الجوائز المالية التي تقدمها براجه الهزيلة، فهو يعمل على مبدأ «العين بصيرة واليد قصيرة» أو كما يقول المثل الشعبي «لاقيني ولا تطعميني» أي كُنْ بشوشاً في لقائك معي، أفضل من أن تدعوني إلى وليمة كبرى وأنت متجهم الوجه!

وقد شاهدتُ مؤخراً برنامج مسابقات على القناة الأولى في التلفزيون السوري بعنوان (ربحك أكيد) وشعرت بالأسف حقاً للمستوى المادي الهزيل الذي تبلغه جوائزه. فالبرنامج يعتمد في فقرته الرئيسية على مسابقة تصاعدية على غرار (من سيربح المليون) - وعذرا من هذه التشبيه الظالم- والجائزة الكبرى في هذا البرنامج هي خمسٌ وعشرون ألف ليرة سورية فقط... أي ما يقارب الخمسمائة دولار أمريكي!

طبعاً يمكن أن تكون هذه جائزة معقولة لسؤال صعب، أما أن تكون جائزة كبرى في مسابقة تصاعدية تبلغ أسئلتها أكثر من اثني عشر سؤالاً، فهو أمر أعتقد أنه محرج، لأن هذه الجائزة لا تبلغ واحداً على

خمسمائة وخمسين من جائزة المليون ريال، التي قدمها (من سيربح المليون) حين كانت جائزته مليون ريال، وهي لا تبلغ واحداً على ألف من جائزته التي صارت مليوني ريال حالياً!!

ولا يعتقد من لا يعرف مستوى المعيشة في سورية اليوم أن مبلغ الخمسة وعشرين ألف ليرة سورية الذي يقدمه برنامج (ربحك أكيد) مبلغٌ كبيرٌ بمقاييس القوة الشرائية... فهو لا يكفي لشراء حتى كومبيوتر محمول، أو لرحلة استجمام لمدة أسبوع يمكنَ أن يقضيها أحد أولاد المسؤولين، في رحلة سياحية داخلية!

وبرنامج (ربحك أكيد) هذا... يعتمد على الاتصالات الهاتفية للمتسابقين من مشاهدي التلفزيون السوري، لكن الاتصال لا يتم على أرقام الهواتف العادية، بل على رقم تابع لإحدى شركات الخليوي، سعر الدقيقة فيه يفوق سعر المكالمة العادية مرات عديدة... وتقوم شركة الخليوي هذه، أو الشركة التي حجزت الخط، بدفع نسبة للتلفزيون من أسعار مكالمات المتصلين... ثم تأخذ الباقي، أي أن البرنامج يمول جوائزه بنفسه أو يكاد، من خلال اتصالات المشاهدين، ودردشة المذيعة معهم على الهواء في أحاديث جانبية سمجة خارج أسئلة المسابقة، لإطالة مدة المكالمة ما أمكن، وملء جيوب تلك الشركات التي غالباً ما تعود بطريقة أو بأخرى لأولاد أو أقرباء المسؤولين!

ورغم هذا كله، لا يخجل التلفزيون من دفع هذه الجوائز المالية الهزيلة، ومن تمنين المشاهدين بها بأسلوب محدثي النعمة، وحاسدي اليتامى والأرامل على رغيف الخبز، أو كما يقول إخواننا المصريون: «الكعكة في إيد اليتيم عَجَبة»!

والواقع أن (ربحك أكيد) لا يشكل أسلوباً جديداً في تاريخ التلفزيون السوري، الذي اعتاد أن يكسر يده ويشحذ عليها حين يتعلق الأمر بمكافأة المشاهد، أي أن يجعل من جوائزه المالية «فُـتات» لا أكثر، وكان بعض المذيعين في فترات سابقة يجملون الكلمة بالقول «جائزة رمزية» أما اليوم فلم يعودوا يكلّفون أنفسهم حتى بهذا الاعتذار المبطن. وأنا لازلت أذكر على سبيل المثال لا الحصر كيف كان مذيع برنامج (سؤال عالماشي) يخرج الثلاثة آلاف ليرة سورية، (ستون دولاراً) ويقدمها للمتسابق الفائز أمام الكاميرا قبل سنوات قليلة، كما لا أزال أذكر برنامج مسابقات الأطفال (حديقة المعلومات) الذي كان يقدمه ممثل أكروبات يدعى نزار البدين، كان قريباً لأحد المدراء العامين السابقين، وكيف كانت تذهب الجوائز إلى أقرباء مقدم البرنامج أو سواه، لأن خطوط الهواتف

الأرضية يتم إشغالها ويتم الاتصال بالمتسابق من داخل كونترول الأستوديو، ناهيك عن أن إدارة التلفزيون لم تعد تدقق في قيمة جوائز ذلك البرنامج، والتي تحولت إلى (كيس قهوة) أو (مجموعة ألعاب) لا تصل قيمتها إلى العشرة دولارات... فاحترام المشاهد مالياً - كبيراً كان أم صغيراً- هو آخر هموم التلفزيون السوري، كما أن احترامه فكرياً وفنياً يأتي في المرتبة نفسها!

وعود على بدء... فقد يصدق أحدكم أن «اليد قصيرة والعين بصيرة» بالفعل في إمكانات التلفزيون السوري المادية، كما قلت في مطلع المقال ساخراً... أرجو ألا تفعلوا، لأن هذه اليد لا تكون قصيرة على الإطلاق، حين يرصد التلفزيون السوري الميزانيات المفتوحة للاحتفالات السياسية الكبرى، التي ظل لسنوات طويلة يستنفر كل طاقاته في الاحتفال بها، ويرصد أعلى الأجور من أجل إشراك كبار الفنانين في مهرجانات الولاء والتصفيق، التي غالباً ما كانت تأتي بمردود إعلامي معاكس يدفع الناس لإغلاق التلفزيونات حتى لو كانوا يكنون كل الولاء ومن أعماق قلوبهم، لأن إدارات التلفزيون المتعاقبة لا تستحي، ولم تستح يوماً من المبالغة الفجة والاستزلام الذي يتجاوز كل حدود احترام الذات، قبل أن يأتي الدش لينقذ المشاهد السوري المسكين من هذه الملمات والنكبات!

وقصارى القول إن تحويل الجوائز المالية في برامج مسابقات التلفزيون السوري إلى نوع من (الصدقة)، ليس ناتجاً عن ضعف إمكانات التلفزيون السوري، بل عن آلية نظام إعلامي فاسد، يرى أن إرضاء المشاهد أمر تافه، لأن المطلوب هو إرضاء المسؤولين وأجهزة المخابرات وكل من يستطيع أن يقلع مديراً من على كرسيه، أو يقف في وجه طموحات مدير آخر في الارتقاء والصعود... وفي مثل هذه الحال، لن يخجل التلفزيون السوري من جوائزه، لأنه لا يحسب حساباً لمن سيقبضونها، كما أن الكثير من موظفي التلفزيون ومن مدرائه، يعتقدون أنهم أولى من أي مشاهد بقبض تلك الجوائز على هزالتها، لأن «جحا أولى بلحم ثوره!»

جريدة (القدس العربي) ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٧

طبخة موسم رمضان في التلفزيون السوري: خطة أمنية واجتماعات صورية!

بدأت القنوات الفضائية التي تحترم مشاهديها كـ (دبي) و (إم. بي. سي) و(أبو ظبي) و(الرأي) منذ أكثر من شهر، في تقديم خارطة المسلسلات الدرامية التي ستنفرد بعرضها على شاشاتها في رمضان... وقد تفننت هذه المحطات وتنافست في ابتكار أجمل الصيغ والأشكال التي تضمن لإعلاناتها الترويجية عن دراما رمضان، سرعة الوصول إلى المشاهد، وإثارة اهتمامه والتنافس على حجز مقعد دائم له أمام شاشاتها.

أما التلفزيون السوري العريق، والذي يفترض أنه أحد أكثر المحطات التلفزيونية التي يعنيها هذا الموسم، لأنه يستطيع أن يفاخر بأن جزءاً هاماً من هذه الصناعة الدرامية الرائجة مشغول بكوادره الوطنية، فيبدو أن إدارته مشغولة بحجز مقاعد الرضا لدى رؤساء الأفرع الأمنية ومراكز القوى السياسية، التي صارت خارطة المسلسلات الرمضانية، جزءاً من خطتها الأمنية والترفيهية التي تعدها للمشاهد السوري كل عام... حيث تتدخل هذه القوى وحتى الساعات الأخيرة قبل إعلان موسم الصيام، بإبعاد هذا المسلسل وتقريب ذاك... ورمي العمل الفلاني إلى القناة الثانية، والعمل العلاني إلى الفضائية، تبعاً لمدى قوة وساطة صناعه والمشاركين فيه، ومدى حظوة بعضهم عند هذا

الفرع الأمني أو ذاك... وأي الفروع هو الأقدر في فرض الرأي الأخير في النهاية، ليس على إدارة التلفزيون وحدها، بل على مراكز القوى الأخرى!

وحتى قبل أقل من أسبوع على انطلاق موسم رمضان التلفزيوني، لم يتمكن التلفزيون السوري بقنواته الثلاث، في أن يبث أي «بروموشن» عن أي مسلسل أقر عرضه، ولم يتجرأ على تحديد موعد عرض أي عمل في أي من قنواته الثلاث.

ورغم ذلك لا تفتأ إدارة التلفزيون تتبجح، في أنها تدرس الخطة البرامجية، وتقوم بتقييم المسلسلات، ولا يخجل وزير الإعلام من أن يرأس اجتماعياً صورياً، لوضع خطة صورية، سترمى في سلة المهملات، مع كل الابتسامات والتصريحات التي تدعو للرثاء، لأن هذه الحالة الصورية حتى في ترتيب موسم رمضاني وفني... باتت مفضوحة أكثر من اللازم!

لكن... وكي نكون موضوعيين، فإن التدخلات الأمنية والسياسية في صياغة موسم رمضان التلفزيوني، تبدو أرحم وأرقى أحياناً من قرارات بعض الممسكين بمفاصل العمل والقرار في التلفزيون السوري... ومن ضربهم عرض الحائط، كل الاعتبارات الموضوعية والفنية التي تحترم الشاشة الرمضانية، والابتعاد ما أمكن عن مواطن الشبهات والمصالح الشخصية الضيقة التي تغدو وصمة عار في جبين أصحابها، يعيرون ويذكرون بها حين يخرجون من مناصبهم عاجلا أم آجلاً... فقد سبق للكاتب رياض عصمت منذ سنوات، حين كان مديراً عاماً لهيئة الإذاعة والتلفزيون، أن فرض على الخارطة الرمضانية مسلسلاً رديئاً من تأليفه اسمه (هولاكو) عرض في بعض المحطات في موسم رمضاني سابق، أي أنه كان بائتاً من العام الفائت، كما سبق لمديرة التلفزيون ديانا جبور قبل عامين أن فرضت مسلسل زوجها المخرج باسل الخطيب عن الشاعر نزار قباني في وقت الذروة رغم أنه كان من أردأ الأعمال بشهادة معظم من كتبوا عنه بعد ذلك، مدّعيةً أن السبب في إعطاء المسلسل هذا الوقت هو قامة نزار قباني وليس حظوة زوجها؛ مع أن هذه القامة سبق أن صدر قرارٌ بالتعتيم على حدث موتها في وسائل الإعلام السورية لسبب مزاجي تافه!

وقصارى القول: في وسط تسود فيه المحسوبيات، والرشاوى التي تُدفع لتقييم المسلسلات ورفع درجاتها، وفي زمن إدارات الخشب المسندة التي تتعاقب على الكراسي يملؤها الشره، والرغبة في

الارتقاء الأمني، واحتقار قيم النزاهة والعمل الإعلامي حين تتعارض مع أصغر رغبة أمنية، في أصغر موضوعي هامشي... في زمن كهذا... لن يخجل التلفزيون السوري، من أن يتأخر عن معظم المحطات كي يعلن لمشاهديه عن خارطة الموسم التلفزيوني السنوي الأهم، كما لن يخجل أيضاً من الإنصات للهواتف الآمرة الناهية، وإطلاق التصريحات والإدعاءات - رغم ذلك- عن وجود اعتبارات فنية وموضوعية دفعتهم لتغيير موعد هذا المسلسل، أو استبعاد ذاك.

وفي زمن كهذا... سوف يفقد التلفزيون السوري شيئاً فشيئاً، آخر احتمالات حضوره الجماهيري في موسم الذروة الرمضاني... لأنه يسير نحو الحضيض في كل شيء!

جريدة (القدس العربي) ٧/ ٩/ ٢٠٠٧

أكذوبة سوزان نجم الدين!

اتجهت الممثلة السورية سوزان نجم الدين إلى الإنتاج مع زوجها رجل الأعمال السوري (سراج الأتاسي) فأسست شركة أسمتها (سنا للإنتاج الفني) التي قدمت باكورة إنتاجها هذا العام مسلسل (الهاربة) الذي يخرجه المخرج الشاب زهير قنوع.

إلى هنا كل شيء عادي ومباح ومشروع، بغض النظر عن النوايا الفنية المعروفة لأي ممثلة تمثل بفلوسها أو «بفلوس زوجها» كما كانت تقول ناديا الجندي رداً على من ينتقد الطريقة التي تظهر فيها في أفلامها!

لكن ما ليس عادياً أن تخترع الست سوزان أكذوبة اسمها (حصار الدراما السورية) من خلال محاضرة أطلقتها في المركز الثقافي العربي بمنطقة جوبر بدمشق قبيل انطلاقة موسم رمضان، ثم الإيحاء لبعض الصحافيين السذج، الذين يكتبون على طريقة (عليهم يا عرب) بأن هناك حصاراً بالفعل كي يطنطنوا في زواياهم الصحافية بمواقف سورية الثابتة والمبدئية وما إلى ذلك من أسطوانة الشعارات البعثية المشروخة... ثم تظهر سوزان أخيراً في برنامج (مجلة التلفزيون) على شاشة التلفزيون السوري، بعد أن (استوت الطبخة) لتقول بلهجة العارف:

«فعلا هناك حصار ضد الدراما السورية... ما بدنا نحكي كل التفاصيل اللي بنعرفها».

ثم تمن على التلفزيون السوري، الذي اقتنى مسلسلها وبرمجه في أفضل وقت، بأن كل المحطات تتغنى بعبارة (حصري) وأنا أردت أن أعطي التلفزيون السوري فرصة العرض الحصري لمسلسلي، رغم أنه جاءتني الكثير من العروض لشرائه!

لم تتقن سوزان نجم الدين كذبتها في تلك المقابلة: كيف هناك حصار... وكيف جاءتكِ عروض كثيرة لشراء مسلسلك؟!

لا يهم... «المية تكذب الغطاس» كما يقول إخواننا المصريون. وقد كذبت شاشات المحطات الفضائية سوزان نجم الدين، وكل من تبعها وقال بوجود حصار، ورفع راية المبادئ الثابتة التي يدفع السوريون ثمنها حتى في الفن... فمسلسل بسام الملا (باب الحارة) يعرض على خمس محطات... ومسلسل نجدت أنزور (سقف العالم) يعرض على ست محطات، ومسلسل رديء ومتواضع اسمه (جرن الشاويش) يعرض على ثلاث محطات (الفضائية الأردنية، نيو تي في، وغيرهما) ومحطة معادية لخط سورية السياسي هي (إل. بي. سي) تعرض ثلاثة مسلسلات سورية في موسم رمضان (سقف العالم- خالد بن الوليد- الاجتياح) ولا تخلو أية محطة خليجية من عمل سوري في رمضان... ناهيك عن مساهمة المال الخليجي في الإنتاج المباشر فمسلسل أيمن زيدان (رجل الانقلابات) من إنتاج المركز الإعلامي في الرياض، والأوربت أنتجت ثلاثة مسلسلات أشرف عليها إنتاجياً المخرج هيثم حقي وأعطى أحدها لابنته إيناس كي تخرجه... ومسلسل (الملك فاروق) الذي لعب بطولته ممثل سوري وأخرجه مخرج سوري، هو من إنتاج (إم. بي. سي) ناهيك عن مشاركات الممثلين السوريين في مصر بصفتهم (نجوم) وعن قيام ثلاثة مخرجين سوريين بإخراج مسلسلات ضخمة في مصر... فلماذا هذا الافتراء والتهويل؟! ولماذا هذا الابتزاز باسم المواقف القومية والمبدئية الثابتة؟ وأي إنسان عاقل سيصدّق بعد أن يقلّب بين المحطات لمدة ساعة واحدة فقط أنّ هناك حصاراً على الدراما السورية؟!

جريدة (القدس العربي) ٤/ ١٠/ ٢٠٠٧

الإنتاج الدرامي في التلفزيون السوري: الخلط المقصود والسمعة المستعارة!

يتابع المشاهد العربي، والسوري أحياناً المسلسلات السورية التي تعرضها المحطات العربية في موسم رمضان التلفزيوني وعلى مدار العام، دون أن يميز أو يعرف أيها من إنتاج شركات القطاع الخاص، وأيها من إنتاج التلفزيون السوري... ففي المحصلة العمل يحمل هوية سورية تأليفاً وتمثيلاً وإخراجاً، والحكم يبقى على مقدار الجودة لا على هوية من أنتج، رغم أهمية ذلك في العرف الفني!

والواقع أن التلفزيون السوري اليوم يعيش درامياً على هذا الخلط المقصود؛ فقد وجد صنّاع الدراما الذين تعاقبوا على إدارة مديرية الإنتاج التلفزيوني التابعة له في السنوات العشر الأخيرة، أن من مصلحتهم القول بالهوية السورية لكل ما ينتج من مسلسلات في القطاع الخاص، كي يستفيد التلفزيون الذي يعيش أسوأ عهوده الدرامية، مما تكسبه مسلسلات القطاع الخاص من ألق وحضور وقوة انتشار في المحطات التلفزيونية العربية، وكي تتلهى الصحافة عن واقع مديرية الإنتاج التلفزيوني الأسود، لتتغنى بواقع مسلسلات القطاع الخاص المزدهر، فتكف ألسنة السوء عن النعيق كالبوم... وعن تعكير صفو السادة المدراء والعاملين في مديرية الإنتاج أثناء احتفالاتهم الصحافية الدائمة بإطلاق المسلسلات الرديئة التي باتت سمة إنتاج التلفزيون السوري رغم كل أبواق النفاق وشهود الزور.

وما أثارني للحديث عن مديرية الإنتاج التلفزيوني اليوم، الوعود التي أطلقها مؤخراً، مدير الإنتاج الجديد في التلفزيون السوري (عماد ياسين) الذي تسلم مهامه منذ بضعة أشهر، والذي صرح أن مديرية الإنتاج تبلغ ميزانتها هذا العام ٢٠٠ مليون ليرة سورية (حوالي أربعة ملايين دولار أمريكي) مخصصة كلها بالطبع لإنتاج المسلسلات والسهرات الدرامية، وأن عهد المحسوبيات ولى... وأن عهد توزيع الفرص دون محاسبة ودون الاعتماد على معايير الكفاءة انتهى!

والمعروف أن مدير الإنتاج الدرامي الجديد في التلفزيون السوري هو ضابط سابق في الجيش، وقد انزعج حين نشرت إحدى الصحف المحلية هذه المعلومة، فأرسل رداً يذكرها فيه بتاريخه الفني (المحدود) في الكتابة الدرامية، وفي العمل في المسرح حين كان في الخامسة عشرة من العمر... وقد عاد عماد ياسين للتذكير بهذا التاريخ في الحوار المنشور معه مؤخراً...

ومن يعرف أجواء العمل في التلفزيون السوري، سوف يتذكر أيضاً أن مدير الإنتاج الأسبق الكاتب الياس إبراهيم والذي كان أطول المعمرين في إدارة مديرية الإنتاج، كان أيضا ضابطاً سابقاً في الجيش... ناهيك عن آخرين أتوا من الأمن وارتبطوا به حتى وهم يمارسون عملهم داخل التلفزيون... وبالتالي فحالة عماد ياسين مستغربة ومستهجنة في تلفزيون آخر، له تقاليد عمل مدنية، وليس في ثكنة التلفزيون السوري التي يختلط فيها العسكري بالأمني ويداس الإعلامي والفني تحت الأرجل... وحين يأتي ضابط مثل عماد ياسين ليقدم نص مسلسل لمديرية الإنتاج في بداية تعامله مع التلفزيون وقبل أن يصبح مديراً آمراً ناهياً، سوف يعرف الجميع ما هي المعايير النقدية التي يعامل بها ضابط جيش امتهن الكتابة... وكيف يجتاز بوابة التلفزيون وبالتالي ليس مستغرباً ولا مستبعداً أن يصبح مديراً بعد سنوات، سواء توقعنا منه ذلك أم لم نتوقع!

يأتي عماد ياسين لإدارة مديرية الإنتاج التلفزيوني، بعد بضعة مسلسلات كتبها لم تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وبعد ظهوره كممثل في إحدى حلقات مسلسل المخرج علاء الدين كوكش الأخير (حكايا الليل والنهار) والإنتاج الدرامي في التلفزيون السوري يترنح تحت ضربات الفساد والمحسوبيات والوسطات والإنتاج الرديء... فهذا التلفزيون العريق الذي أسس للإنتاج الدرامي في سورية وقدم أول مسلسل له عام ١٩٦٢ (سلسلة ساعي للبريد للمرحوم سليم قطايا) بعد عامين فقط من انطلاقته وهذا بحد ذاته معجزة، ثم استمر على مدى سنوات بث الأبيض والأسود يقدم مسلسلات تقف

اليوم منارات شامخة بحق في الإنتاج الدرامي، أمثال (حمام الهنا) لدريد ونهاد و(مذكرات حرامي- أولاد بلدي- حارة القصر- أسعد الوراق) للمخرج علاء الدين كوكش، و(حكايا الليل- دولاب- الزباء) للمخرج غسان جبري، و(فوزية) لشكيب غنام، و(سمر) لسليم صبري و(موت الياسمين) لرويدا الجراح، و(الوسيط) لهيثم حقي، استمر في فترة البث الملون ينتج المسلسلات الجيدة. وحتى سنوات التسعينيات من القرن العشرين كانت مديرية الإنتاج تقدم مسلسلات تستحق الاهتمام والتسويق والمشاهدة من قبيل (أبو كامل) لعلاء الدين كوكش، و(هجرة القلوب) لهيثم حقي و(أيام شامية) لبسام الملا و(المحكوم) لفردوس أتاسي و(الشريد) لغسان باخوس، وسواها من الأعمال التي لاقت اهتماماً عند عرضها والتي لا يتسع المجال لذكرها، ثم تحول الحال كلياً، وغدا إنتاج التلفزيون السوري الذي تطور نسبياً من حيث الكم، في أسوأ حالاته من حيث النوع. فالمخرجون الجيدون إما ابتعدوا عنه كلية واتجهوا لشركات الخاص، التي تعفيهم من التعقيد الإداري، ودفع الرشاوى لتمرير أعمالهم، أو انسجموا مع الروح التي باتت تحكم آلية العمل، إن لم يجدوا فرصة في القطاع الخاص وتحولوا إلى مخرجين باحثين عن فرصة في نظام محاصصة ومحسوبيات تتدخل فيه الإدارة العامة للتلفزيون وليست إدارة مديرية الإنتاج فحسب، وتحكمه أحيانا اعتبارات الوظيفة على اعتبار أن المديرية يجب أن تشغّل المخرجين الموظفين لديها بغض النظر عن انعدام موهبة كثير منهم، وانحطاط ذائقتهم الفنية في اختيار النصوص ومعالجتها إخراجياً!

وهكذا صار حتى التلفزيون نفسه الذي ينتج هذه الأعمال، لا يقوى على عرضها في أوقات الذروة في موسم رمضان التلفزيوني، لأن إنتاج القطاع الخاص ينافسها ويتفوق عليها بقوة، بغض النظر عن الضغوطات الأخرى التي تحكم العرض الرمضاني أيضاً!

والمشكلة في الإنتاج الدرامي التلفزيوني أن الإنتاج الرديء والإنتاج الجيد مكلف، فأسوأ مسلسل يمكن أن يكلّف (١٥) مليون ليرة سورية في أضعف تقدير... لكن المسلسل الرديء لا يعيد من كلفة إنتاجه شيئا، بينما المسلسل الجيد حتى وإن كلّف ضعف أو ضعفي هذا المبلغ قادر على استردادها من خلال تسويقه وشرائه من قبل المحطات الفضائية!

كل الأعمال والمسلسلات السورية، التي سوّقت وعرضت في السنوات العشر الأخيرة، في أقوى المحطات العربية بلا استثناء كانت من إنتاج القطاع الخاص... وكانت مساهمة التلفزيون الأم في

دعم مسيرة هذا الإنتاج، تتوقف على إلزام كل الشركات، تقديم نصوص المسلسلات لرقابتها، ثم تقديم نسخة من المسلسل بعد التصوير لرقابتها مجدداً وأخذ موافقة للتصدير، بعد دفع أجور هذه الرقابة الجائرة. أي يجب أن أراقبك وتدفع لي ثمن رقابتي، وأجر الحَجر على فكرِك وإبدِاعك عندما لا تُعجِب رقيب ما هذه الأفكار أو تلك!

قبل سنوات، كانت ثمة مقولة خادعة تقول إن التلفزيون تطور درامياً ويجب تطويره برامجياً. اليوم تساوى النوعان: فهو يقدم أسوأ أنواع الإنتاج في الدراما، كما أن حاله البرامجية لا تخفى على أحد. وهذا دليل أن الفساد بات هو القاعدة، وأن العملة الرديئة في التلفزيون تطرد العملة الجيدة.

جريدة (القدس العربي) ٦/ ١٠/ ٢٠٠٧

منحة مؤسسة دبي للتلفزيون السوري: سورية التلفزيونية.. تاريخ خارج التاريخ!

الخبر التلفزيوني الذي نقلته الفضائية السورية مؤخراً، حول المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقد في دمشق، بين وزير الإعلام السوري محسن بلال وأحمد عبد الله الشيخ المرافق الإعلامي لحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، والذي أعلن فيه عن تقديم منحة مالية إماراتية تقدر بثمانية ملايين دولار لبناء وتجهيز مركز للأخبار في التلفزيون السوري يضم أستوديو ضخماً بمواصفات عالمية، مجهزاً بأحدث التقنيات وتتولى مؤسسة دبي للإعلام تجهيزه وإنجازه منتصف العام المقبل بخبرة ومساعدة إماراتية، في مشروع إعلامي يُنتَظر أن يشكل نقله نوعية في مستوى النشرات الإخبارية المرئية في التلفزيون السوري. هذا الخبر الذي قُدّم في وسائل الإعلام السورية بلا أي حرج أو شعور بالتخلف، يثير في نفوس الإعلاميين السوريين الذين يعرفون تاريخ التلفزيون السوري الكثير من الحزن والأسى، والخيبة العميقة إزاء الحال التي وصلنا إليها!

فمؤسسة دبي للإعلام المنوط بها هذه المهمة الإعجازية، تأسست عام ٢٠٠٣ أي قبل أربعة أعوام فقط، لتحل محل تلفزيون الإمارات العربية المتحدة من دبي، ومؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، وهي تضم قنوات: دبي الفضائية ودبي الرياضية ودبي الاقتصادية وسما دبي... فضلاً عن

قنوات إذاعية ومركز دبي للأعمال الفنية، وصحيفة البيان ومجلتيْ (الأسرة العصرية) و(الإمارات اليوم). وهذه المؤسسة التي تبدو طفلة وليدة قياساً إلى تاريخ التلفزيون السوري الذي تأسس عام ١٩٦٠، أي قبل سبعة وأربعين عاماً، مطلوباً منها اليوم أن تطور محطة تكبرها بأكثر من أربعين عاماً!

ليس ذلك فقط، فالتلفزيون السوري سبق أن ساهم في سبعينيات القرن العشرين في إعارة بعض خبراته إلى تلفزيون الإمارات المتحدة، وإلى تلفزيون اليمن، وفي أرشيفي الخاص كتاب إعارة وقعه وزير الإعلام السوري الراحل أحمد اسكندر أحمد عام ١٩٧٥، حول إعارة أحد المخرجين التلفزيونيين، أنشر بعض ما جاء في نصه، كي نرى أين كان الإعلام التلفزيوني السوري، وأين أصبح... حيث جاء في حيثيات قرار الإعارة الموقع بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٧٥:

«أهدت دولة الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية محطة تلفزيون، وتعهدت بتشغيلها لمدة سنتين ودعمها بالعناصر البشرية اللازمة، وألح المسؤولون اليمنيون على إعطاء الأفضلية لعناصر من القطر العربي السوري، وخاصة في المراكز القيادية. وقد طلبت وزارة الإعلام في دولة الإمارات العربية، إعارة بعض العناصر للعمل في تلفزيون صنعاء... ونظراً لأهمية توجيه هذا المرفق الإعلامي الهام وخاصة في مرحلة التأسيس، اقترحنا ترشيح السيد علاء الدين كوكش المخرج التلفزيوني لدى المديرية العامة لهيئة الإذاعة والتلفزيون، بحيث يتولى تدريب وإعداد كوادر يمنية لتكون قادرة على حمل المسؤولية مستقبلاً... وقد رجا وفد دولة الإمارات العربية أن تتم الإعارة بأقصى سرعة ممكنة».

وقد صوّرَ السوريون في تلفزيون دبي عام ١٩٧٦ أول مسلسل تلفزيوني خارج الأستوديو في صحراء دبي، هو (رأس غليص) للمخرج علاء الدين كوكش... وكان أول عمل عربي يصور كاملاً في الصحراء، ناهيك عن مساهماتهم الفاعلة في تطوير فن الدراما التلفزيونية على المستوى العربي، انطلاقا من تجربة التلفزيون السوري وكلاسيكياته العظيمة التي أصبحت ذكرى من الماضي اليوم، بعد أن أضحى إنتاج التلفزيون السوري من المسلسلات في أردأ المستويات، وأصبحت سمعة الدراما السورية الجيدة بيد شركات إنتاج خاصة، لا يقدم لها التلفزيون السوري أي خدمة، سوى فرض رقابته عليها، وتقاضي أجراً على ذلك!

أعود لمؤسسة دبي للإعلام، التي أثبتت نجاحا منقطع النظير في تطويرها لتلفزيون دبي، وإطلاقه في حلة جديدة عام ٢٠٠٤، وبميزانية مالية ظلت هي نفسها (٤٠٠ مليون درهم) ولم تتغير خلال

عملية التطوير، كما يحدث في الدول والأنظمة التي ينخر الفساد عظمها... وفي هذا السياق، فأنا لا أشكك بإمكانية تحقيق مؤسسة دبي للنجاح، بل أشكك بإمكانية أن يمتثل التلفزيون السوري لأي إمكانية للعلاج، وخصوصاً في قلب الأزمة التي تعصف به منذ ثلاثين عاماً: نشرة ومركز الأخبار!

فهذه النشرة عصية على التغيير والتطوير، لأنها قائمة باختصار على أساس أمني وليس إعلامياً... إن نشرة الأخبار في التلفزيون السوري، ورغم أن من يسيرها هو مدير الأخبار، إلا أن من يشرف عليها ويتابعها هو مدير التلفزيون السوري، وهذا المدير ومثله مدير الأخبار، لا يتم تعيينه إلا بتزكية ومباركة أمنية، وليس «موافقة أمنية» فقط كالتي يحتاجها المواطن السوري أينما ولى وجهه.... ومدير التلفزيون الذي يطلق عليه تجاوزاً تسمية إعلامية، يتوجه في كل عمله في نشرة الأخبار نحو رضا السلطة الأمنية، فهي من تكافئه أو من تعاقبه.... ولا حساب لأي مشاهد محلي أو عربي، عادي أو مثقف، في حسابات نشرة الأخبار... اللهم إلا في بعض الأخبار الخفيفة المنوعة، أو أخبار النشرة الجوية!

وقد راقبت كمشاهد التطويرات التي حدثت على نشرة الأخبار، وعلى عمل مركز الأخبار كما يتبدى على الشاشة في السنوات الأخيرة، فوجدت أن هذه النشرة لم تختلف في الجوهر والتوجه والمعتقد عن نشرة الأخبار التي يعرفها المشاهد السوري منذ ثلاثين عاماً: فهي من المسؤول وإليه.... ومن الرفيق البعثي وإليه!

أما عن الشق الآخر من مهمة مؤسسة دبي المستحيلة، ونعني إنشاء مركز متطور بأحدث التجهيزات والتقنيات التلفزيونية... فهذه مسألة يحتاجها التلفزيون السوري بالفعل، لكن ما يؤسف له في متن الخبر أن يعامل التلفزيون السوري، معاملة تلفزيون دولة فقيرة تقتات على المنح والهبات... في حين أن الملايين التي كانت تصرف لشراء الأجهزة والتقنيات الحديثة من موازنة الاحتفالات السياسية الكبرى، والتي لم يكن أحد يجرؤ ألا يوقع على متطلباتها ونفقاتها الباهظة، كانت تشترى بها أنظمة تقنية منسقة وقديمة و(معمرّة) أحياناً، وكانت العمولات والرشاوى تأكل الأخضر واليابس... ولا تبقي للتلفزيون من التجهيزات المستوردة إلا خردة أو ما شابه كالتي يتوفر عليها اليوم... وكلنا يذكر خلال زيارة البابا لسورية عام ٢٠٠١ أن التلفزيون لم يستطع أن يعتمد على تجهيزاته لتغطية هذه المناسبة الهامة، فاستعار سيارات نقل من التلفزيون الأردني ومن قنوات لبنانية بعضها اليوم في عداد الأعداء!

وهكذا فالتلفزيون السوري بعد أكثر من سبعة وأربعين عاما على إنشائه، وبعد فترة نهوض شهدها بين أواسط الستينيات وأواسط السبعينيات، حين كان يصدر الخبرات، وتتنافس الدول العربية على استقطاب العاملين فيه وإعطائهم الأفضلية والمراكز القيادية، أقول هذا التلفزيون الذي يبدو وكأن لا تاريخ له، لأن كل مدير عام، وكل وزير إعلام، يتعامل مع التاريخ من لحظة جلوسه على كرسيه... ولهذا لن يحزن أحد على حال هذا التلفزيون الذي يتسول المنح والهبات، ويتسول المعدات والتجهيزات، ويتسول الخبرات من مؤسسات عربية ناشئة، بينما أقصى تطوير يلمسه العاملون فيه، هو التغييرات المستمرة على أثاث مكاتب المدراء والوزير، والعبث بالمبنى عبر بناء سور حجري بملايين الليرات ثم التفكير بهدمه، أو إكساء المبنى المنكوب بالزجاج الأزرق، الذي يشوه النسيج المعماري في منطقة ساحة الأمويين بدمشق، ذات الأبنية المكسوة بالحجر أو الرخام الأبيض... بينما شاشته تتهاوى وتزداد تخلفا في الخطاب والأداء!

وفي المحصلة.... لن يكسب التلفزيون السوري من منحة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، سوى مركز مليئ بالتقنيات المتطورة، إن لم تنهش هذه المنحة المالية الرشاوى والعمولات من داخل الجسم المسمى تجاوزاً (إعلامي) أما العقلية والأداء فتبقى هي هي... وستبقى نشرة أخبار التلفزيون السوري عنوان تخلفه وتجاوز الزمن لتاريخه ودوره... حيث لا رأي يعلو فوق الرأي الأمني... ولا اجتهاد سوى اجتهادات من داخل هذا الرأي، ومن وحي إيماءات الغضب والرضا على وجهه الأحادي الصارم!

• شكري القوتلي.... الغائب الحاضر!

من المحزن والمؤسف، أن يغيب عن الذاكرة العربية اسم الزعيم العربي الوحيد، الذي تخلى عن كرسي الحكم من أجل الوحدة العربية في التاريخ العربي الحديث... ونعني الرئيس السوري شكري القوتلي، الذي وقع اتفاق الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ مع الزعيم جمال عبد الناصر، ثم تنازل عن الحكم، وترك كرسي الرئاسة... ولم يطلب حتى منصب نائب رئيس!

ففي حلقة هذا الأسبوع من برنامج المسابقات العربي الشهير (من سيربح المليون) طُرح على أحد المتسابقين، سؤال عن اسم الرئيس السوري الذي وقع اتفاق الوحدة، فعجز المتسابق عن الإجابة، حتى بعد حذف خيارين من خيارات الإجابة الأربع!

ولم تنجح كل محاولات المتسابق للتذكر، أو الاستنتاج... وكان الحل الأخير للنجاة من هذا المأزق هو استبدال السؤال!

شكري القوتلي اسم مضيء في التاريخ السوري والعربي الحديث... رجل ناضل من أجل الحرية منذ عهد الأتراك، وحاول الانتحار في سجنه كي لا يعترف على زملائه بسبب قسوة التعذيب... وفي عهد الانتداب الفرنسي على سورية حكم عليه بالإعدام عامي ١٩٢٠ و١٩٢٦ وصودرت أملاكه، وسافر إلى مصر والسعودية وأوروبا، لكن لم يهن ولم يساوم وخاض معركة الاستقلال السياسي في الخارج كما في الداخل بعد العفو عنه، وبعد الاستقلال حمى الحريات وكانت سورية أمثولة في نزاهة القضاء في عهده حين تولى الرئاسة، وعندما نفذ حسني الزعيم إنقلاباً عسكرياً ضده وسجنه عام ١٩٤٩، تداعى الزعماء العرب للمطالبة بالإفراج عنه، فخرج من سورية وذهب ليقيم في الإسكندرية... وبعد سلسلة من الانقلابات، ذهب السوريون ينادون بعودته، فعاد إلى كرسي رئاسة الجمهورية بالديموقراطية الحقيقية لا باستفتاءات «تسعا وتسعينية» ثم خرج من الرئاسة ليوقع اتفاق الوحدة، وليمنحه عبد الناصر لقب المواطن العربي الأول!

لا تتسع هذه السطور لسرد جزء يسير من تاريخ العظيم شكري القوتلي... الذي تجهله الذاكرة العربية اليوم، ولو أن الإعلام السوري بخير، لأنجزت عن مآثره الوطنية العظيمة عشرات الأفلام الوثائقية والدرامية التي يستحقها!

• قناة (شام) ورسائل الاستعطاف السياسي!

ذاق محمد أكرم الجندي مؤسسة قناة (شام) الخاصة، الأمرين مع مافيات الموافقات الإعلامية، وأشرف على الإفلاس... وعلق بث قناته لأكثر من عام... قبل أن ينفد بجلده ويخرج ليبث من مصر.... رغم ذلك عاد ليرسل رسائل الغزل السياسي من خلال محطته، عبر سلوغونات تقتفي أثر التلفزيون السوري في التمجيد والتبجيل... فهل تنجح هذه الرسائل الاستعطافية في إعادة قناة (شام) إلى أرض الشام.... أم أن وزارة الإعلام السورية ماضية في سياسة خنق أي إعلام تلفزيوني آخر... حتى إشعار آخر؟!

جريدة (القدس العربي) ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٧

سهرة رأس السنة في التلفزيون السوري: التغني بالإنجازات والتكريمات!

حين كانت قناة دريم في برنامجها (العاشرة مساء) تحتفل برأس السنة، عبر إلقاء نظرة موضوعية على العام الذي انقضى في حياة المصريين من خلال فكرة لماحة عن استفتاء: أسعد يوم، وأتعس يوم في حياة المصريين.. وعن أسوأ قرار حكومي وأفضل قرار حكومي عام ٢٠٠٧ وعن أفضل وزير وأسوأ وزير.... وعن الشخصية المشاغبة وعن الصحافي النجم والفنان النجم... وحين كانت قناة (المحور) في برنامجها (تسعون دقيقة) تستضيف الشاعر الهجائي أحمد فؤاد نجم ليتحدث عن حبس الصحافيين سنة ٢٠٠٧ وعن رؤيته اللاذعة للعيوب والمثالب التي حاقت واستشرت في حياة المصريين عام ٢٠٠٧، وعن كارثة الازدحام وسوء التخطيط في شوارع القاهرة، وعن القضاء على الفساد واللصوص في مصر... كان التلفزيون السوري في احتفالية رأس السنة المعنونة (سنة حلوة يا بلدنا) وبالتزامن مع بث هذه البرامج، يتابع نهجه المفضل في تحويل أي مناسبة احتفالية أو اجتماعية أو روتينية... إلى مناسبة للهتاف، والنفاق، والتزلف للسيد الرئيس بشار الأسد، ليس من خلال بطاقات معايدة الفنانين وحسب، ولا من خلال شطط بعض الفنانين في هذه المعايدات في الحديث - الذي ليس هذا محله بالطبع- عن المواقف المبدئية الثابتة وعن الصمود والتصدي

وعن السياسة الحكيمة.... بل من خلال التذكير الممجوج عبر أكثر من فقرة ومادة بتكريمات الرئيس بشار الأسد للفنانين عام ٢٠٠٧ ثم استضافة الفنان الكبير دريد لحام، كي يعيد الاعتراف بفضل تكريم الرئيس له من خلال منحه وسام الاستحقاق... ثم استحضار شخصية (حكواتي الفن) التي كان يقدمها في الإذاعة الفنان رفيق السبيعي، استحضارها تلفزيونيا بشخص الممثل وفيق الزعيم، كي تعيد تذكيرنا بأفضال السيد الرئيس على الفن والفنانين... وبسيل التكريمات والنجاحات والإنجازات الذي لم ينقطع خلال ٢٠٠٧.. فيما يقف مذيع متحمس في ساحة جورج خوري بدمشق، يرتعد من البرد وهو يتحدث عن التفاف الجماهير حول التلفزيون السوري، وليدعو العالم كله كي يرى المحبة هنا كيف تكون!

وهكذا بينما المحطات الأخرى والشعوب العربية الأخرى، مشغولة في إعلامها في تشريح عام ٢٠٠٧، بإنجازاته وإخفاقاته، وبالحديث عن النكسات والتراجعات في أداء الحكومات والهيئات وحركة الفن والثقافة والصحافة والمجتمع، من منطلق الانحياز إلى صف المواطن البسيط، والاقتراب من رسم ملامح حياته بحرارة في مرآة العام الذي انقضى.... فإن التلفزيون السوري وفنانيه كانوا مشغولين بتسويق أسوأ صورة عنا نحن السوريين: صورة شعب محكوم بالسيطرة الشمولية... صورة قطيع من رعايا الإعلام الشمولي، الذي يجب ألا ينسى أن يحيي السيد الرئيس بمناسبة وبلا مناسبة.... بمبرر ومن دون مبرر.... باتزان ووقار أو بإحساس فائق بالنجومية!

حتى وإن لم يكن عصر الابتذال في التملق لرؤساء الدول، والحلفان بحياة القادة في السراء والضراء، قد ولى في بعض أجهزة الإعلام العربي المتخلفة .... فإن معانيه لم تعد بخافية على أحد، ودلالاته لم تعد تحتاج إلى أي شرح... وإذا كنا نتحلى اليوم بذرة احترام للذات، يجب أن نقول إن استمراء كل المناسبات بهذه الطريقة، يسيء للنظام وإعلامه أكثر من أن ينفعه، فمقام الرئاسة يجب أن يبقى أعلى من محاولات الفنانين الرخيصة وسعي بعض الإعلاميين الحريصين على كراسيهم ومواقعهم، كي يؤكدوا ولاءهم ويثبّتوا مواقعهم على حساب الصورة العصرية لإعلام دولة، وعفوية صورة شعب بأكمله!

وبعيداً عن هذه الحالة، يطيب لي أن أعود إلى تأمل الحالة الفنية لسهرة رأس السنة في التلفزيون السوري هذا العام، والتي تميزت في البداية بإيقاع رشيق في توالي الفقرات، وبتقديم يخلو من التلكؤ

والركاكة التي كانت تميز بعض المذيعات فيما سبق، وإن لم يخلُ من الاستعراضية والتظارف التي باتت تميز حضور الزميل أمجد طعمة المنفلش في كل البرامج... لكن مشكلة الرؤية التي تصاغ بها سهرة رأس السنة في التلفزيون السوري منذ أعوام، أنها قائمة على مفاهيم وتقاليد بالية وبائدة، عمل على ترسيخها معدون ومخرجون سابقون، أيام عز وسطوة التلفزيون السوري قبل أن تذله فضائيات كل امتيازها أنها تحترم نفسها.

في تلك الأيام الغبراء... كان إعداد سهرة رأس السنة مدعاة تفاخر و(منفخة)، وكان ذلك يعني ببساطة أن تحجز بطاقة لك ولعائلتك أو صاحبتك، في أحسن أماكن السهر بالمجان، من خلال تصوير أجواء الرقص والخلاعة والميوعة فيه، وتقديمها في سهرة رأس السنة كنوع من الدعاية غير المباشرة للمحل وضيوفه... وهكذا ورغم اختلاف نظافة يد معدي ومخرجي سهرات ر أس السنة بين عام وآخر، ظل مفهوم النقل من أماكن السهر، سواء بحسن نية أو بسوء نية، طبقاً رئيسياً ثابتاً على مائدة سهرة رأس السنة كل عام. والواقع أن التلفزيون السوري الذي يدّعي أنه ينقل مباشرة أفراح الجماهير يكذب في مسألتين: الأولى هي أنه يُصوِّر في الملاهي وأماكن الرقص والفقش في حفلة عيد الميلاد، ثم يبث ليلة رأس السنة ويدعي أنه ينقل على الهواء مباشرة. والثانية أن هؤلاء لا يمثلون سوى طبقة لا تشكل ١٠٪ من السوريين أو «الجماهير الكادحة» إذ إن غالبية السوريين يقضون سهرة رأس السنة في بيوتهم، وخصوصاً هذا العام، بعد أن أعيتهم ثلاث موجات غلاء فاحشة قصمت ظهورهم، ولم تأتِ سهرة رأس السنة هذه على ذكرها ضمن الإنجازات والمَكْرمات!

واللافت في مسألة إصرار التلفزيون السوري على النقل من ملاهي وكباريهات السهر، هي تواضع السوية الفنية للمادة التي ينقلها؛ ففيما مضى كان يسمح للتلفزيون بالتصوير في فنادق خمس نجوم، وفي أماكن يحي لياليها نجوم طرب من الدرجة الأولى... لكن مع تراجع سوية التلفزيون، وتراجع سوية المعدين والمخرجين المكلفين بسهرة رأس السنة، وتضاؤل اعتدادهم بشرفهم المهني كإعلاميين، صار المتاح أماكن سهر من الدرجة العاشرة، تكتظ برواد يرقصون بلا حرفية ويتمايلون على أنغام وأصوات مغنين لا يدخلون حتى في تصنيفات المتسابقين في برنامج سوبر ستار!

ومع هذا التخلف الذي لا نرى له شبيهاً، أراد التلفزيون السوري أن يتقدم خطوة إلى الأمام، فدأب منذ سنوات على (التدرج على العافية) كما يقال في المثل الشعبي، من خلال الاستعانة بالمنجمين

وقارئي الحظ والطالع بعد أن كان في عداد المحطات الرصينة ذات الإعلام الثوري الذي ينبذ مثل هذه الترهات التي تتسابق عليها المحطات اللبنانية التجارية كما كان يقال... وفي سهرة رأس السنة هذا العام – وعلى طريقة خالف تعرف– استعان التلفزيون بشاب لا يوحي عمره الغض، بأنه يمكن أن يقنعنا بأي خبرة في مجال التنجيم وقراءة الحظ والطالع... شاب يجلس وراء كومبيوتر محمول، ويتحدث كما لو أنه كومبارس يحفظ درساً، أو يقرأ الأبراج من صفحة التسالي في جريدة البعث!

وهكذا... وبعد أن كانت سهرة رأس السنة في التلفزيون السوري، مثار ترقب وتفاؤل لدى المشاهد السوري، يودع بها عاماً ويستقبل آخر على وقع سهرة منوعات لطيفة، حافلة بالفن النظيف والبهجة الخفيفة، كما في سهرة رأس السنة التي قدمتها المخرجة رويدة الجراح عام ١٩٨٦ تحت عنوان (قطار الزمن) أو السهرات التي أخرجها بسام الملا (غيمة عطر) عام ١٩٩٠ وغيرها، أو بعض السهرات التي أخرجها عماد اليافي وسواه من المخرجين والمعدين؛ أضحت سهرة رأس السنة اليوم عنوان تخلف الرؤية، وتواضع الأداء، وغياب الظرف، وميوعة الأجواء... مع اعتقاد مخجل بأننا نُطرّز الفن، بحيث تتجرأ مخرجة مبتدئة اسمها (سهير سرميني) لم تتم العقد الأول من عمرها في العمل البرامجي المحدود، أن تضع اسمها في بند الإشراف الفني على الشارة، وبحجم يفوق الحجم الذي يكتب فيه يوسف شاهين اسمه على شارات أفلامه!

شكرا للتلفزيون السوري، على حرصه ألا يخلف الموعد، أو يخالف التوقعات مع نكبة رأس السنة... جعلها الله سنة «بيضاء» على إدارته بلا معنى، وعلى مشاهديه بكل المعاني الحميدة!

جريدة (القدس العربي) ٤/ ١/ ٢٠٠٨

التلفزيون السوري يفشل في امتحان نقل الخبر المحلي... واغتيال عماد مغنية آخر الأمثلة!

يبدو أن الأقدار تتربص بالتلفزيون السوري وفضائيته وقناته الثانية المسماة (قناة الأسرة والمجتمع) فكلما قامت إدارته بحملة جديدة لتلميع صورته الباهتة، وأدائه المترّهل، والتخفيف من أثر الفساد المستشري في كواليسه على برامجه وشاشته وأداء مدرائه... كلما جاء حدث كبير، ليكسر عين هذه الحملة، ويبدد أثرها الإعلاني والدعائي حتى لدى المتعاطفين مع هذا التلفزيون من رعايا الإعلام الرسمي في الصحف المحلية السورية.

قبل فترة قصيرة... تم الحديث عن إطلاق سبعة وعشرين برنامجاً تلفزيونياً جديداً على قنوات التلفزيون السوري... كان أكثرها برامج متشابهة بعناوين مختلفة، وجرى الحديث عن الجهد الجبار الذي تقوم به إدارة التلفزيون، لدفع عجلة التطوير والتحديث إلى الأمام... وتحدث بعض السذج عن أن التلفزيون السوري بلغ مستوى متقدماً بين المحطات التلفزيونية الرسمية العربية، لكن رغم ذلك نريده أن ينافس المحطات الخاصة الكبرى في الوطن العربي... فما الذي يمنع يا شباب؟! ولم تمضِ سوى أيام قليلة على هذا الكلام المضحك المبكي، حتى جاء اغتيال المسؤول العسكري في حزب الله اللبناني في دمشق (عماد مغنية)، الذي تجاهله التلفزيون السوري والفضائية السورية لمدة أربع وعشرين ساعة تقريباً، ليثبت أن هذا التلفزيون قد فشل في أبسط امتحانات التطوير والمصداقية الإعلامية: نقل الحدث المحلي السوري إلى العالم!

قناة الجزيرة... وعلى بعد آلاف الكيلومترات، نقلت الخبر إلى العالم بعد ساعات من حدوثه، أما التلفزيون السوري الذي لا يبعد عن مكان الحدث في حي كفرسوسة بدمشق سوى ثلاثة كيلومترات، فقد تجاهل الموضوع برمته في اليوم الأول، ثم اكتفي في اليومين التاليين ببث بيان وزير الداخلية في نشرة الأخبار الرئيسية، الذي أفاد بأن «التحقيقات الجارية حول انفجار السيارة المفخخة في حي كفرسوسة السكني بينت انه استهدف المناضل اللبناني عماد مغنية. والتحقيقات مستمرة من قبل الجهات المختصة بحثاً عن الفاعلين، وأن الجمهورية العربية السورية إذ تُدين هذا العمل الإرهابي الجبان، تعبر عن مواساتها للشعب اللبناني الشقيق ولأسرة الشهيد».

وهكذا، بينما انشغلت المحطات التلفزيونية العربية كافة بالحدث وتداعياته، والحديث عن سيرة عماد مغنية، وعن السيناريوهات المحتملة للاغتيال، وعن رصد ردود الفعل الدولية قبل العربية على هذا الحدث الكبير... اكتفى التلفزيون السوري بالنوم في العسل برصانة لا مثيل لها، كما حدث ليلة سقوط بغداد عام ٢٠٠٣، حين بث أفلاماً وثائقية عن الحيتان والتماسيح، وأغلق مدراء التلفزيون بقنواته الثلاث، أجهزتهم النقالة بعد أن غادروا مكاتبهم، كي يتجنبوا السؤال المحرج من قبل منفذي ومبرمجي الفترة، عما يمكن أن يبث بعد انتهاء الأفلام الوثائقية الأرشيفية... وكما حدث في حادثة التفجير التي حدثت في منطقة المزة قبل ثلاثة أعوام، وفي حادثة اغتيال أحد القياديين الفلسطينيين في منطقة الزاهرة بعد ذلك... وفي كل الحوادث المحلية التي تشتد فيها حاجة المشاهد السوري لمتابعة تلفزيونه الرسمي، كي لا يلام من قبل الرفاق البعثيين، بأنه يستقى أخباره ومعلوماته من المحطات المشبوهة والمدسوسة التي تريد النيل من مواقف سورية المبدئية الثابتة!

الحجة الدائمة والثابتة لدى كل إدارات التلفزيون التي تعاقبت على رأسها هذه الأحداث الامتحانية المحرجة إعلامياً، والتي تضع مصداقية التلفزيون السوري على المحك دوماً هي: شح مصادر المعلومات، والقيود المفروضة على الإعلام الرسمي!

طبعاً هذه نعرفها... ولكن نفس هذه المعلومات الشحيحة والقيود، لماذا لا تمنع مراسلي المحطات التي تحترمها نفسها، والمتواجدين في دمشق، من أن ينقلوا الحدث أو إطاره العام على الأقل بعد وقت قصير من وقوعه، ثم محاولة تغطيته بصيغ وأشكال مختلفة، لا تعيقها عدم توفر الصورة... ولا حتى عدم ثبوت المعلومات الدقيقة لحين بث الخبر؟!

ولعل الجواب على هذا التساؤل البسيط والمشروع واضح: مراسلو المحطات الأخرى عليهم أن يعملوا، وأن يثبتوا تواجدهم في لحظات وقوع الحدث، حتى لا يتم الاستغناء عن خدماتهم من قبل محطات تخجل أمام مشاهديها من ألا تكون سباقة لتغطية الحدث الهام، قريباً كان أم بعيداً، أما إدارة التلفزيون السوري فهي لا تخجل من المشاهد ولا تقيم له وزناً، وهي تفضل ألا تجتهد خشية أن يكون هذا الاجتهاد مدعاة لإقالة وزير أو مدير أو خسارة منصب وكرسي!

إذا المشكلة الحقيقية هي في الولاء المهني... وفي تقاعس إدارة التلفزيون السوري، والقائمين على الإعلام السوري، من وزير الإعلام وأنت نازل... في المطالبة بحق المشاهد السوري بالمعرفة... وخصوصا في الحدث الذي يجري على أرض بلاده على الأقل... وفي مناقشة مصادر الخبر في الجهات الأمنية المسؤولة عن متابعة حدث كهذا، من أن تجاهل الخبر يسيء إلى صورتنا وإعلامنا... ويجب أن تعطونا هامشاً لحفظ ماء الوجه على الأقل! والمؤسف، أن إدارة التلفزيون المزكاة أمنياً، تبقى على اتصال دائم مع الجهات الأمنية بمناسبة وبلا مناسبة... وبطعمة وبلا طعمة... وهي لا تفتأ تفتخر، وتشد ظهرها بصلاتها الوثيقة مع كبار ضباط الأمن... إلا في أحداث كهذه، عندها تصبح هذه الإدارة مقطوعة من شجرة... ولا تدري ماذا تفعل ومن تقصد... وهي تنتظر الأوامر والتوجيهات من فوق... والله يستر... وإذا طال الانتظار فإنها لا تحتج بل تتحلى بالحكمة والرصانة والصبر الجميل... ومتابعة ما تبثه المحطات الأخرى!!

لا توجد جهة أمنية في العالم المتقدم أو المتخلف، تقول للإعلام تعال لأعطيك الخبر الذي تريد، في اللحظة التي تريد... المسؤولية تقع على عاتق الإعلامي، الذي يحترم المحطة التي يديرها ويحترم مهنته بالعمق، وبالأقوال والأفعال... وليس بالشعارات والضحكات السمجة في اللحظة الحرجة... ومن العار على مديرة التلفزيون السوري ديانا جبور، أن تكتب مقالا تنتقد فيه عدم نزاهة قناة الحرة الأميركية في تغطية الحدث الفلسطيني، وتنّظر على مراسل تلك القناة بالوطنية والنخوة... في الوقت الذي يتقاعس التلفزيون الذي تديره بشكل فاقع للعين عن تغطية الحدث المحلي الذي يجري بجانبه!

وفي المحصلة عندما يكون ولاؤك هو لشيء آخر، ومصالح وحسابات أخرى، غير مهنتك واحترامك لرسالتك... تفعل مثل هذا وأكثر... وهذا جوهر مواصفات ومعايير الاختيار بالنسبة لنوعية إدارة التلفزيون السوري بقنواته المختلفة، وعقليته الواحدة المتشابهة المستنسخة!

جريدة (القدس العربي) ٢١/ ٢/ ٢٠٠٨

طريقة إعداد الكبسة في إعلام التمهيد للقمة!

حوّل التلفزيون السوري برنامجه الصباحي اليومي (نهار جديد) إلى برنامج يواكب ويمهد لحدث القمة العربية التي ستستضيفها دمشق، ويحمل اسم (صباح الخير يا عرب) وزينت أعلام الدول العربية المشاركة في القمة، أو المزمع أن تشارك أستوديو البرنامج بطريقة تزيينية مقحمة، في محاولة لإعطاء البرنامج بعداً عربياً احتفالياً يؤكد اهتمام سورية بانتمائها العربي!

والحق أن توجه سورية القومي، هو توجه أصيل وحقيقي، لأنه نابع من نسيج الشعب السوري قبل توجه الحكومات والأنظمة التي تعاقبت على حكم هذا الشعب، ونابع أيضاً من وقائع التاريخ بنماذجه وصوره الشعبية المشرقة، وليس حكراً على شعارات الحاضر فقط، وهو يتجاوز بالتأكيد حديث البرنامج عن تاريخ شارع دمشقي شهير اسمه (شارع بغداد) ثم استضافة أحد الباحثين المهتمين بتاريخ دمشق للقول بأن القيادة السورية وجهت على الدوام لتسمية الكثير من الشوارع بأسماء مدن أو دول عربية... رغم أن هذا الشارع شق في عهد الانتداب الفرنسي في نهاية العشرينيات كما ذكر التقرير نفسه فأي قيادة سورية يقصد(؟!)... ورغم أن كثير من الدول العربية الأخرى، تسمي شوارع وأحياء فيها بأسماء مدن عربية.... ففي مدينة جدة مثلا هناك حي هام وكبير من أحياء

جدة القديمة اسمه حي الشام... وفي مكة هناك منطقة محيطة بالحرم المكي اسمها منطقة الشامية، وهناك أيضاً سوق اسمه سوق سورية لا تباع فيه اليوم بضائع سورية... فهل يجب على السعوديين أن يمنوا علينا بسبب هذه التسميات؟!

ومن الغريب أن يتحول البعد العربي في تفكير إدارة التلفزيون السوري أو القائمين على هذا البرنامج، إلى حديث عن طريقة إعداد الكبسة السعودية في فقرة (طبق عربي) تظهر فيها سيدة سورية محجبة وهي تعد هذه الأكلة السعودية تماهياً مع حالة نكران ذات قطرية على الصعيد المطبخي... أو إلقاء الضوء على فنان كاريكاتور عربي بكلمات إنشائية يقدمها فنان كاريكاتور سوري شاب وضعته أسرة البرنامج في مصاف العباقرة... ويزيدها تهافتاً المذيع الشاب المبهور في الأستوديو وهو يصف ذلك الفنان بأن (إبداعه كبير) أو استضافة باحثة في علم التغذية من مصر، للحديث عن النظام الغذائي السليم، والقول – في سياق هذه القضية القومية- أنها زادت أكثر من اثنين كيلو غرام، عندما شاركت في مؤتمر طبي في سورية منذ فترة، بسبب تنوع أطباق المطبخ الشامي وكرم الضيافة السوري!

إن هذا التوجه، يعكس أسلوباً قديماً ومتجدداً في طريقة عمل التلفزيون السوري لتغطية المناسبات الكبرى... أسلوب أقرب إلى موضوعات التعبير المدرسية، وإلى أسلوب الإعلانات الرديئة التي ليس لمبالغاتها حدود ولا ضابط!

أسلوب قائم على الرؤية السطحية الساذجة... التي لكثرة ما تبالغ في مدح الشيء، أو إظهار اهتمام سورية به في كل الجوانب والتفاصيل.... تنحو منحى تلقينياً ساذجاً ومضجراً، لا يشكل حالة إعلامية، ولا يضيء فكرة، بقدر ما يجمع ويحشو ويجتر... ويبقى في السطح دون النفاذ للعمق والجوهر... ولا تأتي القمة حتى يصرخ المشاهد السوري المسكين وهو يكاد يمزق ثيابه من كثرة الإعادة بلا إفادة: قسماً بالله آمنا وصدقنا.... صدقنا أن سورية عربية الانتماء قومية التوجه!

جريدة (القدس العربي) ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٨

فضيحة إعلامية تطال مديرة التلفزيون السوري

تفجرت في الوسط الإعلامي السوري معركة مهنية من العيار الثقيل، طرفاها مديرة التلفزيون السوري الحالية السيدة ديانا جبور، والدكتور فؤاد شربجي، مدير عام قناة (الدنيا) الخاصة التي تبث من دمشق والمدير السابق للتلفزيون السوري... أما مسرحها فكان جريدة (الثورة) السورية، التي أتت منها جبور لإدارة التلفزيون، والتي ما تزال تكتب زاوية أسبوعية في صفحتها الأخيرة.

• أحسن الإعلام أكذبه!

وبدأت القصة عندما كتبت ديانا جبور، مقالاً بعنوان (سورية الجزائر وكندا) تحدثت فيه عن أمسية أقامتها السفارة الكندية، لمطربة كندية من أصل عربي ... وقد جاء في نص المقال، الذي نشر في جريدة (الثورة) الدمشقية، بتاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠٠٨

«زارت دمشق الأسبوع الماضي مطربة كندية من أصل جزائري، اسمها ليندا، ويبدو أنها تتمتع بشهرة عريضة تستحقها، إن في وطنها المختار أو الأصلي. مشكورة نظمت لها السفارة الكندية في دمشق حفلا تعريفياً، غنت ليندا فأشجت وأطربت وأفرحت بل و(أرقصت)؛ فقد تمكنت من ضفر

إيقاعات متباينة ما بين الغربي والعربي والإفريقي من دون أن تفرط بالإرث الروحي والحضاري والحامل الفكري لكل منها، ما أنتج توليفة مبدعة وأصيلة تجمع الغريزي مع العاطفي مع العقلاني فاستطاعت أن تعبر عن نفسها كمبدعة عربية منفتحة على ثقافة الغرب من دون استخذاء أو تصاغر.»

إلا أن المثير في الأمر... أن الدكتور فؤاد شربجي، كتب مقالا في الموقع الإلكتروني لتلفزيون (دنيا) الذي يديره، أكد فيه أن الحفل ألغي لتأخر المطربة المذكورة في الوصول بسبب رداءة الأحوال الجوية.. وجاء في المقالة الذي حمل عنوان (مديرة التلفزيون السوري تثبت أن أحسن الإعلام أكذبه...) والذي نشر على موقع تلفزيون (الدنيا) بتاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠٠٨ أن:

«المطربة الكندية (ليندا) لم تأت إلى سورية، وكل ما في الأمر أن السفارة الكندية أعلنت عن قدومها، ووزعت سيرة مهنية عنها، ولكن، ولظروف مناخية لم تستطع المطربة القدوم إلى دمشق، ولم تغنِ في دمشق، ولم يسمعها أحد، ولم يطرب بها أحد، ولم يرقص على غنائها أحد،... ومع ذلك فإن مديرة التلفزيون كتبت تصف لنا الحفلة، وكيف غنت ليندا، وكيف أطربت، وكيف أرقصت»...

واقترح الدكتور شربجي في مقالته ساخراً، اقترح على وزير الإعلام: «إحداث جائزة جديدة للإبداع الإعلامي من الدرجة الرفيعة، وأقترح أن يقتصر منح هذه الجائزة على السيّدة ديانا جبّور مديرة التلفزيون السوري. وصاحبة الكلمة النّافذة في الإعلام السّوري (على ما يقولون). ولا بأس إن سارع اتحاد الصحافيين لابتكار درعٍ ذهبي من النوع (الرفيع) أيضاً، ليتم منحه للسيّدة ديانا جبّور صاحبة الإنجاز الإعلامي الأبرز كما ستَرون». وأضاف متابعاً هجومه الحاد في مقالته المذكورة: «السيّدة جبور حولت خبر قدوم ليندا، والسيرة الموزّعة عنها.. حولتها إلى زاوية نقدية فيها سياسة وفيها اجتماع وفيها تحليل وفيها نقد، وهذا بحد ذاته إبداع ما بعده إبداع، ولا بد أن لهذا (الكذب الإعلامي) من يقدره، ولابد لهذه (الفبركة الإعلامية) من جائزة، ولا بد لهذا (الدجل النقدي) من تقدير»..

• دعوى قضائية!

وأمام هذه الفضيحة المهنية التي تطال - بحسب مقال شربجي- مصداقية مديرة جهاز إعلامي هام ومؤثر كالتلفزيون... كتبت السيدة ديانا جبور، رداً على الدكتور فؤاد شربجي تدافع فيه عن نفسها، نشر في صدر الصفحة الأخيرة من جريدة (الثورة) بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٨، جاء فيه:

«لقد اعتقد السيد شربجي أنه وقع على صيد ثمين سيقلب الطاولة إذ بلغه إلغاء حفل لمطربة كندية من أصل جزائري بسبب الظرف الجوي، ثم وجد أن بعضاً من زاويتي الأسبوعية عن أمسية أقامتها في دمشق، فاتهمني ومعي إدارتي والإعلام الذي أنا جزء منه بالتلفيق والكذب، دون أن يكلف نفسه عناء السؤال والتأكد من حقيقة إقامة حفل ثان أو بديل.

على أية حال، قد التقيت في ذاك الحفل الذي لم يقم بحسب جزم السيد شربجي بشخصيات عامة ستكون بعض إثباتاتي في الدعوى القضائية».

إلا أن هذا التهديد برفع دعوى قضائية، لم يثن الدكتور فؤاد شربجي، على التأكيد والإصرار على الواقعة، بل وقبل أن يجف حبر رد السيدة جبور، إذ سرعان ما نشر في موقع تلفزيون (الدنيا) في اليوم نفسه رداً أقسى بعنوان: (رحم الله الفقراء أمثالنا وأمثال إعلامنا)!!! سخر فيه مما أسماه (نفوذ) مديرة التلفزيون في الإعلام السوري، التي أعطاها صدر الصفحة الأخيرة من جريدة الثورة: «لتفش خلقها ولتستر بعض ما اتضح عن توهمها لحفل ألغي ولم يقم». على حد تعبيره... ثم ذهب إلى القول مؤكداً مرة أخرى على واقعة الاختلاق والفبركة:

«الحفل المذكور كان من ضمن (أيام الفرانكوفونية) الذي تنظمه السفارة الكندية، وقد اتفقنا في تلفزيون الدنيا مع السفارة الكندية على نقل الحفل و إجراء مقابلة مع المطربة ليندا بشكل حصري، وقبل ساعات من الحفل واللقاء أبلغنا من السفارة الكندية بإلغاء الحفل بسبب ظروف جوية حالت دون قدوم المطربة ليندا في الموعد... من هنا فنحن على تواصل مع موضوع المطربة بشكل تفصيلي مع السفارة التي قررت أن تؤجل هذا الحفل إلى حزيران القادم. ويبدو أن السيدة جبور اكتفت بالأخبار السابقة عن الحفل وكتبت ما كتبت متخيلة أن الخبر قد تحقق، واستطاعت أن تحول الخبر إلى حفل، وكتبت كيف استطاعت ليندا أن تطرب الحفل وترقصه. وعندما قرأنا ما كتبته عن الحفل اتصلنا بالسفارة الكندية نسأل عن الحفل (لأنه فاتنا) وعلمنا من المسؤول عن العلاقات العامة في السفارة أن الحفل لم يقم و لم يحدث و لم ولم... وهذا نورده كي يعرف الجميع أننا تحققنا واستقصينا قبل أن نكتب ولأننا نعتبر الإعلام همنا وعملنا فقد وجدنا أن النهج المتبع في زاوية السيدة جبور يأخذ الإعلام السوري إلى درك أسفل، ويعمم الفهلوية والتوهم بدل الاستقصاء والتحقق، من هنا كتبنا لنكشف النهج والأسلوب عبر مثال حي وواضح، والسيدة جبور هي من وضعت نفسها هذا الموضع الذي اضطرنا لأن نذكرها بما فعلت وكتبت»!

• تكهنات وتداعيات!

على صعيد آخر أكد الدكتور فؤاد شربجي في رده أن: «جريدة الحياة يوم ١٥/ ٣/ ٢٠٠٨ نشرت ما ذهبنا إليه من إلغاء الحفلة وعدم مجيء المطربة في الموعد بسبب ظروف الطقس».

وإذا صحَّ ما ذهب إليه الدكتور فؤاد في اتهامه؛ فإن مصداقية مديرة التلفزيون السوري النقدية والمهنية والإخبارية ستكون على المحك، لأنها لم تكتف في مقالها بإيراد خبر حفلة لم تقم، بل ذهبت إلى الحديث عن حالة الجمهور فيها، وإلى تحليل موسيقى وفن المطربة التي كانت تغني!

ورغم أن بعض الذين تابعوا تفاعل هذه القضية في ساعاتها الأولى، توقعوا أن تطيح بكرسي مديرة التلفزيون في القريب العاجل، فيما لو ثبتت صحة وقائعها... فضلا عن أنها قد تشكل - في رأي البعض- نقطة سوداء في مسيرتها ككاتبة صحافية في أسوأ الأحوال، فإن آخرين رأوا أن الإعلام السوري شهد في السابق الكثير من الفضائح المهنية الكبرى التي لم تطح برأس أحد ما لم تمس ملفه الأمني أو ولاءه السياسي!

جريدة (القدس العربي) ٢١/ ٣/ ٢٠٠٨

وزير الإعلام السوري: في أرضه وبين جمهوره!

سأل محمد السعيد وزير الإعلام السوري في لقاء بثته الفضائية السورية حول مشاركة الرئيس بشار الأسد في الاتحاد من أجل المتوسط في باريس أخيراً، إن كان هذا التقارب الفرنسي السوري سيثير حفيظة إيران كما رأى البعض، فقلل الوزير من هذا الرأي، ووصفه بأنه مجرد اجتهاد لبعض الإعلاميين... فعلق المحاور: لكنه اجتهاد مدّمر!

لم يستطع المذيع أن يحتفظ بموقعه المفترض كمحاور، وتحول إلى صاحب رأي يدين الفكرة التي يستوضح مدى صحتها... وهذه هي روح الإعلام السوري حيث الحوار هو مونولوج من طرف واحد... وخصوصاً إذا كان مع قائد الكتيبة الإعلامية السيد وزير الإعلام، الذي جاء حواره مسكوناً بنبرة كيدية استعراضية، لا أعتقد أنها تخدم الخطاب الإعلامي في مواكبة هذا الحدث الهام، وما حققته المشاركة السورية فيه!

لكن في كل الأحوال... فخير مكان يظهر فيه الدكتور محسن بلال هو الفضائية السورية، حيث يملك حق الخروج على مضمون السؤال متى شاء، والاسترسال في الجواب كيفما يشاء، وحيث لا أحد يذكره بأنه الوقت سيتداركه، وأن ثمة أسئلة أخرى لا بد طرحها أو استنباطها، ولا أحد

يعترض على أسلوبه وطريقته لا من قريب ولا بعيد... فهو هنا في أرضه وبين جمهوره، والحكم في صفه، والوقت الأصلي والإضافي كله ملكه!

جريدة (القدس العربي) ١٧/ ٧/ ٢٠٠٨

• ترقبوا محاضرة السيد الوزير!

في الشريط الإخباري على الفضائية السورية، إعلان طريف بين حشد الأخبار العربية والعالمية والمواقف السياسية الهامة التي يفترض أن يقدمها شريط أسفل الشاشة. الإعلان عن محاضرة لوزير الإعلام السوري د. محسن بلال يلقيها غداً!

الكل يعرف نرجسية السيد الوزير، وطريقته الشهيرة في تسبيل عيونه أمام كاميرات التلفزيون، وفي الحديث وقتما يشاء.. وهو يتفهم هذا كله لأنه (وزير) في بلد مثل (سورية) لكن أن يتحول الشريط الإخباري إلى إعلان لمحاضراته، أو تلخيص لآرائه في جلسات خاصة كما حدث سابقاً، فهو أمر يضاف إلى رصيد التلفزيون السوري في التزلف والنفاق على حساب أي قيمة مهنية ممكنة... أو غير ممكنة!

جريدة (القدس العربي) ١٦/ ٨/ ٢٠٠٧

برامج الأطفال في التلفزيون السوري:
العلة في المناخ!

حين نتحدث عن برامج الأطفال في التلفزيون السوري، سوف لن تسعفنا الذاكرة لنذهب لاستعادة ذكرى أول برنامج للأطفال قدمته السيدة هيام الطباع في بدايات التلفزيون، ولا لشخصية العرائس (ديبو الفهمان) التي قدمت في بدايات التلفزيون كذلك، وحظيت بشهرة واسعة حينذاك... فذاك يبدو اليوم والتلفزيون يحتفل هذا الشهر بالذكرى الثامنة والأربعين لتأسيسه... ذاك يبدو تاريخاً موغلاً في القِدَم!

وحتى برنامج الإعلامية المتألقة منى الكردي (نادي الأطفال) في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات سوف يغيب اليوم عن ذاكرة الكثيرين... ذلك أن طفولة أطفال سورية، طبعت تلفزيونياً ولسنوات طويلة ببرنامج (طلائع البعث) الذي توقف منذ سنوات، غير مأسوفٍ على غيابه، بعد أن علّم الأطفال أن التصفيق لكل شيء أعظم عمل يقومون به، وأن «الزقفة الطلائعية» امتياز يجب أن نتعلمه جميعاً، كي نكون أطفالاً ناجحين ومميزين في منظمة طلائع البعث، التي أممت الطفولة، وجعلتها لوناً واحداً، ونكهة واحدة، مع شاعري الطلائع سليمان العيسى أمد الله في عمره، وعيسى أيوب رحمه الله، الذي كان يكتب المسرحيات الطلائعية للأطفال، كي يتسلحوا بالوعي النضالي الذي يؤهلهم

للانتماء لمنظمة شبيبة البعث، حين يشبون عن طوق هذه الطفولة المرَّفهة، ومن ثم الانتماء لحزب البعث، حين يدخلون الجامعة عبر بوابة الاتحاد الوطني لطلبة سورية!

وبعيداً عن هذه الخلفية التاريخية الملحة في الذاكرة... تابعت اليوم بعض برامج الأطفال التي يبثها التلفزيون السوري والفضائية السورية، فوجدت أن كل الأشكال القديمة قد تغيرت بالفعل، ربما لأنها غير قابلة للاستمرار اليوم، أو لزوم التغيير لا أكثر... لكني وجدت أن المضامين ما تزال متشابهة، وأن روح التنميط وقتل الروح النقدية عند الطفل، مازالت هي السائدة، مهما اختلفت الأفكار، وتباينت التوجهات!

فبرنامج الإعلامية أمل دكاك (كانوا أطفالا) الذي يبث على الفضائية... يسوق نفسه على أنه برنامج أطفال، وتقدمه طفلتان في سن اليفاعة، فاتحاً مجالا التواصل مع أطفال آخرين يريدون تقديم البرنامج... لكنه لا علاقة له بالطفولة إلا في عنوانه وأجزاء من أحاديث ضيوفه!

البرنامج يستضيف شخصيات عامة من فنانين وأدباء وشعراء وتشكيليين مشاهير، ليتحدثوا عن تجربة طفولتهم... لكن جل الحديث يتمحور حول التعريف بشخصية الضيف ونتاجه وخصوصاً إن كان من الأدباء... وهاهنا يأخذ الحوار منحى لا علاقة له بالطفولة ولا بالأسئلة التي يستطيع الأطفال طرحها، لأنهم ببساطة غير مطلعين على هذا النتاج، وتحضر أسئلة نمطية من قبيل: «ما هي الكتب التي ألفتها؟ وما هي أحب مؤلفاتك إليك» ولا نعدم هنا أن نعثر على إجابات نمطية من قبيل: مؤلفاتي كأولادي كلهم محببون إلي... كما في الحلقة التي استضافت الأديب عادل أبو شنب... وإذا كان الضيف موسيقي، كالسيدة رتيبة الحنفي... فإن الأسئلة تكون أكثر عمومية ونمطية من قبيل «من يعجبك من الموسيقيين العرب والأجانب» أو «ما هي المؤلفات التي ألفتها للأطفال؟» وإذا كان أديباً يكتب الأطفال: «لماذا كتبت للأطفال؟» وسوى ذلك من الأسئلة التي لا تضيف لهؤلاء الأطفال الذين لقنوا الأسئلة أي معلومة تعنيهم في العمق، وتمس طفولتهم... إذ ما يعني هؤلاء الأطفال أن تكون السيدة رتيبة الحنفي على سبيل المثال، من المعجبين بالسيدة أم كلثوم أو عبد الوهاب أو ليلى مراد!

إن مقياس نجاح أي برنامج للأطفال، هو مدى تفاعل الطفل المشارك في البرنامج مع مادته، ففي مرآة هذا التفاعل الخلاق، يمكن أن نلمس تفاعل المشاهد الطفل خلف الشاشة... وفي هذا

البرنامج، يلقي الأطفال أسئلتهم ببغائية لا يحسدون عليها، وقد يتثاءبون عندما يتحدث الضيف عن طفولة من عصر مضى لا يعنيهم في أي شيء، ولا يمت بصلة إلى عصرهم... فتجربة الطفولة هي تجربة تعاش أولاً... وغالباً ما يستعيدها الإنسان بنوع من النوستالجيا حين يكبر، لأنها تشكل إرثاً شخصيا من إرث ذكرياته... وبالتالي فأهميتها هي في تأثيرها على أدبه ونتاجه وفنه بالنسبة للكبار، وليس في كونها درساً أو مثالاً يحتذى بالنسبة لأطفال لا يملكون الوعي النقدي الكافي لمحاكمتها، أو حتى تذوق جمالياتها، التي أعود فأذكر أنها جماليات عصر مختلف عن العصر الذي يعيشونه وربما لا تعني لهم شيئاً!

تركت برنامج (كانوا أطفالا) وتابعت برنامج أطفال آخر على الفضائية السورية أيضاً اسمه (زينة الدنيا) تعده ليندا الوكاع ويقدمه ثلاثة أطفال آخرين في الأستوديو... شدتني منذ البداية طلاقة الأطفال في التقديم، وحسن تجاوبهم مع الكاميرا، لكن المشكلة التي كانت هي أن روح المجاملات التي تلقي بظلالها على مقدمي التلفزيون السوري، قد طغت على أدائهم، فإذا اتصلت طفلة اسمها زهرة فإن نظيرتها التي تقدم في الأستوديو تبادر إلى مجاملتها بالقول: «زهرة... أكيد اسم على مسمى» وإذا ما ألقى أحدهم قصيدة شعر، فإن العبارة الجاهزة على ألسنة جميع المقدمين: «يسلم هالتم» وفي الحلقة التي تابعتها عن الشعر... ثمة فقر تام لدى مقدمي البرنامج بالمعلومات الشعرية، فأحدهم يريد أن يقدم لأصدقائه الأطفال نبذة عن الشعر العربي، لكنه لا يعرف سوى أسماء ثلاثة شعراء (المتنبي، وعنترة بنْ شداد، ونزار القباني) بأل التعريف التي لا تضاف لاسم عائلة نزار... وبالتالي فالبحث والتحضير لجعل هؤلاء الأطفال يقدمون مادة مفيدة عن الشعر العربي لنظرائهم المشاهدين الأطفال، يبدو مرتجلا وقاصراً، ويفتقر للمنهجية والتركيز... أما نماذج الأطفال الذين يقدمون شعراً من المتصلين أو غيرهم، فتبدو نماذج بحاجة لرعاية وإعداد كي تظهر على نحو يقدم صورة مقبولة عن هذا الفن، الذي بدا من يكتبه... وكأنه قد جمع المجد من أطرافه بنظر المقدمين المبهورين والمترعين بعبارات المجاملة والابتسامات المجانية... فكرس لديهم فكرة استسهال الشعر بدل احترامه!

وثمة برامج أخرى للأطفال يقدمها التلفزيون السوري كبرامج مسابقات واتصالات هاتفية، ربما لا تختلف من حيث الجودة والتوجه... فنحن أمام حالة براجية نمطية تثير ضجر الكبار، فكيف سيكون الحال مع الأطفال الذين تقدم لهم برامج عن الطفولة وليس للطفولة؛ برامج قد تناقش مفهوم الطفولة أو تجربة الطفولة، أو قد تحاول إيصال بعض الفنون للأطفال، بلا مرشد أو خبير... لكنها لا تقدم

برامج يشعر معها الطفل أنه جزء منها... وأعتقد أن آخر ما سيتم إصلاحه في التلفزيون السوري هي برامج الأطفال، لأنها الأصعب... ولأنها تحتاج لخبراء، وليس لمعدين هواة، أو إعلاميين منمطين ضمن أفكار مقولبة... وعندما ينتهي التلفزيون السوري من إصلاح كل برامجه الأخرى، وخلق مناخ صحي للعمل والإبداع، وليس للهاث والتخبط والارتجال، فإن برامج الأطفال سوف تكون أفضل بالتأكيد... لأن المناخ سيكون مهيئاً، والأمل في تقديم شيء ممتع وجذاب سيكون أكبر... لكن ما أضيق فسحة الأمل في التلفزيون السوري اليوم!

جريدة (القدس العربي) ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٨

فضيحة التلفزيون السوري أول أيام رمضان!

افتتح التلفزيون السوري دورة شهر رمضان بفضيحة من العيار الثقيل... حيث تم بث أذان المغرب أول أيام شهر رمضان، قبل أكثر من نصف ساعة على موعده بسبب خطأ فني قام به أحد منفذي أو فنيي الفترة في الفضائية السورية!

انهالت الاتصالات على التلفزيون السوري وإدارته تسب وتشتم وتلعن.. وكالعادة كان هم الإدارة في النهاية البحث عن ضحية يتم إنزال عقاب هذا الخطأ عليها، وتحميلها المسؤولية المباشرة عنه!

طبعا أنا لا أختلف مع إدارة التلفزيون أن هناك مسؤولية مباشرة على من قام بهذا الخطأ الشنيع والمحرج، لكن ثمة مسؤولية غير مباشرة تتحملها إدارة التلفزيون، وكل الإدارات المتعاقبة، في كل الأخطاء التي حدثت وتحدث باستمرار، ولا أمل في منع حدوثها. هذه المسؤولية اسمها: إقرار آلية عمل محترمة... آلية عمل غير استزلامية... آلية عمل تضع نصب عينيها وضع ضوابط لا تخرق باستثناءات... آلية عمل تفكر في مكافأة الملتزم قبل معاقبة المسيء... لأن مكافأة الناجح هي خير عقاب للفشل!

جريدة (القدس العربي) ٤/ ٩/ ٢٠٠٨

معركة الإشراف في التلفزيون السوري: سطوة المنصب وسيوف النفاق!

أثارت زاوية صغيرة نشرتها ضمن مقالتي الأسبوعية في (القدس العربي) حول ظاهرة الإشراف على البرامج في التلفزيون السوري، ردود أفعال وتعليقات كثيرة حين أعيد نشرها على موقع (داماس بوست) الإلكتروني السوري... فحتى من دافعت عنهم ضد هذه الصيغة الطفيلية تبرعوا للرد علي وشتمي، وإظهاري بمظهر المتجني... مما اضطرني للرد مرة أخرى. هنا نص الزاوية وبعض الردود عليها وتعقيبي الأخير... لأنها تكشف جانباً من الرؤية التي يتعامل بها الإعلاميون في التلفزيون مع مدرائهم حين يكونون على كراسيهم فقط!

• الإشراف في التلفزيون السوري: لصوصية المنصب!

ثمة مرض في التلفزيون السوري اليوم اسمه: (إشراف سهير سرميني) والسيدة سهير هي مديرة القناة الأولى في التلفزيون السوري... وقد كانت قبل ذلك مخرجة مبتدئة... لكن المنصب وحده جعلها تعتقد أنها قد قطعت شوطاً كبيراً في الخبرة صار يؤهلها لأن تضع اسمها في رأس شارة الكثير من البرامج، وقبل أسماء مقدمه ومعده ومخرجه! وقد كنت قبل أيام أتابع شاشة

التلفزيون السوري، فظهر برنامج كارتون انتقادي كان اسم السيدة سهير كإشراف يتصدر شارته قبل السيناريست والرسام حتى... انتهى الكارتون وجاء بعده برنامج (وجوه وراء القضبان) فكان اسم الست سهير في الإشراف يسبق اسم معدته ومقدمته الإعلامية المخضرمة فيوليت بشور!

عملت طويلاً في التلفزيون السوري وأعرف معنى صيغة الإشراف هذه، التي قد تكون ذات فعالية في محطات أخرى، لأن المشرف ليس مديراً بل هو شخص خبير يساند فريق العمل ويعمل معه... أما في التلفزيون السوري فالإشراف متابعة إدارية هي في نسيج مهام عمل مدراء القنوات الرقابي، فمناقشة المعد في الفكرة والمقدم في أسلوب التقديم، والمخرج في طريقة الإخراج... غالباً ما تكون مسائل بروتوكولية هدفها أن يكون المدير مطلعاً على ما يجري لا أكثر... وقد تحول هذا الشيء النافل والرقابي الطابع غالباً إلى مهمة طفيلية، وأحياناً لصوصية يقبض عليها المدراء أجراً... بعد أن شرع لهم بعض المحاسبين الضالعين في إفساد القانون وتفريغه من العدالة... بنداً يمكنهم من شراء المدراء وتطويعهم... كي لا يعرقلوا لهم أوامر الصرف أو المعاملات المالية الأخرى... لكن بعض المدراء لم يكتف بالجانب المالي من الإشراف، بل أراد أن يغتصب حقاً معنوياً... فصار يحرص على وضع اسمه على الشاشة... بلا خجل ولا حياء! وخلال عملي السابق لم يحدث لمدير يحترم نفسه من المدراء القلائل الذي مروا بالخطأ على تلك الكراسي، لم يحدث أن وضع اسمه كمشرف على عمل وتعب الآخرين... فالمدير الذي كان ينتمي للإعلام حقاً، كان يعد أو يخرج برنامجاً بنفسه ويضع اسمه في المجال الذي عمل فيه... ولكن يبدو أننا صرنا إلى حالة قال فيها الشاعر:

وتَعظُم في عينِ الصغيرِ صغارها ... وتَصغُرُ في عينِ العظيمِ العظائمُ!

جريدة (القدس العربي) ٤/ ٩/ ٢٠٠٨

الردود:

• الإشراف ليس عيبا العيب في ضبابية الرؤية!

مع احترامي الشديد للزميل محمد والذي أتفق معه في معظم ما يكتبه عن الفساد الموجود في التلفزيون السوري طبعا الفساد التراكمي خصوصاً فيما يتعلق بالسكوت عن أشخاص يسرقون بالملايين بينما إدارة التلفزيون تدقق في أجور المعدين والفنيين فهل من المعقول مثلاً أن تكون أجرة الحلقة للإعداد لا تتجاوز/ ٢٠٠٠/ ل . س، بينما المعد في القنوات العربية يقبض على الحلقة الواحدة / ٢٠٠٠ / دولار. المهم نعود إلى الموضوع الأساسي طبعاً الجميع يعلم بأن السيدة سهير سرميني هي صديقتي وقد تكون الصديقة الوحيدة في التلفزيون السوري، ولأخذ العلم فأنا أعمل في الإعداد التلفزيوني منذ العام / ١٩٩٤/ أي قبل التعرف على السيدة سهير والحقيقة أنني ترددت قبل الكتابة لكن بسبب قربي من مديرة القناة شعرت بأنها ظلمت وظلمت كثيرا في هذا المقال خصوصا بعد التعب الفكري النفسي والجسدي الذي بذلته السيدة سرميني لإطلاق القناة الأولى، منذ لحظة استلامها القناة إلى الآن. وأنا أعتقد بل أجزم قائلة أنه من حق السيدة سرميني أن تكتب كلمة إشراف على كل عمل تابعته وأشرفت على تفاصيله، بينما البعض يكتب كلمة إشراف على أوامر إدارية وهمية. الزميل العزيز محمد ليس المهم النقد بقدر ما يكون هذا النقد يقدم الحل للمشكلة المراد الحديث عنها. من حقنا كصحافيين أن ننقد وأن نسلط الضوء على مواطن الخلل لغاية إزالة الخلل وليس لأسباب شخصية وأنا أعتقد- واسمح لي زميل محمد- أنك في هذه المقال ابتعدت عن المصداقية التي من أجلها أتابع مقالاتك وأعتقد بأن رد قادم من الزميلة فيوليت يوضح لك الرؤية. وبالنهاية أقول إن ما فعلته السيدة سهير للقناة الأولى ابتداءً من الأغنية التي أعطت للقناة هوية خاصة بها، وانتهاءً من إشرافها الفعلي على جميع تفاصيل العمل، وجهدها الكبير الذي بذلته لرفع سقوف العاملين، إلى دفاعها المستميت عن أصغر عامل في القناة الأولى. وبما أنني عرفت بقلمي الجريء فأنني أضع الصداقة رغم قدسيتها على جنب وكتبت بتجرد بما يمليه علي ضميري المهني، وإذا أردنا الحديث عن الأخطاء الموجودة في التلفزيون فالموضوع يستحق منا أولا إزالة الضبابية الصفراء والكتابة النقدية بحب خالص

لهذا البلد، الذي يستحق منا الكثير من الجهد والكثير من النقد البناء وتقبل النقد البناء والابتعاد قدر الإمكان عن التجريح

ميساء نعامة / موقع (داماس بوست) ٥/ ٩/ ٢٠٠٨

• يهرفون بما لا يعرفون

ثمة مرضان خطيران نعاني منهما هذه الأيام، مرض قديم جديد هو الحكم على الآخر من وجهة نظر أحادية الجانب، ومن دون تدقيق لمعرفة الواقع والحقيقية، ومرض حديث - راهن - استخدام النت من قبل أي كان ومنها للأسف استخدامات تهدف للنيل من الآخرين أو التشهير بهم . بعد شكري لكاتب المقال بوصفه لي بالإعلامية المخضرمة ، أقول لك يا عزيزي : إذا كنت مخضرمة إعلامياً فجدير بي أن أكون أيضاً مخضرمة في الإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه.. وللتوضيح لك وللقراء الأعزاء ممن قرأوا كتابتك: إن برنامج وجوه خلف القضبان، ما كان ليكون لولا الجهود الحثيثة والمضنية التي بذلتها السيدة المخرجة سهير سرميني في تبنيها محاور عمل البرنامج والدفاع عنه لقناعتها التامة بمضمونه وأهدافه التوعوية الاجتماعية والإنسانية، والتحليلية التثقيفية ، وللعلم فقد سبق وطرحت فكرة البرنامج قبل نحو خمس سنوات ولحساسيته لم يجد طريق النور، بل ولم يتجرأ أحد على تبنيه أو الدفاع عن مضامينه التي وافقت عليها وتبنتها بثقة ورجولة السيدة المخرجة سهير سرميني، وأقول برجولة عامدة متعمدة كونها مخرجة صاحبة رؤى ثاقبة، تتابع عملها كمشرفة ومديرة للقناة التي يُذاع عليها البرنامج موفرة كافة الشروط المطلوبة للعمل وحتى متابعتها للتصوير داخل السجون في ظروف صعبة للغاية، ورغم كل ذلك فهي رافضة دائماً أن يوضع اسمها بصفة إشراف، وهنا أود أن أسألك يا عزيزي، لو كنت مكاني وتعرف حقيقة كل تلك الجهود التي بذلتها السيدة سهير سرميني بصفتها مخرجة وليست مديرة، أي تعرف بكافة تقنيات العمل التلفزيوني، ألن تضع اسمها مشرفة وتكبر بهكذا شخصية ناجحة، وهذا ما فعلته بنفسي رغم معارضتها الشديدة، لقناعتي التامة أنه لولا رؤيتها كمخرجة على نجاح الكثير من البرامج التي لم توافق أن تضع اسمها كمشرفة عليها وكثيرون هم الذين يعرفون ذلك من معدين ومخرجين في التلفزيون السوري.. لما فعلت ذلك وبتصميم لوضع اسمها كمشرفة على الذي لولا جهودها المضنية فعلاً لما كان وجوه خلف القضبان.

فيوليت بشور / موقع (داماس بوست) ٥/ ٩/ ٢٠٠٨

• واجبها... وأقل من واجبها!

أستغرب من الزميلة فيوليت بشور وصفي بأني أستخدم النت للإساءة الآخرين، مع أن مقالتي نُشِرتْ أساساً في صحيفة ورقية هي (القدس العربي) التي تصدر من لندن، والتي ينقل عنها موقع (داماس بوست) مقالاتي عادة من دون أن يغفل الإشارة للمصدر؛ وبالتالي فكتاباتي في (القدس العربي) ملتزمة بقواعد النشر المطبقة على الصحافة الورقية، وليست منفلتة على أثير النت كما ظنت وهي توّصف مرضاً تخاله جديداً!

أردت أن أوضح هذا التفصيل الإعلامي الهام ردا على عنوان رد السيد فيوليت (يهرفون بما لا يعرفون) مع أن معظم الزملاء في التلفزيون السوري... يعرفون أنني أعرف أكثر من السيدة فيوليت الإعلامية الإذاعية المخضرمة عن هذا التلفزيون وعلاقاته وكيف تدار فيه الأمور وتطبخ فيه البرامج، ويصنع فيه المدراء!

وقد كتبت هذا الرد لا لأظهر جهل السيدة فيوليت بمصدر النشر وتذاكيها في توصيف الأمراض الإعلامية، ولا لأدخل معها في مماحكات، فأنا أؤكد مجدداً على احترامي لها كإذاعية مخضرمة... بل لأجيبها على السؤال الذي طرحته علي:

«لو كنتَ مكاني وتعرف حقيقة كل تلك الجهود التي بذلتها السيدة سهير سرميني بصفتها مخرجة وليست مديرة، أي تعرف بكافة تقنيات العمل التلفزيوني، ألن تضع اسمها مشرفة وتكبر بهكذا شخصية ناجحة»!

لو كنتُ مكانك يا سيدتي، لكان عندي اعتزاز أكبر بدوري كمعد ومقدم تحفظ لي الأعراف المهنية استقلاليتي... ولاعتبرت ما تقوم به السيدة سهير من جهود مضنية، واجباً من واجباتها كمديرة للقناة التي يعرض فيها البرنامج... واجب لا مِنّة لها فيه على أحد، لأن الدولة وضعتها كي تقوم بهذا الدور الذي سبقها إليه آخرون، وعملوا فيه مثلما عملت وأكثر... لكن معظمهم لم يكن يفكر في وضع اسمه في خانة الإشراف... لأنه كان يرى أن البرامج ملك لصانعيها من جهة، وللشاشة والمتلقي من جهة... وعندما يهيئ المدير المناخ للعمل الصحي ويذلل العقبات، يكون قد أدى دوره، وقد حصد بشكل مباشر جزءاً من نجاحه المهني دون أي حاجة لأن يضع كلمة إشراف كلما أدى جزءاً من واجبه!

لا أريد أن أذكر لك أسماء لإعلاميين كبار، تعاملتُ معهم في التلفزيون، وقدموا من الخدمات والتسهيلات الإدارية والمهنية الشخصية لبرامجي الشيء الكثير الذي أشكرهم عليه، لكنهم لم يفكروا يوماً بأن لهم حق الإشراف... ولم أفكر أنا بأن إنصاف جهودهم يكون على حساب جهدي التأسيسي وجهود زملائي الآخرين العاملين في تلك البرامج... فإنصاف أي مدير متعاون هو أن نقدم له برنامجاً يرفع رأس الشاشة وليس أن ننصبه معلماً علينا!

أما مقولة أن الست سهير ترفض وضع اسمها كإشراف وأنت تصرين... فلو أنني لم أر اسمها سوى على برنامجك لصدقت كلامك... لكن المشكلة أن الشاشة ملأى بعبارة (إشراف سهير سرميني) حتى أخشى أن يأتي يوم يكون النشيد السوري في ختام بث البرامج بإشراف سهير سرميني!

محمد منصور / موقع (داماس بوست) ٥/ ٩/ ٢٠٠٨

الفضائية التربوية السورية: هل يصلح التلفزيون ما أفسد الدهر؟!

أطلقت وزارة التربية في سورية يوم الثاني عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) فضائية خاصة بالبرامج التعليمية، تحت شعار السعي لتطوير العملية التعليمية... وتفعيل الجهود الرامية للارتقاء بالجهود التربوية والتعليمية المبذولة.

وفي السياق نفسه... افتتحت قناة فضائية تحمل اسم (تعليمية) وتبث إعلاناتها على القمر الصناعي العربي (بدر) رافعة شعار نحو فضاء تعليمي هادف... ومن أجل مساندة وإثراء الميدان التربوي والتعليمي فضائياً... ومعلنة أنها أول قناة تعليمية في المملكة العربية السعودية...

وتذكرني هذه القنوات بالبرامج التعليمية التي كان يبثها التلفزيون السوري، طيلة سنوات طويلة على شاشة القناة الأولى... ثم ضاق بها ذرعاً فقذف بها إلى القناة الثانية... وكان بث هذه البرامج، يسبق برامج الأطفال، أو يأتي ليقضم من حصتها حين يبدأ العام الدراسي... ولذلك كان الجمهور المستهدف لهذه البرامج من صغار الطلبة، أو اليافعين في المراحل المتوسطة... يضيق بها، ويتعامل معها على أنها مفروضة عليه... وعلى أنها حالة عقابية تسبق استمتاعه ببرامج الأطفال، وليست حالة تعليمية يمكن أن يستفيد منها على الإطلاق!

شجع على سيطرة هذا الانطباع، الغباء الإعلامي الذي عولجت به هذه البرامج... إذ نقلت الدروس التي كان يتلقاها الطلبة في فصولهم ومدارسهم، كما هي إلى الشاشة دون أي تفكير بالشكل الفني الذي يلائمها أو يتطلبها... ولأن التلفزيون السوري في ذلك العهد، كان قائماً على فكرة تقسيم جمهور الشاشة محاصصة، حسب اختصاصات المنظمات الشعبية التي كان يتوزع عليها الشعب السوري قسراً، بين طلائع وشبيبة واتحاد طلبة وبناة أجيال... أو بين عمال وفلاحين وحرفيين واتحاد نسائي وحماة الديار وشرطة في خدمة الشعب... حيث كانت كل تلك المنظمات والجهات تشرف على برامجها داخل التلفزيون نفسه... فقد كانت البرامج التعليمية هي حصة وزارة التربية على الشاشة... وكانت الوزارة بالطبع، هي من ترشح الأساتذة الذين يصورون تلك البرامج، ويشرحون تلك الدروس... وهي في ترشيحاتها مثل الوزارات والمنظمات الأخرى... لا تأخذ بعين الاعتبار، أي معايير تلفزيونية وإعلامية من قبيل: الحضور التلفزيوني... والقدرة على التأثير في الجمهور المستهدف... ومهارة التعامل مع الكاميرا التلفزيونية... فكل هذه المعايير غائبة، لأن فاقد الشيء لا يعطيه... فالإعلام التلفزيوني هو علم خاص، لا يدخل في مقررات وزارة التربية ولا معاهد إعداد المدرسين... وإدارات التلفزيون كانت توكل البرامج التعليمية لأضعف المخرجين، أو تجعل منها مجرد حجم عمل لبعضهم الآخر... لأنها تعي أن هذه البرامج هي مسؤولية وزارة التربية وحصتها... ووزارة التربية، ترشح من تشاء من المدرسين وتحجب من تشاء، دون أن تستشير في ذلك إدارة التلفزيون التي لديها ما يكفي من البلاوي والكوارث التي لا تحتاج معها للتفكير بهذه البرامج التعليمية لا فنياً ولا موضوعياً، ولا إنتاجياً ولا إعلامياً!

وهكذا صارت البرامج التعليمية بالنسبة لجمهور الشاشة من طلاب المدارس... مجرد وقت مستقطع، يمكن أن يتخطاه الطفل أو اليافع بسهولة، وهو ينتظر أفلام الكارتون... وأذكر أن الكثير من هؤلاء كانوا يبتهجون في أيام العطل والجمع والأعياد، لأن التلفزيون السوري كان يريحهم في بداية بثه من هذه الوجبة الثقيلة المفروضة عليهم قسراً، والمسماة: برامج تعليمية... وكانوا يفتحون التلفزيون مع بداية البث، دون أن يخشوا ظهور أستاذ تلفزيوني جاف، ينظر إلى الكاميرا ببلاهة، وهو ضائع بين السبورة والكتاب والكاميرا!

أردت أن أعود إلى تاريخ البرامج التعليمية كما عاصرته، كطفل ولد في زمن ما بعد التلفزيون... لا لأشبع التلفزيون السوري هجاء، في كافة مناحي الحياة التي رسم فيها صوره النمطية المؤدلجة طوال

أربعة عقود من عمره في ظل حكم البعث... بل لأقدم الصورة الروتينية التي طبعت مفهوم البرامج التعليمية التلفزيونية على الدوام... وأعتقد أنها صورة فيها الكثير من السمات المشتركة، بين مختلف التلفزيونات العربية، التي أرادت أن تضفي على التلفزيون دروراً تعليمياً وتربوياً، ظن بعض المنظرين أنه يمكن أن يكون رافداً للعملية التربوية والتعليمية... وبديلاً مجانياً وتطوعياً نبيلاً، عن الدروس الخصوصية وجشع بعض الأساتذة في استغلالها تجارياً... لكن ظنهم كان خاطئاً على الدوام... فالتلفزيون في نظر الأطفال وطلاب المدارس في مراحل مختلفة، هو حالة ترفيهية بالدرجة الأولى... حالة يقولون عنها إنها تجمع المتعة والفائدة... سواء في البرامج العلمية أو في الأفلام الوثائقية أو حتى في برامج المنوعات ومسلسلات الدراما... لكن حين تغيب المتعة، ويتوارى الشكل الفني الجذاب والمدروس خلف ظلال القتامة والتجهم... فإن الفائدة تتحول إلى أكذوبة... وتصبح هذه البرامج التعليمية لا تعلّم أحداً!

والسؤال الذي يطرح نفسه، ونحن نشهد تجارب إطلاق فضائيات تعليمية عربية، أسوة بكل المجالات التي قرر العرب تغطيتها تلفزيونياً... هل ستتكئ هذه الفضائيات على هذا الإرث الثقيل الظل والمتهالك الحضور، لتجربة البرامج التعليمية التي كانت تقدمها بعض المحطات الفضائية العربية سابقاً... أم أنها ستنطلق في فضاء تلفزيوني جديد... يستوعب تطور التقنيات، وسرعة إيقاع برامج باقي المحطات، وقوة جذب المشاهد، وشدة وصعوبة المنافسة مع القنوات الغنائية وقنوات الأفلام والأكشن والترفية والتفاهة والسطحية، التي تمتلك إمكانات جذب أكثر بكثير مما تتيحه القنوات التعليمية بدءاً باسمها، وانتهاء بأصغر تفصيل عابر في تحديد شكل أو هوية برامجها!

شخصياً غير متفائل بقدرة القنوات التعليمية على المنافسة والقيام بدورها التربوي... وربما سأتساءل أساساً، لماذا تصرف الملايين والمليارات من النقود على إطلاق هذه القنوات وتجهيزها وبث برامجها، بدل التوجه إلى النظام التعليمي والتربوي نفسه، وتطويره على أرض الواقع... أي في المدارس والثانويات والجامعات، التي تحفل بمئات المشاكل والعقبات التي تجعل الوضع التعليمي شبه منهار، ومستوى الطالب المعرفي في تراجع مستمر... والتي يقال في كثير من الدول العربية، إن أبرز مشاكل هذا الوضع التعليمي، محدودية رواتب المعلمين، وعدم وجود حوافز مادية كافية، تمكنهم من التفرغ للعملية التربوية والتعليمية على الوجه الأمثل!

ثم لماذا يجب على التلفزيون أن يكون معلماً أيضاً... ألا يكفيه الدور الذي يلعبه في الترفيه والتخدير والإعلام والتعتيم، وفي التوجيه والتلقين في ظل الأنظمة السياسية العربية التي اتخذته بوقاً، وجعلت منه سلاحاً من أسلحتها المحرم امتلاكها بحرية، من قبل الآخرين!!

أغلب الظن أن الكثير من الفضائيات التعليمية التي انطلقت أو ستنطلق قريباً، ستبقى بلا جمهور. وهي لن تؤدي أي دور تربوي حقيقي، سوى أنها ستشكل منبراً لإطلالة بعض المرضي عليهم من الأساتذة والمعلمين والمتأملين بتحقيق شهرة ما، في الوزارات أو الجهات المشرفة على هذه القنوات... وأغلب الظن أن هذه القنوات لن تسهم سوى في زيادة دخل بعض المتعاملين أو العاملين فيها، على اعتبار أن الدرس التلفزيوني يفوق في تعويضه المادي عشرات أضعاف الدرس الذي يقدم في المدارس والجامعات، ليس لأن أجور التلفزيون مجزية عموماً، بل لأننا كعرب... صرنا نقدر التمثيل والتشخيص ومحاكاة الحقيقة بدل الحقيقة ذاتها، حتى ونحن نلقي الدروس التعليمية!

جريدة (القدس العربي) ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٨

الغارة الأمريكية على الفضائية السورية: هذا التحليل فأين الخبر؟

فتحت الفضائية السورية بعيد الغارة الأمريكية الأخيرة على الأراضي السورية، عند منطقة البوكمال على الحدود مع العراق بساعات، لأفهم ماذا حدث... فظهر المذيع في نشرة الأخبار، وهو يمطرنا بلغة إنشائية غاضبة تتحدث عن العدوان الأمريكي الآثم والغادر والجبان... وعن مواقف سورية الثابتة والقومية والمبدئية... وعن إدارة بوش الفاشلة التي أبت إلا أن تختم عهدها بالمزيد من العدوان وانتهاك حقوق القانون الدولي!

تابعت متحلياً بالصبر لأفهم الحدث. أي ماذا حدث... مَنْ ضَرَبَ مَنْ؟! وكيف تمت الضربة على الصعيد العسكري؟! وما هي الإدعاءات الأميركية التي وقفت وراء هذه الغارة؟ وكيف قتل المواطنون الأبرياء الثمانية في مزرعة السكرية... فلم أستطع أن أفهم شيئاً... ولم يشرح لا التقرير الميداني الذي حفل بصور الضحايا ولا حتى الشريط الإخباري فحوى الحدث، وآلية حدوثه، بمعزل عن التحليل السياسي المندفع بلغة إنشائية!

وهنا كان علي أن أقلب على (الجزيرة) أو (العربية) أو (إل. بي. سي)... كي أعرف ما جرى، وما هي المبررات التي سوقت هذا الاعتداء... قبل أن أعود إلى فضائيتي السورية لأتابع ردود الأفعال التالية!

طبعاً... لا يختلف اثنان أن الغارة الأمريكية على الأراضي السورية، مدانة، ولا يمكن تبريرها بأي ذريعة، وهي تطاول على سيادة الدول، واستهانة بالقانون الدولي... بل هي استفزاز إرهابي تقوم به دولة تضع نفسها خارج القانون... ثم تدعي أنها تحارب الإرهاب... لكن مشكلتنا مع لغة نشرة الأخبار السورية في كل حدث، وفي كل مشكلة، وفي كل أزمة... هي الخلط بين لغة الخبر، وبين لغة التحليل السياسي... ونقول (التحليل السياسي) تجاوزاً... لأنه بالأساس تحليل إنشائي فقير بالأفكار، والقدرة على الاستنتاج والربط في قراءة وتحليل أبعاد الحدث غالباً... ولهذا ربما تعتقد الفضائية السورية دائماً، أن على المشاهد أن يتابع الخبر على محطات أخرى... وأن يأتي إليها فقط ليأخذ مصل التوعية البسياسية، التي تجعله مؤهلاً لاتخاذ الموقف!

جريدة (القدس العربي) ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٨

ثلاثون عاما على إنشاء المعهد المسرحي: تداعيات الزمان والمكان!

تابعت على الفضائية السورية مؤخراً، فيلماً وثائقياً عن المعهد العالي للفنون المسرحية، تحت عنوان (علامات) كتب نصه وأخرجه الزميل محمد مصدق، أحد خريجي قسم النقد والأدب المسرحي (الدراسات المسرحية حالياً) وقرأ تعليقه بقليل من الأخطاء اللغوية الممثل فراس نعناع، أحد خريجي قسم التمثيل في المعهد الذي يحتفل العام ٢٠٠٨ بذكرى مرور ثلاثة عقود على افتتاح أبوابه!

الفيلم رغم السيناريو التقليدي البناء، كان جيداً ومتقناً، وملماً بموضوعه إلماماً جيداً... فقد تطرق إلى كافة جوانب نشاط المعهد وأقسامه، والملابسات التي رافقت إنشاءه في نهاية سبعينيات القرن العشرين... وعاد بنا حتى إلى مبنى المعهد القديم في ضاحية دمر... الذي قضيتُ فيه، مثل غيري من الطلاب، سنوات من الدراسة... قبل أن ينتقل المعهد إلى المقر الجديد بجوار دار الأوبرا في ساحة الأمويين.

وقد طرح الفيلم الكثير من الإشكالات الهامة في عمل المعهد الإبداعي، التي لم يكن بالإمكان التقاطها، إلا ممن درس في المعهد نفسه... وخصوصاً فيما يتعلق بإشكالية العلاقة مع قسم التمثيل التي كنا نواجهها نحن طلاب قسم النقد باعتبار أننا أعداء المستقبل، والتي اكتشفنا أنها كانت

حساسيات بسيطة وعابرة عندما خرجنا إلى الحياة المهنية ورأينا العداوة على أصولها؛ إلى الحد الذي جعل أحد النجوم ذات مرة المطالبة بإلغاء قسم النقد من أساسه!

إلا أن خطيئة الفيلم الأساسي برأيي، كانت تجاهل دور المخرجة المسرحية نائلة الأطرش المؤسس في تاريخ المعهد وعدم استضافتها كشاهد عيان هام... وسواء تم هذا التجاهل بحسن أو سوء نية، فإن الأمر يشكل إجحافاً لا يمكن لأي منصف أن يمر عليه مرور الكرام!

ولأن الشيء بالشيء يذكر... فقد قيض لي مؤخراً، بحكم إحدى المراجعات الإدارية... أن أدخل مبنى المعهد القديم، الذي أنشئ في عهد الرئيس الراحل شكري القوتلي عام ١٩٤٨، والذي عاد إلى ملكية بلدية دمر منذ سنوات بعد أن أخلته وزارة الثقافة... فرأيت أفظع صورة يمكن أن أراها في حياتي لمبنى يتمتع بقيمة أثرية وجمالية، ناهيك عن الذكريات الثقافية التي بقيت عالقة في زواياه!

تحول المبنى إلى مقر لرئيس بلدية دمر، ومخفر دمر، ومختار دمر الغربية والشرقية، والاتحاد النسائي، وموسيقى الشبيبة، ودائرة خدمات المشتركين... وتم تقاسمه بطريقة عشوائية شوهت المكان، وأغلقت حديقته الداخلية والتي كان يمر فيها نهر بردى، وكنا نقضي جل وقتنا فيها... والتي أقيمت فيها بعض العروض المسرحية الهامة... فيما الآن تملأها الأوساخ والقاذورات!

وأضيفت بعض الملحقات والأدراج الحديدية والحواجز التي جعلت من هذا المبنى العريق أشبه بقصر تقاسمته مجموعة من العائلات النازحة من ويلات الحروب... وعاثت فيه ضرورات العيش وغدرات الزمن تشويهاً!

هذا المبنى ليس وحيداً فيما آل إليه... فكثير من المباني الأثرية الهامة التي وضعت قيد الاستخدام الحكومي شوهت، ومن يدخل قسم النفوس في مبنى العابد العريق في نزلة زقاق رامي في ساحة المرجة، سيرى صورة مماثلة لأمكنة نفيسة يصح فيها المثل الشعبي: ارحموا عزيز قوم ذل!

موقع (داماس بوست) ٢/ ١٢/ ٢٠٠٨

مبنى التلفزيون: تاريخ من العبث!

من ينظر إلى مبنى التلفزيون السوري، الذي أتم منذ فترة، كساء واجهته بالزجاج الأزرق الغامق، ليبدو مثل «العين المقلوعة» في ساحة الأمويين... خارجاً عن النسيج المعماري الذي يميز أبنيتها الحجرية أو الرخامية كمكتبة الأسد ودار الأوبرا ومبان أخرى... أقول من ينظر إلى مبنى التلفزيون اليوم، ويستعيد الصور والتعديلات التي مر بها، ثم القرارات الأخيرة التي تحدثت عن إمكانية نقله، مرة إلى طريق المطار، وأخرى إلى منطقة الصبورة، وثالثة إلى مكان معمل الإسمنت المهجور في ضاحية دُمّر.. سوف يستعيد بالتأكيد تاريخاً من العبث والفوضى والتخبط، التي كان محورها هذا المبنى!

مرة يبنون له سوراً حجرياً، ثم يضجرون منه فيريدون اقتلاعه... ومرة يبنون له واجهة حجرية وأخرى يعملون على هدم أجزاء منها... ومبانٍ داخلية تشاد ثم تهدم، وجسور من فوق النهر تمد ثم يتفنون في تزيينها أو تغيير معالمها... واستوديوهات تنشأ بظروف فنية وهندسية، لتتحول بعد فترة إلى مكاتب أو ممرات... ومكاتب مدراء وسكرتيرات تتمدد، لتلتهم فضاء العمل والإبداع، وإمكانية استيعاب المبنى لمن يبحث عن طاولة وكرسي لأنه يريد أن يعمل، أو خزانة صغيرة بقفل ومفتاح لأنه يريد أن يضع أشرطته وحاجياته!

وفي خضم هذا العبث الأخرق، وهذه التغييرات والتغييرات المضادة، التي كان كل مدير أو وزير يتعامل فيها مع المبنى وكأنه تركة الذين خلّفوه... كانت تصرف الملايين، وتسرق الملايين أيضاً، وكانت ميزانيات التجديد والإكساء تحفل بأرقام وهمية، وعمولات ومحاصصات، بعضها عرف وضبط، وكثير منها تحول إلى قصص وحكايا في كواليس التلفزيون.. وقد قال لي أحد محاسبي الإدارة والمالية ذات مرة: أعتقد أن الأموال التي صرفت على تجديد وتدعيم وتغيير معالم مبنى التلفزيون والعبث به على مر هذه السنوات، تكفي - لو جمعت- لبناء وإكساء حي سكني بأكمله وليس مبنى مؤلفاً من ثلاث أو أربع طبقات فقط!

إن ما حدث ويحدث إزاء مبنى التلفزيون، هو صورة رمزية للعبث المستمر بتاريخ التلفزيون، الذي كان يُشطب ويُمحى مع تغيير كل مدير أو وزير ليبدأ من نقطة الصفر... وهو برأيي سلسلة من التجاوزات والجرائم التي ارتكبت بحق مبنى هو جزء من ذاكرة سورية اليوم وتاريخ البث التلفزيوني فيها!

موقع (داماس بوست) ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٨

أسئلة يودع بها التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨

حالة من الترقب ألمت بالزملاء في التلفزيون السوري، منذ نشرنا الأسبوع الماضي (١٠ أسئلة يودع بها التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨) وطالبناهم بالإجابة عليها... فقد كان محرر (الصندوق الأسود)* يتلقى اتصالات واستفسارات يومية على مدار الأسبوع الماضي محورها: هل وصلتك إجابات كثيرة... وكم صار عدد الإيميلات؟!

وها نحن ننشر خلاصة ما وردنا من إجابات باختصار... منوهين أن جميع من كتبوا إلينا كتبوا بأسماء مستعارة... وبالتالي تعاملنا مع أفكارهم لا أسمائهم!

١- ما هو موقع التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨ من حيث المشاهدة، بالمقارنة مع: التلفزيون اليمني والسوداني والليبي... هل هو الأول أم الثاني أم الثالث؟!

- معظم الإجابات اعتبرت أن السؤال مدسوس... ويحمل إجابته في طيه، لكن أطرف جواب كان: إن مشاهدة التلفزيون السوري تغنينا عن رؤية التلفزيون اليمني والسوداني والليبي معاً، لأن ما يقدمه هو خير تجسيد لمدرسة الضجر والملل والطقيق التي تجمع هذه التلفزيونات!

٢- ما هو أهم إنجاز للتلفزيون السوري عام ٢٠٠٨ ؟!

■- باستثناء رسالة واحدة رأت أن أهم إنجاز كان هو فاصل القناة الأولى الذي يستعرض تاريخ وذكريات التلفزيون بشكل بديع؛ (تصوروا ضخامة هذا الإنجاز) فإن معظم الإجابات تعاملت مع السؤال بسخرية، ولم تصدق أننا كنا جادين في طرحه... واعتبر أحدهم أن هذا السؤال يصح باعتباره كذبة نيسان لا أكثر... إذ إنّ التلفزيون ودّع لغة الإنجازات منذ سنوات!

٣- ما هو أسوأ قرار اتخذ في التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨؟!

■- بعضهم قال إنه قرار إعادة بعض العاملين إلى مواقعهم الأصلية... لأنه طوي قبل أن يجف حبره... إلا أن أحدهم قال: هناك الكثير من القرارات السيئة التي تتخذ، لكن لأن الانحدار مستمر بقوة، فلا نستطيع التأكد إن كان هذا القرار أو ذاك هو الأسوأ حتماً، فقد يصدر ما هو أسوأ وأفظع منه، ونعود لنترحم على تلك القرارات!

٤- ما هو أسوأ تغيير في المناصب تم في التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨؟!

■ ثمة من قال إنه لم يعد يميّز ما هو الأسوأ والأفضل، لأن كل الذين يأتون لا يطورون شيئاً. وثمة من طالبنا أن نشمل جريدة (تشرين) بالسؤال لأنها قد تكون أنصع مثال. وثمة من اعتبر أن التغيير الأسوأ كان في إدارة الفضائية السورية... لكنه أوضح لنا: «ليس أسفاً على من ذهب... بل دهشة من أسلوب (موت الفجى) الذي أتى بمن أتى»!

٥- من هو أبرز الصاعدين حظوة وفرصاً في التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨؟!

■ رأى أحدهم أنه الأستاذ عماد ياسين، مدير الإنتاج التلفزيوني، لأنه رغم كل ما أثير عنه من فضائح وتجاوزات، ورغم كل المستمسكات التي لدى جهات مسؤولة حول أدائه... ورغم دخول التفتيش إلى مديرية الإنتاج، فما زال صامداً في مكانه مثل القلعة، مجسداً مقولة المغفور له ياسر عرفات: «يا جبل ما يهزك ريح» وهذا يعني صعوداً وحظوة، لأنه بقي في مكانه في الوقت الذي كان يمكن أن يهوي فيه، مردداً مع سعاد محمد: «أنا هويت وانتهيت»!

٦- من هو أكثر المدراء استماتة على وضع اسمه في بند الإشراف على شارات البرامج عام ٢٠٠٨؟!

■ تلقى محرر (الصندوق الأسود)، الكثير من الشتائم حول هذا السؤال... فكثيرون اعتبروا أنه يستغبيهم في طرح سؤال إجابته معروفة جداً... وواضحة جداً... يعرفها الكبير والصغير...

والقاصي والداني... والموتور والموضوعي... وأحدهم قال مازحاً: أن أول حرف من اسم نجمة الإشراف عام ٢٠٠٨ هو: سهير سرميني!

٧- ما هي أشهر وأشرس الخلافات النسائية التي استفحلت في أروقة التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨؟!

■ لأن الإجابات حول هذا السؤال، تجاوزت حدود المهنية واللياقة نحو الحديث عن أمور شخصية نترفع عن ذكرها... فقد قررنا عم نشر أي من الإجابات البذيئة التي وردتنا!

٨- من هو صاحب أعلى دخل شهري في التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨؟!

■ معظم الإجابات سمت أشخاصاً واتهمتم بالسرقة والاختلاس بلا دليل... ولهذا نعتذر عن إيراد أسماء المتهمين... لكن أبلغ إجابة وصلتنا: الأعلى دخلاً هو أقل شخص يعمل، شرط أن يكون مدعوماً ومرضياً عنه!

٩- من هي العائلة (زملاء من أبناء أسرة واحدة) الأعلى دخلاً في التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨

■ أجمعت بعض الآراء والاتصالات الهاتفية أيضاً، أن آل مصارع (الأستاذ هيثم -محاسب البرامج- وابنه المونتير حسن، وشقيقه مشرف الإضاءة محمود، وشقيقته المعدة والمدققة اللغوية فادية) هم الأعلى دخلا في التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨... لكن ولأننا نتحاشى تبني الاتهامات بلا دليل، نوضح أن أسرة مصارع قد تكون الأعلى دخلاً، بسبب إخلاصها في العمل، وتوزع أفرادها على أقسام متعددة في التلفزيون... ولأنه لكل مجتهد نصيب أيضاً!

١٠- من هو الأكثر كتابة للتقارير الأمنية في زملائه وخصومه في التلفزيون السوري عام ٢٠٠٨؟!

■ ذُكرت الكثير من الأسماء من مديرية الأخبار نتحفظ على نشرها لأنه لم يحصل أي إجماع على اسم معين، وثمة من قال إن زمن كتابة التقارير ولى، لأن الأمور صارت تنقل هاتفياً، أو بالحضور الشخصي... لكن أطرف جواب كان من أحد الزملاء الذي خاطبنا باسم مستعار... حيث قال: توقفتُ عن كتابة التقارير الأمنية منذ زمن... لأنني كلما كتبت تقريراً بأحدهم جاءني الجواب: «يعمل لدينا»!

موقع (داماس بوست) ٦/ ١/ ٢٠٠٩

(*) الصندوق الأسود: ملف نقدي أسبوعي، كان يحرره مؤلف الكتاب وينشر كل يوم ثلاثاء، في موقع (داماس بوست) الإلكتروني.

انطلاقة قناة الدراما السورية: تراث أتلفه الإهمال.. وانهيار آلية الإنتاج في التلفزيون السوري!

وأخيراً... وبعد أن أخلفت موعد ظهورها أكثر من مرة... انطلقت في الثامن من شهر شباط (فبراير) الجاري، وعلى القمرين الصناعيين العربي (بدر- ٤) والأوروبي (هوت بيرد) قناة (الدراما) التي أعلنت وزارة الإعلام السورية، منذ أشهر عديدة أنها بصدد إنشائها... والتي دعت أكثر من مرة لاجتماعات عدة، ضمت مخرجين وكتاباً وصحافيين للتداول في شأن هذه القناة، التي تفكر وزارة الإعلام السورية، ومعها الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، في أن تكون وسيلة هامة من وسائل عرض وترويج وتسويق الفن الأكثر حضوراً على الساحة الفنية والثقافية السورية خلال الربع قرن الأخير، الذي أجهزت فيه وزارة الثقافة على كل فعالية المسرح السوري، فيما تكفلت مؤسسة السينما من قبل -عبر القوانين التي سنتها الدولة- بتأميم كل المبادرات السينمائية الحرة، ووأد حركة العرض والإنتاج السينمائي معاً!

قناة الدراما السورية التي أسماها المشرفون عليها (سورية دراما) أطلقت بثاً تجريبياً فقط، اقتصر على عرض بروموشونات ترويجية لمجموعة من المسلسلات التلفزيونية القديمة والحديثة، والتي صنفت تبعاً لأسماء مخرجيها... وفي هذه البروموشونات، سوف نلحظ جهداً طيباً وموفقاً لفنيي المونتاج في التلفزيون السوري... ومن يعرف آلية العمل داخل أروقة هذا التلفزيون، سوف يدرك

أن فنيي المونتاج يعملون بلا إشراف، ويعبرون عن خبرتهم وذائقتهم الشخصية، بلا أية رؤية يمكن أن يتحدث بها مخرج برامج مدعي، أو مشرف إداري اعتاد أن يوهم من فوه بعبقرية جهده!

تنطلق قناة الدراما السورية، في وقت يعيش فيه الإعلام السوري أياماً سوداء، توالت فيها الانحدارات في العقد الأخير بلا أي ضابط، وجاءت سلسلة التعيينات الأخيرة لمفاصل هامة في الإعلام السوري، والتي اختار فيها وزير الإعلام الدكتور محسن بلال، أشخاصاً بلا خبرة أو أي تاريخ إعلامي فيه ملمح تميز، لتثير أكثر من علامة استفهام وأسف على حالة العبث والفوضى، التي يربأ أي إنسان مخلص أن يراها على هذا الحال دون أن يشعر بألم حقيقي... ولعل هذه الأجواء المحزنة التي وصلت بكثير من الإعلاميين المتميزين إلى فقدان الأمل، والإحساس أنهم أمام طريق مسدود، هي ما دفعت الزميل أنس أزرق، مدير قناة الدراما التي نحن بصددها، إلى تقديم طلب إعفاء من منصبه قبل انطلاقة البث التجريبي للقناة بأسابيع قليلة، بعد أن أمضى في منصبه أشهر عدة، حاول فيها التأسيس ووضع هيكلية، واستقطاب خبرات تعينه، إنما من دون جدوى... ولهذا آثر أن يحترم نفسه، بدل أن يوضع في فوهة المدفع، ويتم تحميله ملامح الفشل المرتقب!

إذن ينطلق البث التجريبي لقناة الدراما، بلا مدير بعد انسحاب مديرها بشرف، وينطلق هذا البث بلا إنتاج درامي جديد يقدمه التلفزيون السوري، بعد أن أصبح إنتاجه الدرامي في الحضيض، وبعد أن استفحلت في مديرية الإنتاج التلفزيوني ملفات فساد مشينة، كشف بعضها على الملأ... إلا أن وزير الإعلام بقي صامتاً وغير مكترثٍ تجاهها، مؤكداً عدم تفاعله مع أي رغبة في التطوير والإصلاح... وينطلق بث القناة السورية الجديدة، وكنوز الدراما السورية الثمينة من تراث الأبيض والأسود، التي تمثل تحفاً ثمينة، وتقدم مؤشرات غاية في الأهمية على الصورة المضيئة التي انطلقت منها هذه الدراما باحثة عن التنوير والأفق الاجتماعي الجديد... هذه الكنوز معظمها تلف إما بسبب سوء التخزين، أو بسبب تقاعس الإدارات المتعاقبة على الاهتمام بعملية نسخه من أشرطة الجيل الأول من نظام التسجيل التلفزيوني (تو- إنش) والتي نسقت آلاتها تقريباً، إلى أشرطة الأنظمة الجديدة (الإس- بي- أنالوغ)، أو (الديجيتال)... الأمر الذي سيجعل هذا التراث العظيم، الذي كان يمكن أن يشكل مادة ثمينة لهذه القناة، شبه مفقود، باستثناء بعض أعمال دريد ونهاد الكوميدية، ومسلسلات أخرى تم التركيز عليها سابقاً، ولا تشكل ولا عشرة بالمائة من إنتاج هذه الدراما العريقة التي انطلقت في مطلع ستينيات القرن العشرين، محفوفة بالحب وهواجس المغامرة والبحث والتجريب، وتأكيد الخصوصية.

وتضاف قناة الدراما الجديدة إلى قنوات التلفزيون السوري الثلاث (الأولى، الثانية، الفضائية،) وشقيقاتها الأكبر سناً، يسجلن تراجعاً مخيفاً في الأداء والمهنية وتقاليد العمل واحترام المشاهد، ناهيك عن حالة التناحر المشينة التي تحكم علاقة مدرائها بعضهم ببعض، والتي وصلت فضائحها إلى صفحات الإنترنت، وأصبحت مادة للتراشق الإعلامي والمماحكات التي لا تنتهي، والتي وقودها أتباع كل مدير والمستفيدين من بقائه وُجعالاته!

إذن لا شيء يسر الخاطر، في تأمل المناخ العام الذي تنطلق فيه قناة الدراما السورية، رغم قدرة رموز الإعلام التلفزيوني على إطلاق تصريحاتهم حول التطوير والنهوض بلا أي حياء أو خجل، ورغم وجود حالة نفاق إعلامي محلي في الترويج لإنجازات، جعلت الحالة الإعلامية السورية خارج سياق العصر!

الشيء المضيء الوحيد الذي ستعتمد عليه قناة الدراما هذه، بعض مسلسلات التلفزيون السوري الجيدة التي كان ينتجها في نهاية الثمانينيات، ومطلع تسعينيات القرن العشرين، والتي أصبحت ذكرى وتقليد من الماضي، إلى جانب كم كبير من أعمال القطاع التلفزيوني السوري الجيدة عموماً، والتي نراها على الشاشات في مواسم رمضان كل عام، والتي يظهر مسؤولو وزارة الإعلام والتلفزيون السوري، ليسرقوا نجاحاتها، وليتبجحوا باسمها، مع أن ما يقدمه التلفزيون السوري لهذه الدراما لا يتعدى مراقبة النصوص والتضييق على الحريات، ثم إجبار المنتجين بلا أي حياء، على دفع أجور هذه الرقابة المتعسفة!

إذن بخلاف ما يبدو في الظاهر أن انطلاقة قناة الدراما السورية، هي إنجاز يحسب لمن رعى انطلاقتها، ولمن روج وهلل لها، فإنه في واقع الحال لا يبدو أكثر من قناع تجميلي، لتمويه حالة الانهيار والتخلف التلفزيوني المؤسف الذي تنعم به سورية، ومن ثم للاختباء خلف مجد قديم لإنتاج التلفزيون الدرامي، والتمسح بأعتاب جهد جديد ومتطور لإنتاج القطاع الخاص بمختلف شركاته ومموليه، بما فيه التمويل الخليجي الذي تتلقاه بعض المسلسلات الضخمة، على طريقة المنتج المنفذ، فيما التلفزيون السوري المنتج الدرامي العريق، يغرق في العسل... العسل الأسود للفساد!

جريدة (القدس العربي) ١٢/ ٢/ ٢٠٠٩

(الكلمة الحرة) في مجلس الشعب السوري: نعم للمحاكم الميدانية!

يبث التلفزيون السوري برنامجاً اسمه (الكلمة الحرة) وهو ليس مخصصاً لحرية الإعلام، أو الحديث عن الصحافة المستقلة، أو منظمات المجتمع المدني، كما قد يوحي العنوان لا سمح الله، بل مخصص لنقل مداولات أعضاء مجلس الشعب السوري، أو ما يسمى (البرلمان) لمن لا يفهم هذه التسمية!

مؤخراً تابعت بالصدفة جانباً من برنامج (الكلمة الحرة) هذا، فوجدت أن أحد أعضاء مجلس الشعب، من المنتخبين طبعاً، يدافع عن فكرة إحالة جرائم القتل إلى المحاكم الميدانية!!

تصوروا... يحدث هذا في برلمان في مطلع القرن الحادي والعشرين، وفي بلد مستقر أمنياً، لا يعيش -والحمد لله- حرباً أهلية، أو حوادث إرهابية لا تنقطع، أو حالة فوضى وانهيار للمؤسسات والقوى التي تحفظ الأمن!

وكأنه لا يكفي السوريين قانون الطوارئ المسلط على رقابهم منذ قيام «ثورة» الثامن من آذار التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي القائد للدولة والمجتمع، حتى يأتينا أعضاء من مجلس الشعب، يحبّذون - مجرد تحبيذ - فكرة إحالة جرائم القتل إلى محاكم ميدانية!

الطريف أن عضواً آخر في المجلس، احتج على هذا الطرح، وقال إنه من غير المعقول أن نُضحّي بمؤسسة قضائية عريقة من أجل مزيد من حفظ الأمن، وخصوصاً أن سورية تُتهم بأنها تنتهك حقوق الإنسان، وبالتالي فإن لمثل هذا القانون جانب سياسي يجب مراعاته، وهنا جاء الرد من رئيس مجلس الشعب محمود الأبرش الذي قال بالفم الملآن:

«من أجل أمن الوطن لا يجب أن نهتم بكل منظمات حقوق الإنسان» !!!

المشكلة المثيرة للحزن والأسى، أن بعض أعضاء مجلس الشعب السوري، يَفترض - مسبقاً- أن اللجوء للقضاء المدني أو العادي، بما يعنيه من مراعاة لحقوق المواطن ولمقولة «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» يمكن أن ينال من أمن الوطن، وفي هذا اعتراف منهم أنه قضاء غير فعال!

أنصح الجميع إذا أرادوا أن يروا طبيعة الثقافة القانونية والحقوقية والإنسانية التي يتحلى بها بعض أعضاء مجلس الشعب السوري، أن يتابع برنامج (الكلمة الحرة) فهو أكثر برنامج يستحق أن يشاهد على شاشة التلفزيون السوري بقنواته الثلاث!

جريدة (القدس العربي) ١٨/ ٣/ ٢٠٠٩

عيد الأم على شاشة التلفزيون السوري: طوفان الضجر الإعلامي!

لا أدري لماذا تذكرت وأنا أتابع شاشة التلفزيون السوري يوم الحادي والعشرين من شهر آذار (مارس) الجاري، المصادف للاحتفال بعيد الأم العربية، حلقة بعنوان (حملة إعلامية) من مسلسل الفنان دريد لحام (أحلام أبو الهنا) للزميلين الكاتبين حكم البابا وسلمى كركوتلي.

الحلقة المذكورة لا علاقة لها بعيد الأم، أو تضحيات الأم، أو عظمة الأم، بل هي تتحدث عن محاولة بطل المسلسل (أبو الهنا) إبعاد قط منزلي إلى مكان ناءٍ بعد أن كثرت إزعاجاته في المنزل، وأثناء محاولة إخراجه من الكيس، يحاول القط التعلق بأبي الهنا فيدفعه بقدمه كي يتخلص منه. وهنا يلتقط أحد السياح صورة لما يحدث، وتقوم الدنيا ولا تقعد في الإعلام المحلي، عندما تَستغِل بعض وسائل الإعلام الأجنبية، هذه الصورة للحديث عن سوء معاملة الحيوانات في الدول العربية، فتعلن بريجيت باردو استيائها، ومنظمات الرفق بالحيوان احتجاجها، والإدارة الأمريكية منح القط المضطهد حق اللجوء السياسي، ويتطور الأمر إلى فضيحة عالمية بعنوان: (قط غيت)!

هنا ينبري الإعلام السوري للرد بحملة إعلامية مضادة، فتظهر مذيعات التلفزيون وهن تحتضن القطط أثناء تقديم البرامج، في أستوديو ملآن بصور ومواء القطط... ويخصص برنامج (التلفزيون

والناس) لإجراء مقابلة مع رجل مهووس بتربية القطط، وتحمل الإعلانات التجارية عن أصناف الشامبو والمناديل الورقية أسماء وماركات القطط، ويبدأ الإرسال بأفلام كارتون للقط توم وصديقه اللدود جيري... ويخصص برنامج أرضنا الخضراء لاستضافة مجموعة خبراء في ندوة حول أهمية تربية القطط في الحقول بالنسبة للمزارعين، ويتم اختيار مسلسلات وأفلام تحمل أسماء القطط كمسلسل (القطط السمان) وفيلم (خمارة القط الأسود) المأخوذ بالعنوان نفسه عن رواية لنجيب محفوظ، أو فيلم (قطط شارع الحمراء) ناهيك عن معارض تشكيلية للوحات رسمت للقطط، ونقل خطب من المساجد لأحاديث تحض على الرفق بالحيوان والعناية بالقطط!

تكاد تكون هذه الحلقة، بكل مبالغاتها الكوميدية الكاريكاتورية، أمثولة بليغة تختصر آلية عمل وتفكير التلفزيون السوري في كافة المناسبات. ففي يوم عيد الأم، بدأ التلفزيون منذ الصباح بتخصيص حلقة برنامج (نهار جديد) الصباحي للحديث عن عيد الأم... وفي فترة ما بعد الظهر، عرض لنا فيلم (لا تسألني من أنا) للمطربة المعتزلة شادية، الذي يتحدث عن تضحيات أم تعمل خادمة لإعالة أولادها وللبقاء بجانب ابنتها التي اضطرت لإعطائها لسيدة غنية وعاقر كي تربيها... ثم تلاه برنامج (لكِ) وهو برنامج الاتحاد النسائي، الذي استضاف أسرة فلسطينية للحديث عن صمود الأم التي يستشهد زوجها المقاوم، ثم برنامج (لحن الموسيقى) الذي ظهرت فيه المذيعة لتنقل رسالة مخرجة البرنامج لابنتها في عيد الأم، وهي تحضها على التمسك بكرامتها، ثم لتستقبل اتصالات المشاهدين لتهنئة أمهاتهم بالعيد... فيما خصص برنامج مجلة التلفزيون إعلان مسابقته عن عيد الأم أيضاً!

وقد خلت أن الأمر سينتهي عند نشرة الأخبار، لكن التلفزيون السوري بدا مصراً على استكمال احتفاليته المضجرة بلا أي فسحة تنفس، فتابعنا بعد ذلك، سهرة براجية بعنوان: (أمي الحبيبة) تضمنت لقاءات مع فنانين للحديث عن أمهاتهم وزيارة لدار المسنين لتصوير أمهات مسنات عيونهم ملأى بالرضا والدموع، ثم تمثيلية تلفزيونية بعنوان: (حق الميزان) محورها الأم أيضاً، ثم برنامج (غدا نلتقي) الذي اجتر مقاطع وأغنيات من مسلسلات وأفلام وتمثيليات عن الأم، ولقاءات أرشيفية قديمة تحدث فيها الفنانون عن أمهاتهم... ناهيك عن بث أغنيات عن الأم بين البرامج، وبث شهادات سريعة وموجزة لبعض الفنانين الذين يقدمون تهنئتهم بعيد الأم!

وهكذا شن التلفزيون السوري بقنواته المختلفة، حملة مبرمجة لإجبار المشاهد على الاحتفال بعيد الأم

في كل حركاته وسكناته، ولتذكير من ينعمون بدفء أمهاتهم أو من حرموا من حنانهن، بأن هذا اليوم الحادي والعشرين من آذار هو يوم الاحتفال بعيد الأم، وهو اليوم الذي علينا أن نجتر فيه كل عبارات التهنئة، وكل الأحاديث المكررة المعادة، والتمثيليات القديمة والحديثة، والأفلام والأغنيات وأكاذيب الفنانين واستعراضاتهم، من أجل استعراض وقائع هذا العيد المتلفز حتى الثمالة!

لم يستطع التلفزيون السوري، رغم كل النقد القاسي الذي يتعرض له منذ سنوات، أن يتجاوز هذه العقلية الإعلامية التلقينية، التي تجعل من أي مناسبة يحبها المشاهد أو لا يحبها، طوفاناً جارفاً على الشاشة، يكرر ويجتر ويعيد ويزيد، بلا أي ذائقة براجمية، أو رؤية إعلامية تدرك وتعي تأثير المواد المتشابهة على المتلقي، وحجم استيعاب المتلقي لهذا التشابه وحدوده!

طبعاً ليس مطلوباً من التلفزيون السوري أن يتجاهل عيد الأم، أو يتقاعس في إبراز أثره الاجتماعي، وخصوصاً أن هذا العيد الذي غدا منذ سنوات يوم عطلة رسمية في سورية، وهو يفرض نفسه على الأسواق وحركة البيع والشراء، بل وعلى حركة الناس والوجه الاحتفالي للمجتمع بكافة فئاته، لكن المطلوب فقط هو شيء من التوازن، وشيء من الانتقائية المدروسة، وشيء من الاقتداء بالمحطات التلفزيونية المحترمة، التي تحتفل بعيد الأم، لكنها لا تدفع الناس للضجر منه، والتبرؤ من أمهاتهم إذا كان برُّ الأمهات في عيدهن، سيرتبط بمشاهدة التلفزيون السوري في ذلك اليوم حصراً!!

جريدة (القدس العربي) ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٩

التلفزيون السوري يستغني عن خبرات رواده: الخلط بين الوظيفي والإبداعي!

ثمة وجوه وأسماء عريقة ستغيب عن شاشة التلفزيون السوري من الآن وصاعداً... وجوه طالما رافقت مسيرة هذا التلفزيون الذي يبلغ العام القادم نصف قرن من عمره الحافل بالإنجازات الباهرة في البدايات، وبالكثير من الإخفاقات والارتباكات التي ازدادت وتيرتها في العقد الأخير من عمره... حين انفض كثير من السوريين عن الارتهان لحاجة متابعة التلفزيون المحلي، بعد دخولهم عصر الفضائيات بخياراتها المتنوعة، وإغراءاتها اللا متناهية.

غياب الأسماء العريقة أو التخلص منها في التلفزيون بقنواته الثلاثة، وفي إذاعة دمشق بموجاتها المختلفة، سيتحقق بفضل قرار صدر أخيراً بمنع كل الإعلاميين الذين بلغوا سن التقاعد من العمل في الإذاعة والتلفزيون السوري، بأي شكل من الأشكال... لا كمتقاعدين، ولا كعاملين على (البونات الانتاجية) وهي التسمية التي تطلق على من يعملون بـ(القطعة) من غير الموظفين من أجيال مختلفة.

القرار صادر عن وزارة الإعلام السورية، بتوقيع وزير الإعلام محسن بلال، بتاريخ الثامن من شهر حزيران (يونيو) الجاري، وينص على أنه:

«ينهى تشغيل جميع العاملين لدى المديرية العامة للإذاعة والتلفزيون، المدونة أسماؤهم أدناه، الذين استمروا بالعمل على البونات، بعد أن بلغوا السن القانوني، وأحيلوا على التقاعد، ويعتبر كل من لم يرد اسمه منهم، قد سقط سهواً ويعامل معاملة نظرائه» أما الأسماء التي شملها القرار، والتي تقارب المئة اسم أو يزيد في حال طبقت قاعدة «من سقط اسمه سهواً» فهي تضم أسماء مذيعين قديرين في التلفزيون والإذاعة، ومخرجين رواد، ومثقفين كبار في مجال مهنتهم واختصاصهم.

للوهلة الأولى، يبدو هذا القرار، محاولة لتجديد شباب التلفزيون السوري، وبث الحيوية في أثير إذاعة دمشق... فشعار إفساح المجال أمام الشباب للعمل، يبدو شعاراً براقاً ومثيراً للتعاطف وخصوصاً في الإعلام السوري الذي يعاني بالفعل من الترهل... لكن عندما ندرك أن ترهل الإعلام يكمن في العقليات، وليس في الخبرات... فسندرك أي فداحة ينطوي عليها هذا القرار الغريب من نوعه حقاً!

في سنوات مضت وعندما صدرت توجيهات عليا في سورية بمنع التمديد الوظيفي بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد، أرعب القرار الكثير من عشاق التشبث بالمناصب والكراسي، ولجأ بعضهم إلى دوائر النفوس في مدينته أو بلدته، كي يطعن في سجلاتها بحجة أن والديه لم يكونا دقيقين عندما سجلا سنة ميلاده، وأنه تعرض لنوع من التكبير... وهو يطالب الآن باسترداد ما أضيف لعمره من سنوات إضافية زوراً!

يومها تحولت مثل هذه المحاولات إلى مادة للتندر، بل وأصبحت شائعة يطلقها بعضهم على بعض زملائه الذين بلغوا سن التقاعد، كي يرى ردة فعله وهو يقترب من فقدان مكتسباته الوظيفية التي أضاف عليها الفساد خبرة إضافية في تصريف وتسليك الأمور والمصالح... ويومها كان أكثر المتضررين هم إداريون متسلطون على مفاصل الإعلام، يسومون زملاءهم الشباب من الوافدين الجدد سوء العذاب، بحنكة بيروقراطية لا يجارون فيها!

لكن الحال فيما يتعلق بالقرار الجديد مختلف تماماً، فلا أعتقد أن أحداً يريد الاستعانة بالجيل القديم في إدارة مناصب، أو ترؤس دوائر، أو البقاء في السلك الوظيفي على حساب جيل شاب ينبغي أن يحصل على فرصته، بدل أن يقف في طوابير الانتظار يلوك بطالته بانتظار أن يقصي الموت - لا سمح الله- من يصعب قلعه بقرار إداري... لكن بالمقابل، ما الذي يمنع من الاستفادة من خبرة الجيل القديم وهم خارج العمل الوظيفي الرسمي، وقد أنضجت السنوات خبرة هؤلاء

وتجربتهم الإعلامية، وصقلت السنون مواهبهم، وجعلت من العديد منهم مراجع حقيقية في اختصاصاتهم الإعلامية؟!

ما الذي يمنع أن نرى الإعلامي القدير مهران يوسف يطل على شاشة التلفزيون لتقديم نشرة أخبار وفي قناة مثل (الجزيرة) هناك أكثر من مذيع أو إعلامي (جميل عازار مثلا) من هم أكبر منه سناً؟! وما الذي يمنع أن يرافقنا صوت الإذاعي المخضرم طالب يعقوب في برنامج من برامجه المميزة التي اعتاد أن يقدمها لإذاعة دمشق، وهو في سن التقاعد، وفي معظم الإذاعات العربية إعلاميون مخضرمون في مثل سنه أو أكبر، لا يزالون يواصلون عطاءهم؟! وأين يمكن أن تعثر إذاعة دمشق على مخرج دراما بثقافة وخبرة الأستاذ فاروق حيدر، الذي يُعتبر من أساتذة الإخراج الإذاعي دون شك!

ولعل المثال الأكثر وضوحاً على مراعاة الخصوصية الإبداعية للمهنة، أن القوانين في كثير من الدول قد تمنع من تجاوز سن التقاعد من شغل منصب رئيس تحرير في صحيفة أو مجلة مثلاً، لكن هذه القوانين، لا تمنعه بالتأكيد من أن يستمر ككاتب في الكتابة والتواصل مع القارئ ومع زملائه الصحافيين من جيل آخر، يتعلمون من تجربته ومن كلماته، حتى وهم يختلفون معه في الرؤى وتقاليد العمل وخصوصية الزمن!

يعرف معظم العاملين في الإعلام السوري، أن خبرة الجيل الأوسط في الإعلام، محدودة وتفتقر للثقافة المهنية الحقيقية، وإذا كان من الطبيعي أن يأتي دور هؤلاء الآن لتسلم المناصب الإدارية أو الإعلامية بحكم الأقدمية لا أكثر، فإنه من غير الطبيعي أن نحرم جيلا شاباً بحاجة للتدريب والتعلم من تجارب الآخرين، من الاحتكاك بالبارزين من أبناء الجيل القديم والمخضرم، الذين لن يبقوا قادرين على العمل والعطاء إلى ما لانهاية بالتأكيد، ويجب اغتنام فرصة وجودهم الآن، بدل إصدار قرار جماعي بطردهم ومنعهم من العمل بأية صيغة والاستغناء عن خبراتهم بلا أي تقدير!

وبالطبع فليس كل أبناء الجيل القديم عباقرة وأساتذة، وليسوا جميعهم قادرين على تقديم خبراتهم للأجيال الشابة، وإثراء الشاشة وأثير الإذاعة بعطائهم في زمن النضج، وبالتالي فما ندافع عنه أصحاب الخبرات الحقيقية فقط، وهؤلاء يمكن تمييزهم لمن يستطيع أن يميّز... ولمن يرى العمل الإعلامي بعقلية منفتحة، تدرك إنجازات المبدعين والمتميزين، وما حققوه لمهنتهم خلال مشوار العطاء الطويل.

من المؤسف أن القرار تعامل مع الإعلام كعمل وظيفي، وتعامل مع مبدعين كبار باعتبارهم مجرد موظفين بلغوا السن القانونية وحسب... وعدا عما ينضح به هذا القرار من قلة وفاء وسوء تقدير، فإنه يشكل نموذجاً لسياسة التخبط في تطوير الإعلام السوري، الذي يتردى يوماً بعد آخر، رغم كل شعارات التطوير المرفوعة... لأنه باختصار يريد ممارسة التطوير بإتباع سياسات مرتجلة، لا تأخذ بعين الاعتبار الجانب الإبداعي والشخصي الذي يشكل جوهر الإنجاز الإعلامي لإعلاميين، يمكن تغييبهم عن الشاشة بقرار، لكن لا يمكن إلغاءهم من الذاكرة بقرار بالتأكيد.. ولا يمكن وضع خبراتهم في سجن الإقامة الجبرية بقرار... إلا إذا كان هذا (القرار) يزدري تلك الخبرة ولا يعترف بها!

جريدة (القدس العربي) ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩

التلفزيون السوري في تغطية أحداث إيران: فتنة استعمارية للنيل من دول الممانعة... والهدوء يسود طهران!

يكشف التعامل الإعلامي مع الأحداث الأخيرة التي شهدتها إيران، عن حقيقة أن الصمت السياسي العربي تجاه تلك الأحداث، والتعبير عن موقف واضح منها (باستثناء تصريحات رسمية معدودة)، كان يتخذ من وسائل الإعلام الممولة من الأنظمة السياسية نفسها، وسيلة للتعبير عما لا يريد السياسيون قوله بصراحة.. ووجهاً لوجه!

وتبعاً لطبيعة العلاقات التي تربط بعض الأنظمة العربية بإيران، يمكن أن نرى طبيعة تغطية أحداث هذه الاحتجاجات الإيرانية الشعبية على نتائج الانتخابات، فمن حالة الشماتة المستترة في الفضائية المصرية، إلى لغة التحريض الخفي في قناة (العربية) السعودية، إلى حالة التوازن المنضبط في قناة (الجزيرة) القطرية، إلى صورة الخطاب الإعلامي المتماهي مع الموقف الرسمي الإيراني في الفضائية السورية... يتشكل المشهد الإعلامي على خلفية الموقف السياسي، الذي يضبط هوى الفضائيات العربية وأهواءها!

العنصر الآخر الذي يحدد اتجاه التغطية الإعلامية للاحتجاجات الشعبية الإيرانية المتصاعدة، هو طبيعة الأنظمة السياسية وشكل علاقتها مع الديموقراطية كثقافة وكخطاب (ولا نقول كممارسة

لأن كل الأنظمة العربية تتفق في الممارسة على نبذ الديموقراطية) ففي وسائل الإعلام التي تتبنى أنظمتها خطاباً يحترم ثقافة الديموقراطية في الظاهر على الأقل، يمكن أن نرى حديثاً فيه شيء من الاحترام للإرادة الشعبية فيما يجري، أما في الأنظمة التي يعكس إعلامها خطاباً متشدداً ومتخلفاً عن لغة الإعلام المعاصر، سوف نرى ونسمع كل صيغ الازدراء للتظاهرات الشعبية، ولمبدأ الاحتجاج على النتائج الرسمية للانتخابات باعتباره عملا عدوانياً وتخريبياً ومستفزاً وينال من هيبة الدولة، وليس سلوكاً ديمقراطياً لا سمح الله (!!) ونقرأ على السطور وما بينها، خطاباً غاضباً من هؤلاء الغوغائيين الذين نزلوا إلى الشارع بدون إذن أو موافقة أمنية، وهم يستحقون قطع رؤوس بلا شك!

هذا الخطاب مثلاً نجده في صورته النموذجية في وسائل الإعلام السورية، ولا فرق بين أن تتابع التلفزيون الرسمي الإيراني، أو ترى نشرة الأخبار في الفضائية السورية... بل ربما كانت الفضائية السورية ملكية أكثر من الملك، وقد عبرت عن غضبها من الإصلاحيين، وتجاهلت كل الآراء المؤيدة لهم من بعض المرجعيات الدينية الإسلامية، ورفضت في صياغة الخبر، وفي رؤية الحدث، وفي الحوار حوله، وفي التعليق عليه، رفضت أن تراه كتعبير عن حالة احتجاج شعبية في أية حال من الأحوال... وقد تبنت الفضائية السورية بحماس شديد، ودون استفتاء أي وجهة نظر أخرى، تبنت نظرية أن هذه الاحتجاجات مدفوعة من الخارج.. وفي تقرير إخباري بثته في إحدى نشراتها، اعتبرت ما يجري في إيران، وسيلة استعمارية جديدة للنيل مما أسمته (دول الممانعة) ومحاولة إشعال الفتنة فيها، بعد أن فشلت كل سبل المواجهة معها!

ولعل أطرف ما في أداء الفضائية السورية تجاه أحداث إيران، أن نشرة الأخبار تعتم تماماً على وجهة النظر الإيرانية الأخرى.. فهي تحتفي بآراء المحافظين ووجهة نظر أجهزة الدولة الرسمية دون غيرها... بحيث لا يفهم القارئ ما هي المشكلة وأين يكمن الاختلاف بين المحافظين والإصلاحيين، حتى يعرف لماذا حدث ما حدث... وقد تابعت نشرة أخبار الفضائية السورية منذ يومين، وكانت الاحتجاجات في أوجهها، فسمعت المذيع يقول أن المرشح الخاسر حسين مير موسوي أصدر بياناً يدعو فيه أنصاره إلى ضبط النفس، فأصابني الذهول الشديد لأن الوقائع وحالة التصعيد لا تشي بذلك... وعندما عدت إلى قناة (الجزيرة) وجدت أن بيان موسوي يدعو أنصاره إلى مواصلة الاحتجاج وضبط النفس.. وقد حذفت أخبار الفضائية السورية عبارة (مواصلة الاحتجاج) فبدا المعنى مختلاً، وخارجاً عن سياق ما يجري على أرض الواقع!

هذا الأداء الإخباري الذي تتبعه الفضائية السورية، لا يخرج في الواقع عن سياق معالجاتها المتخلفة لكثير من الأمور والأحداث، وهو يؤكد أن الإعلام السوري مدافع خاسر عن أي قضية... فالخطاب المتشنج الذي يغيّب وجهة النظر الأخرى، والذي يندفع لتكرار مقولات غوغائية بطريقة تفتقر للإقناع، وتجتر المعنى ذاته على مدى أيام وأيام، مهما تغيرت الوقائع على الأرض... والتأكيد المستمر على أن الهدوء يسود العاصمة الإيرانية، فيما صور الموبايل في المحطات الأخرى تقول غير ذلك... سوف يدفع أي مشاهد محب لإيران ومتضامن معها ضد محاولة الصيد في الماء العكر، أن يهجر الفضائية السورية بلا تردد أو إبطاء... أولاً لأن الضجر سيأكله من التحليلات السياسية المتشابهة والمستنسخة والتي تدور في حلقة مفرغة وتقول فكرة واحدة، وثانياً لأنه ببساطة يريد أن يعرف ما يجري كي يأخذ موقفاً سليماً قائماً على العقل والمنطق، وليس على خطاب انفعالي تعبوي عفا عليه الزمن!

أفهم أن من الصعب على التلفزيون السوري أن يقف على الحياد المطلق في تغطية أحداث إيران، بسبب طبيعة العلاقات التاريخية التي تربط سورية بإيران، وبسبب أن التلفزيون السوري هو التلفزيون الرسمي المعبر عن موقف الدولة... هذا أمر لا نختلف عليه، لكنني لا أفهم لماذا يجب ألا نتعامل مع الحدث بموضوعية تشرح وجهات نظر الطرفين، وتتابع ما يجري بلغة الخبر لا بلغة التعبئة والمواقف المسبقة وموضوعات الإنشاء السياسي الخطابي!

وعلى أية حال لم يخن التلفزيون السوري في تغطيته لأحداث الاحتجاجات الشعبية الإيرانية هويته المعروفة التي عوّد مشاهديه عليها، من حيث تقديم معالجات مضجرة، تفتقر للشفافية والوضوح في عكس الصورة الكاملة، وتبقى خارج سياق التفاعل مع الحدث... وهو ما يشكل دافعاً مثالياً كي نهرب إلى محطات أخرى قد لا نتفق معها في الرؤية، لكنها تقدم لنا نقلاً حيوياً متجدداً لما يجري، بحيث يشكل مادة معقولة للتواصل مع الحدث وفهمه.

جريدة (القدس العربي) ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٩

• شيعة لبنان وأحداث إيران: التبعية والولاء!

التعتيم الإعلامي الذي فرضته السلطات الإيرانية على نقل وسائل الإعلام الخارجية للاحتجاجات الأخيرة ضد نتائج الانتخابات الرئاسية، وإغلاق مكاتب الكثير من القنوات العربية والعالمية وطرد مراسيلها من طهران، وامتناع الكثير من ممثلي وجهة النظر الإيرانية الرسمية عن الإدلاء بتصريحات، دفع هذه القنوات للبحث عن بديل يجعلها تتابع هذه الأحداث، ولا تبقى بعيدة عنها.

والواقع أن البديل الذي وجدوه لم يكن سوى شيعة لبنان.. الذين ظهروا في كم كبير من البرامج وهم يمثلون وجهة النظر الرسمية الإيرانية. وتحول النقل المباشر عبر الأقمار الصناعية من بيروت... إلى نقل مباشر لتداعيات الأزمة الإيرانية ويومياتها، وإلى عرض لوجهات النظر (اللبنانية) التي تشتبك مع رغبة بعض وسائل الإعلام في تضخيم الحدث الإيراني أو النفخ فيه لإذكاء نيرانه!

والطريف في الأمر... أن بعض الإعلاميين والسياسيين من شيعة لبنان، كانوا يصطدمون أحياناً مع الشخصيات الإيرانية الإصلاحية في الدفاع عن نظام الثورة الإسلامية وولاية الفقيه حين يجتمعون معهم في مناظرات تلفزيونية... فيبدو هؤلاء الإصلاحيون طابوراً خامساً، وشيعةُ لبنان ثوريين أكثر من أبناء الثورة!

لقد أثبت شيعة لبنان، أو من ظهر منهم في هذه البرامج على الأقل، أن ولاءهم لإيران لا يعادله ولاء... وأن العلاقة مع إيران هي علاقة تبعية سافرة، أكثر مما هي علاقة ندية تتقاطع وتلتقي فيها المبادئ... إذ من قال أن هؤلاء المحتجين في شوارع طهران وبعض المدن الأخرى يريدون تقويض نظام الثورة... إنهم أبناء الثورة وهم يطالبون بإصلاحات وبتصحيح أخطاء داخلية... ومن اللافت أنني لم أسمع أياً من الشخصيات الشيعية اللبنانية التي ظهرت في هذه الأزمة، تتحدث عن هذه الأخطاء، أو توجه انتقاداً مخلصاً من أجل إيجاد صيغة حوار محترمة مع هؤلاء المحتجين، بدل اتهامهم بأنهم مدفوعون من الخارج بالمطلق!

جريدة (القدس العربي) ١/ ٧/ ٢٠٠٩

آخر الفضائح الرقابية في التلفزيون السوري: برنامج (معكم) ضحية أكاذيب الانفتاح والتطوير!

في مطلع شهر حزيران (يونيو) الماضي، جرت مصادمات عنيفة في بلدة (الرحيبة) التي تبعد حوالي خمسين كيلومتراً شمال شرق العاصمة دمشق، بين أهالي القرية والشرطة أثناء تنفيذ عمليات هدم منازل مخالفة. قتل فيها أربعة أشخاص وجرح أكثر من ١٥ آخرين. وُوصفتْ بلدة الرحيبة بأنها كانت ساحة حرب حقيقية أثناء وقوع الصدامات فيها.

كانت الصدامات قد اندلعت بين المواطنين وقوات الأمن عندما بدأت اللجان المكلفة بالهدم مدعومة من قوة أمنية بتنفيذ عمليات هدم ٧١ منزلا «مخالفاً» في البلدة في أعقاب صدور قرار بذلك من محافظة ريف دمشق تطبيقا لقوانين منع المخالفات الصادرة مؤخراً. والمعروف أن كثير من مسؤولي البلديات يقبضون رشاوى كبيرة لتسهيل البناء العشوائي المخالف، ولهذا استفز الكثير من المواطنين في بلدة الرحيبة أن يكون نفس المسؤولين الذين قبضوا منها الرشاوى الكبيرة من أجل السماح لهم بالبناء، هم من يقومون بتنفيذ عمليات الهدم، بحجة تطبيق القانون، وهم الذين قبضوا ثمن مخالفة القانون!

هذا الحدث الكبير، الذي قرر مجلس الشعب السوري لاحقاً، تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في أحداثه، تحمست معدة برامج في التلفزيون السوري لتغطيته في برنامجها الأسبوعي الخدمي (معكم) على

القناة الأولى... بعد أن وصلتها احتجاجات ونداءات من أهالي البلدة.. فالحدث يندرج تماماً ضمن اهتمامات البرنامج، وهو لا يحمل أي بعد سياسي لا سمح الله... إنها عملية احتجاج مهما كانت طبيعتها، إلا أنها تتصل بمسألة بناء مخالف وعمليات هدم لا أكثر ولا أقل!

لكن ما حدث بعد ذلك، أن الزميلة (سمر شمة) معدة البرنامج المذكور، والتي تشغل وظيفة (رئيسة دائرة البرامج في الفضائية السورية) عوقبت على فعلتها الإعلامية الشنيعة، وصدر قرار بإقالتها من رئاسة البرامج في الفضائية أولاً... وبإبعادها من البرنامج الذي تعده بدأب وإخلاص منذ سنوات... ومعها المذيعة التي قدمت المادة!

الطريف في الأمر أن مخرجة البرنامج (سهير سرميني) مديرة القناة الأولى، التي تتحمل مسؤولية ما بث مرتين... الأولى لأنها مخرجة البرنامج، والثانية لأنها مديرة القناة التي بث فيها البرنامج، استثنيت من غضب السيد وزير الإعلام، لأنها من «غير المغضوب عليهم ولا الضالين»... وجرى اعتبار الأمر بأنه مسؤولية معدة البرنامج - بل ومذيعته- لا مخرجته!

شخصياً أنا أُبْرِئ السيدة سرميني من هذه المسؤولية، لأن التوجه نحو عكس نبض الشارع الحقيقي والاقتراب من أوجاع وآلام الناس هو آخر هموم عملها التلفزيوني... وهذا التوجه هو بالفعل ما كنت تحرص عليه الزميلة المبعدة سمر شمة... وأعتبر إيقافها على العمل وساماً على صدرها... ووصمة عار في جبين كل من يتبجحون بتطوير الإعلام السوري، ولا ينفكون يطلقون الأكاذيب ليل نهار عن سعي التلفزيون السوري للاقتراب من جمهوره المحلي، وعكس صورته وهمومه وتطلعاته بأمانة وصدق... وبلا أي رقابة... وباي باي يا رقابة!

• قرار طرد الخبرات: استهجان متواصل!

ما زال قرار وزير الإعلام السوري بطرد الخبرات الإعلامية وسد كل أبواب العمل وأشكال التعامل معها في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بحجة أنها تجاوزت السن القانونية، حتى للعمل على الفاتورة... مازال هذا القرار يتفاعل في الأوساط الإعلامية السورية، ويلقى مزيد من صيحات الاستهجان والاستغراب، من هذه العقلية التي تزدري خبرات الرواد، وتحجر عليهم في سجن الإقامة الجبرية المهنية!

إعلامي برامجي سوري لامع يعمل في إحدى المحطات الخليجية، عبر عن صدمته من القرار... واعتبر أن القرار لا يشكل طرداً للإعلاميين الكبار الذين كانوا يعملون في البلد، بل يسد منافذ الرجوع على أولئك الذين هم خارج البلد. وأضاف هذا الإعلامي بأننا مهما عملنا في الخارج فنحن ضيوف على هذه المحطات، ولابد أن نعود إلى بلدنا. إذا قررت العودة غداً لأي سبب من الأسباب... فماذا سأعمل؟!

بالمناسبة إذا كانت لدينا قامة مثل (حمدي قنديل) تريد أن تقدم برنامجاً في التلفزيون أو الفضائية السورية... كيف ستتعامل معها وقد تجاوزت السن القانونية؟! فعلاً مشكلة كبيرة يا جماعة!

جريدة (القدس العربي) ٨/ ٧/ ٢٠٠٩

إيقاف برنامج (علامة فارقة): الشاشة المُستباحة بالعقوبات!

لم أفاجأ كثيراً عندما علمت بقرار إيقاف برنامج (علامة فارقة) على الفضائية السورية، الذي أصدره وزير الإعلام السوري الدكتور محسن بلال مؤخراً، مصحوباً بقرار تسريح معد ومقدم البرنامج الزميل إبراهيم الجبين، من التلفزيون السوري، الذي انتدب للعمل فيه، بعد قدوم صديقه المدير العام الحالي الدكتور ممتاز الشيخ!

أما لماذا لم أشعر بالمفاجأة... فثمة أسباب عديدة أرغب في شرحها لأنها تعكس آلية إيقاف البرامج في التلفزيون السوري، وتبرز في الوقت نفسه الحال التي آل إليها الإعلام السوري في هذا العهد الذي أصبحت فيه قرارات المنع والمصادرة والطرد والاستغناء عن الخبرات التي يتخذها السيد الوزير أو من هم دونه، تكاد تطغى على كل ما عداها من أخبار هذا التلفزيون خصوصاً والإعلام السوري عموماً! ولعل أول الأسباب التي جعلت قرار إيقاف برنامج (علامة فارقة) غير مفاجئ من وجهة نظري... هو أن أي برنامج في التلفزيون السوري عموماً ليس له حرمة... إذ يمكن إلغاؤه حتى بعد صدور الأمر الإداري الذي يوافق خطياً على إنجازه، ويمكن إيقافه قبل أن تنتهي الدورة البرامجية التي أطلق فيها، وحتى من دون أي تفكير بأن ذلك سيترك ثغرة على الشاشة، أو أن الأمر يجب تبريره على الأقل أمام المشاهدين الذين نقول لهم صباح مساء إن غاية هذا الإعلام نيل رضاكم!

وثاني تلك الأسباب أن ما يحكم العمل في التلفزيون السوري دائماً، تلك الحروب المستمرة بين مدراء القنوات ومراكز القوى، (مدير عام، مدير تلفزيون، مدير قناة أولى، مدير فضائية... مدير الإنتاج التلفزيوني إلخ) فمعظم هؤلاء علاقاتهم ببعضهم البعض سيئة وتناحرية، وكثيراً ما يصل الأمر إلى حد عدم تبادل تحية السلام... ومن المؤسف أن وزارة الإعلام تشجع هذا الأمر في أحيان كثيرة، كي تبقى لوزير الإعلام الكلمة الفصل في فض المنازعات أو إدارة شبكة العلاقات... وبناء على هذا كله يدفع العاملون في البرامج غالباً فاتورة مراكز القوى حسب انتماءاتهم... فمن يرضى عليه المدير العام قد لا يرضى عليه مدير التلفزيون، ومن يرضى عليه مدير القناة الأولى، قد لا يرضى عليه مدير الفضائية... وفي النهاية يقرر من (لا يرضون) دائماً، أن يتربصوا بما يمكن أن يسمى (أخطاء) في هذا البرنامج أو ذاك... كي يصفوّا حساباتهم مع من يقف وراء البرنامج... تكون النتيجة استعداء الوزير الجاهز أساساً لإصدار القرارات العقابية السريعة، دون أي اكتراث بأثرها على صورة الإعلام في عهده... الأمر الذي يضع حداً لصعود زلمة فلان على حساب زلمة علتان... وهكذا تجد من كان في الأمس يمشي مختالاً في أروقة التلفزيون بحظوته وقدرته على طرق أبواب مكاتب الطابق الثالث، تجده اليوم وقد منع من دخول التلفزيون فجأة... ومن دون أي احترام لارتباطه الأدبي بالشاشة أو ببرنامجه أمام المشاهد على الأقل!

أما ثالث الأسباب التي حرمتني من المفاجأة وأنا أقرأ خبر إيقاف برنامج (علامة فارقة) فهو أن السيد وزير الإعلام اعتاد في الآونة الأخيرة أن يتحفنا بقرارات من هذا القبيل، من دون أي حرج أمام وسائل إعلام عربية وعالمية غالباً ما ترصد حركة الإعلام السوري ومدى تطور هامش الحرية والمهنية فيه... ومن المؤسف أن تترجم مثل هذه القرارات باعتبارها دليلاً على قوة السيد الوزير، في حين يعرف المشتغلون في الإعلام جيداً، أن المنع والإيقاف هو تعبير عن ضعف وتخبط وليس قوة... فالقوة تكمن في إزالة العوائق بثقة، وتفعيل هامش الحرية بوعي بدل إغلاقه، وتحويله إلى نكبة على من يظن بوجوده على أرض الواقع الإعلامي!

وبعيداً عن هذه الآلية التي توضح لنا كيف يتم إيقاف برنامج تلفزيوني بقرار عقابي، - رغم أن البرنامج له راع إعلاني- فإن الاقتراب من خصوصية (علامة فارقة) تجعلنا مطالبين بقول رأينا الصريح في هذا البرنامج، الذي سبق قرار إيقافه، منع بث حلقة من حلقاته بقرار من الوزير أيضاً معللاً ذلك أن (جهة غير معلومة) قد اتخذت القرار (!!!) فقد بدأ البرنامج بداية معقولة فيها سعي لصياغة حوار جريء ومعمّق، وقد استفاد معد ومقدم البرنامج الزميل إبراهيم الجبين من تقاعس معظم محاوري البرامج

الحوارية في التلفزيون عن مقاربة هذه الجرأة، بل واحتقارهم لها في بعض الأحيان واعتبارها «رجس من عمل الشيطان» الأمر الذي مكّن البرنامج من الظهور بسرعة أكبر، رغم تواضع وتقشف شكله الفني... إلا أن البرنامج سرعان ما انقلب على نفسه، وسعى لتملق وزارة الإعلام، كما حدث حين دافع عن قرار السيد الوزير بطرد الخبرات التي بلغت السن القانونية وتحريم التعامل معها، أو حين نفى معد البرنامج في تصريح صحافي أن تكون الحلقة التي منعت من البرنامج، منعت بأوامر من وزير الإعلام، بل بقرار من (ديانا جبور) مديرة التلفزيون نقلاً عن الوزير كما قال في رده على المركز السوري للإعلام الذي أعلن تضامنه مع البرنامج، فجاء رد معد البرنامج ليبيض صفحة الوزير، مع أننا لا نفهم ما الفرق أن يكون المنع مباشرة أو أن يكون عن طريق التسلسل!

وفي النهاية لم يفد هذا كله الزميل إبراهيم الجبين، فالعلاقات التناحرية كانت قد قالت كلمتها في دفع البرنامج للانهيار تحت وطأة الضربات المتبادلة بين مراكز القوى... وجرأة البرنامج لم تكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير، لأن البرنامج في الأساس مصنوع بدعم من المدير العام وإشرافه، وإذا لم يكن المدير العام نفسه يعرف حدود الجرأة المسموح بها، فمن الذي ينبغي أن يعرف بها إذن؟! وأعتقد أن إيقاف برنامج يشرف عليه المدير العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون بهذه الطريقة، هو مؤشر سلبي على اهتزاز أرجل الكرسي الذي يجلس عليه!

وبعيداً عن هذه التشابكات، وعن حالة الشماتة التي تنتشر في كواليس التلفزيون عادة إزاء إيقاف أي برنامج يدعمه مدير من المدراء، وتربط معده علاقة صداقة مع هذا المدير... فإننا لا نبارك هذه الخطوة بالتأكيد، وكان يمكن للبرنامج أن يستمر حتى ما قبل دورة رمضان، ثم يتم إيقافه بعد الإعلان عن حلقة أخيرة بشكل هادئ، فيما لو استنفد أغراضه، على اعتبار أن دورة رمضان تتطلب برامج جديدة وخاصة.. أما هذه القرارات العقابية المشحونة بحالة ردة الفعل، واستعراض القدرة على إلغاء أي شيء وفي كل وقت، فهي لن تزيد صورة الإعلام السوري المتخبط هذه الأيام، سوى مزيد من التخبط، والشعور بانسداد الأفق وغياب ضمانات العمل، وهي تؤكد لنا يوماً بعد آخر ذلك الفارق الذي يتسع بين الشعارات الخلابة والواقع الأسود... وبالتأكيد إيقاف أي برنامج ليس مأثرة لمن اتخذ القرار، في عصر صارت فيه تقاليد القمع والمصادرة والحجب أمور لا تحتمل التباهي بالتأكيد، بل تدعو للخجل أياً كانت دوافعها وتقاطعاتها.

جريدة (القدس العربي) ١٩/ ٨/ ٢٠٠٩

بين جريمة انتقاد قناة تلفزيونية رسمية.. وجنحة تأييد مرشح معارضة: زمن التخوين والتخويف!

لو أني كتبت عن قناة الدراما السورية بعد أسبوع أو أسبوعين من انطلاقتها فقط، لقامت الدنيا على رأسي، واتهمت بأنني لم أعط لإدارتها فرصة كي تأخذ نَفَساً لتقدم ما لديها، وتفصح عن خططها وتبلور رؤاها... ولهذا انتظرت مرور عام على تأسيس القناة، جرياً على عادة المتابعات الصحافية التي تبدي رأياً في مناسبات التأسيس السنوية... لكنني مع ذلك لم أفلت من الاتهامات والشتائم... فقد أمطرني الزميل مروان ناصح مدير قناة الدراما السورية، في رده المنشور على مادتي (القدس العربي: ١٢/ ٤/ ٢٠١٠) والمعنون بـ (أين الموضوعية؟!) بسيل من النعوت الانتقامية التي طالت ما أسماه «سلوكي العدواني» معرباً في سياق ذلك عن تعجبه، و«تندره» - وهذه الكلمة له وليس لي- على ما أسماه: «هذه (المقدرة) الهائلة على الصبر التي هبطت علي من السماء، وجعلتني أتمكن من «لجم» نزقي ونزواتي العدوانية عاماً بكامله... يا للبطولة»

ولنا أن نتصور أن من يطالبني بالموضوعية هو نفسه من يسخر من التزامي الصبر والتأني في مراقبة أداء القناة التي يديرها عاماً كاملاً بدل أن يشجعني ويحترم (لجم نزقي) على حد تعبيره... ومن المؤسف أن يتحول السيد ناصح في رده من إعلامي إلى واش ومزاود، يتهم من ينتقد القناة التي

يديرها بأنه: «تعّمد إيذاء إعلام بلد بكامله دون وجه حق» فهل أصبح انتقاد قناة الدراما السورية بأي شكل من الأشكال، هو حالة إيذاء لإعلام بلد بكامله... ثم ما هذا الإعلام الهش، التي تؤذيه فقرة من مقالة في صحيفة هنا، أو كلمة ورأي هناك... ولماذا أصبح كل مدير يختزل «إعلام البلد بكامله» في المؤسسة أو المنبر الذي يديره؟!

طبعاً كثيرون يعرفون لماذا... فالسيد مروان ناصح بلغ سن التقاعد القانونية، وهو يشغل منصبه بحكم (التمديد) وأي مقالة تنتقد القناة التي يديرها، قد تقلل - في وجهة نظره- من فرص التمديد له، وبالتالي لا بد أن يصور الأمر على أنه «إيذاء لإعلام بلد بكامله»، أوليس الكرسي الذي يشغله هذا المدير أو ذاك بات هو «البلد بكامله»؟!

لقد آن الأوان كي يتم وضع حد لمثل هذه اللغة التخوينية المخاتلة التي تجعل البلد مصلحة شخصية لدى هذا المسؤول الصغير أو ذاك... فسورية كبلد أكبر من قناة الدراما، وانتقاد قناة تلفزيونية أيا كان دورها هو مجرد تفصيل صغير لا يحق لأحد أن يربط البلد بكامله به!

يتساءل الأستاذ مروان ناصح: «كيف يصادر السيد منصور حقّ الإعلام السوري، في أن يحتفي بولادة أول قناة متخصصة، ضمن مشروعه التطويري الكبير، ويسخر من الأهداف التي وجدت هذه القناة لتحقيقها، ويأخذ عليه التفاخر والتباهي بالدراما السورية ودورها الإبداعي الكبير، بعد أن اعترف بنجاحاتها الرائعة» طبعاً أنا لم أسخر من الأهداف التي وجدت لأجلها، لأن دعم الدراما التلفزيونية والاهتمام بها وتطويرها، أمر مشروع بل ومطلوب... لكن ما انتقدته هو أن تبقى لغة (التفاخر والتباهي) هي لغة الاحتفاء الوحيدة بالدراما... ولو أن هذه اللغة والخطابات الرنانة تفيد أو تطور إعلاماً، لحق للمسؤولين على قناة (الجزيرة) أن يجلدونا بخطابات التباهي والتفاخر ليل نهار.. والكل يعلم ما حققته قناة (الجزيرة) لدولة قطر ليس على الصعيد المحلي أو العربي بل والدولي أيضاً... لكنهم لم يتباهوا ولم يتفاخروا لأن الجميع يعلم أن هذه اللغة التي تخفي عجزاً عن العمل بصمت ولت... وآن أن ننبذها.

يدعي السيد ناصح أنني عندما أقول أن القناة ذبل ألقها قبل أن يتوهج شبابها... إنما أتوهم بأنني «أمثل المشاهدين العرب أجمعين»، وأنني «مكلف وموكل بأن أنطق باسم الملايين العربية من المحيط إلى الخليج»... طبعا في عالم بات قرية كونية مفتوحة، يبدو هذا الكلام الذي قولني إياه السيد ناصح

مضحك تماماً... فلا يوجد صحافي أو كاتب ينطق باسم الملايين العربية من المحيط إلى الخليج... سواء أقال الصواب أم الخطأ.. وتعلم إدارة الصحيفة التي أكتب بها أن أي صحافي يقدم وجهة نظر خاصة به، قد يقتنع بها مئة ألف قارئ، وقد لا تقنع قارئاً واحداً... ولكن في كلا الحالتين تبقى (وجهة نظر) تعبر عن رأي كاتبها. لقد قلت إن القناة (لم تعد تشكل حالة جذب في الفضاء العربي) انطلاقاً من خبرة شخصية في متابعة بث القنوات الفضائية وتلمس أصدائها... وأنا لا أدعي أنني أملك استبياناً، لكنني أملك مؤشرات... فعندما يمر عام ولا تقرأ عن هذه القناة بعد أخبار مواكبة حدث افتتاحها، مقالات ووجهات نظر في أدائها، فهذا مؤشر أنها لم تعد تشكل حالة جذب... وعندما لا ترى إعلانات تذكر على شاشتها فهذا بالتأكيد ليس مؤشر نجاح... أما الاستبيان الذي يستشهد به السيد ناصح من أن القناة تحصد (٨٢٪) داخل سورية، فيجب أن يطلع عليه المعلنين وليس أنا... علهم يصدقون أن تحويل القناة لـ (صندوق لعرض مسلسلات) هي وسيلة جذابة للغاية لصنع قناة ناجحة، فيستفيدون من رواجها الجماهيري الكبير في ترويج سلعهم الوطنية ويفيدون!

لا أريد أن أتوقف عند المزيد من استعراض حجج السيد ناصح وافتراءه الانفعالي، الذي يرفض أي لغة حوار وإبداء رأي ويعتبرها بكل عنهجية «أستذة» و«عدوانية» وكأنني أنا الصحافي الوحيد في العالم العربي الذي ارتكب «جريمة» انتقاد قناة تلفزيونية في بلده أو خارجه... لكنني أقول أنه إذا كانت هذه القناة لا تحتمل أي جهد سوى «أن تدع العمل يقدم نفسه بنفسه للناس».. فمن الأفضل إلغاء إدارتها برمتها، وتكليف موظفة تنسيق بهذه المهمة، وأقترح تكليف الآنسة هيفاء زنجي إحدى أنشط موظفات التنسيق في التلفزيون السوري، لأنها تعرف آلية طلب الأشرطة من المكتبة، وكيفية الإطلاع على تقارير الرقابة والصلاحية الفنية والهندسية، ثم إيصال الحلقات إلى منفذ ومونتير الفترة ليصار إلى بثها في الأوقات المحددة... وكفى الله المؤمنين شر القتال!

• أزمة أنصار البرادعي: النظام العربي الموحّد!

ومن جريمة انتقاد قناة رسمية التي جرمنا بها رد يصلح تماماً لسجالات الصحافة المحلية، ولا يرقى لأفق جريدة كالقدس العربي، التي لا تعتبر من ينتقد (ذا فم مريض) بالتأكيد... إلى جريمة تأييد بعض المصريين في الكويت لمرشح المعارضة في معركة الانتخابات الرئاسية المصرية المقبلة الدكتور محمد البرادعي، التي أدت بهم إلى الترحيل من الكويت بلا سابق إنذار... والتي تابعها برنامج

(العاشرة مساء) على قناة دريم من خلال حوار مع أحد المرحّلين... في ظاهرة تؤكد لنا أن المواطن العربي اليوم لم يعد له وزن أو كرامة لا في وطنه ولا في أوطان أشقائه!

فالسيد البرادعي ليس معارضاً فاراً خارج بلاده، وهو ليس متهماً بجناية أو جريمة تجعل من مناصرته مناوأة للسيادة المصرية وللعلاقات بين مصر والكويت... إنه يعيش داخل بلده متمتعاً بحقوق المواطنة، وهو يمارس نشاطاً سياسياً -حتى الآن- لا يعاقب عليه القانون المصري، وإن كان غير مستحب ومرحب به من السلطات القائمة طبعاً... وعليه فمناصرته أو التجمع من أجل دعمه في بلد يفاخر بديموقراطيته كالكويت، ليست إلا نشاطاً مألوفاً وأقل من عادي في عرف هذه الديموقراطية... ولا ندري إذا كانت السلطات الكويتية سترحل بعض الأميركيين من على أراضيها، إذا مارسوا أي نشاط داعم لمنافس أوباما في الانتخابات الأميركية المقبلة... على اعتبار أن السلطات الكويتية تربطها علاقات حسنة بأوباما... أم أن ما يحق للمقيمين الغربيين والأميركان على الأرض العربية، لا يحق للأشقاء العرب فيها؟!

تؤكد هذه السابقة المؤسفة أن النظام العربي هو نظام واحد موحد أكثر من أي وقت مضى... فهو لم يعد يترك أي فضاء للمواطن العربي كي يتنفس أو يسعل أو يقول رأيه الحر بأي شيء وبأي أسلوب... لا في بلده ولا في خارجها... وهو نظام لم يعد يعبأ لا بأصول الضيافة، ولا بدواعي الإنسانية في التعامل مع الأشقاء وحفظ كرامتهم، بدل تهديدهم بقطع أرزاقهم وترحيلهم بلا أي تفهم لرغبة البشر في الاختلاف وحرية التعبير تحت سقف قانون اعترف لهم بهذا الحق وكفله!

إنه زمن التخوين العربي... وزمن التخويف العربي... وزمن الترحيل العربي... ولكن إلى أين نرحل؟! لكأننا أمام ذلك المشهد التاريخي الذي أحرق فيه طارق بن زياد سفنه وصرخ في جنوده: «البحر من ورائكم والعدو من أمامكم... وليس لكم والله إلا الشهادة أو النصر...» ولكن أي شهادة... وأي نصر يرتجى... وعلى من؟!

جريدة (القدس العربي) ١٩/ ٤/ ٢٠١٠

ثقافة المناصب التلفزيونية:
رأي قبل... ورأي بعد!

بعد أسابيع قليلة من سجالنا مع مدير قناة الدراما السورية الزميل مروان ناصح... الذي اتهمنا عندما انتقدنا القناة التي يديرها بالرغبة التي لا تخمد في إيذاء الآخرين، وبتعّمد «إيذاء إعلام بلد بكامله دون وجه حق» ناهيك عن إلصاق صفات ونعوت كثيرة بنا كالعدوانية والوقوع تحت الأهواء الذاتية، وإصدار الأحكام القدرية الباترة... أقول بعد أسابيع قليلة تمت إقالة السيد ناصح من منصبه في جملة تغييرات ومناقلات شكلية طالت بعض مفاصل وإدارات القنوات في التلفزيون السوري.

بعض الزملاء في التلفزيون السوري الذين تحفظوا على ردي على السيد مروان ناصح، رغم اتفاقهم معي في الرأي حول ضعف وبلادة قناة الدراما، والذين اعتبروا أنني قسوت عليه في ردي المنشور في هذه الزاوية، اتصلوا بي بعد صدور قرار إقالته، وقد تغير رأيهم مئة بالمئة... فقد اعتبروا أنني كتبتُ ما يجب أن يُكتب... بل وحتى أنه «كان يمكن أن يكون الرد أقوى وأقسى... مادام هو لم يتوانَ في تسفيه رأيك وتجريدك من أبسط درجات الموضوعية» على حد تعبير أحدهم!

طبعاً أنا لا أكتب هذه المرة لأشمت في زميل أقيل من منصبه... فالنقد حالة حوار ومراجعة وإبداء وجهة نظر قد تخطأ وتصيب... والناقد الذي يريد أن يستمر في مزاولة مهنة يحبها ويحترمها، يجب أن يتسامى عن مشاعر الشماتة أو الرغبة في الانتقام... فالسيد ناصح بلغ سن التقاعد القانونية وكان يشغل منصبه بالتمديد الاستثنائي - كما سبق وذكرنا- وهو سيخرج عاجلا أم آجلاً... لكنني أكتب هذه المرة لأتحدث عن تعبير طريف سمعته من صديقي الدكتور فؤاد شربجي قبل أيام، يتصل بهذه الحالة... إنه تعبير «ثقافة المناصب» السائدة في أجواء الوسط الفني والإعلامي السوري...

والمقصود بثقافة المناصب... هو أن أي شخص يشغل منصباً يمكن أن يجد من يدافع عنه ضد أي حالة نقد أو إبداء رأي في عمله... فثمة دائماً مستفيدون يعتبرون أن جزءاً من حماية مصالحهم، يكمن في القتال على جبهة هذا المدير ضد النقد والصحافة، وضد ما يعتقد أنهم «أعداء شخصيون»>

هكذا فالمنصب يجعل الكثيرين، يرون مزايا ومحاسن في صاحب المنصب، سرعان ما تختفي... وسرعان ما يجردونه منها، عندما يخرج أو يُقال.. عندها يصبح ما قاله هذا الصحافي أو ذاك صحيحاً مئة بالمئة... ويصبح الرأي الشخصي «المُغرِض» موضوعياً وصائباً!

إن هذه الثقافة السائدة بقوة، هي جزء من أجواء لا يمكن أن يُنصف فيها العمل المخلص فيما لو وجد، لأن التقدير هو تقدير للمنصب فقط، كما أنه لا يمكن يُقرأ فيها الرأي الآخر قراءة موضوعية، سواء تم الاتفاق أو الاختلاف معه... لأن الاختلاف والاتفاق هنا مرتبط بالرغبة في التقرب من صاحب المنصب والذود عنه... إنها باختصار ثقافة نفاق سافر، تهدم ولا تبني... وتشوّه ولا تصحح أو تفزر صحيحاً.

وفي الاتجاه نفسه يتغير رأي المدراء أنفسهم في مسألة التطوير الإعلامي الذي يلمسونه ويدافعون عنه... كما يصبح دفاعهم المستميت عن «النهضة الإعلامية الكبرى» التي كان يتحدثون عنها عندما كانوا في المنصب، بوحاً شفافاً ومريراً عن المعوقات التي تكبر يوماً بعد يوم، وعن الوساطات التي تستفحل فلا تترك مجالا لأصحاب الكفاءة... وعن خفايا القرارات التي يصادرها المسؤول الأعلى أو الوزير فلا تترك لهم فسحة للتطوير!

وهكذا فثمة رأي قبل... ورأي بعد... رأي يتفاخر بالإنجازات ويتهم من لا يراها بأنه ذو فم مريض... ورأي يرثي لواقع الحال بعد أن يصبح أسير مقولة «دوام الحال من المحال» في البقاء في الكراسي!

وما دامت ثقافة المناصب هي الضمير المهني السائد اليوم تلفزيونياً واجتماعياً... فقل على الدنيا السلام!

جريدة (القدس العربي) ١١/ ٥/ ٢٠١٠

التلفزيون السوري في احتفالية عيده الذهبي يعد مشاهديه بالاستمرار وروّاده بالذكرى!

لا أدري من هو العبقري الذي وضع شعار احتفالية التلفزيون السوري بذكرى مرور نصف قرن على تأسيسه: «خمسون عاماً... ونستمر» فالتلفزيون السوري ليس مجلة ثقافية تقاوم نوائب الدهر وتراجع سوق القراءة كي تستمر، وهو ليس قناة تلفزيونية خاصة تعيش على عوائد الإعلان أو اشتراكات فك التشفير، وتخشى يوماً ما ألا تقدر على مواصلة المشوار... إنه تلفزيون دولة وجد ليبقى، وقد سبق للتلفزيون السوري أن استمر في ظل انفصام عرى الوحدة بين مصر وسورية وما تلا ذلك من انقلابات وحركات تغيير... ومن الطبيعي جداً أن يستمر اليوم في ظل نظام أمني قوي ومستقر، لأن التلفزيونات باتت من مقومات حضور الدول وسيادتها... وعليه فاستمراره ليس معجزة ندعيها، ولا حالة استثنائية نكيد بها الأعادي، بل هو أمر اعتيادي ليس لأحد بطولة في صنعه... وإن كانت البطولة تكمن في التأسيس له في ذلك الزمن الصعب، ثم في تطويره في غير مرحلة من مراحل تاريخه الذي أرادت الإدارة الحالية للتلفزيون السوري الاحتفال به وإبرازه، فإذا بها تغرق في فوضى تضيع معها معايير التكريم، وألق استعادة ذلك التاريخ، والكثير من البهجة الاحتفالية التي كنا نأمل أن

نعيش معها، حاملين كمشاهدين أو كمتابعين ذكريات شتى عن واحدة من أهم الوسائل الإعلامية التي شكلت ذاكرة السوريين في النصف قرن الأخيرة، وضبطت إيقاعات أيامهم!

• تظارف وفوضى وارتجال!

الاحتفال بعيد التلفزيون الخمسين أقيم على حفلين، الأول في سهرة الثالث والعشرين من تموز (يوليو)... وتم فيه تكريم خمسين إعلامياً وفناناً من العاملين في التلفزيون في مراحل مختلفة... وقد كان قوام الحفل، مسابقة عرضت فيها مواد تلفزيونية قديمة، وطرحت حولها أسئلة مختلفة... الفريقان المتسابقان، تم اختيارهما من حضور الحفل... ووضعت لجنة تضم الفنان دريد لحام والمخرج خلدون المالح والفنانة سلمى المصري...

فكرة المسابقة قديمة، وقدمت في التلفزيون مراراً، لكن ما يعيبها ليس كونها غير مبتكرة، فقد تفي بالغرض في تسليط الضوء على نتف من تراث التلفزيون الثري... لكن ما يؤخذ عليها حالة الهرج والمرج والاستظراف التي سادت... ناهيك عن أنها كشفت عن مستوى ثقافة بعض الإعلاميين العاملين في التلفزيون... فالمذيع محمد ذو الغنى عندما قدمت أغنية (سورية يا حبيبتي) اندفع بكل ثقة للقول للجنة: (هي ما بدها ثلاث احتمالات... معروفة للأخوين فليفل) ثقة كانت محرجة حقاً في معرفة نسب أغنية ذائعة الصيت كتبها ولحنها الفنان اللبناني محمد سلمان وليس ملحني النشيد السوري!!

الصور التي كانت تعرض في المسابقة كانت تتأخر أحياناً، فيسأل المذيع أمجد طعمة (أحد مقدمي الحفل) عن فحوى الصورة، في الوقت الذي تتصدر الشاشة صورة شعار الاحتفال بعيد التلفزيون الخمسين، فيجيب بعض الفنانين ساخرين: (معروفة... هي صورة التلفزيون)!!

نترك المسابقة وما حفلت به... فتطالعنا حالة التكريم بهرج ومرج ليس مطلوباً أن يكون ذا وقع كوميدي بالتأكيد... وخصوصاً حين يخطأ السيد أمجد طعمة في نسب المسلسل الشهير (انتقام الزباء) إلى مخرجه غسان جبري، ويقول إنه لعلاء الدين كوكش، فيأتي المخرج كوكش، كي يستعير المايكروفون مصححاً بنزاهة وترفع... وتأتي مذيعة أخرى فتذكر مسلسل (حكاية حارة القصر) أثناء تقديم كاتبه عادل أبو شنب باعتباره (حكاية حارة) أي حارة يا ترى؟! لا أحد ينتبه هذه المرة،

رغم أن هذا الجهل يُرتكب بحق أشهر مسلسلات التلفزيون، والسبب أن هناك ازدحاماً حدث على المنصة أثناء ذكر أسماء المكرمين، وكأن المطلوب الانتهاء سريعاً من هذه القائمة الطويلة المرهقة، دون انتظار المكرمين «ومنهم من بلغ من العمر عتياً» كي يصلوا إلى المنصة أو يستلموا درع التكريم، أو يحيوا الناس... والنتيجة: أسماء لم يعرف الجمهور أصحابها، وخصوصاً أن معظمهم من الفنيين والعاملين وراء الكاميرا... الذين لا يعرف المشاهد أشكالهم!

وكان لافتاً في ظل هذه الفوضى والعجلة، أن مقدمي الحفل الثلاثة، نسوا اسم المخرج هيثم حقي، الذي كان حاضراً، وكان اسمه مدرجاً في قائمة المكرمين، ولم تفلح محاولة المذيع اصطحاب مدير عام هيئة الإذاعة والتلفزيون المهندس معن حيدر، كي يكرما هيثم حقي وهو جالس على طاولته، في أن تمحو حالة الحرج التي حاول الجميع مداراتها بابتسامة... وبجرعة من المديح الزائد كنوع من تطييب الخاطر!!

• اختيار بلا معيار!

والحق أنه لا يمكن لأي مشاهد تابع هذا الحفل، أن يعرف ما هي معايير اختيار أسماء المكرمين.... وأية عدالة تجعل الزميل نضال زغبور مكرماً، والزميلة ماريا ديب منسية؟! وإذا أردنا أن نكرم رفيق السبيعي وياسين بقوش وجيانا عيد من الفنانين... فلم لا نكرم سائر الممثلين الذين عملوا في دراما التلفزيون... لماذا ننسى – مثلاً– السيدة ثناء دبسي التي عملت في أول مسلسل تلفزيوني أنتجه التلفزيون السوري (ساعي البريد) ولماذا ننسى بسام لطفي الذي عمل في أول عمل درامي يوقعه الرائد سليم قطايا وهو تمثيلية (الغريب)؟! ولماذا يتم فتح باب تكريم الممثلين (وهم كثر) إذا لم يكن بالمستطاع تكريم الجميع؟! من سيمحو المرارة من نفوس زملاء عملوا مع هؤلاء في نفس الأعمال أو في نفس الفترة... وعاشوا ليروا اختلال المعايير وفوضى الاستثناءات؟!

وهل يمكن أن ننسى ونحن نكرم إعلاميي التلفزيون أسماء: عواطف إسماعيل الحفار، وفاطمة خزندار، وباسمة زنبقة... والقائمة تطول، والذاكرة حافلة بأسماء من الظلم تجاهلها، ومن المؤسف استثناؤها، لأن هذه الأسماء والوجوه هي من شكلت ذاكرتنا، وهي من صاغت علاقتنا بالتلفزيون، ولماذا يتم تجاهل الأستاذ فؤاد بلاط وفي عهده أنشئت القناة الثانية، والأديب

عبد النبي حجازي وفي عهده أنشأت القناة الفضائية، والدكتور فايز الصايغ وفي عهده افتتحت العديد من المراكز التلفزيونية الجديدة؟!

وإذا كان حفل التلفزيون الأول هو الحفل الشعبي الموجه لملايين السوريين الذي يفترض أن يتابعوا هذا الحدث السعيد في بيوتهم... فهل كان التلفزيون عاجزاً وهو يحتفل بعيد ميلاده الخمسين، أن يستقطب لهذه المناسبة الهامة مطرباً سورياً كبيراً من وزن صباح فخري أو ميادة حناوي أو أصالة نصري بما يعطي للحفل وهجاً غنائياً يليق بالتلفزيون المحتفى به، الذي وصفه الزميل معن صالح في الأغنية التي ألفها ولحنها بأنه «أغلى من الوالد والولد»؟!

• الصعود على المسرح للوزراء فقط!

تساؤلات عديدة بدا الحفل الثاني الذي وضع فكرته وأخرجه الفنان أيمن زيدان غير قادر على محوها... صحيح أن هذا الحفل كان أفضل فنياً من سابقه وأكثر انضباطاً بتقديم الزميلة عزة الشرع له، وأن معيار تكريم الأسماء العشرة فيه كان واضحاً ومنطقياً إلى حد بعيد... لكن طريقة التكريم بدت غريبة فعلاً... فلأول مرة لا يُدعى المكرمّون إلى الصعود إلى المسرح ويبقون في أسفل الصالة فيما توضع صورهم على المسرح. فهل من المعقول أن تأخذ الصورة مكانة أعلى من صاحبها الموجود في الصالة؟!! وهل من اللائق أن يُدعى وزيرا السياحة والثقافة (مع احترامنا لهما) للصعود إلى المسرح أثناء تكريمهما باعتبارهما عملا في التلفزيون في فترة سابقة، في حين يحرم من هذا الحق المكرمون الكبار، ومنهم أيضاً من شغل مناصب سياسية هامة كالدكتور صباح قباني؟! ومنهم فنانون يحملون وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى كالفنان دريد لحام؟! وألم يكن من اللائق أن توجه تحية على الأقل لوزراء الإعلام السابقين الذين تواجدوا في الصالة أمثال محمد سلمان، وعدنان عمران؟!

وإذا كان مخرج الحفل قد وفق في التقاط شهادات حارة لبعض المواطنين الذين عاصروا بدايات التلفزيون، واستطاع معالجتها بصرياً بشكل أنيق، كما وفق في تقديم حل فني لكلمة الدكتور صباح قباني التي أعلنت ولادة التلفزيون السوري... فإن معالجة الجوانب الأخرى لم تأت بجديد، فقد جاء متأثراً بعروض ماهر الصليبي في افتتاح مهرجان السينما... وقدم لنا نفس الرقصة الغريبة التي

باتت تصلح لكل زمان ومكان في رأي فنانينا... لشبان يرتدون البذلات الأنيقة والقبعات الغربية ويراقصون فتياتهم على وقع موسيقى إيقاعية لا علاقة لها بالحدث والمناسبة؟!

لقد أراد القائمون على الحفل الثاني أن يقدموا في ختام الحفل، فيلماً قصيراً عن تاريخ التلفزيون، فبدا التعليق حافلا بالجمل الإنشائية، فقيراً بالمعلومات، قريباً في لغته من موضوعات التعبير المدرسية... وكان طريفاً أن المونتاج نقل التعبير المجازي إلى صور واقعية، فبدا الأمر مضحكاً للغاية... فهل القول مجازاً بأن التلفزيون ألقى مرساته، يستدعى أن نقدم صورة سفينة تلقي مرساتها؟!

لقد جاء احتفال التلفزيون السوري بعيده الخمسين مخيباً للآمال بكل المقاييس... فقد قدم منظموه ومنفذوه حالة نموذجية عما يمكن أن يفضي إليه الارتجال وقلة المعرفة وفوضى المعايير، وغياب الرأي الاستشاري، الذي هو أهم من اجتهاد من دخلوا التلفزيون بالأمس القريب... ولم يعرفوا مفاصل تاريخه المضيء والمشرق وسير بُناته!

جريدة (القدس العربي) ٢٨/ ٧/ ٢٠١٠

مهرجان دمشق السينمائي في حضن «الرباطية» الإعلامية!

يظل كاتب الزاوية الصحافية الأسبوعية، وأياً كان توجهها، عرضة لامتحان متجدد لا ينتهي اسمه «الموضوعية» التي يظل القارئ يلاحقه بها حتى تصبح كاللعنة المسلطة فوق رأسه وهو يكتب.

يتناسى الكثير من القراء أن الكاتب أو الصحافي هو إنسان له ذائقة شخصية، وصاحب رؤى شخصية أيضاً، يحب ويكره ويتألم ويتحمس ويقتنع ويتخذ موقفاً، ويهاجم مواقف أخرى كي يعبر عن قناعاته ورؤاه... وهو ليس معادلة كيميائية يتم تركيبها وفق نتائج لا تعطي سوى وصفة «الموضوعية» الجاهزة.

في الأسبوعي الماضي كتبت عن مهرجانات الخليج السينمائية انطلاقاً من مادة تلفزيونية استفزتني، فأرسل لي أحد القراء تعليقاً تحت عنوان: (أحبّ محمد منصور... ولكن) قال فيه: «أحببت كاتب هذا المقال من خلال موضوعيّته في أكثر من طرح قرأته هنا، ولكن هذا المقال ينسف ما اكتسبه هذا الكاتب.. ماذا عن مهرجان دمشق السينمائي يا سيّدي؟.. أم أنّه كونك «سوري» يجعلنا نتجاهل هذه السقطة الدوريّة التي لا نكفّ عن ممارستها؟».

والآن... ينعقد مهرجان دمشق السينمائي في دورته الثامنة عشرة، ويصبح بالإمكان للقارئ الذي يشكك في موضوعيتنا، أن نثبت له العكس، على اعتبار أن الصحافة تحب الحديث على الحاضر!

ويبدو أن الكثيرين باتوا ينظرون إلى مهرجان دمشق السينمائي نظرة مستهجنة في ظل تراجع الإنتاج السينمائي كماً ونوعاً في السنوات الأخيرة، فحتى قناة ا لـ (بي بي سي) المعروفة برصانتها وعدم سعيها وراء الإثارة عنونت تغطيتها التلفزيونية لهذا الحدث في فترتها الإخبارية أمس الأول بالقول: (مهرجان دمشق السينمائي: احتفالية ضخمة في بلد إنتاجه السينمائي ضئيل)! ولئن حاول تقرير الزميل عساف عبود تمرير بعض الانتقادات الخجولة لواقع سينمائي لا يحتاج لمهرجان وكاميرات وأضواء ونجوم وسجاد أحمر، بقدر ما يحتاج إلى فعل حقيقي صادق، يخلق آليات للنهوض بالإنتاج السينمائي... فإن التقرير التلفزيوني ظل يراوح في منطقة وسطى، متجنباً الإفصاح عن أي موقف واضح.. وحتى استضافة المهرجان لهيفاء وهبي التي ليس لها أي رصيد فني حقيقي يستحق الاحترام وليس سينمائياً فقط، جاء ذكرها في التقرير باعتبارها «محل انقسام بين مؤيد ومعارض»! إلا أن حديث المخرج نبيل المالح في الفترة الإخبارية نفسها على الـ (بي بي سي) جاء ليعبر عن موقف أكثر وضوحاً: «السينما السورية لها علاقة بالمشروع الثقافي نفسه... وقد مرت بفترات ذهبية وفضية وبرونزية وقصديرية وحديدية لكنها لم تكن ضمن مشروع ثقافي حقيقي، بل واحدة من اهتمامات وزارة الثقافة... وقد شخصنت وربطت بمدراء وموظفين صغار لا هم لهم إلا العلاقات الشخصية».

ومشكلة مهرجان دمشق السينمائي تتفاقم يوماً بعد يوم... لأنه لا يوجد رأي آخر يتفحص مساره وانجازاته وعثراته بنزاهة وموضوعية ويحاور فيها بالحجة والبرهان... فهو منذ سنوات معفي من النقد في الإعلام السوري، فوزارة الإعلام صاحبة السلطة العليا على الإعلام الرسمي، هي عضو في اللجنة العليا للمهرجان من خلال شخص معاون الوزير، وكذا مدراء المؤسسات الإعلامية، ومدير عام هيئة الإذاعة والتلفزيون... وحتى بعض محرري الصفحات الأخيرة والثقافية في الصحف الرسمية الثلاث، هم محررون تم استئجارهم في النشرة اليومية للمهرجان... وهم لا يألون جهداً في نشر أحسن الأخبار عن المهرجان في صحفهم كي يبيضوا وجههم أمام إدارة المهرجان... وهكذا بحكم الشراكة والفائدة والمكافأة والاستكتاب.... لم تعد تنشر أي مادة تتناول المهرجان

بالنقد في الصحف اليومية، أما في التلفزيون السوري بقنواته الثلاثة فـ (رئيس المهرجان، مدير عام مؤسسة السينما، الصديق الشخصي لوزير الإعلام) هو نفسه المشرف على التغطية التلفزيونية للمهرجان... وقد جاء اسمه في شارة النقل التلفزيوني للافتتاح الذي بثته قناة سورية دراما تحت بند «الإشراف العام»... وهكذا لم يعد هناك أي خرم إبرة ينفذ منها الرأي الآخر الذي يمكن أن يقوّم المهرجان، أو ينتقد أي خلل فيه، في قنوات التلفزيون... لا بل على العكس، تتحول الرسالة اليومية للمهرجان على شاشة التلفزيون السوري إلى مادة مدائحية لا تستضيف إلا المرضي عنهم، والموثوق بهم... فهي تعيد كل يوم الكلام نفسه عن أهمية المهرجان وعن شهادات كبار النجوم فيه، وعن سعيه الحثيث نحو العالمية التي لم يحل دونها سوى الحصار الذي تتعرض له سورية، متناسين شرط صالات العرض التي يعرف السوريون أحوالها جيداً وقد عاشوا عقوداً مع خرابها التاريخي الذي مازال ماثلاً للعيان!

إن الخوف من الرأي الآخر ومحاصرته، والمسارعة للرد عليه وعقد المؤتمرات الصحافية لإسكاته تجعل المهرجان يبدو وكأنه «مؤامرة» يخاف أصحابها أن تنكشف، أو يفلت زمام أعطياتها وهباتها وملكياتها الحصرية من أيديهم... وأنا شخصياً لست من أعداء المهرجان أو المتربصين به، لكن لو أردت أن أكتب رأيي فيه، فلن أجد في ظل هذه «الربّاطية» الإعلامية التي تؤازر المهرجان وتسد علينا المنافذ لتقويمه، أي فسحة سوى هنا في (القدس العربي) أو في بعض الصحف اللبنانية المجاورة... وهذه حال تجعل المهرجان يوغل في أخطائه ولا يسمع إلا أصواته مادحيه... ولهذا لا أحد سيقول لإدارة المهرجان أن تاريخ السينما السورية لن يقاس بالمهرجانات أو بعدد دورات هذا المهرجان، بل بعدد الأفلام ونوعية الإنتاج فقط... ولو أقنعنا الجهات الحكومية المانحة لميزانية المهرجان (بلغت هذا العام ١٣٥ مليون ليرة سورية) أن توقف المهرجان لمدة خمس سنوات، وأن تحول المبلغ المرصود له لحساب صندوق وطني لدعم السينما... وأن نستثمر ذلك في تحريك عجلة الإنتاج وتحسين صالات العرض... لكان لدينا مهرجان مؤجل، وإنتاج يتراكم ويتطور كي يبرر عودة المهرجان إلينا وإلى الآخرين، دون أن نتيح مجالاً لقناة مثل (بي بي سي) للتساؤل عن جدوى هذه التظاهرة السينمائية الضخمة في بلد إنتاجه السينمائي ضئيل... وهو سؤال طالما طرحه الكثير من السوريين من قبل... إلا أنهم لم يجدوا أي إجابة شافية عليه، سوى ادعاء منظميه أن المهرجان يحقق دعاية سياسية وسياحية للبلد في ظل الحصار الذي كان يستهدف سورية!!

وأنا أعتقد أن سورية كبلد وكمكانة أكبر من أن تحتاج لمهرجان سينمائي ليس لها فيه سوى فيلم أو فيلمين فقط، كي تنفذ من خلاله، أو تكسر به حصاراً مضى، أو تكسب قلوب ومواقف فنانين يعرف الجميع كم وكيف يغيرون قناعاتهم وولاءاتهم وكأنهم يغيرون ملابسهم... وحتى من دون أن يعتب عليهم أحد!

جريدة (القدس العربي) ١٠/ ١١/ ٢٠١٠

صدمة وذهول في الشارع السوري من شعارات الإخبارية السورية

فرك الكثير من السوريين عيونهم غير مصدقين ما يرونه ويقرؤونه على شاشة البث التجريبي للفضائية الإخبارية السورية التي انطلق بثها مؤخراً، واتصل بعض الأصدقاء كي يتأكدوا أنني قرأت ما قرؤوه من أن الإخبارية السورية كما جاء في إحدى شعاراتها التعريفية: «فضائية إخبارية مستقلة يمولها المجتمع السوري» وهي «تدعوكم للتفاعل معها عبر مشاركتها ومحاسبتها»؟! فهل دقت ساعة محاسبة المواطن السوري لأجهزة إعلامه... وهل يا ترى إذا كتبت وانتقدت هذه القناة بعد انطلاق بثها النظامي، سيكون مسموحاً لي أن أحاسبها دون أن تحاسبني أي جهة من الجهات إياها لا سمح الله؟!

سؤال أطرحه ببراءة مطلقة، رغم تفاؤلي المبدئي بتولي الدكتور فؤاد شربجي إدارة هذه القناة، ورغم معرفتي بأن الرجل الذي كان يدير قناة (الدنيا)، والذي تربطني به علاقة صداقة، لم تتأثر رغم كل الانتقادات التي وجهتها في مقالاتي للدنيا أيام كان يديرها... لكن شعارات الإخبارية التي تتوالى في اليوم القصير عشرات المرات، أثارت صدمة وذهولاً في الشارع السوري، حتى أن أحد الأصدقاء

قال لي: «هذه ليست شعارات قناة... ولكنها شعارات ثورة» فبخلاف بعض الشعارات التقنية والمهنية التي رفعتها القناة من قبيل: (الخبر والمعنى/ الوقائع كما وقعت والأحداث كما حدثت/ حداثة تلفزيونية وارتقاء إعلامي) أطلقت الإخبارية السورية شعارات (مستفزة) لأن السوريين نسوها تماماً في علاقتهم بإعلامهم منذ سنوات طويلة... كما حين نقرأ: (من شاور الناس شاركهم عقولهم/ من الناس ومن أجل الناس/ الحيادية في الأخبار والوضوح في الآراء/ إعلام لا يبرر للحكومات أفعالها، ولا للأنظمة سياساتها/ الحرية وسيلتنا والمعرفة مسؤوليتنا)!

وأرجو ألا يعتبر أحد أنني أغمز من قناة إعلام بلدي لا سمح الله، فوزير الإعلام السوري د. محسن بلال، ظهر في تصريح بالصوت والصورة على شاشة الإخبارية، ليقول أن هذه القناة المستقلة «ستنقل الصوت السوري الحقيقي» وهذا يعني أن الصوت السوري الحقيقي لم يكن ينقله الإعلام الذي يديره منذ أكثر من خمس سنوات، والذي كان يمدحه السيد الوزير في السنوات الأولى لتوليه الوزارة، ثم عاد في الفترة الأخيرة لينتقده في تصريحات علنية متبرمة، نقلتها وسائل إعلام إلكترونية وشبه خاصة!

طبعاً لم توضح لنا القناة في شعاراتها مفهوم الاستقلالية الذي تتمع به.... فهل كونها غير تابعة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون يجعلها مستقلة؟! وإذا كانت «لا تديرها الحكومة السورية» كما جاء في تصريح السيد الوزير... فمن أين سيقبض العاملون فيها رواتبهم ومكافآتهم؟! وهل ستصم القناة آذانها عن الاتصالات التي تنقل الأوامر «غير المستقلة» لمسؤول هنا أو هناك... أم أن سقفها سيكون مثل سقف أي «إعلام مستقل» تموله الحكومة التي تحكم باسم الشعب؟!

إن كثرة الشعارات التي طرحتها الإخبارية السورية في بثها التجريبي ذكرتني بمقال كتبه الراحل الكبير محمد الماغوط ذات مرة، استعرض فيه الشعارات التي أطلقها النظام العربي:

«الله أكبر والعزة للعرب... دقت ساعة العمل الثوري... ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة... بترول العرب للعرب... ثورة حتى النصر... لا للاستعمار وأعوان الاستعمار... لا صلح... لا اعتراف... لا مفاوضات» ثم استعرض ذكرياته مع كل شعار: «مع هذا الشعار كنت نزيل القاووش رقم ٥ ومع ذاك كنت في القاووش رقم ٩، ومع ذياك دخلت إلى التحقيق وأنا أُحصي على أصابعي كم يوماً بقي لي في السجن، وعندما خرجت كنت أحصي ما بقي في فمي من أسنان. ذكريات... ذكريات... إن كل شعار منها كان بالنسبة لنا (نيدو) الذي تنمو مع الأجيال».

وهكذا أرجو ألا تكون حالنا مع ترسانة شعارات الإخبارية السورية التي لا يتسع المجال هنا لاستعراض بقيتها، كحال الماغوط مع شعارات القومية العربية... وآمل ألا تبيعنا وهم إعلان حليب النيدو... فتكون الإخبارية السورية هي الخيبة التي ترافق أجيالا عاشت خيبتها مع قنوات سابقة لم تنقل صوتها الحقيقي كما قال السيد وزير الإعلام.

وشخصياً، سأبصم لصديقي الدكتور فؤاد شربجي بالعشرة، وسأرشحه لأهم جوائز الإعلام العربي التي أحدثت أو التي قيد الاستحداث، لو استطاع أن يطبق لنا شعارات الإخبارية السورية على أرض الواقع الفعلي... متمنياً بكل صدق أن ينجح في ذلك.. وأن أخرج بالخجلة والخيبة، أنا وكل من فرك عينيه وهو يقرأ شعاراتها على الشاشة غير مصدق... وإن غداً لناظره قريب!

جريدة (القدس العربي) ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠

صدق أو لا تصدق: الإعلام المطمئن لم يسمع باضطرابات تونس والجزائر!

الإعلام السوري إعلام مطمَئِن ومُطمْئن...

تزعجه أخبار الاضطرابات والاحتجاجات فيتجاهلها وكأنها لم تكن... وينكرها وكأنها لم تحدث.. ويعتم عليها وكأنه يخشى إثم الجهر بالمعصية... وهو يتبع في ذلك شعار «ابعد عن الشر وغن له» أو المثل الشعبي: «حواليي ولا عليي»!

هكذا تجاهلت نشرات أخبار الفضائية السورية أخبار اضطرابات تونس والجزائر... مثلما تجاهل التلفزيون السوري عام ٢٠٠٣ خبر وصور سقوط بغداد بيد الاحتلال الأميركي... في أكبر حادثة تجاهل في تاريخ الإعلام العربي في القرن الحادي والعشرين.

الأزمة التونسية تكاد تتم الشهر الأول... شبان أحرقوا أنفسهم تحت وطأة البطالة... محامون أعلنوا إضراباً في شتى المحاكم احتجاجاً على تعرض زملاء لهم للضرب على يد رجال أمن... رئيس جمهورية يظهر خلال الأزمة مرتين ليوجه خطاباً إلى شعبه... ثمانية قتلى في مواجهات... إغلاق

المدارس والجامعات حتى إشعار آخر.. ومع ذلك لا أحد هنا... ولا نرى شيئاً من هذه الأحداث على شاشة الفضائية السورية.. لا باللغة العربية ولا بنشرات اللغة الإنكليزية، ولا نقرأ حرفاً عنها في الشريط الإخباري الذي لا يكف عن الدوران.

قتيلان في اضطرابات مماثلة في الجزائر حركتها سوء الأوضاع الاقتصادية... معارضون وموالون يتحدثون عن الأزمة وسوء الأوضاع الذي لم يعد يحتمل في بلد نفطي وواحد من كبار مصدري الغاز في العالم... والإعلام السوري ما زال غارقاً في الصمت ومتحلياً بالصبر الجميل... تأخذه روح الحمية القومية عسى تنتهي الأزمة على خير وبتبويس الشوارب... ويعود السلام والوئام في مغرب عربي يلتهب شارعه بعد صمت متململ، وسكون طويل.

لا نطلب من الإعلام السوري أن يكون مع حكومة شقيقة ضد شارع عربي شقيق ولا العكس... لا نطلب منه أن يهيج المشاعر أو يثير القلاقل، لا نطلب منه أن يكون بشفافية (الجزيرة) أو حيوية (العربية) أو إحساس المحطات اللبنانية بالحدث العربي من حولها، لكننا نطلب منه فقط حق المعرفة... حق معرفة ما يحدث... ما يجري... بل حق الإشارة على الأقل إلى أن ما جرى قد جرى حقاً، ولم يكن من نسج خيال وأوهام محرري الأخبار في محطات مشبوهة ومغرضة أخرى.

لو أن مواطناً سورياً في بلدة نائية لا يملك طبقاً لاقطاً يستقبل به بث المحطات الفضائية... ولا يتابع سوى التلفزيون السوري، ولا يقرأ سوى الصحف السورية... في أي حال من الجهل بالعالم من حوله سيكون، لو جاء من يقول له إن هناك اضطرابات منذ شهر في تونس الخضراء واضطرابات مماثلة في الجزائر بلد المليون شهيد؟! كيف ستكون ثقته بإعلامه الوطني وهو يفرز له الأخبار على هواه ومزاجه، وكأنه طرف فيها على أرض الواقع؟!

لقد قرأت بعض أعداد الصحف السورية في الأيام القليلة الماضية فلم أجد فيها ذكراً لاضطرابات تونس والجزائر أيضاً... ولربما جاء فوز المنتخب السوري على السعودي في نهائيات كأس أمم آسيا مسعفاً لهذا الإعلام المتطير من أخبار السوء... كي يغلب أفراحه الكروية الضنينة على كل ما عداها... فيغطي بريق الفرح على أخبار يمكن أن تندرج تحت بند «وهن نفسية الأمة» لا أكثر ولا أقل!

ما هذه العقلية؟! ما هذا التفكير؟! ما هذا الإعلام الذي لا يكف جهابذته عن التبجح بمصداقيته وتطوره وقدرته على المنافسة والارتقاء، وتقدم قنواته لتكون بين الخيارات الأولى لدى المشاهد العربي؟!

قولوا لنا لأننا (كسوريين) حريصون على إعلام بلدنا... حريصون على أن لا يكون خارج التاريخ... وخارج العقل... وخارج المنطق... وخارج أبسط معايير المهنة التي يستحيل أن يكون السوريون عاجزين عن بلوغها والوفاء بالتزاماتها إلى هذا الحد... وبهذه الصورة... وفي هذا الزمن الذي يصحو الناس وينامون فيه على وقع الإعلام!

جريدة (القدس العربي) ١٢/ ١/ ٢٠١١

(الجزيرة) تسخر من التلفزيون السوري... والشعوب لم تعد تصدق أن تونس ومصر لا تشبهان إلا نفسيهما!

حين قامت الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، هبت رياحها في عموم أوروبا لأكثر من نصف قرن... فانتقلت عدواها إلى بلدان أوروبا كلها، ومن لم تلفحه رياح الثورة لفحته رياح الإصلاحات القسرية الجذرية، التي طالت حتى بلداً الأوضاع فيه كان جيدة عموماً كسويسرا... ولهذا اعتَبرتْ أوروبا بعد الثورة الفرنسية، ليست كأوروبا قبلها، فقد غدت فترة تحولات سياسية واجتماعية كبرى في التاريخ السياسي والثقافي ليس لفرنسا فقط بل لأوروبا كلها بوجه عام.

حدث هذا في زمن لم يكن فيه فضائيات ولا انترنت ولا مواقع تواصل اجتماعي من فيسبوك وتوتير وغيرها، ولم يكن هناك صور تلفزيونية تؤثر، ومقاطع فيديو تلهب المشاعر، وآراء لمفكرين وكتاب وسياسيين يظهرون على الشاشات على مدار الساعة... فما الذي يمكن يحدث بعد الثورتين التونسية والمصرية ونحن نعيش معهما لحظة بلحظة شئنا أم أبينا؟!

هذه الفكرة ناقشها برنامج (في العمق) على قناة (الجزيرة) حين أشار مقدمه علي الظفيري ضاحكاً «وأظنه متشفياً» إلى اشتداد الطلبات في العالم العربي على الثورات هذه الأيام، وزاد عليها العديد

من ضيوف البرنامج فأشاروا إلى أنه من الصعب التنبؤ بإجابة دقيقة على: أين ومتى؟! في الحديث عن الانتفاضة المرتقبة القادمة... لكن من التغابي والتعامي القول أن ما حدث سيتوقف عند تونس ومصر فقط... إنها رياح تهب على المنطقة كلها، ومن الخطأ الادعاء أنها ستتوقف عند حدود معينة!

قبل مصر، كان أعمدة النظام المصري يقولون: «بلاش كلام فارغ... مصر مش تونس» وبعد سقوط مبارك ظهر بعض المنتفعين في الجزائر ليرددوا «بوتفليقة ليس مبارك» وبعيداً عن تحديد أسماء جديدة ينكر أصحابها أن تكون بلدانهم الزاهرة، تمت بصلة شبه أو نسب إلى تونس أو مصر، فقد شاهد المشاهد العربي بعد سقوط مبارك كم التقارير التلفزيونية والبرامج والندوات، التي أظهرت بنية النظام المصري، وكم كان يشبه النظام التونسي، وكم هو يشبه أيضاً أنظمة عربية أخرى، تدعي أن الوضع فيها مستقر، وأن الشعب ملتف حول القائد، وأن الناس راضون مطمئنون، ومستعدون لفداء زعمائهم بالروح والدم!

حين كان يقال مثل هذا الكلام قبل أحداث تونس ومصر... كانت الصحافة الغربية تسخر من هذه الإدعاءات وتتعامل معها باعتبارها جزءاً من خطاب خشبي مزمن يميز ادعاءات الإعلام العربي... وكانت النخب تعرض عن هذه التأكيدات غير المؤكدة، وتلوذ بالصمت حتى لا تتهم بوهن نفسية الأمة... لكن بعد ما جرى لم تعد هذه الأمة تصدق ما يرّوَج باسمها، ورأت بأم عينها أن ملايين المنتسبين للحزبين الحاكمين في تونس ومصر، ذابت بعد أن سقطت أنظمتها مثل رغوة الصابون.

أين الرفاق المناضلون؟ وأين الحزب العقائدي؟! وأين التعبير عن تطلعات الشعب وعن ضمير الأمة؟! لقد اكتشفت الشعوب العربية بالأمثلة الحية أن تلك الأحزاب بملايينها لم تكن تعبر عن أي كيان سياسي حقيقي، وليست سوى مجموعة من المنتفعين والانتهازيين، الذين يسقطون زمن الثورات الحقيقية بأسرع مما يظن الذين يكرهونهم... لم تكن تونس ومصر بحاجة لقانون «اجتثاث البعث» الذي فبركه المحتل الأميركي في العراق، بل اجتث الشعب هذه الأحزاب على وقع ما يُضمره لها من كراهية مزمنة صنعتها المظالم، والتزوير والتمييز بين أبناء البلد على أساس الانتماء للحزب الحاكم والولاء للمنتفعين الصغار فيه. فهل سيجرؤ أحد بعد الآن أن يقول لنا إن هذا الحزب الحاكم

والمسيطر على مقاليد الحكم في هذا البلد العربي أو ذاك، هو تعبير عن ضمير الأمة... وأعضاؤه طليعة نضالها؟! وأبناء أعضائه أمل الغد وحملة مشاعل الكفاح؟! على من سيكذبون بعد الآن؟!

وهذه الترسانة الإعلامية الفاضحة التي انكشفت عورتها بعد سقوط النظامين الاستبداديين الاستخباراتيين في تونس ومصر... والتي صارت أقوال جهابذتها: «قبل و بعد» مادة للتندر ليس على شاشات المحطات التلفزيونية فقط وفي نشرات أخبارها، بل على مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت أيضاً... هل من يحتاج لأن تمارس دورها نفسه مع أنظمة أخرى، قد يعجل الكذب الإعلامي الذي يمارسه إعلامها في استفزاز الناس، أكثر مما يؤجل زمن سقوطها كما يظن وزراء الإعلام الذين صارت مهمتهم بيع الكذب للناس والأنظمة بالجملة والمفرق، والذي يروون الآن في أنس الفقي صورة عن مصيرهم المرتقب لو ساروا على النهج نفسه الذي سار عليه، من دون تحقيق نجاحات تذكر يمكن أن يحفظ آخرته كي لا يردد آسفاً على وقع أغنية رسالة من تحت الماء: «لو أني أعرف خاتمتي ما كنت بدأت»!

وهذه الموافقات الأمنية التي كان يحتاجها المواطن التونسي والمصري إذا أراد أن يعمل في صحيفة حكومية أو ينتسب إلى التلفزيون الرسمي في بلده، أو يصدر صحيفة، أو يحرر مطبوعة، أو أن يراسل حتى مجلة أطفال في الخارج...هل من يجرؤ أن يقول إنها كانت اختراعاً تونسياً ومصرياً فقط، وليست موجودة بنفس آلية القهر والإذلال في أنظمة عربية أخرى... ومازالت موجودة أيضاً؟! وماذا عن صور الزنازين الضيقة، والسجون التي اقتحمها الناس فنقلت الشاشات فظائعها، وروايات التعذيب في مقرات المخابرات... هل يستطيع أي زعيم عربي أن يؤكد وهو مرتاح الضمير أن نظامه ليس لديه منها... ولذلك الوضع لديه مستقر، والحب والرضا يملآن أرجاء وطنه العزيز، الذي يعتز فيه الإنسان أيضاً؟!

لقد كانت ثورة تونس حدثاً مفاجئاً مباغتاً لم يتنبه لخطورته حتى نظام بن علي المصفّح نفسه... لكن بعد سقوط نظام مبارك، لم يعد الحدث المصري مفاجئاً، بل صار تياراً واضحاً للعيان، وعنواناً من عناوين التغيير في المنطقة... ومهما تعامت الأنظمة عن قراءته كذلك، ومهما فَجَرَ إعلامها الرسمي ومستكتبوه في الكذب وبيع الأوهام، وتزوير مشاعر الناس عبر مظاهرات التأييد... فهذا لن يفيد تلك الأنظمة... ما يفيدها حقاً هو جملة من الإصلاحات والتغييرات

الجذرية الواسعة والشجاعة، التي تبقي حرية التعبير والإعلام ثم محاربة الفساد على رأس قائمتها... لأنه لا معنى لمحاربة الفساد في بلدان تدار بالريموت كنترول الأمني، وتفتح فيها الملفات وتغلق على وقع الرضا الأمني والغضب الأمني، من دون إعلام حر... ولأن من ثاروا في تونس ومصر لم يثوروا لأنهم يعترضون على السياسة الخارجية لبلدانهم... بل ثاروا لأنهم يريدون الخبز والكرامة معاً!

جريدة (القدس العربي): ١٦/ ٢/ ٢٠١١

التلفزيون السوري: صحوة ما بعد الذروة!

استفاق التلفزيون السوري على أحداث مصر، بعد إعلان عمر سليمان تنحي مبارك عن الحكم وتخليه عن منصب رئاسة الجمهورية... وهو حتى ما قبل دقائق قليلة من هذا الخطاب الشافي الوافي، كان يغط مع من تبقى من مشاهديه في متابعة مباراة بين الكرامة والشرطة.

وفجأة دقت النخوة الإعلامية في رؤوس الزملاء، وكان القرار المذهل: قطع برامج التلفزيون السوري، والنقل المباشر عبر بث صور قناة (الجزيرة) الصديقة... لدرجة أخجلت تواضع (الجزيرة) فوضعت هذه الصحوة الإعلامية كخبر عاجل يفيد بأن التلفزيون السوري يقطع بثه وينضم للجزيرة، وهو في واقع الحال، خبر قد يفهم منه السخرية! فلو قلنا مثلاً أن (العربية) أو (الحرة) أو (البي بي سي)، تتابع أحداث مصر في تلك اللحظة لضحك الناس على الخبر، فحدث بهذا الحجم، من الطبيعي لأي محطة تلفزيونية تحترم دورها أن تتابعه دون أن يستحق على ذلك مرحى تشجيعية من أحد... وبالتالي فالخبر الذي بثته الجزيرة هو في أحسن الأحوال مدح بصيغة الذم!

لكن الجزيرة لم تتوقف عند هذا الخبر وحسب، بل أتبعته بخبر عاجل آخر عن صديقها المثير للشفقة، يفيد بأن التلفزيون السوري الصديق يرى في سقوط نظام مبارك سقوطاً لنظام كامب ديفيد!

الله أكبر.. دقت ساعة العمل الثوري... وحانت نهاية إسرائيل. كنت أتمنى أن يظهر لنا التلفزيون السوري الذي تبنى هذا التحليل الشعاراتي الجاهز والمسبق الصنع، صورة واحدة لشخص يرفع شعار: يسقط كامب ديفيد كي أصدق... لكن يبدو أن محللي التلفزيون السوري ومذيعيه مازالوا يعيشون في زمن الرئيس المؤمن محمد أنور السادات، ويحللون حادثة المنصة التي حدثت للتو، وعلى الهواء مباشرة.... فلم يسمعوا بعد بثلاثين عاماً من حكم مبارك كان عنوانها القمع ومصادرة حرية التعبير وتزوير الانتخابات ومحاولة شراء الذمم والضمائر، وتجويع وإذلال الناس، والمليارات المنهوبة من قوت الشعب، والأقرباء والأبناء الذين صارت البلد مزرعة لهم... والشباب العاطل عن العمل الذي اصطدم في النهاية بجدار اليأس الأخير في معركة حياة أو موت؟!

لا تضحكوا على أنفسكم يا جهابذة التلفزيون السوري ومن سار في ركب حكمتكم... صحيح أن أي عربي حي الضمير يكره كامب ديفيد ويسقطه من حسبانه سياسياً ووجدانياً... لكن لا يوجد عربي فيه ذرة عقل، لا يعرف أن الشعوب اليوم تثور لكرامتها ولانتزاع حقها في حرية التعبير وفي إصلاح أوطانها، وفي محاربة الفساد، وفي إنهاء قمع حكم المخابرات... فهذه الأشياء وحدها هي سبيلنا لمحاربة إسرائيل، لأن من لا يشعر بكرامته وحريته في وطنه، لن يكون حراً كريماً قوياً في مواجهة عدوه!

جريدة (القدس العربي): ١٦/ ٢/ ٢٠١١



المؤلف

- كاتب وصحافي ومنتج أفلام وثائقية من مواليد دمشق ١٩٧٠
- إجازة في النقد والأدب المسرحي من المعهد العالي للفنون المسرحية- دمشق عام ١٩٩٢
- يعمل في الصحافة الثقافية والفنية منذ العام ١٩٩٠

النشاط الصحفي:

- محرر في مجلتي (الكفاح العربي) و(فن) اللبنانيتين- مكتب دمشق، بين عامي ١٩٩٠- ١٩٩٤، مراسل لمجلة (استجواب) اللبنانية ١٩٩٤- ١٩٩٥، مراسل لمجلة (سطور) الثقافية المصرية ٢٠٠٠-٢٠٠٥
- نشر مئات المقالات والدراسات في مجال النقد الفني والأدبي والمقالة السياسية، في عدد من الصحف والمجلات العربية
- كتب زاوية أسبوعية في جريدة (القدس العربي) اللندنية، بين تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦ وآب (أغسطس) ٢٠١١
- رئيس تحرير موقع (أورينت نت) أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢ وحتى آب (أغسطس) ٢٠١٥

النشاط التلفزيوني:

- عمل معدا للبرامج في التلفزيون السوري بين عامي (١٩٩٢- ٢٠٠٥)
- أنجز عشرات البرامج الوثائقية عن شخصيات سياسية وفنية أبرزها: (يوسف العظمة سيرة المجد والكبرياء) عن وزير الحربية في حكومة الملك فيصل في سورية (٢٠٠١) (بعدك على بالي)

عن عاصي الرحباني (١٩٩٦) و(نزيه الشهبندر: البحث عن الصوت المفقود) عن صانع أول فيلم سينمائي سوري ناطق (١٩٩٧) وأعد للفضائية السورية عام ٢٠٠٥ خمسة أفلام وثائقية هي: (أم كلثوم موعد مع الذكرى) و(أحمد زكي صانع الدهشة) و(ربى الجمال أغنية لم تتم) و(نزار قباني موال دمشقي).

- كتب السيناريو والتعليق للفيلم الوثائقي (حسن نصر الله: ثوابت المقاومة أم متغيرات السياسة؟!) الذي أنتجته شركة عالم واحد للإنتاج الفني بدمشق، وعرضته قناة (الجزيرة) القطرية حصرياً، في شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٦

- كتب السيناريو لستة أفلام وثائقية لصالح القناة الأولى في التلفزيون السعودي بعنوان (أيام من حياتهم) عرضت في دورة رمضان عام ٢٠٠٥ وأخرجها بسام الملا

- ساهم كمعد برامج في التغطية التلفزيونية لموسم الحج لصالح التلفزيون السعودي، ضمن فريق المنتج الأمريكي جيم ميلر عام ١٤٢٦، وضمن فريق تلفزيون العاصمة المقدسة عام ١٤٢٧، حيث أشرف على إعداد برنامج يومي لمدة ثلاث ساعات، بعنوان (في رحاب الحرم) من مركز تلفزيون العاصمة المقدسة في مكة المكرمة.

- أخرج وكتب سيناريو لبرنامج تلفزيوني وثائقي في ثلاثين حلقة بعنوان: (معالم على الطريق) عن المعالم التاريخية والجغرافيا الدينية لمكة المكرمة، لصالح شركة (المكتب الخليجي الإعلامي)- مكة المكرمة ٢٠٠٨

- التحق بالعمل في قناة (أورينت) في دبي، في آذار (مارس) عام ٢٠١١ وشغل فيها مهام إدارية عدة.

- أعد (١٠٠) حلقة من برنامج (فنون الثورة) لصالح تلفزيون الأورينت، وعلق على ما أبدعه شباب الثورة السورية من أشكال التعبير الفني الجديدة على مواقع التواصل الاجتماعي.

- كتب وأعد (١٥) حلقة من برنامج أسبوعي بعنوان: (صالون الحرية) تناول سير أعلام الحرية عربياً وعالمياً في مجالات الفكر والفن والسياسة.

- كتب وأخرج بين عامي (٢٠١١- ٢٠١٦) أكثر من أربعين وثائقياً عن الثورة السورية لصالح تلفزيون الأورينت، عن طريق التعاون مع ناشطين وإعلاميين، كما دخل الأراضي السورية مطلع عام ٢٠١٣ وصوّر وأخرج خمسة أفلام وثائقية، وزار الأردن وتركيا والسودان وأنجز أفلاماً وثائقية عن السوريين هناك.

- كتب وأخرج عام ٢٠١٦ (٣٠) حلقة، من (موسوعة سورية السياسية) لصالح تلفزيون الأورينت.. أضاء فيها جوانب من التاريخ السوري الحديث، وخصوصا في حقبة البعث.

المؤلفات المطبوعة

• في القصة القصيرة:

- (مشهد إضافي) دار الجندي- دمشق: ١٩٩٦
- (توت الشام) دار الجندي- دمشق: ١٩٩٧
- (سيرة العشاق) دار الجندي- دمشق:١٩٩٩

• في النقد الفني:

- (الكوميديا في السينما العربية) وزارة الثقافة السورية- دمشق: ٢٠٠٣
- (فيروز والفن الرحباني) دار كنعان- دمشق: ٢٠٠٤ (نافد)
- (الخارطة الشعرية في الأغنية الرحبانية)- دار ممدوح عدوان - دمشق ٢٠٠٩
- (القدس.. ذاكرة فنية عربية)- الهيئة السورية العامة للكتاب- دمشق ٢٠٠٩ (نافد)
- (علاء الدين كوكش: دراما التأسيس والتغيير) دار كنعان- دمشق: ٢٠٠٩
- (غسان جبري: دراما التأصيل الفني) دار كنعان- دمشق: ٢٠٠٩

- (بسام الملا: عاشق البيئة الدمشقية) دار كنعان- دمشق: ٢٠٠٩

- (أنطوني كوين ومصطفى العقاد: الممثل الأسطورة والمخرج المسكون بالتاريخ)- وزارة الثقافة- دمشق ٢٠١٠

- (مطربات بلاد الشام: تراجيديا الحياة والفن والسياسة) رياض الريس للكتب والنشر - بيروت ٢٠١٧

دراسات سياسية وأدبية:

- (الصندوق الأسود للديكتاتورية) دار كنعان- دمشق: ٢٠٠٥ (نافذ).

- (أدب الرحلات النبيلة) كتاب المجلة العربية - الرياض: ٢٠١١ (نافذ)

- (دمشق ذاكرة الوجوه والتحولات) دار جداول- بيروت: ٢٠١٤

- (دمشق تذكارات أموية) رياض الريس للكتب والنشر - بيروت: ٢٠١٤

فهرس الأعلام

ج

ح

خ

غ

ف

ق

ن

و

ي

فهرس الاماكن

أ

ب

ت

ج

ح

د

ر

ز

س

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

و

ي

محمد منصور
سورية ما قبل الثورة
معارك الصحافة والسياسة والفن والمخابرات

محمد منصور

سورية ما قبل الثورة

معارك الصحافة والسياسة والفن والمخابرات

إن أهميّة هذا الكتاب الذي يصدر بعد سنوات سبع على قيام الثورة السورية تكمن في دقّة التوثيق وتأريخ كل حدث، والإشارة إلى توقيت نشره ومكانه، والأهم من ذلك كله المعرفة العميقة بالكواليس التي تؤمّن لقلم الصحافي الرشيق واللاذع بصيرة كاشفة، فقد عاصر محمد منصور عدة وزراء إعلام ومدراء تلفزيونات وكان يعمل داخل التلفزيون السوري كمعدّ ومنتج شهد مرحلة «سقوط دولة المذيعات» اللواتي كنَّ يتحكمنَّ بكل شيء في الحقل الإعلامي بتحالفهن مع كبار الضباط، ثم إيقاف صحيفة (الدومري) التي أطلقها الفنان علي فرزات، وكان المؤلف بين كتّابها، بعد صدور العدد الذي أطلقت عليه الصحيفة «عدد الإيمان بالإصلاح» لتكتشف بعده أنه لا الدولة ولا أجهزتها ولا إعلامها يريدون إصلاحاً يكشف الفساد ويعرّي الاستبداد، وقد كشف قرار إيقاف الصحيفة عن هزال ونفاق رئيس الدولة نفسه بشار الكيماوي الذي سهّل إصدار ترخيص (الدومري) وكان يدّعي صداقة الفنان، ويوحي بأنه مع الإعلام الحرّ، فلما وقعت الواقعة تجاهل الأمر، واتّخذ وضعية الميت وكأن شيئاً لم يكن!

والمثير في هذا الكتاب، رغم اهتمامه بالجوهر والمعنى وشروط الاحتراف المهني، اهتمام مؤلّفه الصبور بتوثيق الأكاذيب الصغيرة التي كان يطلقها ويدافع عنها مدراء التلفزيونات المتعاقبين، والتي ترسم لوحة للمناخ الذي كانت تعيشه سورية، ويحسب للمؤلّف أثناء توثيقه لتلك المعارك الصغيرة لبشر صغار مصداقيته في النقل، فقد حرص أنْ يضع في الكتاب ردود خصومه وحتى من شتموه، لأنه كان مشغولاً برسم اللوحة الكاملة لتلك المعارك بأمانة.

د. محيي الدين اللاذقاني

